

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي

دراسة تاريخية سياسية

1990 - 1971

محمد محمود الطناحي

مركز شعبة

نال هذا العمل
جائزة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخية

إهداء 2006

الأستاذ/ محمد محمود الطنحى
القاهرة

الولايات المتحدة الأمريكية

والخليج العربي

١٩٧١م - ١٩٩٠م

دراسة تاريخية سياسية

محمد محمود الطناحي

نال هذا العمل جائزة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية



الحقوق محفوظة للمؤلف

غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو تخزينه في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو استنساخاً أو تسجيلاً إلا بإذن كتابي من المؤلف تبعاً لقوانين حقوق الملكية الفكرية المعمول بها دولياً .

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

رقم الإيداع : 15710 / 2005 م

m_tanahy@hotmail.com

m_tanahy@yahoo.com

002010 1693025

002012 3355676

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ
تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَفِيرٌ»

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

• آل عمران ٤٦٠ •

البراء

إِلَى أَهْلِ تَدْرِيفِ، وَأَهْلِي تَدْرِيفِ
نَاطِقِينَ، وَأَهْلِي تَدْرِيفِ، وَأَهْلِي تَدْرِيفِ
الْحَبِيبِ؛

۱۸۱- الفلاس و الفکر محمود الطنباہی
فی مستقر القلوب برار الشہرہ لقاہ

رقم الصفحة	محتويات الكتاب
9	• المقدمة
18	• التمهيد :
30	أولاً : الوضع الجيوسراتيجي للخليج العربي.
52	ثانياً : الأهداف الأمريكية في الخليج العربي.
	ثالثاً : السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني 1971 (الأهداف والتوجهات).
62	• الفصل الأول :
	الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي والإعلان عن مبدأ نيكسون.
100	• الفصل الثاني :
	حرب السادس من أكتوبر 1973 وبداية سقوط مبدأ نيكسون.
134	• الفصل الثالث :
	سياسة كارتر تجاه منطقة الخليج العربي ومقدمات الإعلان عن مبدأ كارتر (الثورة الإسلامية الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان).
178	• الفصل الرابع :
	مبدأ كارتر والتطبيق الفعلي (قوات التدخل السريع).
218	• الفصل الخامس :
	السياسة العامة لريجان تجاه منطقة الخليج العربي.
248	• الفصل السادس :
	الحرب العراقية الإيرانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية (مقدمات الغزو العراقي للكويت 2 أغسطس 1990).
291	• الخاتمة .
310	• الملاحق .
320	• ثبت المصادر والمراجع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال والطول والإتمام ، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى إخوانه المصطفين الأختيار وآله الأطهار وصحبه الأبرار .

ثم أما بعد ...

فإنه لم تحظ منطقة في العالم بأهمية بالغة من قبل القوى الرئيسية العالمية مثلما حظيت منطقة الخليج العربي ، تلك المنطقة التي تعبر وبوضوح شديد عن تلاطم مصالح الدول الكبرى في العالم ، ومن ثم فقد كتب الكثير عن أهميتها ومصالح وأطماع الدول الكبرى فيها ، وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن هذه المنطقة فإنه لا تزال هناك فترات في تاريخها تحتاج إلى تسليط الضوء عليها أكثر وأكثر كي توضح الحقائق الغالبة ويكشف الستار عن حقيقة السياسات الدولية تجاه هذه المنطقة .

وعلى رأس هذه الفترات التي لم تسر أغوارها - حتى الآن - تلك الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني من المنطقة مباشرة عام 1971 وما تلاها من أحداث حساس مررت بمنطقة الخليج وكادت في بعض الفترات أن تعصف باستقرارها السياسي ، ولعل من أهم هذه الأحداث : التوجهات الإيرانية تجاه الإمارات العربية المتحدة والبحرين ، ثم حرب السادس من أكتوبر سنة 1973 وما صاحبها وتلاها من قرارات عربية مؤثرة بدءاً بتقنين لإنتاج البترول مروراً بضبط لأسعاره وصولاً إلى حظر كامل على تصديره إلى دول بعينها ، وبعد ذلك قيام الثورة الإسلامية بإيران سنة 1979 ومحاولات إيران المتكررة نشر أفكارها الثورية أو ما أطلق عليه في حينه (تصدير الثورة) ، ثم اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية طيلة سنوات ثمان ومن ثم معاناة المنطقة من تداعيات هذه الحرب التي استوفت ثروات دولها التي دعمت أحد طرفي النزاع فجاءت خسارتها - في بعض الأحيان - أفدح من خسارة طرفي هذه الحرب ، وما صاحب هذه الحرب من محاولات متكررة من قبل القوى العالمية الكبرى للتدخل في شؤون المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً حتى كملت بعض هذه المحاولات بالنجاح - الأمريكية على سبيل المثال - حتى أوصلتنا هذه الفترة - السبعينيات والثمانينيات - إلى الحدث الأكثر فداحة ليس في تاريخ دول هذه المنطقة فحسب بل في تاريخ أمتنا العربية في النصف الثاني من القرن الماضي ألا وهو الغزو العراقي لدولة الكويت .

وما يهمننا في هذا الكتاب والذي سلطنا عليه الضوء أكثر من غيره عند تناولنا لهذه الفترة من تاريخ منطقة الخليج العربي (1971 - 1990) هو تطور السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة بدءاً من ردة الفعل الأمريكية فور الإعلان البريطاني عن الانسحاب من المنطقة ، ثم ظهور ما يسمى بـ (مبدأ نيكسون) الذي حدد شكل التعاون والدعم الأمريكي لدول المنطقة ، مروراً بكشف الإدارة الأمريكية عن وجهها الحقيقي ونظرتها الفعلية تجاه دول المنطقة وثرواتها النفطية عقب حرب السادس من أكتوبر 1973. ثم تنتقل للحديث عن الضربة القاسية التي تلقتها الإدارة الأمريكية بعد الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الدعامة والركيزة الأساسية لسياساتها في المنطقة وهي إيران وصديقها المخلص الشاه محمد رضا بهلوي ، وما تلا تلك الأحداث من تغير لسياسة إيران تجاه أمريكا وتنجيحها عن الدور الذي كانت تقوم به سابقاً في عهد الشاه والذي كان متمشياً مع رغبتها ومصالحها بالمنطقة .

وقد فرضت تلك التطورات على الإدارة الأمريكية ضرورة إعادة التفكير في الطريقة المثلى للتعامل مع دول المنطقة فجاجاً الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الدول ذات المصالح المشتركة مع دول الخليج العربية بإسقاطه مبدأ نيكسون وتبنيه لمبادئه الخاصة به والمسماة باسمه . ودعماً لهذا المبدأ دعا كارتر إلى إنشاء قوات التدخل السريع وحاول أن ييسر من مهمتها ويجعلها أكثر فاعلية ، فسعى سعياً حثيثاً ومن وراءه الرئيس رونالد ريغان نحو الحصول على أكبر قدر من القواعد العسكرية والتسهيلات على أراضي دول الخليج العربي ، كما حاول أن يربط دول المنطقة بأكثر كم من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية المشتركة وما تبعها من عقود لتسليح دول المنطقة وتدريب أفرادها وربطها أكثر وأكثر بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتتجدد بنا فترتا رئاسة ريغان إلى محاولاته اللبؤبة إقحام الولايات المتحدة في شؤون المنطقة مستغلاً نشوب الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988) والمخاوف الشديدة التي عانت منها دول المنطقة حديثة العهد بالحروب فما بالنا بحرب كهذه تمتع طرفاها بنفس طويل ، ولم تسفر في نهايتها عن طرف فائز أو آخر مهزوم ⁽¹⁾ .

وجدير بالذكر أنه رغم أن هذا الكتاب يتناول فترة من وجهة نظر البعض تعد قصيرة (1971 - 1990) ، إلا أنني - وبفضل من الله - قد وضعت يدي على عدد من التوابت في السياسة الخارجية الأمريكية رغم توالى رؤسائها وتعدد مبادئهم وتغير ظروف المنطقة خاصة

(1) طرفا الحرب - حسبما أعتقد - خسرا حسارة قد تكون متفاوتة لكن المنتصر الوحيد في هذا الصراع كان الإدارة الأمريكية التي ثبتت أقدامها أكثر من ذي قبل في هذه المنطقة .

وظروف العالم عامة وتحول مراكز القوى العالمية من دول إلى أخرى لكن الأهداف بقيت واحدة والمصالح ظلت دائمة لا تغورها أزمان ولا تبدلها ظروف.⁽¹⁾

فالمصالح الأمريكية في المنطقة واضحة بدءاً من تأمين وصول النفط إليها وإلى حلفائها من الدول الغربية بانتظام وبأسعار معتدلة، وجعل المنطقة سوقاً استهلاكية من الطراز الأول للمنتجات الأمريكية، وإتباع وإخضاع نظم الحكم بالمنطقة للنظريات والأفكار الأمريكية، وربط المنطقة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً بالولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ وانتهاءً بأهداف ومصالح أخرى سنوردها إجمالاً وتفصيلاً في حينه.

وقد حاولت من خلال هذا الكتاب إثبات صحة فرضية ثبات السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي رغم تبدل الإدارات من خلال تقديم الأدلة والوقائع التاريخية للوكدة مدعماً إياها بأحاديث ووثائق خاصة بالرؤساء الأمريكيين وأبرز رجالهم السياسيين. وحقيقة الأمر أنني لم أمتنع البدء في صلب الموضوع مباشرة بالحدث عن فترة حكم نيكسون وسياسة تجاه دول المنطقة عقب إعلان الحكومة البريطانية قرارها بالانسحاب من المنطقة مباشرة حيث وطأت لهذا الموضوع بتمهيد حوى ثلاثة أقسام أولها : مقدمة موجزة عن الوضع الجيوسراتيجي للخليج العربي. وثانيها : دراسة أوسع قليلاً عن الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة ، وثالثها : موجز مختصر لسياسة الرؤساء الأمريكيين في الفترة التي سبقت انسحاب بريطانيا من تلك المنطقة عام 1971 والتي لم تختلف كثيراً عن سياسة الرؤساء التاليين لهم.

وبعد هذا تأتي فصول الكتاب الرئيسة التي تبدأ بالفصل الأول الذي يتناول ردة الفعل الأمريكية على القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج وما سمي بـ (قضية الأمن في الخليج) ، وما تبعها من إشكالية ملء الفراغ الأمني بالمنطقة - على حسب تعبير الإدارة الأمريكية آنذاك - إلى جانب شرح أبعاد السياسة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون تجاه منطقة الخليج متضمنة الإعلان عن مبدئه الخاص به وسياسته التي اختطها لنفسه نحوه .

ثم يأتي الفصل الثاني الذي يشمل الحديث عن أزمة النفط الناجمة عن القرارات العربية المصاحبة لحرب السادس من أكتوبر عام 1973 ومحاولات أمريكا ردع الدول العربية عن طريق التلويح

(1) لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل رأى خاص في قضية المصالح والأهداف عبر عنه بقوله :
"لست هناك صداقة دائمة ، ولست هناك عدوة دائمة ، فقط هناك مصالح دائمة".

(2) يطلق على عملية الربط التقاني هذه لفظة (العولمة Globalization) من باب التخفيف واستمالة العقول.

بالحيار العسكري كحل لهذه الأزمة ، وبعد ذلك استكمال الحديث عن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بعد انتهاء هذه الأزمة ، وكذا الحديث عن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية السعودية اللتين اتخذتأما أمريكا كدعامتين لسياستها في الخليج العربي ، ثم تحديد أهم جوانب تلك السياسة في عهد الرئيس الأمريكي فورد .

ثم يأتي الفصل الثالث الذى يتناول أهم الأحداث التى جعلت الرئيس كارتر يخطط لنفسه سياسة خاصة ومبدأ خاصا أيضا تجاه منطقة الخليج العربي ، ويأتى على رأس هذه الأحداث قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وما تبعها من أحداث حساس كاحتلال السفارة الأمريكية بطهران واحتجاز دبلوماسيها كرهائن لدى حكومة الثورة ثم المحاولة العسكرية الفاشلة لإنقاذ الرهائن ويكشف هذا الفصل عن ردة الفعل الأمريكية تجاه الغزو السوفيتى لأفغانستان ومبادرة الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف للسلام في المنطقة .

ويركز الفصل الرابع على كيفية تطبيق مبدأ كارتر المتمثلة في إنشاء الولايات المتحدة قوات التدخل السريع ، وتنتهى أحداث هذا الفصل بنهاية حكم كارتر.

بينما يبدأ الفصل الخامس بالحديث عن بداية حكم الرئيس رونالد ريغان للولايات المتحدة حيث تم تسليط الضوء على سياسته العامة تجاه دول المنطقة بشكل عام ، بالإضافة إلى الحديث عن كيفية نظر الولايات المتحدة إلى التجربة الوحيدة لدول الخليج المتمثلة في إنشائها مجلس التعاون الخليجي.

ويوضح الفصل السادس والأخير الدور الأمريكى الحقيقى في الحرب العراقية الإيرانية وسياستها الفعلية - غير المعلنة - تجاه طرق الحرب ، حيث يكشف هذا الفصل عن أهم حدثين قامت بهما الإدارة الأمريكية تجاه طرق الحرب وهما محاولة أمريكا تقديم الدعم العسكرى لإيران وكذا المشاركة العسكرية في الحرب تحت ستار حماية الناقلات وشعار حماية حرية الملاحة في الخليج .

وبنهاية هذه الحرب تنتهى فصول الكتاب السنة الرئيسة حيث تأتى بعدها مجموعة من الاجتهادات الشخصية بهدف تحليل السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين عامي (1971 - 1990) وما سبقها بنية توضيح أن ما تعرضت له تلك المنطقة من أحداث خطيرة عقب نهاية الحرب العراقية الإيرانية لم يكن مستغربا أو غير متوقع الحدوث ⁽¹⁾ وذلك من

(1) كان غزو العراق للكويت هو النتيجة الأكثر منطقية لهذه الحرب وما غلظها من دور أمريكى واضح لإشغال قتل الصراع في هذه المنطقة بالتحديد ، وسيتم شرح هذه النقطة في حينها وفي موضعها إن شاء الله .

خلال خاتمة ضافية للكتاب قدمت فيها تحليلاً وتعليقاً على موضوع الكتاب مع تقديم مجموعة من الملاحظات والنتائج التي رأيتها جديرة بالإيضاح والعرض.

ولعل ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع والتصدي له هو الرغبة في إيضاح حقيقة التوجهات الأمريكية والأبعاد الحقيقية لسياستها تجاه تلك المنطقة مع التأكيد على أن الأحداث العاصفة التي مرت بها المنطقة في الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين كان لأمريكا اليد الطولى فيها بشكل أو بآخر.⁽¹⁾ كما حاولت إثبات أن هذه المنطقة ما كانت لتعرض لكل هذه الأحداث لو تركت حرة في تسيير أمورها واتخاذ قراراتها وتحديد توجهاتها. إلى جانب أن معظم الكتاب والمحللين السياسيين الذين كتبوا حول هذا الموضوع وعن تلك الفترة بالتحديد فقدوا بعضاً من مصداقيتهم وموضوعيتهم، فبين كاتب أمريكي يرى صواب السياسة الخارجية الأمريكية في كل توجهاتها، وبين كاتب خليجي متشدد يأمل في واقع ومستقبل أفضل أكثر تحملاً لوطنه، وبين كاتب روسي شديد التحفز ضد سياسة أمريكا الخارجية، وبين كاتب عربي ساعط على أوضاع هذه المنطقة تاهت الحقيقة وضاعت فأخذت تبحث لنفسها عن جانب آمن تدنو منه لتأوي إليه.

وقد هدفت من اختيار هذا الموضوع وتناوله بهذه الصورة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة الهامة من ضمنها كيف كانت سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين (1971-1990)؟ وهل كان للسياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة مجموعة من الثواب أم لا؟ وهل جاءت تصرفات أمريكا المعلنة وتصريحات مسؤوليها متوافقة مع أهدافها ومصالحها فيها؟

إلى غيرها من الأسئلة التي شغلت ولا تزال تشغل بال المتابعين للسياسة الخارجية الأمريكية والتي حاولت أن أجيب عليها إجابات وافية لا تعتمد على الظنون بل على الاجتهاد في قراءة وتحليل أكبر قدر من المراجع المتعلقة بهذا الموضوع وكلنا الدوريات العلمية العربية والأجنبية والوثائق الأمريكية المتعلقة بتلك الفترة والتي استطعت الحصول عليها من المكتب الثقافي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة حيث لم أكتف بنقلها وترجمتها إلى العربية بل حاولت - قدر المستطاع - فهم ما فيها والبحث عن الحقائق الخفية بين ثناياها. كما اعتمدت أيضاً على الجرائد اليومية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية وغيرها من مصادر البحث العلمية التي أتيت لي داعياً للمؤلف - عز وجل - أن يكون قد وفقني إلى الاستفادة الفعلية الحققة من كل ما أتيت لي.

(1) قد يفسر البعض إرجاعي مسببات حدوث بعض الأزمات في منطقة الخليج العربي إلى السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة على أنه نوع من اللبس نحو اتباع مدرسة التفسير التأمرى لأحداث التاريخ، لذا لم يكن أمامي سوى تقديم الأدلة الواضحة لإثبات فكريتي هذه، والله للوفيق.

هنا وقد كان أمر هذا العمل من بدايته إلى غايته بين يدي أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جمال زكريا قاسم الذي كان من حسن طالع هذا العمل أن وقع تحت إشراف سيادته، فنال هو وكتابه خيراً كثيراً من خلال توجيهاته المتابعة ونصائحه الغالية التي دعمت هذا الكتاب كثيراً فلسيادته وافر الشكر والثناء على ما قدم للعمل وصاحبه ، كما أتقدم بوافر الشكر وأجزله للأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم- رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية - الذي منحني فرصة السفر إلى دولة الكويت وجمع أكبر قدر من المصادر والمراجع العربية والأجنبية الموجودة بمكتبة المركز العامة ، كما ساعدني على الاستفادة من المكتبة المركزية بجامعة الكويت والمكتب التابع لهيئة الأمم المتحدة بالكويت ومكتبة مركز دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية وكذا فقد عاونني في الحصول على أهم المراجع الموجودة بالمكتبة الخاصة بالديوان الأميري الكويتي ، هذا وقد تكفل سيادته برعايتي ومتابعتي طيلة فترة وجودي بالكويت وبعد عودتي حيث لم ينقطع اهتمامه بي ولم يتوقف دعمه العلمي والمعنوي فلسيادته جزيل شكرى ووافر امتناني وعظيم تقديري. ثم كان من حظ هذا العمل أن حظي بمتابعة وإشراف نخبة من أساتذة الجامعات العربية الذين دعموه بالكثير ولم يخلوا عليه بأى شكل من أشكال المساعدة ، وأخص بالشكر سعادة الأستاذ الدكتور/أحمد زكريا الشلق والأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد على ملاحظتهما القيمة التي أثرت هذا العمل وأعطته الشكل التاريخي والسياسي اللائق به . كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور/عبد الله محارب الأستاذ بكلية الآداب جامعة الكويت والمستشار الثقافي الكويتي السابق بالقاهرة الذي تفضل بتيسير الاتصال بيني وبين مركز البحوث والدراسات الكويتية وتحمل في كل هذا عناءً كبيراً ، كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور/ حنيف القاسمي مدير جامعة الشيخ زايد الذي أمدني بكل ما يهمني ويفيدني من مطبوعات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية دعماً ومساندة للكتاب وصاحبه ، كما أقدم عظيم شكرى للأستاذ الدكتور/عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالملكة العربية السعودية الذي قدم لي مجموعة هامة من الكتب المتعلقة بتاريخ المنطقة ، وإلى الأخ للمخلص الدكتور إيهاب أبو ستة خالص شكرى على مراجعته اللغوية الدقيقة لهذا الكتاب ، والدعاء الخالص لزميلة الدراسة الأستاذة / تغريد نبيل سعيد - رحمه الله - التي أمدتني بمراجع عربية وأجنبية كثيرة تتعلق بموضوع الدراسة من خلال أسفارها المتعددة ، فجزاها الله خيراً عما صنعتها وتقبلها في الصالحين - إنه نعم المولى ونعم النصير - ، والدعاء الموصول الذي لا ينقطع إلى أبى - رحمه الله وأسكنه فسيح جناته - الذي وضع بين يدي أول كتاب للمطالعة فعلمني كيف أقرأ وأتدبر حيث كان- رحمه الله - ولا يزال قدوة ومثالاً يحتذى به ونموذجاً راقياً

للأستاذ الجامعى ، فأفادنى كطالب علم قبل أن أكون ابناً ، كما كان - رحمه الله - رمزاً لكل معنى سام ونبيل وقدوة صالحة ، فخالص الدعاء للمولى عز وجل أن يتغمده برحمته التى وسعت كل شيء وأن يجعل كل حرف كتبه ذوداً عن لغة القرآن الكريم شافعاً له يوم تجدد كل نفس ما عملت من خيراً محضراً ، وإلى أمى - حفظها الله وسلمها - بقية الخير فى هذه الدنيا - خالص الشكر ، فهى التى ساعدتنى بدعائها المتواصل وتوفيق من الله فى الوصول بهذا العمل إلى نهايته ، وإلى كل من قدم لى دعماً علمياً أو معنوياً من أساتذة وزملاء وأصدقاء بالغ شكرى وتقديرى وامتنانى.

والله من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

محمد محمود الطنـاحى

6 شارع بشار بن برد - المنطقة السادسة

مدينة نصر - القاهرة

جمادى الأولى 1426 هـ

يوليو 2005 م

التمهيد

أولا

الوضع الجيوستراتيجي للخليج العربي

يعتبر التاريخ هو بؤرة العلوم الاجتماعية والإنسانية ومركز انطلاقها ، ويكاد يكون هو العلم الاجتماعي الوحيد الذي يدخل في أغلب الدراسات في أى فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولكن الباحث في التاريخ قد يضطر - أحياناً - إلى اعتماد بعض العلوم المساعدة التي تسهل فهم حركة التاريخ وتبين مساراته .

ولعل من أهم العلوم المساعدة التي يلجأ إليها الباحث في التاريخ لخدمة بحثه علوم اللغة والاقتصاد والأدب والجغرافيا ، والجغرافيا بالتحديد تعد من أهم هذه العلوم المساعدة ، فالبقاع ، كما يقول المقدسي تؤثر في الطباع. ⁽¹⁾ وتعتبر منطقة الخليج العربي إحدى المناطق التي يظهر فيها جلياً دور الجغرافيا في تسيير الأحداث التاريخية بما وجعلها مطعماً للقوى العالمية الساعية إلى الزعامة والسيطرة على المناطق الأكثر إستراتيجية في العالم. ويقصد من مصطلح الوضع الجيوسراتيجي الذي اتخذته عنواناً للقسم الأول من التمهيد: 'تفاعل العناصر المادية والمعنوية والنظامية في تشكيل دور الدولة أو للمنطقة في محيطها الإقليمي والدولي' . ⁽²⁾

ولمزيد من التوضيح فإن هذه العناصر التي تتفاعل لتشكيل دور الدولة أو المنطقة هي: الموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية والنظام السياسي والتضاريس والمناخ وعدد السكان وطبيعتهم وأحوال درجة التقدم. ولتطبيق هذا الكلام فعلياً على منطقة الخليج العربي ⁽³⁾ نبدأ بالحديث عن أول هذه العناصر وهو الموقع الجغرافي ، فالخليج العربي يبدو كدراع تمتد في اليابس شمالاً بشرق وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط أو حتى ليقترب منه، كما هو الحال في البحر الأحمر، ولكنه لا ينال مبتغاه ⁽⁴⁾. ويعد الخليج العربي واحداً من المسطحات المائية التجارية النشطة ؛ حيث تطل عليه ثمان دول ، ولكنه يعد خليجاً صغيراً نسبياً ؛ حيث تبلغ مساحته الكلية نحو 239 ألف كم² بسما يساوي

-
- (1) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء رحالة جغرافي ولد بالقدس عام 336هـ - 947م وتولى نحو سنة 380هـ - 990م وصنف كتابه (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) ، للترجمة الكاملة انظر : حمز الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1979) ، الطبعة الرابعة ، المجلد الخامس ، ص 312 .
- (2) رسل ، هـ. فيليكس ، ج. أنزل بوسى ، الجيوبوليتيكا (القاهرة : الكرنك للنشر ، د.ت) ، ترجمة : يوسف مجلى ولويس اسكندر - ص 11

- (3) سلاحظ القارئ تكراري لمصطلح "الخليج العربي" في هذا الكتاب أكثر من مرة ، على الرغم من دخول إيران كمعصر أساسى ورئيسى في عناصر الدراسة إيماناً مني بعروبة الخليج وحسماً لقضية الخليج هل هو عربى أم فارسى؟
- (4) محمد عبد الغنى سمودي ، دراسة بمناسبة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشرت بمريدة القيس الكويتية بتاريخ 17-2-1981 .

تقريباً 92,5 ألف ميل مربع ، وتتراوح أبعاده ما بين 1000 كم من أقصى الطرف الشمالي حتى مضيق هرمز ، ويصل عرضه في أقصى أجزائه اتساعاً إلى حوالي 300 كم، ويرتبط بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز الذي لا يتعدى عرضه 10 كم.⁽¹⁾

وكلمة الخليج - مجردة من عربيتها أو فارسياتها - يستعملها العرب والأوربيون كاصطلاح محايد للإشارة إلى جزء من العالم ، وكذا للإشارة إلى كيان سياسي أو إلى مجموعة من الناس ، بل وصل الأمر إلى استعمالها للتعبير عن وجهة نظر معينة أو طريقة محددة للتفكير وبالنسبة إلى الدول الأوروبية فإنها تعني مجموعة الدول التي تزود الغرب أو العالم الحر - كما يطلقون عليه - باحتياجاته البترولية وتعني للبعض الآخر مجموعة الدول الإقطاعية الرجعية⁽²⁾ .

وللتدليل على الموقع المتميز للخليج العربي يفترض بعض الجغرافيين أن العالم على شكل دائرة مستوية الأطراف والجوانب ، وإذا حاول شخص النظر إلى مركز هذه الدائرة ، فسيبدو له جلياً أن الخليج العربي هو هذا المركز . ولقدما فرض هذا الموقع على الخليج أن يكون مجمعاً لحضارات عديدة قامت على شواطئه كحضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية أو من هي على مقربة منه كالحضارة الهندية ، فكان له الدور البارز في ربط هذه الحضارات المتقاربة ببعضها ، وكذلك ربطها بحضارات الصين وروما وقرطاجة ، ثم ربطها جميعاً بالحضارة العربية الإسلامية التي ولدت بظهور الإسلام ونشأت وترعرعت بين أحضان أركانه وشرائعه . ومن ثم زادت أهمية الخليج بعد وصول الإسلام إلى شواطئ المحيط الهادئ ، فأصبح الخليج هو قلب العالم الإسلامي الذي يصل بين المشرق الأقصى الإسلامي والمغرب الأقصى الإسلامي ، أو بشكل أوضح بين أندونيسيا شرقاً ودول المغرب العربي غرباً⁽³⁾ .

وإذا دققنا النظر أكثر وأكثر في جغرافية هذه المنطقة سيتضح لنا أنه لا يوجد في العالم أجمع مكان آخر غير الخليج العربي يستحوذ على اهتمام القوى العالمية الكبيرة قديماً وحديثاً ويكاد يستأثر على مخططاتها واستراتيجياتها الدولية ، فالخليج - الذي عرف قديماً باسم البحر الإرتدي ، ثم عرف

(1) منافذ العراق البحرية ، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية ، إشراف وتقديم عبد الله يوسف الغنيم، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 27 .

(2) جون بولوك ، الخليج (لندن : مطبوعات دهام موسى المطاونة ، 1988) ، ترجمة دهام موسى المطاونة، ص 1 .

(3) محمد عبد الغني سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 20 ، أكتوبر 1979 ، جامعة الكويت ، ص 13 ، 14

باسم البحر الجنوبي أو البحر الأحمر ثم البحر المُز والخليج الأحمر⁽¹⁾ لعب دوراً هاماً جداً في السيطرة على طرق المواصلات البحرية والبرية حيث كان الطريق العالمي يبدأ مشواره بالخروج من أوروبا بحراً حتى يصل لموانئ سوريا ومنها إلى العراق وسواحل الخليج العربي براً ثم يواصل الطريق في مياه الخليج العربي ومنها إلى بحر العرب ثم إلى الهند ودول الشرق الأدنى الأقصى ؛ لذلك كله احتل الخليج مكانة هامة في المحيطين الإقليمي والدولي بتشكيله لهذه العقدة البحرية البرية المتلاحمة التي تحيط بها جملة من المصالح الاقتصادية العالمية ، فأصبحت هذه العقدة نقطة التلاقى الدولية التي تحولت بمرور الأيام إلى البؤرة الأكثر خطورة عالمياً بسبب تشابك المصالح بها وفيها . فهذه المنطقة تكاد تكون هي الوحيدة على مستوى العالم التي تعد منطقة مركزية سليمة لاقتصاد أسلم وأكثر دوماً واستقراراً ، فالمنطقة تحوى الطاقة ورؤوس الأموال الجاهزة وتمتلك القدرة على استقطاب الخيرات وجذب العيون المدربة الماهرة ، وكلنا تعد مركز العالم الإسلامي وما يشكله هذا من ثقل معنوي ، وهي أيضاً ذلك المركز الكبير لتقدم المساعدات المالية الكبيرة للدول الفقيرة ، ومن أجل هذا كله عانت المنطقة من جشع الطامعين ونهم الانتهازين فأضحت حائرة بين الطامعين فيها وبين المستفيدين الحقيقيين من ثرواتها .⁽²⁾

وتأكيداً على عبقرية المكان الذي يتمتع به الخليج ؛ فإنه كان - وما برح - الممر التجاري القصير الآمن لقوافل التجارة المتجهة من شرق العالم إلى غربه ومن شماله لجنوبه ، فمثلما أحاد الخليج العربي لعب هذا الدور قديماً قبل حفر قناة السويس ، فإنه يبدع الآن في تحقيق هذا المطلب للدول الاقتصادية الكبرى ؛ ويكفي أنه الطريق الأسرع للوصول من وإلى اليابان قلعة الصناعة الحديثة وما جاورها من الثمر الآسيوية ، وكذلك فإن موقعه على رأس المحيط الهندي ومدخل مضيق هرمز جعله موقعا إستراتيجيا بحريا مميزا .⁽³⁾

(1) أنور مهدي صالح وصبري فارس المنيق ، جغرافية الخليج العربي ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1986) ، ص 1 .

(2) قد يعود الموقع المتميز بالضرر على صاحبه أكثر مما يعود بالنفع ، والأمثلة على هذا كثيرة في التاريخ القديم والحديث ، فكم عانت مصر وبلاد الشام بسبب موقعها المتميز ، وكم تعاقب الآن أفغانستان والعراق وبعض جمهوريات آسيا الوسطى من موقعها الاستراتيجي المتميز ، ومرفق في الجزء الخاص بالملاحق خارطة توضح الموقع المميز لمنطقة الخليج العربي بين قارات العالم وكلما موقعه للتوسط على طرق المواصلات العالمية ؛ رقم (1) ملاحق .

(3) Neville Brown, Strategic Mobility, (London: Chatto and Windus, 1963) p. 229

والخليج العربي - الذى حينما كان يشار إليه قديماً في عصر ما قبل النهضة كان يقرن بالحرارة والرطوبة والجذب وهى من صفات المناطق الصحراوية - أصبح يشار إليه الآن بالبنان بسبب كونه هذا القطب الاقتصادي الموجب والبحر المغنط الذى يجذب إليه بشدة كل من يسعى إلى التقدم الاقتصادي والسيطرة على العالم ، فأتت إليه الشركات العالمية الكبرى مهولة ومن ورائها دولها لاهثة ابتغاء النفط خائفاً ومنتحاً ومستهلكاً وسوقاً ضخمة لا تنضب . لذلك كله فإن علاقة الخليج بالغرب ليست وليدة اللحظة ولكنها حصيلة لتاريخ طويل من الاهتمام والرغبة في الهيمنة والسيطرة على شؤون الحياة كافة ، فأضحى الخليج منطقة عسكرية تعبوية سوقية عمومية دفاعية عن البترول من المقام الأول .⁽¹⁾

ولقد لعب الخليج دوراً إقليمياً كبيراً في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، فارتباط الخليج بالوطن العربي ارتباط عضوي ومصيري فهو ارتباط البعض بالكل ؛ فيحكم التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والعقيدة والمذهب هو جزء لا يتجزأ من وطننا العربي الكبير بكل ما يحتمل في هذا الوطن من إنجازات وإخفاقات وطموحات وتحديات ومواجهات ، فالوطن العربي هو الإطار الكبير الذى يحوى بداخله الخليج العربي الذى يشكل العمق الاستراتيجي الذى يستمد شخصيته ويشكل هويته من وضعه داخل هذا الإطار ، فلا يمكننا فهم ما يجري في الخليج العربي وما يتعرض له دون فهم ما يجري للوطن العربي وما يتعرض له .⁽²⁾

وللتأكيد على هذا الدور الكبير الذى يلعبه الخليج العربي ، فإنه يجب علينا أن نوضح أن هذا الدور الإقليمي لا يقتصر فقط على الدائرة العربية فقط أو على المحيط العربي فقط ، بل إن الخليج يعتبر محوراً لخمس دوائر جغرافية مترابطة هي : دائرة المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا .⁽³⁾ ، دائرة

(1) يعتقد البعض أن أهل منطقة الخليج العربي مدينون للنفط بالكثير من الشكر والمنة ؛ لأنه هو الذي منحهم الحياة الرغدة بشئ مظهرها ، والحق أن النفط قد عاد بضرب على من يمتلكونه أكثر من النفع الذى منحهم إياه ، فلولاها ما شغل أهل هذه المنطقة بالتفكير في الرد على مكائد وعططات كبار الساسة العالميين ، والله الحمد والمنة لى كل ما يعطى ويتنعم .

(2) عبد الخالق عبدالله ، " العلاقات العربية الخليجية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 205 ، مارس 1996 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 4 .

(3) بكر مصباح تنيره ، " التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، أبريل 1986 ، جامعة الكويت ، ص 75 .

شبه الجزيرة العربية ، دائرة المشرق العربي ، دائرة الوطن العربي أجمع ، دائرة الشرق الأوسط بمدلوله الواسع الذي يشمل تركيا وباكستان وأفغانستان وغيرها.

كما أن الخليج العربي لا يعد فقط البوابة الشرقية للوطن العربي ، بل يشكل - أيضاً - الحزام الأمني والعسكري وكذلك مركز الاستطلاع المتقدم لمنطقة الشرق الأوسط بل والأقصى أيضاً، ويحتل الآن منطقة عسكرية استراتيجية من الدرجة الأولى⁽¹⁾.

ولم يكنف الخليج العربي بلعب دور الوسيط التجاري أو مجرد الممر أو الطريق التجاري بل تعداه ليلعب دوراً أكثر خطورة وأعمق تأثيراً في شعوب العالم ألا وهو دوره الحضاري الذي لعبه من خلال كونه معبراً آمناً للحضارة بين هذه الدوائر الجغرافية الإقليمية سالفة الذكر.⁽²⁾ وقد تنبه البعض لهذا الدور الحيوي الذي يلعبه الخليج العربي في محيطه الشرق أوسطى حتى أطلق عليه قلب الشرق الأوسط الجغرافي وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب⁽³⁾. وقد تعدى الخليج مجرد لعب هذا الدور الإقليمي فقط فلعب دوراً عالمياً ودولياً أكثر خطورة حيث التقت به مصالح الدول الكبرى مجتمعة فوصل الأمر إلى أن أطلق عليه البعض منطقة التصادم أو الارتطام (Crush Zone)⁽⁴⁾.

وإذا عدنا للحديث عن العناصر التي شكلت الوضع الجيوستراتيجي للخليج العربي فإننا لا بد أن نتناول التنظيم السياسي لدول الخليج العربية - مجلس التعاون الخليجي - وهو أحد العناصر الهامة في تحديد وتشكيل دور الدولة في محيطها الإقليمي والعالمي ، فالأنظمة الخليجية تكاد تتقارب وتشابه من حيث ظروف نشأتها وعوامل قيامها وطبيعة الحكم بها حتى يبدو للبعض أنها كانت دولة واحدة وبفعل الزمان تحولت إلى دويلات وإمارات صغيرة⁽⁵⁾. ويكاد يصل هذا التشابه والتقارب فيما بين هذه الدول إلى حد التطابق من حيث ما تحويه أراضيها من ثروات وما يتمتع به بعضها من غطاء

(1) محمد أحمد آل حامد ، أمن الخليج وانمكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (أبو ظبي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997)، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16، ص2.

(2) خالد محي الدين الرادعي، "مفهوم الخليج العربي"، مجلة المعرفة، العدد 153، 1974، دمشق ، ص174.

(3) جان جاك بيري، الخليج العربي، (بيروت: المكتب التجاري، 1959)، ترجمة: سعيد المزونجدة هاجر، ص53.

(4) جيمس فيز جريف ، الجغرافيا والسيادة العالمية (القاهرة : النهضة المصرية ، 1956) ، ترجمة : علي رفاعة الأنصاري ومحمد عبد النعم الشرقاوي ، ص296 .

(5) يحوي الجزء الخاص باللاحق ثبثاً خاصاً بتاريخ نشأة دول الخليج واسم مؤسسها الأول وكذلك اسم حاكمها الحالي وتاريخ توليه الحكم ، رقم (2) ملاحق .

دولى وكذلك من حيث السيادة الجغرافية.⁽¹⁾ كذلك - أيضاً - فإن بعض دول الخليج العربى قد لا تعان من الإحساس بالوهن الجغرافى لكنها تعان من الإحساس بالوهن السياسى.⁽²⁾ الناجم عن تعرضها للضغوط الدولية للتلاحقة بهدف كسب أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية بما.

وتكاد تتفق دول الخليج العربى فى توجهاتها الخارجية حيث يلاحظ عليها إعطاء الأولوية فى سياساتها الخارجية للمحافظة على صداقة الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا وكسب ودما بأكبر قدر ممكن بهدف حماية أمنها الداخلى والخارجى وهو ما يفسره بعض المتشددىن بأنه خضوع للسيطرة الإمبريالية⁽³⁾ على دول العالم الثالث .

ويؤكدون كلامهم هذا بأن دول الخليج العربية توجه أغلب فوائضها المالية موظفة أومستثمرة إلى الغرب ومعظمها - بلا شك - يكون بالدولار الأمريكى ، فالمال حين لا تدعمه قوة يكون عاملاً فى تأكيد الخضوع والتبعية - على حد قول البعض -.

ولكن من باب إحقاق الحق نرى أن علاقات دول الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا أصبحت الآن أكثر اعتدالاً من ذى قبل فلمنع حلياً قبول دول الخليج للعلاقات الدبلوماسية للمعتدلة معهما - أمريكا وغرب أوروبا - كجزء من علاقاتها الدبلوماسية المعتدلة مع باقى دول العالم ، وكذلك قبول دول الخليج لمبدأ التفاوض والتشاور مع رفضها الواضح للتبعية أو الدخول فى المحاور - أو على الأقل - منح امتيازات خاصة مبالغ فيها.

(1) السيادة الجغرافية مصطلح يطلقه علماء الجغرافيا على الدول التى لديها القدرة على التوسع على حساب جيرانها والانكماش أيضا بنفس تلك القدرة .

(2) الوهن الجغرافى هو الإحساس بالضعف نتيجة سوء الموقع وضعف تأثيره كالدول الحبيسة أو الدول محدودة الأذرع البحرية ، أما الوهن السياسى فيعنى إحساس الدول بالتبعية أو الولاية لدولة أكبر أو مجموعة من الدول Suzerainty . وكذلك عدم الشعور بالسيادة على نفسها أو على غيرها من الدول Sovereignty .

(3) يعرف البعض الإمبريالية على أنها: (حرمان الدول من تحقيق سيادتها على مواردها وثرواتها، وكذلك حرمانها من حرية اختيار نظامها الاقتصادى والاجتماعى استناداً إلى ذرائع تهدف إلى تبعية الرأى العام فى الدولة وراء سياسة حكومتها، وتعتمد هذه الذرائع وتختلف وفق اختلاف الظروف فأحياناً ما تكون الذريعة هى عبارة الشيوعىة والأصولية الإسلامية وتحقيق العدالة الدولية، حتى وصلنا إلى الذريعة السائدة هذه الأيام وهى عبارة الإرهاب). ورأى أن الذريعة الأساسية التى تتحكم فى تدخل القوى الدولية فى بعض المناطق هى تحقيق المصلحة والمنفعة الذاتية وتحقيق أكبر كسب من الفوائد الاستراتيجية ، وإلا فمفسر عدم تدخل القوى الكبرى فى مناطق تنج بالاضطرابات والإرهاب ولكنها لا تحوى أية مكاسب استراتيجية ؟

كذلك فإن دول الخليج من حيث التطور السياسي تشابه - أيضاً - من حيث اندماجها الواضح مع البلدان العربية ومع الأحداث التي عصفت بالأمة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين ، فبينما نكاد نلمح دوراً هامشياً لدول الخليج في المرحلة التي يطلق عليها مرحلة الثورة العربية (1950 - 1973) ، فإننا نلاحظ دوراً أكثر ظهور وأعمق تأثراً في مرحلة الثروة العربية (1973-1990) وصولاً إلى اعتلاء منطقة الخليج قمة الأحداث وذروتها في مرحلة ما يسمى بالثروة على الثروة (1990-الآن) .⁽¹⁾

وكذلك في المشكلات التي تواجهها دول الخليج فإننا نلاحظ اتفاقاً واضحاً في طبيعة وهوية هذه المشكلات والتي تتمثل في الثروة الضخمة وكيفية الاستفادة الحقيقية منها وفي مصدر هذه الثروة⁽²⁾ وكذلك مشكلة قلة عدد السكان مقارنة بالموارد والمساحة ونسبتهم بالمقارنة بالعمالة الوافدة ، ونقص الخبرة والأيدى العاملة المدربة ، ثم المشكلة الخطيرة : مشكلة الخلافات الحدودية وهي أكبر ما يهدد الاستقرار الخليجي وينبئ بأزمات متلاحقة قد تعصف⁽³⁾ باستقرار هذا الكيان وصولاً إلى مشكلة للمشاكل وهي الأطماع الأجنبية المتلاحقة في هذه المنطقة و ثرواتها .

وهذه المشكلة يعتقد البعض أنها حديثة النشأة ، ولكن الحقيقة أن الأطماع الأجنبية في منطقة الخليج العربي ترجع إلى فترة بدء العصور الحديثة الأوروبية حيث تعرضت هذه المنطقة - أطراف الجزيرة العربية على الخليج العربي - إلى العديد من الغزوات الأجنبية التي استهدفت السيطرة على اللواتي والمضايق وطرق المواصلات الدولية المهمة .⁽⁴⁾

(1) عبد الحاقق عبدالله ، مرجع السابق ، ص 23 .

(2) سيأتي الحديث بالتفصيل عن هذه الثروة التي منحها الله لدول الخليج - النفط - بشكل أوضح و أوسع يعتمد على احصاءات وأرقام محددة وموثقة من باب التقديم والتوضيح للأسباب التي جعلت الدول الكبرى تطمع في هذه المنطقة وتحاول السيطرة عليها ، وذلك في الجزء الخاص بالأهداف وللصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والوامل التي تحدد سياستها تجاه هذه المنطقة .

(3) تتمتع الخلافات الحدودية من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار هذه المنطقة فهي ليست بين دولتين فقط تجمعهما حدود مشتركة ولكنها بين كل دول هذا الإقليم فلا توجد دولة خليجية إلا ولها مشكلة حدودية مع جارها أو جارها والأمثلة على هذا كثيرة وأبرزها الخلافات الكويتية العراقية - القطرية البحرينية - الإماراتية الإيرانية - السعودية القطرية - السعودية الإماراتية - السعودية العمانية - الإماراتية العمانية ، بل ومع دول من خارج الخليج العربي مثل الخلافات السعودية اليمنية .

(4) محمود على البلود ، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981) ، ص 23.

ويعد البرتغاليون هم أول القوى الأوروبية التي وصلت إلى المنطقة أوائل القرن السادس عشر الميلادي؛ حيث أسسوا نظامهم في البحرين سنة 1521 حتى خرجوا على أيدي الفرس سنة 1622 كذلك كان للهولنديين دورهم الواضح - أيضاً - حيث وصلوا المنطقة وأسسوا بها موانئ شمال الخليج على الساحل الإيراني .⁽¹⁾ وفي القرن الثامن عشر الميلادي ظهر البريطانيون وحلوا محل البرتغاليين والهولنديين، وهم الذين لعبوا دوراً كبيراً في المنطقة في ميدان التجارة والسياسة طيلة مائة وخمسين عاماً ، فهم الوحيدون الذين نجحوا في زحزحة القوى الأوروبية الكبرى من المنطقة ولعل وجود مضيق هرمز في هذه المنطقة هو سبب كاف لجعلها مطعماً للقوى الكبرى ؛ حيث يمثل هذا المضيق عنق الزجاجة بالنسبة للطريق للملاحة المؤدى من وإلى الخليج العربي ومن ثم فإن من يتحكم في هذا المضيق سوف يتحكم بالضرورة في حركة النقل البحري في هذه المنطقة ، فمنذ قرون نالت هرمز شهرة عالمية كبيرة منذ القرن الخامس عشر ؛ حيث تمتعت بازدهار تجاري كبير، فلم تعد تقتصر على نقل التجارة من الهند ومواحل شرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامي بل أصبحت الحلقة الهامة في نقل التجارة بين شرق العالم وغربه ، وأصبحت مضرب المثل في الثراء والازدهار والتقدم .⁽²⁾

ولم تتناقص أهمية هرمز بسقوطها أمام البرتغاليين سنة 1507 ، بل تزايدت وتنامت بمرور الأيام فأصبح الآن من أهم الممرات المائية ، يعبره في اليوم الواحد ما يزيد عن 180 سفينة تجارية ، وهو المسيطر على حركة نقل النفط المصدر إلى أمريكا وأوروبا واليابان وباقي دول العالم وتتحضر حركة الملاحة في هذا المضيق إلى قاعدة حق المرور الحر .⁽³⁾

وبما سبق يتضح لنا أن منطقة الخليج العربي تعد من المناطق الأساسية للصراع الدولي فمنذ القدم تصارعت على الخليج القوى الكبرى الطامعة في السيطرة على العالم ، فالتجهت إليه أساطيل المصريين والسوماريين والآشوريين ، وقبل الميلاد وبالتحديد في عام 538 ق.م غزاه الفرس قاصدين

(1) عماد رضا فودة ، الأمن القومي للخليج العربي ، (باريس : الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، 1991) الطبعة الأولى ، ص 5 .

(2) جمال زكريا قاسم ، " الأوضاع السياسية في الخليج العربي إبان الغزو البرتغالي " ، مجلة الوثيقة ، العدد 12 ، 1988 ، البحرين ، ص 46 .

(3) تؤدي هذه القاعدة ، قاعدة حق المرور الحر - في بعض الأحيان - إلى فقدان سيطرة بعض الدول على مضيقها وقنواتها البحرية بدعوى حرية المرور وتأمين حركة الملاحة البحرية من أجل ضمان استقرار العالم الحر أو بالأحرى أمريكا ودول غرب أوروبا .

شاطئه العربى وسيطروا عليه نحو قرنين من الزمان ، ثم جاء الإسكندر مستهدفاً تأمين سيطرته على مصر. واستمرت الأطماع الأجنبية فى المنطقة حتى الحكم العربى لها بعد الإسلام ، حتى دخلها البرتغاليون والهولنديون والعثمانيون وصولاً إلى البريطانيين الذين بسطوا نفوذهم على المنطقة قرابة 150 عاماً .

وعمرور الأيام ظل الخليج مسرحاً لصراع الدول الكبرى - ولكن بتغير الغاية - فبعد أن كانت غايتهم هى السيطرة على طرق التجارة العالمية والتحكم فى شرايين التجارة العالمية أصبحت السيطرة على منابع و طرق مصدر الطاقة الأكثر أهمية فى العالم - وهو النفط - فاستمر الصراع على الخليج وعند ملتقى السببين - قديماً وحديثاً - يغلو الصراع على الخليج صراع وجود وليس غير .⁽¹⁾ وهذا لا يعنى أن سعى الدول الكبرى للسيطرة على الخليج كان سعياً فردياً وعلى هيئة منازعات ثنائية تصطدم ببعضها البعض ؛ حيث إن سير الأحداث فى المنطقة يثبت لنا غير ذلك وهو أن السعى كان - فى بعض الأحيان - سعياً تنافسياً منظماً بهدف السيطرة على هذه المنطقة واحتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها للتأثير على مجريات الأمور فى الشؤون الدولية لخدمة أهداف هذه الدول ولا شئ غير ذلك .⁽²⁾ فأضحى الخليج هو الميدان الحقيقى الذى يدور حوله الصراع وفيه بين القوى الكبرى وذلك بسبب شدة تأثير هذه المنطقة فى ميزان القوى العالمية بفضل مقوماتها الذاتية ووزنها الإستراتيجى الثقيل على مسرح السياسة الدولية .⁽³⁾ ومنذ مطلع القرن الماضى حينما ظهرت بواذر النفط فى قلب الخليج ثم على شواطئه بدأت عملية تدويل هذه المنطقة ، حيث أضيف إلى أهمية هذه المنطقة - بسبب الموقع - سبب آخر إستراتيجى من أسباب الاستقطاب ألا وهو النفط.⁽⁴⁾

-
- (1) عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، (بيروت : دار النهار للنشر ، 1997) ، ص 13.
 - (2) تؤكد أحداث التاريخ ما ذكرته حول السعى الجماعى نحو هذه المنطقة ، والدليل قرب وهو موقف أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا من حربى الخليج الأولى والثانية تحت غطاء الأمم المتحدة ومن وراء ستار تحقيق الشرعية الدولية والأمن العالمى .
 - (3) جورج ليسكا ، "الثالث الدولى : مشاكله وخططه " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب: "الحياد وعدم الانحياز: الدول الحديثة فى مجالات الشؤون الدولية " ، إعداد : لورنس مارتين ، ترجمة : خيرى حماد ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1964) ، ص 315.
 - (4) أحمد السعدى ، "أمازال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربيه ومجموعة السوق الأوروبية؟" ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 187 ، سبتمبر 1994 ، بيروت ، ص 40 .

وقبل الحرب العالمية الأولى ظهر واضحاً التنافس الألمان التركي البريطاني للحصول على أكبر قدر من المكاسب والامتيازات في المنطقة ، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتخرج تركيا من دائرة المصالح والنفوذ في المنطقة وكذلك ألمانيا التي خرجت مهزومة في الحرب وبقيت للمصالح البريطانية ومعها المصالح الفرنسية وتشابكت معاً فعمدت اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916 ومن بعدها اتفاقية سان ريمو سنة 1924 التي كان النفط أحد أبعادها فأخضعت سوريا ولبنان للنفوذ الفرنسي وللوصول الغنية بالنفط لمصالح بريطانيا.⁽¹⁾

ثم أقحمت الولايات المتحدة نفسها بين الدول الطامعة في الامتيازات على الرغم من كونها دولة مصدرة للنفط مستفيدة من سياسة الباب المفتوح . وشكل هذا الوضع الجديد بعد الحرب العالمية الأولى إطاراً وعموداً للصراع الدولي بشكله الجديد للهيمنة على الخليج شاطئاً وميناء وأرضاً.⁽²⁾ وقد عبر اللورد كيرزون عن الدور الكبير الذي لعبته هذه المنطقة ونفطها في تغيير مسار الحرب بعد اعتماد الدول المتحاربة عليه كمصدر للطاقة ومحرك رئيسي للآليات البرية والبحرية والجوية وذلك في خلال اجتماع للدول المتحالفة في 21 نوفمبر 1918 قائلاً : 'كان الزيت حتى قبل الحرب يعتبر من أهم الصناعات والموارد القومية، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته من أهم العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها لمواصلة الحرب وكسبها ، وإلا فكيف كان في استطاعة الدول المتحاربة بلونه أن تحقق سرعة انتقال الأساطيل وحركتها ونقل الجنود وصنع المتفجرات ؟'⁽³⁾

وقد وصل الأمر ببعض إلى إرجاع الفضل في كسب الحلفاء للحرب إلى النفط حتى قيل إن اللورد كيرزون نفسه قال بأن الحلفاء سبخوا على موجة من الزيت نحو النصر.⁽⁴⁾ ثم أكد كيرزون على ضرورة قيام الحكومات بإجراءات تستهدف تنظيم موارد إمداد النفط في مختلف أنحاء العالم والاحتفاظ بمقادير منه - احتياطي - والعمل على توزيعها بالعدل واتخاذ التنظيمات التي تكفل نقله وتخزينه في المراكب والأنابيب.⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق .

(2) نفسه .

(3) قدرى قلمى ، أمريكا وخطرة القوة ، (لندن : دار الكاتب العربى ، 1987) الطبعة الأولى ، ص 111 .

(4) المرجع السابق ، ص 112 .

(5) نفسه .

ثم ازدادت أهمية هذه المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية ، حين استخدمتها بريطانيا وأمريكا في نقل المعدات العسكرية والمساعدات الضرورية للاتحاد السوفيتي ، فتزايدت أهميتها حتى وصلت إلى ذروتها مع نهاية هذه الحرب ⁽¹⁾.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع البدايات الأولى للحرب الباردة امتد الإطار الجيوبولتيكي للخليج العربي ليصل إلى حدود حلف شمال الأطلسي ثم ليتصل بدوله منفردة أو مجتمعة ، فأصبحت منطقة الخليج تقع ضمن الإطار السياسي المنطوي الذي أقامه الغرب بعد الحرب العالمية الثانية لخصار الاتحاد السوفيتي ومنع امتداد الشيوعية إلى دول العالم التي تقع ضمن منطقة المصالح الغربية ⁽²⁾. ومع تطورات الحرب الباردة ووصول القرن العشرين إلى عقديه السابع والثامن وبالتحديد في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات أصبحت منطقة الخليج العربي هي المحور الأساسي للسياسة الدولية رغم تناقضها أحيانا - واهتم الساسة والقادة والباحثون بهذه المنطقة - موقعا وثروة وشعوبا - وأضحت المنطقة قاعدة ومسرحا وميدانا للتنافس الشرس بين القوتين الكبيرتين آنذاك - أمريكا والاتحاد السوفيتي - وما ألهب هذا التنافس وضاعف من شراسته قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة ؛ فتعاظم وجود هاتين القوتين في المنطقة وبالأخص الوجود الأمريكي بشكله غير المباشر آنذاك - وبحرور السنين تغيرت للمعادلة الإقليمية بالمنطقة عقب انحيار نظام الشاه فبترت اليد الأمريكية الطويلة في المنطقة ، واضطرت إلى خلق يد أمريكية جديدة خالصة أكثر طولاً وأعمق تأثيراً حيث بدأت في التدخل والتواجد المباشر وصاحب هذا التطور تنامي الدور السوفيتي في المنطقة من خلال تدخل عسكري سافر في أفغانستان ، فاحتدم التراع الأمريكي السوفيتي واشتد شراسة، ومع ظهور أحداث جسام أخرى وتطورات عنيفة وسريعة ومتلاحقة ، ونشوء قوى وعجو أخرى أصبح للقوتين الكبيرين دور أكثر تميزاً ووضوحاً في هذه المنطقة التي كانت - وما تزال وستظل - محورا للسياسات الدولية باتجاهاتها كافة ، حتى مع تغير موازين القوى الدولية العالمية .

(1) عبدالله العوي ، " أمن الخليج العربي : دراسة في الأسباب والمعطيات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83 ، خريف 1996 ، جامعة الكويت ، ص 215 .

(2) عبد الجليل مرهون ، العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكي " ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47 ديسمبر 1995 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ص 78 .

ثانيا

الأهداف الأمريكية في الخليج العربي

لا يمكن لأى كاتب التعرض مباشرة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي دون استعراض الأهداف والمصالح الأمريكية فيها ، فهي التى تتحدد وتشكل بل-وتصنع هذه السياسة. ولعل فهم هذه الأهداف والمصالح جيداً يمثل الإجابة المثلى للسؤال الذى يلح دائماً على الدارس لهذه السياسة وهو كيف تصنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ؟ ومن الذى يصنعها ؟

وبادئ ذى بدء ، فإنه يجب علينا تأكيد هذه الحقيقة ؛ وهى أن دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية هى دول ذات سيادة يدعم كلا منها ماض تراثى بالتاريخ والثقافة والحضارة ، ورغم المسافات البعيدة التى تفصل بين الطرفين - برأً وبحراً - ورغم التباعد الشاسع فى الفكر والتقاليد والعادات ؛ فإن هذا التباعد ما لبث أن أخذ ينحصر باطراد نحو التقارب بفضل المصالح ولا شىء غيرها ، فهى التى تحطت الحدود وعبرت الزمان والمكان وحقت الانسجام .

كذلك فإنه يجب علينا أن نؤكد على أن الأهداف الاستراتيجية والمصالح الأمريكية بالمنطقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومى الأمريكى الذى يرى فى هذه المنطقة منطقة حيوية جداً له وعلى قدر كبير جداً من الأهمية لتأكيد استمرارية السيطرة الأمريكية على العالم. فاضطرت الإدارات الأمريكية كافة لتدعيم النفوذ الأمريكى فيها لضمان نجاحها فى تأدية مهام دورها العالمى كدولة عظمى تضع يديها وتستطيع بسط نفوذها على أكثر المناطق حيوية فى العالم ، فهى منطقة شديدة الأهمية- ليس لأمريكا فقط بل لكل الدول الصناعية المتقدمة - وأى تهديد تتعرض له هذه المنطقة يعد بمثابة تهديد للعالم المتقدم أجمع ، ورغم كل ما سبق فإنه يجب علينا أن نذكر بأن من مصلحة أمريكا أن تعيش هذه المنطقة فى قلق وتوتر دائمين وفى حالة مستمرة من عدم الاستقرار عكس ما يعتقد الكثيرون بأن أمريكا تريد السلام والمهدوء والاستقرار للعالم أجمع- ولهذا المنطقة تحديداً - فهذا الكلام وهذه الكلمات الراقية كالسلام والعدل والصداقة والأمن والشرعية لا تصلح إلا للاستخدام فى البيانات الإعلامية الرسمية للموجهة وليس فى الغرف المغلقة لصنع القرار، فالسلام والأمن والاستقرار يعنون وبكل تأكيد عدم الحاجة إلى الدعم الأمريكى بشتى صوره : (عسكرياً - اقتصادياً - سياسياً) ، وكذلك عدم الحاجة - أيضاً - إلى الحماية والعون الأمريكيتين .

وإذا أردنا الحديث مباشرة عن الأهداف والمصالح الأمريكية بالمنطقة فإننا لن نخرج ولن نحدد عن ثلاثة أهداف يتغير كل شىء وتبقى ، ويتبدل كل شىء وتظل ، ويهتز كل شىء وتزداد ثباتاً وهى

ما يطلق عليه (الثالوث الأمريكي المقدس) الذى يعنى : ضمان تدفق النفط ، واستقرار أمن إسرائيل ومناهضة الشيوعية بالطرق كافة .⁽¹⁾

ولكى يجعل الكلام أكثر وضوحاً فإنه يمكننا شرحه بشكل أوسع ، بمعنى أن أمريكا لا تريد تدفق النفط إليها فقط ، ولكنها تريد ضمان التدفق بمحتوى الانتظام ، وبأسعار معقولة وبكميات أكثر من احتياجها هي والغرب أجمع ، وكذلك تريد تحسين الوضع الأمنى للدول الصديقة للمالية لها وتطوير مستوى قدراتها الدفاعية العسكرية بهدف تمكينها من مواجهة الأخطار الخارجية التى تتعرض لها ، وعلى رأس هذه الدول الصديقة - بلا شك - إسرائيل - كما أنها تريد أيضاً تأكيد تفوقها الإستراتيجي كخبر رادع للتهديد السوفيتى للدول المنطقة ومحاوله نشر الشيوعية .⁽²⁾ - قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والشيوعية معاً .

وكما ذكرت سابقاً فإن النفط -الذى اكتشف لأول مرة فى الخليج فى منطقة مسجد سليمان بإيران عام 1908⁽³⁾ -بأتى على رأس المصالح الأمريكية بالمنطقة ؛ فهو أحد المقومات الاقتصادية لأمريكا ودول الغرب عامة بل هو عماد اقتصادياتها وهو الذى تحول بمرور الأيام من سلعة اقتصادية نبيلة إلى سلعة سياسية مدمرة ليس نفط الخليج فقط بل نفط العالم أجمع والدلائل التاريخية على تحوله إلى سلعة سياسية كثيرة كعمد بريطانيا منذ أوائل القرن السابق إلى تأمين النفط لأسطولها البحرى بأية وسيلة ومعاقبة ألمانيا بمرماها من استغلال نفط بلاد ما بين النهرين بعد معاهدة فرساي، والسعى الأمريكى الخثيث للحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية فى أراضى الغير والدعم الأمريكى الكامل لبريطانيا فى إجراءاتها التى استهدفت عرقلة محاولات إيران بيع نفطها خارجياً بعد حركة الدكتور محمد مصدق .⁽⁴⁾

حينئذ تحول النفط من مجرد محور تعاون يستفيد منه الطرفان - المنتج والمستهلك - إلى محور صراع ودمار وخراب ، فهو شريان الحياة النابض زمن السلم وعصب الحرب أيام الصراع ، ولعل

(1) جوهانس رايسنر ، " أوروبا والولايات المتحدة والخليج " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 66 ، أكتوبر 1997
بروت ، ص 17 .

(2) Anthony H. Cordesman, The Gulf and Search for Strategic Stability, New York : West View Press, 1984) , p. 110.

(3) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربى فى ضوء التغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، ص 15 .

(4) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، الكويت ، إبريل 1974 ، ص 5 .

هذا ما يفسر تشبث الدول الكبرى بالمناطق الغنية بالنفط تشبث الغريق بطوق النجاة ، فالبترول هو رمز القوة الاقتصادية والعسكرية بلى والسياسية أيضاً .

ونفط الخليج - بالتحديد - هو الأكثر تأثراً فيمن يمتلكه ؟ فلؤل الخليج أكثر دول العالم النفطية اعتماداً وتأثراً بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء البعض منها كوحيدات سياسية متماسكة مرتبطاً إلى درجة كبيرة ببقاء وفناء النفط ، فنفط الخليج - بالنسبة إلى دوله - أكثر من مجرد مورد ومصدر للدخل وأكثر من مجرد سلعة استهلاكية للدول المستوردة له كأمريكا وغيرها فهو محور الإنتاج بأشكاله كافة - صناعى وتجارى - وهو سبب حالة الإدمان النفطى التى تعانى منها هذه الدول المستهلكة ⁽¹⁾ ، وهو - أيضاً - السبب فى تحويل الدول المنتجة له إلى دول ريعية تعتمد على أرباحه وعوائده فقط . ⁽²⁾ حتى وصل الأمر بالكثيرين إلى إطلاق لفظة النفطى كصفة ملازمة للخليج العربى فعرف باسم الخليج العربى النفطى . ⁽³⁾ والقامهم دوله بانتظار ريعه وكأنه ريع عمارجى لا تمتلك أصوله . ⁽⁴⁾

ولهذا كله ، أصبح نفط الخليج شأنًا سياسيًا أكثر من كونه شأنًا اقتصاديًا فخرج من ميدان الاقتصاد متجهًا - وبسرعة شديدة - صوب ميدان السياسة ، فأصبح أكثر تأثراً بالعوامل السياسية عن غيرها من العوامل الاقتصادية والدليل على صدق هذا الكلام أن مسألة تحديد كمية الإنتاج وكذلك أسعاره قد أصبحت مسألة سياسية بالدرجة الأولى وليست لها أية علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية . ⁽⁵⁾

والسؤال الذى يعنينا هنا أكثر من غيره هو : ماذا يمثل هذا البترول لأمريكا بالتحديد ؟ وما مدى أهميته لها ؟ والإجابة على هذا السؤال تدفعنا إلى إيضاح أن الخليج الذى تبلغ مساحته قرابة

(1) الإدمان النفطى مصطلح أطلق على الدول المستهلكة للنفط المستورد بشكل أساسى لا غنى عنه ، مما يجعلها تفعل أى شيء من أجل الحصول عليه حتى لو استلزم الأمر خوض حروب ضارية قد تكلفها الكثير .

(2) يزيد صايغ ، " أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمى العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 149 ، يوليو 1991 ، بيروت ، ص 12 .

(3) أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة: دار المستقبل، 1985)، ص 45 .

(4) جلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية - من منظور مختلف - ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ، ص 122 .

(5) محمد غانم الرمحي ، النفط والعلاقات الدولية - وجهة نظر عربية - ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1982) ، سلسلة عالم للعرفة ، رقم 52 ، ص 236 .

ال5،3 مليون كم2 بما يمثل 3% من المساحة الكلية للعالم ، يحوى نحو 70% من نفط العالم في أراضيه. ⁽¹⁾ علماً بأن استهلاك دول الخليج لنفطها لا يتجاوز نسبة 10% وباقي ال90% تنهب إلى التصدير. ⁽²⁾ والولايات المتحدة الأمريكية التى يبلغ مجموع سكانها بالنسبة إلى سكان العالم ما يقرب من نسبة 20:1 ، ويستهلكون قرابة ربع الإنتاج العالمى من النفط أى خمس مرات ضعف النسبة العادية. ⁽³⁾ علماً بأنها تنتج نحو ربع الإنتاج العالمى للنفط. ⁽⁴⁾ ويشكل نفط الشرق الأوسط نسبة 22% من النفط المستهلك بأمريكا ، وحوالى 50% من إجمالى نفطها المستورد. ⁽⁵⁾

وقد عبّر الكثير من القادة والساسة الأمريكيين عن الأهمية المتزايدة لنفط الخليج العربى مراراً و تكراراً فقد صرح مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق زبغنيو بريزنسكى قائلاً : "إن منطقة الخليج بما تملكه من ثروات نفطية حيوية لبقاء الغرب تقع في صلب اهتمامات الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربى ككل". ⁽⁶⁾

كما عبّر عن هذا المعنى نفسه هارولد براون-وزير الدفاع الأمريكى في الفترة الرئاسية لجيمى كارتر- في شهر فبراير 1979 قائلاً : "إن حماية تنفق النفط من الشرق الأوسط هو بوضوح جزء من مصلحتنا الحيوية ، ولحماية تلك المصالح الحيوية ستتخذ أى إجراء مناسب بما في ذلك استعمال القوة العسكرية". ⁽⁷⁾

وتأكيداً على هذه الأهمية أيضاً صرح هارولد سوندرز-مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- في البيان الذى ألقاه أمام اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون

(1) عبد الحالى عبد الله ، مرجع سابق ، ص19 .

(2) محمد عبد الغنى سعودى ، " مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مقوماته - إنجازاته - معوقاته " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 70 ، يوليو 1993 ، جامعة الكويت ، ص154 .

(3) الطيب البكوش ، الخليج بين الهيمنة والارتقاء ، (تونس ، 1991) ، ص219 .

(4) نصير عازورى ، " أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الأول ، يناير 1975 ، جامعة الكويت ، ص65 .

(5) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة 1984) ، ص228 .

(6) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 50 ، مارس 1996 ، بيروت ، ص50 .

(7) هارولد براون ، حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربى ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، د ت) السلسلة الخاصة رقم 70 ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، ص26 .

أوروبا والشرق الأوسط في الثالث من سبتمبر سنة 1980 قائلا: "لقد ازدادت مصالحنا اتساعاً ، حيث إننا ومعنا الدول الديمقراطية الصناعية نعتمد على نفط الخليج ، ولقد اتسعت علاقاتنا التجارية والثقافية مع هذه الدول التي بدأت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الإقليمية والدولية".⁽¹⁾

ولم يشغل نفط الخليج بال السياسة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين أو عقب الحرب العالمية الثانية فقط كما يعتقد الكثيرون ؛ بل إن الحقيقة تقول إن مسألة الحصول على أكبر قدر من نفط الخليج وبأرخص الأسعار وبأضمن الطرق قد شغلت بال الأمريكيين منذ أوائل القرن الماضي مع ظهور أولى بوادر هذا الكثر في أراضي الخليج ومع نهاية أحداث الحرب العالمية الأولى حيث لم توضح المصادر أية اتفاقات نفطية حصلت عليها أمريكا من دول الخليج قبل هذه الحرب⁽²⁾ وفي الفترة التالية لهذه الحرب عولت أمريكا لنفسها حق الحصول على امتيازات بترول الخليج لخيرتها وإمكاناتها الفائلة في مجال البحث والتنقيب وحفاظاً على غزولها البترولي.⁽³⁾ وبدأت أمريكا سلسلة الامتيازات النفطية في المنطقة بحصولها على امتياز بترول البحرين في 21 ديسمبر 1928⁽⁴⁾.

ثم اتبعته بالحصول على امتياز بترول المنطقة الشرقية بالسعودية في 29 مايو 1933⁽⁵⁾. ومنذ ذلك التاريخ انفردت شركات البترول الأمريكية بامتياز التنقيب عن البترول في الأراضي السعودية تبعاً لرغبة الملك عبد العزيز آل سعود.⁽⁶⁾ ثم حصلت على امتياز بترول الكويت في 23 ديسمبر

(1) هارولد أ . ج . سوندرز "العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية " (2) ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، إصدار مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 ، ترجمة : هاشم كاظم لازم ، ص 20 .

(2) جمال زكريا قاسم ، " لتأثيرات السياسة للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي " ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد 16 ، 1969 ، القاهرة ، ص 206 .

(3) Abdullah M.M, The United Arab Emirates : A Modern History, (New York:Harper and Row, 1978), p. 58.

(4)R. Said Zahlan, The Creation of Qatar, (London : Croom Helm, 1979), p. 70.

(5)Halliday. F., Arabia Without Sultans, (Britain : Penguin Books, 1974), p. 400.

(6) عبد الله القبايع ، السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض ، 1986) ، الطبعة الأولى ، ص 368 .

1934⁽¹⁾، وفي المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية حصلت أمريكا على امتياز البترول في المنطقة التابعة للسعودية عام 1939، وحصلت على امتياز المنطقة التابعة للكويت في هذه المنطقة المحايدة في 28 يونيو 1948⁽²⁾. ثم حصلت على مجموعة من الامتيازات البترولية في قطر وسلطنة مسقط وعمان بالاشتراك مع بريطانيا، ثم حصلت على بعض الامتيازات في شركة بترول العراق والتي كانت أمريكا تمتلك حوالي ربع أسهمها فترة أوائل الثلاثينات⁽³⁾ ثم جاءت خمسينيات القرن العشرين التي كانت بمثابة العقد الذهبي للشركات البترولية العالمية لما حققته من أرباح أسطورية وخاصة الأمريكية منها، بل زاد نفوذها بشكل واضح حتى أرجع البعض انتصار الرئيس أيزنهاور في معركة الرئاسة عام 1953 إلى دعم الشركات البترولية الأمريكية له مما دفع أيزنهاور إلى أن يدفع بسبعة من أقطاب هذه الشركات إلى الوزارة التي شكلها بعد نجاحه⁽⁴⁾.

وبدأ النفط يلعب دوراً سياسياً كبيراً، ففي مطلع السبعينات كانت أمريكا تمتلك خمس شركات من أصل سبع شركات بترول رئيسية في المنطقة كان يطلق عليهن الشقيقات السبع وهي شركة (مويل - تكساسو - الخليج - ستانلارد أويل أوف كاليفورنيا - ستانلارد أويل أوف نيوجرسي) وأما الشركتان اللتيتان وهما شركة (شل - برتيش بتروليوم) فكانت معظم أسهمها بريطانية⁽⁵⁾.

وما لا شك فيه أن أمريكا هي أكثر دول العالم -صناعية كانت أم لا- استهلاكاً للنفط، فهي في الأساس قوة نفطية تتغذى على النفط، وهي منذ اكتشاف النفط إلى الآن الأكثر استهلاكاً له بين دول العالم، فالاستهلاك اليومي الأمريكي للنفط ارتفع من 2 مليون برميل في بدايات القرن العشرين إلى 5 مليون برميل أواسط القرن نفسه وتضاعف بنسبة 300% خلال الفترة الممتدة: (1950 : 1970)، والفرد الأمريكي يستهلك 2,5 ضعف ما يستهلكه الفرد في الدول

(1) Halliday. F., loc cit.

(2) Al Baharna. H., The Arabian Gulf, (Beirut : Librarie du Liban, 1975), p. 267.

(3) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (الكويت : ذات السلاسل 1988)، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص 279.

(4) قدرى قلجى، مرجع السابق، ص 117.

(5) نصر عازورى، مرجع سابق، ص 64.

الصناعية الكبرى ، والصناعة الأمريكية تستهلك ثلاثة أضعاف استهلاك الصناعة اليابانية للنفط⁽¹⁾ .

ولهذا كله أصبح من السهل تفسير اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمختلف اتجاهاتها بدول الخليج العربي ككل أو على الأقل بدول بينها كالسعودية مثلاً التي تمتلك حقل الغوار الذي تم اكتشافه عام 1948 ومساحته 10,000 كم² وطوله 400 كم ويمرّ حوالى 90 مليار برميل أى ما يساوى ثلاثة أضعاف الاحتياطي النفطي الأمريكى ، ويكفى هذا الحقل فقط لسد الاحتياجات النفطية الأمريكية مدة 25 سنة قادمة على الأقل⁽²⁾ .

وقد أوضح تقرير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكى أوائل الثمانينيات أن حرمان أمريكا من بترول السعودية فقط مدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومى الأمريكى بمقدار 272 مليار دولار سنوياً وارتفاع معدل البطالة بنسبة 2% وارتفاع معدل التضخم بنسبة كبيرة جداً⁽³⁾ . وقد بلغ عدد المواطنين الأمريكيين العاملين فى السعودية وحدها فى هذه الفترة - أوائل الثمانينات - قرابة الـ 35 ألف مواطن أمريكى⁽⁴⁾ .

ووصل الأمر بالبعض إلى القول بأنه لم يستفد أى بلد فى العالم من العلاقات مع المملكة العربية السعودية مثلما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾ . ولكن السؤال المهم هنا هو هل تقتصر العلاقة بين أمريكا ودول الخليج على النفط فقط ؟ وهل تقتصر أهمية النفط على استخدامه كمصدر للطاقة فقط ؟ والإجابة تتمثل فى إيضاح حقيقة أنه من الخطأ الاعتقاد بأن أهمية النفط تقتصر على استخدامه كوقود وفى المجال الصناعى فقط فهذا اعتقاد يمثل نصف الحقيقة فقط ، حيث إن القيمة التبادلية لأية سلعة أهم بكثير من قيمتها الاستيعالية فقط ، وهذا يدفعنا إلى الاعتراف بحقيقة أنه لا يمكننا أن نحدد أين تكمن قسوة النفط ؟ هل تكمن فى كونه مصدراً للطاقة والحركة ؟ أم فى كونه

(1) عبد الحاقق عبد الله ، " النفط والنظام الإقليمى الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 181 ، مارس 1994 بيروت ، ص 22 .

(2) المرجع السابق ، ص 35 .

(3) Seth Tillman, The United States in the Middle East Interests and Obstacles, Bloomington : Indian University Press, 1982 , p. 51 .

(4) ديفيد دى نيوسم ، " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ص 11

(5) William Baur Quandt, Saudia in The 1980 'S : Foreign Polic Securityand Oil, (Washington : Brookings Institution, 1981), P. 139.

وجها من وجوه الثروة والوجاهة ؟ أم فيما ما يجلبه من عائدات ؟ أعتقد أن أهميته تكمن في كل ما سبق مضافاً إليه ما يجلبه من أزمات وسلبات ومشاكل ، فأمريكا - مثلاً - لا تتعامل مع نفط الخليج على أنه مصدر للطاقة فقط ولكنها تتعامل معه على أنه طريقها نحو تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة ؛ فمن طريقه تصدر تقياتها الحديثة ، وعلى أراضيها تسوقها وبأراضيها تستثمر عوائده النقدية ، لذلك كله لم يخطئ من قال : إن عائدات بترول الخليج العربي النقدية من الغرب وإلى الغرب تعود.⁽¹⁾

وحسبنا دليلاً على صدق هذا الكلام أن نلقى نظرة على الإحصاءات الخاصة بالصادرات والواردات للتبادل بين دول الخليج العربي وأمريكا وكذلك قيمة الاستثمارات المالية في البنوك والمصارف الأمريكية والتي تعوض بدون شك المنفوعات الأمريكية مقابل وارداتها من النفط وبأكثر من قيمتها عن طريق زيادة صافية في حسابات الائتمان والتجاري ورأس المال⁽²⁾

ومن الغريب أن هذه الاستثمارات العزيرة في البنوك الأمريكية تعوض أية زيادة تنشدها الدول المصدرة للنفط ! الوقت بلغت الواردات الخليجية من الصادرات الأمريكية من الخنمات والسلع التجارية والتقنية ما يقدر بـ 3.688.3 مليار دولار عام 1985.⁽³⁾ وتشكل صادرات أمريكا لمنطقة الخليج العربي وحدها ما يعادل نصف صادراتها إلى الشرق الأوسط ، وتتيح هذه المبيعات فرص عمل لنحو ربع مليون أمريكي⁽⁴⁾ . وحتى على مستوى الحقل التعليمي فقد بلغ عدد الطلاب

(1) يطلق الاقتصاديون على هذه العملية مصطلح (البرودولار) ، الذي يعني أن ما تنفقه الدول المستهلكة للنفط مقابل له تستدته مرة أخرى مقابل صادراتها التي تغزو أسواق الدول للتمتع للبترول وعن طريق الاستثمارات العربية في مصارفها ، وتسمى هذه العملية التنوير الظاهري للبرودولار ، وهي عكس عملية التنوير الجوهري الذي يسبب تآكل القيمة الحقيقية للدولار النفطي للودع في المصارف والبنوك الأمريكية وبأسلوب أكثر اختصاراً فإن مصطلح البرودولار يعني امتصاص الفائض النقدي للدول المصدرة للنفط .

(2) من حديث أدل به الأمر بندر بن سلطان بن عبد العزيز إلى مجلة المستقبل ، العدد 346 ، 8 أكتوبر 1983 ، باريس ، ص 43.

(3) عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية - دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدوليين ودورها ، في صراعات العالم الثالث - نموذج الدراسة : الحرب العراقية الإيرانية ، (بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990) ، ص 269 .

(4) هارولد أ.ج. سوندرز ، " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربي (1) " ، بحث ضمن مجموعة كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : هاشم كاظم لازم ، ص 41 .

الخليجين الذين يدرسون في المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة الأمريكية سنة 1980 قرابة الـ 15 ألف طالب⁽¹⁾.

وقد ساعدت الأموال الخليجية المستمرة في البنوك الأمريكية في إقالة أمريكا من عثرها عقب الحظر النقطي سنة 1973 وكذلك ساعدتها أيضاً في التخفيف من الآثار السيئة لهذه الأزمة ، كما مكنت الحكومة الأمريكية من تمويل العجز الذي كانت تعاني منه موازنتها دون أن تستنفد مصادر رأس مالها الاستثماري المحلي⁽²⁾.

والهدف الثاني من الأهداف الأمريكية بالمنطقة هو تحسين الوضع الأمني للدول الصديقة ، وتطوير قدراتها العسكرية بهدف تمكينها من مواجهة المخاطر الخارجية التي قد تتعرض لها على المستوى الإقليمي ، و تأتي إسرائيل - بالطبع - على رأس هذه الدول ، ويمكن لغير المختص في السياسة الخارجية الأمريكية أن يلاحظ اتفاقاً في توجهات الإدارات الأمريكية نحو الشرق الأوسط باعتبار إسرائيل جزءاً من سياسة أمريكا بالشرق الأوسط ، حيث تزودها بأحدث الأسلحة وتساندها دوماً بهدف تمكينها من تحقيق سياستها العدوانية بالمنطقة ، وتوفير الحماية لها والدفاع المتواصل عنها في الأمم المتحدة واستخدام حق الفيتو من أجل عدم إدانتها أو إنزال العقاب بها⁽³⁾.

وقد أثبت تلاحق الأحداث في الشرق الأوسط صدق هذا الكلام حيث بدأ التحول واضحاً في وظيفة إسرائيل في المنطقة من قوة إمبريالية تابعة للسياسة الأمريكية إلى شريك في هذه السياسة⁽⁴⁾. وتصديقاً لهذا الكلام - على أرض الواقع في الخليج العربي - منحت أمريكا لإسرائيل تأشيرة حرية الحركة في خليج العقبة والبحر الأحمر وبموجبها قامت إسرائيل بالاعتراض المستمر والدائم على صفقات التسليح الأمريكية للسعودية باعتبارها دولة من دول المواجهة العربية ، ونجحت في الحد من

(1) المرجع السابق ، ص 43 .

(2) خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسة الدولية - قضايا ومشكلات - (الكويت : دار الشرع للنشر 1986) ، ص 172 .

(3) بكر مصباح تنيره ، مرجع سابق ، ص 83 .

(4) عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آلياته - أهدافه للمنة - علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995 ، ص 50)

أهمية بعضها وإنهاء البعض الآخر⁽¹⁾ كذلك أيضاً نجحت إسرائيل بمساعدة القوات الأمريكية في ضرب المفاعل النووي العراقي في يونيو 1981.⁽²⁾

والكلام السابق لا يعني أن إسرائيل وحدها تمثل الاهتمام الأوحده لأمريكا في الشرق الأوسط ، بل إن لها حلفاء كثيرين في المنطقة ككل وفي الخليج العربي بالتحديد كالسعودية وإيران. فلا جدال في أن للسعودية أهمية كبرى لأمريكا على المستوى الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي - كما سبق القول - ، بل أنه ليس من قبيل اللبالغة اعتبار العلاقة الأمريكية السعودية أحد الأركان الأساسية في تفهم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، كما إنها تعد عنصراً حاسماً في أية علاقة عربية تجاه الولايات المتحدة⁽³⁾، كما تعتبر إيران أيضاً أحد الحلفاء والجنود المخلصين للولايات المتحدة في الفترة التي سبقت نشوب الثورة الإسلامية عام 1979 وبالتحديد في فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي ، وهي فترة تقارب الأربعين عاماً (1941 : 1979)⁽⁴⁾ .

وقد بدأ الاهتمام الأمريكي بإيران عقب الحرب العالمية الثانية وذلك بعد تزايد الضغط السوفيتي عليها ، فبدأت أمريكا بدعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ثم اضطلعت إيران بدور محوري كبير طوال فترة الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا⁽⁵⁾ وإبان العهد الملكي في سياسات الولايات

(1) تصديقاً لهذا الكلام اعترضت إسرائيل على استخدام السعودية لطائرات الفانتوم في قاعدة تيرك الجوية المتقدمة وكذلك نجحت في الضغط على الإدارة الأمريكية كي تسلم السعودية طائرات أواكس مفتقة للأجهزة اللازمة لنمها - إسرائيل - من استخدام أدوات التشويش الإلكترونية ، وكذلك عدم قيام أجهزة الرادار للمحققة بالأواكس برصد تحركات القوات العربية للمادية ، فالتصرت مهامها في مساعدة العمليات الهجومية فقط .

(2) خالد بن محمد القاسمي ، مرجع سابق ، ص 94.

(3) عبدالله الأشعل ، " مراجعة لكتاب أمين نخلة : " The United States and Saudi Arabia "

بجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 13 ، يناير 1978 ، الكويت ، ص 97.

(4) حكم الشاه محمد رضا بهلوي إيران بدءاً من عام 1941 ، وذلك بعد أن تنازل له والده الشاه رضا بهلوي عن العرش وبالتحديد في يوم 19 سبتمبر 1941 إجباراً وضغطاً من قبل قوات الحلفاء البريطانية والسوفيتية والأمريكية بدعوى ميله لدول المحور .

(5) يستخدم الكاتب كلمة روسيا للتعبير أحياناً عن الاتحاد السوفيتي فلقد كانت الكلمتان مرادفتين لبعضهما البعض في الفترة الزمنية التي يتناولها (1971 - 1990) وقبلها أيضاً ، وذلك لأنه بعد هذه الفترة وبعد الحيار الاتحاد السوفيتي أصبحت كلمة روسيا تعني إحدى الجمهوريات المستقلة فضلاً عن كونها أكبرها وأهمها جميعاً .

للتحدة الأمريكية حيث هدفت أمريكا إلى تطبيق النفوذ السوفييتي ومنعه من التمدد شرقاً وجنوباً ، فتمتعت خلال تلك الفترة بأهمية بالغة على صعيد للمعادلة السياسية الدولية .⁽¹⁾

كذلك كانت أمريكا خلال هذه الفترة وبعدها حتى رحيل الشاه أحد أبرز الشركاء التجاريين لإيران ، فكانت علاقتها التجارية معها تؤمن آلاف فرص العمل للمواطنين الأمريكيين وحوالي ثلاثة مليارات من الدولارات — كمتوسط — لعائلاتها السنوية من صادراتها لإيران ، مضافاً إلى هذا الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية من استثماراتها وتجارتها في حقل النفط الإيراني ⁽²⁾ الأمر الذي دعا البعض إلى القول إن إيران في فترة حكم الشاه وبفضل علاقاتها بأمريكا قد تحولت من النظام الإقطاعي إلى النظام الكوميرادوري كأساس لنظمها الاقتصادية .⁽³⁾

وقد قدمت أمريكا لإيران مساعدات كثيرة ومختلفة طوال فترة حكم الشاه بلغت فقط في الفترة ما بين (1953 : 1960) حوالي 500 مليون دولار ما بين معونات اقتصادية وعسكرية ومعونات خاصة بلغت 400 مليون دولار ⁽⁴⁾ ، وكذلك ساهمت في إعداد وتدريب القوات الخاصة الإيرانية المسلحة بالسافاك Savak .⁽⁵⁾

كما قامت أمريكا عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بإعادة الشاه لحكم إيران عام 1953 بعد الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدق ⁽⁶⁾ الذي قام بتأميم النفط

(1) هيثم مزاحم ، " عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 284 ، يونيو 1999 بيروت ، ص 43 .

(2) المرجع السابق ، ص 61 .

(3) النظام الكوميرادوري يعني اعتماد الدولة في نظامها الاقتصادي على السواعد الأجنبية التي تسيطر على الأسواق المحلية إنتاجاً وبيعاً عن طريق وكيل على يسوق هذه المنتجات المستوردة ويشرف على بيعها يطلق عليه Comprador .

(4) M.S.Agwani, Politics in the Gulf, (New Delhi :Vikas Publishing House, W.D), p. 76.

(5) هكذا اشتهرت هذه الكلمة والصواب السلوك وتعني منظمة الأمن والمعلومات الخاصة بالبلاد ، أي المخابرات الإيرانية ، وشيدت بعد الاستعانة بحجرة ضباط المخابرات المركزية الأمريكية CIA وكللك بحيرة اللوساد .

(6) اسمه الحقيقي محمد ميرزا هدايت ، وأطلق عليه مصدق لصدقه وأمانته . ولد عام 1881 وكان والده وزيراً للمالية طيلة ثلاثين عاماً وينتمي لأسرة ثرية واشتهر بحيله للطبقات الكادحة . بدأ حياته موظفاً بوزارة المالية ثم إنجبه للعمل السياسي فأبديته الدولة لباريس فدرس بها الاقتصاد وحصل على دكتوراه في القانون من جامعة السوربون وعين وزيراً للمالية عام 1921 وانتخب ممثلاً للشعب في البرلمان وسجن عام 1940م . للمزيد انظر : مصطفى رمضان ، للمسلمون في آسيا الوسطى وإيران ، (القاهرة : دار أبو الجند للطباعة ، 1994) ، ص 97 .

الإيراني في فبراير 1951 واشتهرت هذه العملية باسم (أجاكس).⁽¹⁾ وتعبيراً عن امتنان الشاه لأمريكا وافق على اتفاق بمنح حق استكشاف النفط وإنتاجه في إيران لكونسورتيوم مكون من ثمانية شركات متعددة الجنسيات بينها مجموعة شركات أمريكية وبعمر الوقت ازدادت حصصة هذه الشركات الأمريكية حتى حلت محل بريطانيا - صاحبة النفوذ الرئيسي في إيران -⁽²⁾ كما عقد الشاه اتفاقاً مع أمريكا حول استخدام الطاقة النووية في إيران لغايات مدنية⁽³⁾ كذلك أيضاً رأت أمريكا في إمداد إيران بالسلاح والخبراء العسكريين فرصة ليست سيطرهما عليها حيث حققت من هذه العملية هدفين رئيسيين هما امتصاص الفوائد المالية العالية من النفط لإيران ولغيرها من باقي دول الخليج ، والتصدي للدول المهددة لأمن الخليج والمعارضة للنفوذ الأمريكي به كالاتحاد السوفيتي والعراق .

وقد باعته أمريكا لايران بالتحديد في الفترة ما بين عامي (1950 : 1971) أسلحة بأسعار لم تتجاوز مليار دولار ، ولكن في السنوات التي تلت الانسحاب البريطاني وسبقت رحيل الشاه (1971 : 1978) بلغت قيمة الأسلحة الأمريكية المباعة لإيران حوالي مليار دولار⁽⁴⁾. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على زيادة الضغط الأمريكي على إيران بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة ، وقد ازداد عدد الخبراء العسكريين الأمريكيين في إيران بنسبة كبيرة دون حاجة حقيقية لهم ، مما دعا البعض إلى أن يطلق عليهم : المرتزقة ذوي الباقات البيضاء.⁽⁵⁾ وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز عام 1973 أن شحنات الأسلحة الأمريكية المتجهة إلى

(1) من المفارقات العجيبة أن المخطط لهذه العملية قائد عسكري يدعى نورمان تشوارسكوف وهو ولد الجنرال تشوارسكوف قائد عملية عاصفة الصحراء التي خلصت الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991 وعرف الأب باسم Norman of Persia ، للمزيد انظر :

Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf in the Twenty First Century (New York: University Press of America, 1996), p.64.

(2) هوشنك أمير أحمدي ، " الزواج الإيراني الإماراتي : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت ، ص 37.

(3) أحمد هاشم ، " عودة القوة الإيرانية : عراق جديد " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 54 ، أغسطس 1996 ، بيروت ، ص 37 .

(4) فريدون هويدا، سقوط الشاه، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1993) ترجمة: أحمد عبد القادر الشاذلي ، ص 192.

(5) محمد حسن الميبدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، (الكويت: ذات السلاسل ، 1985) ص 478.

إيران ستكون عاملاً مؤثراً وحالاً للاستقرار من أجل سلام هذه المنطقة الغنية بالنفط. ⁽¹⁾ وقد بلغت قيمة الأسلحة الأمريكية المبعة لإيران مستوى لم يعرف من قبل في التاريخ السياسي الدولي في فترة لا تتعدى سبع سنوات (1972 : 1978) ؛ حينما وصلت إلى حوالى 16.2 مليار دولار. ⁽²⁾

وقد يتساءل البعض حول هذه الأهمية الخاصة التي أولتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإيران والإجابة عن هذا السؤال تكمن في أهمية إيران نفسها لأمریکا والتي تتمثل في أنها الممر البري بين الاتحاد السوفيتي والمياه الدافئة بالخليج وبحر العرب ومنه إلى المحيط الهندي جنوباً والممر البري بين باكستان وأفغانستان ودول الشرق الأقصى، وحلقة الاتصال الجوي بين أوروبا ودول الشرق الأقصى وتربطها خطوط سكك حديدية وطرق برية بتركيا وباكستان والاتحاد السوفيتي وتسيطر على مضيق هرمز وبعض الجزر الهامة ، لذا فهي التي تتحكم في حركة الملاحة في الخليج وكذا حركة الناقلات العملاقة به، وتشرف على بحر قزوين والخليج العربي وخليج عمان ، كما تعد رابع دولة متتحة للبتترول في العالم ، وثاني دولة مصدرة له بعد السعودية ، وتتمتع بمساحة ضخمة توفر لها عمقاً إستراتيجياً كبيراً جداً ولها حدود مع خمس دول تبلغ 2740 ميلاً أرضياً و900 ميلاً بحري وتنتج حوالى 6.4 مليون برميل بترول يومياً وبمعاكس سنوى يبلغ 23 مليار دولار سنوياً ⁽³⁾ ولها عدة قواعد بحرية هامة مثل : (بندر عباس - بندر شاهبور - بوشهر) ⁽⁴⁾.

وثالث الأهداف الأمريكية بالمنطقة هو مواجهة الاتحاد السوفيتي واحتواء قوته وتضييق الخناق على محاولاته الدلوبة لنشر الشيوعية بين دول العالم الثالث كافة ودول الشرق الأوسط خاصة، ولكل هذه الأسباب دار صراع أمريكي سوفيتي معلن أحياناً وغير معلن أحياناً أخرى ، وهو في كل الأحوال صراع من أجل التسلط على هذه المنطقة وهو صراع سياسى عسكرى عقائدى. ⁽⁵⁾

(1) توماس . أ . بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1974 : 1975) ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985).

(2) James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American Iranian Relations*, (USA: Yale University Press, 1988), p. 202.

(3) هذه النسبة خاصة بالسنة التي سبقت بولنر الثورة الإيرانية أى عام 1977.

(4) للمزيد من المعلومات حول الأهمية الإستراتيجية الكبرى لإيران انظر : حسين عدلى عبد اللطيف ، الآثار الإستراتيجية لثورة إيران 1979 ، (القاهرة : مركز النيل للإعلام ، 1980) ، ص 13 : ص 42 .

(5) John Badeau , *The American Approach to The Arab World*, (New York : Harper and Row, 1968) , p. 15

وحقيقة الأمر أنه لا يمكننا عزل السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي عن السياسة السوفيتية في المنطقة نفسها والعكس صحيح ، ففي خلال الحرب العالمية الأولى استغلت أمريكا وبريطانيا الخليج كطريق لتوصيل المعونات والمعدات العسكرية للاتحاد السوفيتي من أجل نصرته في الحرب.⁽¹⁾

وبعد انتهاء الحرب انقلبت الحال وتبدلت وتحول الحليفان إلى عدوين ووصل الأمر بالرئيس الأمريكي هاري ترومان⁽²⁾ إلى التهديد المباشر بالحرب ضد الاتحاد السوفيتي إذا لم يسحب قواته من المنطقة الدافئة في خطابه الذي أرسله إلى ستالين .⁽³⁾

وقد دفعت ظروف العالم المضطربة الطرفين - أمريكا وروسيا - إلى هذا الصراع ، حيث قسما العالم مع غاية الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين متناقضتين في كل شيء علما سعيهما لتأكيد وتوسيع مصالحهما في العالم أجمع وخاصة العالم الثالث الذي هو من نتاج هذه الحرب ، وقد شهدت منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وحواداً عسكرياً مكثفاً لأمريكا وروسيا برأً وبحراً وحواداً حتى عرفت باسم (قوس الأزمات) .⁽⁴⁾

وقد اتبرت القوتان العظميان في إعداد المخططات الإستراتيجية الآتية والمتوسطة وبعيدة المدى من خلال اختراش مواقف محتملة وخيارات تبادلية لكل موقف منها ، ووضع سيناريوهات للتعامل مع كل أزمة صدامية عند حدوثها والاجتهاد في تدبير الإمكانيات الحربية

(1) لهذا السبب بالتحديد يظل القلق مسيطراً على الاتحاد السوفيتي - سابقاً - وروسيا - حالياً - من منطقة الخليج العربي حيث يظن الروس بأن أمريكا وحلفائها قد يحاولون استخدام نفوذ الخليج مستقبلاً لغزو أراضيهم عبر بحر قزوين ، لذا فهم يحاولون بشق الطرق والوسائل أن تكون لهم يد - وإن لم تكن الطولى - في هذه المنطقة بالتحديد.

(2) تولي هاري ترومان رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خلفاً للرئيسي فرانكلين روزفلت الذي تولى في 12 أبريل 1945 بعد مائة يوم من ولايته الرابعة لأمريكا ، فتولى نائبه ترومان الحكم مدة فترتين رئاسيتين انتهتا عام 1953 .

(3) حمدان حمدان ، عقود من الخيبات : كيف وصلنا إلى هنا ؟ ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1995)، الطبعة الأولى ، ص 612 ..

(4) محمد أنور عبد السلام ، " معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي - الولايات المتحدة والمحيط الهندي - " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك ، (جامعة البصرة : مطبعة جامعة البصرة بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت ، 1982) ، الطبعة الأولى ، ص 126 .

للتعددية الجوانب والأشكال بتدبير متطلبات الوجود العسكري للتصاعد في هذه المنطقة .⁽¹⁾ وقد سمي هذا التماثل الشديد في السياسة بمنهج الترابط بين القوتين العظميين **Linkage Doctrine** ويعني أن كل فعل من جانب الولايات المتحدة يقابله رد فعل من جانب الاتحاد السوفيتي في أية منطقة من العالم والمكس صحيح أيضاً.⁽²⁾

ويبدو هذا التماثل أكثر وضوحاً في سياستهما البترولية التي تقوم على أساس عدم استخراج البترول المحلي والإبقاء على المخزون الداعلي كرصيد احتياطي يسعفهما عند حدوث أية أزمة والاعتماد على بترول العالم الثالث ، وتجري هذه السياسة وفق خطة استراتيجية عكسة تعتمد على التوازن في ميزان المدفوعات مع الدول المصدرة للنفط - خاصة الخليجية - عن طريق تصدير التكنولوجيا والسلاح والمواد الاستهلاكية مما يعوض المبالغ المدفوعة لاستيراد النفط وربما يزيد عنها⁽³⁾.

ويزداد القلق الأمريكي من التحركات السوفيتية نحو منطقة الخليج ، حيث عبر الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عن هذا القلق قائلاً : ' لقد قام الاتحاد السوفيتي بحركة كماشية غاية في الجراءة لحصار الخليج بمدف قطع شريان البترول الحيوي إلى الغرب عن طريق أفريقيا بالسيطرة على أنبوبها وصولاً إلى مقربة من السعودية ثم دخول أفغانستان عام 1979 ، ويستطرد نيكسون في الكلام مؤكداً على أهمية نفط الخليج لأمريكا والغرب عموماً ، كما عبر نيكسون عن شديد خوفه من وقوعه تحت قبضة السوفيت .⁽⁴⁾

وقد سعت أمريكا سعياً حثيثاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لمقاومة الاتحاد السوفيتي فبدأت بمحاولة الهيمنة على العالم الغربي بعد طرح مشروع مارشال 1948.⁽⁵⁾ ثم بدأت تلوح بسياسة

(1) المرجع السابق ، ص 127 .

(2) سعد الدين إبراهيم ، كينسجر وصراع الشرق الأوسط ، (بيروت ، 1975) ، ص 86 .

(3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 128 .

(4) عبد المهدي الشريدة ، مرجع سابق ، ص 59 ، نقلاً عن الترجمة الكاملة لكتاب ريتشارد نيكسون " الحرب الحقيقية " الذي نشرت ترجمته جريدة الأهرام المصرية على أيام متتالية ابتداءً من 1980/4/1 .

(5) المشروع عبارة عن برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول غرب أوروبا التي تحتاج إلى هذه المساعدات خاصة بعد الدمار الذي لحق ببعض الدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية ، والجنرال مارشال هو وزير الخارجية الأمريكية في أثناء الفترة الرئيسة لترومان . للمزيد من المعلومات عن مشروع مارشال انظر : عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية للمعاصرة 1815 - 1970 ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996) ، ص 486 وما بعدها .

العصا الغليظة منذ الخمسينيات وهي كما يفهم من اسمها تعتمد على التلويح بالإخافة والردع ، ثم طرحت سياسة حافة الحرب بعد تنامي القوة النووية السوفيتية التي تعتمد على تصعيد التوتر الدولي واتخاذ الدول غير الخاضعة للنفوذين ساحة للعمليات، وعبور السنين ظهرت سياسة التعايش السلمى بدلا من الحرب الباردة ثم الرفاق والانفراج الدولي ثم الانقلاب والتحول نحو سياسة ردع الحركات التحررية في العالم الثالث⁽¹⁾ ثم استبعاد الطرفين كافة أشكال المواجهة العسكرية المباشرة لتتحول هذه المواجهة إلى حروب بالنيابة عن الطرفين.⁽²⁾

وقد حاولت أمريكا مراراً وتكراراً إبعاد الاتحاد السوفيتي عن التدخل في نزاعات الشرق الأوسط ولكن يبدون هذا أمر من الصعب تحقيقه ، كما جاء على لسان وزير خارجية أمريكا الأسبق سروس فانس الذي قال: " من المستحيل إبعاد الاتحاد السوفيتي عن أزمات الشرق الأوسط ، فهو موجود فيها بحكم عوامل كثيرة أولها أنه إحدى القوتين العظميين في هذا العالم " ⁽³⁾ ولكن أمريكا حاولت إبعاد الاتحاد السوفيتي قدر الأمكان عن المنطقة من خلال عدة وسائل مثل التواجد العسكري الأمريكي المباشر والحصول على أكبر قدر من القواعد ، وتطبيق دول المنطقة بمعاهدات واتفاقيات ملزمة، وتقلص أشكال العون كافة لدول المنطقة ودعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها .

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه في حال وقوع حرب مع السوفيت - وإن كانت متباعدة - تعد منطقة الخليج في المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشمالية ومنطقة حلف الأطلسي . وسجل هذا كله في وثيقة توضع موضع التنفيذ خلال خمس سنوات (1983 : 1988) شكلتها إدارة ريغان ودعت إلى توزيع القوات الأمريكية بكثافة في منطقتي الخليج العربي وحلف الأطلسي

(1) قد يتساءل البعض عن الدوافع وراء الاستطرد في الحديث عن الصراع الأمريكي السوفيتي عقب الحرب العالمية الثانية وما علاقة هذا بموضوع الكتاب ، وستجيب فصول الكتاب نفسها على هذا السؤال من خلال توضيح لتحركات السوفيتية في الخليج ، وتنامي العلاقة السوفيتية العراقية ثم الغزو السوفيتي لأفغانستان وموقف الاتحاد السوفيتي من الثورة الإيرانية عام 1979 ثم مشروع بريجنيف للسلام وأخيراً الموقف السوفيتي من الحرب العراقية الإيرانية وردود الفعل الأمريكية على كل هذه التحركات السوفيتية .

(2) عبد الجبار مصطفي " مستقبل أمن واستقرار الخليج " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك ، جامعة البصرة ، ص 79 .

(3) محمد حسين هيكل ، حديث المبادرة ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1986) ، ص 42.

مع ضرورة تقوية الأنظمة الدفاعية لدول جنوب شرق حلف الأطلسي واليونان وتركيا ، لأن هذه الدول هي الأساس في الدفاع عن دول شمال الخليج العربي في حال تعرضها للخطر.⁽¹⁾

والأهداف الأمريكية الثلاثة السالفة الذكر ليست هي الأهداف الوحيدة بالمنطقة ، لكنها تكاد تكون الأساسية .

وتتحكم في هذه الأهداف والمصالح الأمريكية ثلاثة أبعاد : أولاً (البعد الاقتصادي) ، ويتشكل هذا البعد من مجموعة المصالح الاقتصادية لأمريكا وحلفائها وتشمل هذه المجموعة النفط كأساس تنبع منه منتجات وصناعات وعائلات واستثمارات متعددة ، كذلك أيضا العلاقات التجارية بينها وبين حلفائها من الدول الغربية وبين دول الخليج -وبدون شك- فإن النفط يظل هو الأساس في هذه العلاقات ، فهو بالنسبة لها وحلفائها ليس مادة صناعية فقط ولكنه عصب حياتها وتوقفه يعني توقف حياتها وحياتهم .⁽²⁾

والبعد الثاني لهذه الأهداف والمصالح هو (البعد الإستراتيجي) ، الذي يتمثل في إدراك الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأهمية موقع الخليج العربي الإستراتيجي كطريق للمواصلات العالمية وكأقرب منطقة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي .⁽³⁾

ثم يأتي (البعد السياسي) بهذا ثالثاً هذه المصالح الأمريكية ، حيث سعت أمريكا منذ خمسينيات القرن السابق إلى ضمان ولاء الأنظمة الحاكمة لها وذلك عن طريق تطويقها بسلسلة من الأحلاف العسكرية ، وكذلك ضمان احتواء النفوذ السوفيتي ومحاولة وراثته السيطرة البريطانية والفرنسية . بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن يبدو أنها فشلت في تحقيق النجاح الكامل في هذا البعد بسبب مساندتها

(1) تقرير بعنوان : تأكيد اليتاجون لأهمية الخليج الإستراتيجية ، نشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 1982/6/24 نقلا عن الفواشظون بوسط .

(2) Mason Willrich, Energy and World Politics, (New York: The Free Press, 1975), p.65.

(3) Henry Kissinger , Years of Upheaval , (Boston : Brown Company, 1982) , p. 667.

الدائمة لإسرائيل. ⁽¹⁾ وتبقى بعض المصالح الأمريكية في المنطقة لم يرد ذكرها مثل الحفاظ على توازن القوى الإقليمية بالمنطقة كالعراق وإيران والسعودية ومحاولة ترسيخ فكرة أنما الدولة الوحيدة العظمى في العالم والقطب الأروحد في أذهان قيادات وشعوب المنطقة وأنما الدولة الوحيدة القادرة على حماية أمنهم واستقرارهم والسيطرة على دول أوروبا عن طريق السيطرة على بتروال الخليج العربي ، والسيطرة الكاملة على الأنظمة الحاكمة ودفعها نحو تحقيق الديمقراطية ونشر الحرية وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تحويل الفكر الاقتصادي العربي نحو الملكية الخاصة الرأسمالية وإبقاء المنطقة سوقاً استهلاكية للسلم والخدمات الأمريكية المتنوعة وبشكل خاص الأسلحة والمعدات العسكرية. ⁽²⁾ والحرص على عدم سيطرة القوى المناوئة للمصالح الأمريكية والتوجهات الغربية على المنطقة. ⁽³⁾ ومنع أية خطوات من شأنها تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل مع عدم معارضة الوحدات الجزئية كمجلس التعاون الخليجي ، كنوع من التشجيع لسياسة المأور وكأداة لتجنب أمريكا التدخل العسكري المباشر. ⁽⁴⁾ وتشجيع دول الخليج النفعية الغنية على تقديم المنح والقروض لدول العالم الثالث التي ترى أمريكا توافقاً في سياستها وتوجهاتها مع سياستها مما يخفف العبء

(1) بكر مصباح تنيرة ، " حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة " مجلة شؤون عربية، العدد الثاني ، إبريل 1981 ، تونس ، ص 136.

(2) بلغت الحماية والمساندة الأمريكية لإسرائيل ضد العرب وحقوقهم أقصى مدى بدءاً من تقديم الدعم المالي والعسكري بتزويد إسرائيل بأحدث الأجهزة وكذلك تيسر هجرة اليهود إلى أرض فلسطين ، والاستخدام الدائم لحق الفيتو عند التصويت على أى قرار يدين الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، فوصل الأمر إلى وصف الرؤساء الأمريكيين بأنهم أكثر صهيونية من الإسرائيليين أنفسهم ، فأطلق البعض على الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان اسم مناحم ريجان تشبهاً بمناحم بيهن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، وبدا اليهود على مقربة من كرسى الرئاسة الأمريكية نفسه حينما اختار المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية عام 2000 - آل جور - ليبرمان اليهودي نائباً له .

(3) محمد عزالأزهر ، " السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج " ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، العدد السابع ، صيف 1992 ماطا ، ص 47 .

(4) علاء عواد ، " الأمن واستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث، يوليو 1991 ، للركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 37 .

(5) بلدوح مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيت في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1995) ص 83.

المادى على أمريكا ومواجهة طموحات وأحلام التيار الإسلامى السلفى عبر تقوية الحكومات المعتدلة. (1)

وخلاصة القول : فإن سياسة أمريكا نحو المنطقة العربية كافة ومنطقة الخليج العربى خاصة تملئها عليها مصالحها النفطية والاقتصادية والاستراتيجية ، وقد دأبت أمريكا على الحفاظ على هذه المصالح بشئى الطرق وبمختلف الوسائل بدءاً من الإقناع مروراً بدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها وصولاً إلى القهر والقسر والغزو العسكرى إذا تطلب الأمر ذلك .

وقد عمدتُ من خلال الحديث عن الأهداف والمصالح الأمريكية بمنطقة الخليج العربى إلى توضيح حقيقة توجهات السياسات الأمريكية تجاه هذه المنطقة ذاتها وهى التى تصنع وتشكل لهدف واحد هو تحقيق هذه المصالح جمعاء فهى سياسة - فى الحقيقة - لا يعنىها أمن الآخرين ومصالحهم إلا بقدر ارتباطهم بها وتحقيقهم لمصالحها حيث تهتم هذه السياسة بشئى واحد فقط هو استعراض قوتها على دول العالم أجمع بقصد الاحتفاظ بهذه القوة أو زيادتها ناشدة من هذا كله إظهار دول العالم للمهابة لها وحدها . (2)

وقد يبدو ظاهرياً أنه من السهل تصوير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية على أنها نتيجة للسياسات الأمريكية الداخلية ولاسيما جهود اللوى الصهيونى القوى النفوذ داخل أمريكا غير أن هذه الصورة تبدو مضللة وغير واقعية ، كما أنها غاية فى التبسيط ، فلا يوجد من يستطيع إنكار التأثير القوى للوى الصهيونى القوى النفوذ على آراء متخذى القرار فى أمريكا ولكن السبب الرئيسى فى هذا إنما يعود الى جودة الاستقراءات التاريخية لليهود عن العرب والمسلمين كافة . (3)

(1) زبغويو بريزنسكى وآخرون ، " السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة فى القرن 21 ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العددان 78-79 ، ديسمبر 1998 ويناير 1999 ، بيروت ، ص 62 .

(2) هانزجى - مورجنتاو ، السياسة بين الأمم ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ترجمة : عميرى حماد ، الجزء الأول ، ص 68 .

(3) فواز جرجس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصفها ؟ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، الطبعة الأولى ، ص 13 .

بقي أن نؤكد على أن السياسة الخارجية الأمريكية تتوقف على عوامل مختلفة نابعة من ظروف مختلفة ، فهي ظرفية أكثر من كونها مبدئية ، لذا يمكن التأثير فيها سلباً وإيجاباً ويمكن تغيير مسارها لعدة اتجاهات ، وعلينا إدراك هذه الحقيقة وعدم الاستسلام لفرضية ثبات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.^{(١) (٢)}

(1) المرجع السابق ، ص 15.

(2) أرى أن العلاقة القوية بين أمريكا وإسرائيل مصورها إلى زوال حين يدرك العرب كيفية التعامل الصحيح مع مراكز القوى في أمريكا - ولا أقصد الرؤساء - ، فالعلاقة الأميركية الإسرائيلية لا تمسكو كونها علاقة هشّة نشأت من تلاقي الأهداف وتنجت عن تلاقي مجموعة من التغيرات الدولية والإقليمية التي سرعان ما تتغير وإلا لما سميت بالتغيرات التي من المؤكد أنها ستتغير وتتاعد ثم تتلاشى رويداً رويداً فقط إذا ما أدرك العرب من أين توكل الكتف حسبما يرددون دوماً وأبداً !!

ثالثاً

السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي
قبل الإنسحاب البريطاني عام 1971

(الأهداف والتوجهات)

لا يمكننا الزعم أن العلاقة الأمريكية بأقطار الخليج العربي قد نشأت أوائل القرن العشرين — كما يعتقد الكثيرون — فعلى الرغم من صدور مبدأ مونرو⁽¹⁾ في ديسمبر من عام 1823 الذي فرض على أمريكا مبدأ العزلة ، والذي يقضى بالآلا تتدخل الولايات المتحدة في شئون دول أوروبا ، ولا يحق لأية دولة أوروبية أن تتدخل في شئون الأمريكيتين⁽²⁾ فإنها لم تستكن أو ترضخ لهذه العزلة في سياستها نحو الخليج العربي ، فبدأت في صياغة علاقة — وإن اقتصر على التجارة — مع أقطاره وبالأخص عمان وبالتحديد بمنطقة زنجبار التي اجتذبت اهتمام الإدارة الأمريكية نظراً لوقوعها في طريق الهند والشرق الأقصى ، فعقدت معاهدة مشتركة بينهما عام 1833 ، وتم تعيين قنصل أمريكي بها عام 1836.⁽³⁾

واقتضت العلاقات الخليجية الأمريكية طابعا تجاريا طيلة القرن التاسع عشر حتى تغير هذا الطابع في العقد الأخير من القرن نفسه باتخاذ طابعا دينيا عن طريق البعثات التبشيرية التي أرسلتها أمريكا إلى الخليج.⁽⁴⁾ وقد بدأت الإرسالية نشاطها في جنوب العراق ، ثم وصلت أول بعثة رسمية إلى البحرين عام 1892 ، ومنها إلى مسقط عام 1893.⁽⁵⁾ وبدأ المبشرون نشاطهم بالعمل الطلي ؛ فأقاموا المستشفيات ثم بنوا المدارس مقترحين الميدان التعليمي حتى بدأوا يتورطون سياسيا بالتعاون مع السلطات البريطانية خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية ، وبدأ وجودهم يتلاشى شيئا فشيئا بعدما غم دور الشركات النفطية بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج . كما اتخذ الأمريكيون من

-
- (1) حكم الرئيس جيمس مونرو الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام 1817 إلى عام 1825 .
 - (2) سليم الحسني ، مبادئ الرؤساء الأمريكيان ، (لندن : دار الإسلام للنواصات والنشر ، 1993) ، الطبعة الثانية ، ص 16 .
 - (3) محمد نصر مهنا وفتحية النواوي ، الخليج العربي : دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، د.ت) ، ص 435 .
 - (4) أنشئت الإرسالية الأمريكية العربية The American Arabian Mission عام 1889 على يد اليونسور لانسنج وثلاثة من مساعديه في مدينة نيويورك بولاية نيويورك الأمريكية بهدف نشر الأهداف التبشيرية في منطقة الخليج العربي واتخذت من بيروت مركزاً لانطلاقها نحو الخليج ، وكانت تتبع الكنيسة الإصلاحية الهولندية بأمريكا ، للزميد انظر : محمد عبد الفتاح سعودي ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية " ، مرجع سابق ، ص 103 - 113 .
 - (5) عبد الملك خلف التميمي ، التبشير في منطقة الخليج العربي ، (الكويت: كاظمة للنشر ، 1982) ، ص 55 .

أعمال التنقيب عن الآثار في منطقة الخليج وخاصة في العراق خريفة للتدخل في شؤون دول المنطقة أوائل القرن العشرين.⁽¹⁾

وأخذت أمريكا طوال هذه الفترة - قبل الحرب العالمية الأولى - تركز في علاقاتها مع دول الخليج على عمان التي أنشأت معها علاقات تجارية ودبلوماسية ، كما كان لها قنصل مقيم في مسقط حتى قيام هذه الحرب.⁽²⁾

وظلت أمريكا تدعي تمسكها بمبدأ العزلة الذي سنه مونرو ولم تبد أى اهتمام بالعالم الخارجى طيلة الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وحقيقة الأمر أن الهدف الرئيسى وراء التلويح المستمر بسياسة العزلة هو إبعاد القوى الأوروبية عنها وعن التدخل في شؤونها الخاصة وكذلك الابتعاد بأمريكا نفسها عن التورط في الأحداث الساخنة التي كانت تعج بها القارة الأوروبية آنذاك، فقد كانت أوروبا في هذه الأثناء مسرحاً للحروب والفتن والاضطرابات المستمرة.

وقد شهدت السنوات الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الأولى نشاطاً أمريكياً مكثفاً وملحوظاً تجاه المنطقة العربية بشكل عام حيث أبدت إدارة الرئيس تافت⁽³⁾ اهتماماً كبيراً بالمنطقة حين أرسل إلى سفيره بتركيا عام 1911 مطالباً إياه بوجوب تركيز اهتمامه على المصالح التجارية النافعة لأمريكا عوضاً عن المصالح الأكاديمية.⁽⁴⁾

ولكن عملية كسر العزلة الأمريكية بشكل فعلى إنما تعود إلى الرئيس الأمريكي ويلسون⁽⁵⁾ صاحب المبادئ أو النقاط الـ 14 الشهيرة ، وإحدى أهم هذه النقاط والتي لاقت صدى واسعاً في الوطن العربى هى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها . ولكن البعض يرى أن نقاط ويلسون هذه ليست ذات نزعة مثالية - كما يبدو - ولكنها كانت بهدف إذكاء عوامل الصراع والانقسام

(1) ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج - القسم التاريخي - ، (الدوحة: مطابع العروبة ، 1967) ، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، الجزء الأول ، ص 537 .

(2) Joseph Wright Twinam, The United States and the Gulf Half a Century and Beyond, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Research ,1997), First published, p.7.

(3) هو : ويليام هوارد تافت وحكم أمريكا لفترة رئاسية واحدة من سنة (1909 إلى 1913) .

(4) توماس .ا. بريسون ، مرجع سابق ، ص 124

(5) حكم وودرو ويلسون الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين (1913 إلى 1921).

داخل الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة بهدف إضعافها تمهيداً لتوسيع دائرة نفوذها في الشرق الأوسط، وفي آسيا وأفريقيا.⁽¹⁾

وتأكيداً لذلك فإن الإدارة الأمريكية أخذت تنادى في الوقت نفسه بسياسة الباب المفتوح بهدف السيطرة على أسواق العالم فتظفر بإمكانية تصريف محتاجاتها وتضمن حصولها على المواد الخام اللازمة للصناعة ، وكذا تمنح الفرصة في المشاركة في عمليات التنقيب عن البترول خاماً ومنتجاً وسلعة ؛ فتضمن موطناً قدام لها في هذه الساحة الرحبة.⁽²⁾

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين أخذت أمريكا تراقب الموقف السياسي في الخليج عن كثب رغم ابتعادها عن مجريات الأحداث وتركيزها على المصالح الاقتصادية البترولية في المنطقة فكانت من أوائل الدول العالمية التي اعترفت برضا ملهى الكبير حاكماً لإيران في مايو 1925.⁽³⁾ ومن هنا يجوز لنا القول إن سياسة أمريكا تجاه منطقة الخليج قبل الحرب العالمية الثانية قد قامت على أربع ركائز أساسية هي : الدفاع عن مصالحها التجارية وحماية رعاياها ، والابتعاد عن أى تدخل سياسي أو عسكري بالمنطقة ، والحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية في أراضي المنطقة .

وباشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية تبلت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فصدر مبدأ روزفلت⁽⁴⁾ الذى نص على أن : 'الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تمارس دورها في قيادة العالم لا بد لها أن تتجه خطاً عسكرياً مؤثراً على الأحداث الدولية بالشكل الذى يؤولها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومى الأمريكى وتقف بوجه المصالح الأمريكية'.⁽⁵⁾

(1) أناتولى أجايشيف ، الثامر ضد العرب ، (موسكو : دار التقدم ، 1988) ، ص 16 .

(2) Cecil. V – Crabb . jr, American Foreign Policy in the Nuclear Age, (New York : Harper and Row, 1983), p. 402

(3) آمال السبكي ، تاريخ إيران السياسى بين نورثين (1906 : 1979) ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 250 ، ص 101 .

(4) فرانكلين روزفلت هو الرئيس الوحيد للولايات المتحدة منذ تأسيسها عام 1789 الذى حكم الولايات المتحدة لأربع فترات رئاسية وذلك بصورة إستثنائية بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، وإن كان قد توفى بعد مائة يوم في الفترة الرابعة في 12 إبريل 1945 ، وتولى نائبه هارى ترومان الحكم بعد موته .

(5) سليم الحسين ، مرجع سابق ، ص 19 .

وكان أول تطبيق فعلي لهذا المبدأ هو مساعدة أمريكا للسوفيت مادياً وعسكرياً في الحرب ما تطلب وخوفاً عسكرياً أمريكا في الخليج العربي ، وهو ما سيرف لاحقاً بقيادة الخليج الفارسي التي وصل عدد أفرادها إلى ثمانية وعشرين ألفاً .⁽¹⁾

ولم يشغل التورط العسكري الأمريكي في الحرب الإدارة الأمريكية عن دورها السياسي في الخليج العربي فأنشأت السفارة الأمريكية بالرياض عام 1941 ، وبعد أعضاء وموظفو هذه السفارة بمثابة أول بعثة دبلوماسية أمريكية مكتملة في منطقة الخليج العربي.⁽²⁾

وأخذت أمريكا تسحب البساط من تحت أقدام البريطانيين رويداً رويداً وأخذت تقترب من أقطار الخليج أكثر وأكثر ، فالتفتت في عام 1943 قراراً يقضي بأن تمتد قانون الإعارة⁽³⁾ مباشرة من الخزانة الأمريكية دون وساطة بريطانيا.⁽⁴⁾ فكان هذا القرار بمثابة تثبيت للأقدام الأمريكية أكثر وأكثر على أرض المنطقة وخاصة السعودية التي توثقت علاقتها بأمريكا بشكل ظاهر في هذه الفترة وخاصة قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة حين أدرجتها أمريكا في مقدمة لائحة الدول المستفيدة من هذا القانون حيث قدمت لها القروض والمعدات ووصل الأمر إلى لقاء الزعيمين عبد العزيز آل سعود وروزفلت في 15 فبراير 1945. وفي هذا اللقاء منح الزعيم السعودي بعض الامتيازات لأمريكا على الأرض السعودية مقابل رسوم وعوائد مالية تدفعها أمريكا للسعودية.⁽⁵⁾ ثم دعم الملك عبد العزيز علاقتها بأمريكا أكثر وأكثر فاستقدم المهندسين الجيولوجيين للبحث عن المعادن وكذلك المهندسين الزراعيين للبحث عن لياه الجوفية في أراضي المملكة.⁽⁶⁾

(1) رؤوف عباس " أمريكا والعرب : تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي - الحرب العالمية الثانية" مجلة المستقبل العربي ، العدد 29 ، يوليو 1981 ، بيروت ، ص 64 .

(2) محمد رضا غفدة، "الصراع الدولي في الخليج العربي" ، مجلة المنار، العدد 37، يناير 1988، بيروت، ص 29

(3) قانون الإعارة والتأجير Lend & Lease كان يهدف إلى مساعدة أمريكا لبعض دول العالم عن طريق بريطانيا التي كانت تمنحه للدول الخاضعة تحت سلطانها ومنها السعودية التي عشت أمريكا من زيادة النفوذ البريطاني لما فاقمته قرارها بإلغاء هذه الوساطة البريطانية .

(4) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996) ، المجلد الرابع ، ص 14 .

(5) حيدر الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، (بيروت : الحقوق محفوظة ، 1970) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثالث ، ص 1155 .

(6) بنوا ميشان ، عبد العزيز آل سعود - سيرة بطل ومولد مملكة - ، (بيروت : الحقوق محفوظة ، 1965) ، ترجمة : عبد الفتاح ياسين ، ص 220 .

واستمر السعي الأمريكي نحو الخليج العربي وبدأ في بعض الأحيان أكثر جسارة وجسارة لمبررات كثيرة أعلنت عنها أمريكا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مثل أنها ساعدت الحلفاء الذين ربحوا جميعاً الحرب ولم تربح دولة منهم دون غيرها ، وأنها قدمت الكثير من الدعم النقدي والعسكري والتقني والبشري والاقتصادي وحسرت الكثير في مقابل هذا ، وضرورة توزيع الغنائم بالتساوي واقتسام المكاسب بالتساوي بين المنتصرين ، وأنه لا يمكن لأية دولة من دول الحلفاء التمسك بمبدأ الاحتكار لأن هذا يتعارض شكلاً وموضوعاً مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذي سنته أمريكا قبل الحرب بسنوات. وخرجت أمريكا من هذه الحرب وهي تشعر أنها الأعظم والأقوى بين دول العالم وأخذت تفكر في الزعامة والسيطرة ولو على حساب شركاء وحلفاء الأملس وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا ، فالتحمت ميادينهم وغزت الأراضي التابعة لهم غزوا ليس بالعسكري ولكنه غزو اقتصادي فكري عقائدي ، وأطلقت العنان لحياها باحثة عن عصر الهيمنة الأمريكية.⁽¹⁾

وتحقق ما حلمت به أمريكا وسيطرت على العالم اقتصادياً - على الأقل - في هذه الفترة ، فأصبحت صناعتها تمثل 63% من مجموع إنتاج القوى الصناعية العالمية الكبرى بنسبة تقارب الثلثين متفوقة على اليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا مجتمعة ، وأصبح الدولار هو العملة العالمية المعتمدة للمبادلات ، وحقت أكبر فائض مالي كبير ، وامتلك ميزاناً تجارياً ذا إيجابية واضحة ومميزة.

وكان أكبر حليف انقلب عليه أمريكا من حلفاء الأملس هو الاتحاد السوفيتي ، حين بدأت في تشكيل وصياغة مرحلة جديدة من مراحل السياسة الدولية للمعاصرة ، فبدأت في صراع استراتيجي مع السوفيت فيما عرف بالحرب الباردة.⁽²⁾ وأخذت هذه السياسة على عاتقها مسألة ضرورة منع انتشار الفكر الشيوعي في العالم بأية وسيلة ، وهنا ظهر مبدأ ترومان في مارس 1947 الذي نادى بالتخلي العلني عن سياسة عدم التورط في القضايا الدولية.⁽³⁾ ثم أعلن ترومان مشروعه لدعم سكان

(1) عزام محبوب ومحمد النحال ، حرب الخليج : البعد الاقتصادي والرهان الدولي ، (تونس : مؤسسات عبد الكريم بن هيد الله ، 1991) ، ص 121 .

(2) يرجع البعض تاريخ نهاية الحرب الباردة إلى الشهور الأولى من عام 1990 مقارناً هذا التاريخ لتاريخ تفكك الاتحاد السوفيتي والقيام الشيوعية ، للمزيد من المعلومات عن الحرب الباردة انظر : Richard Falk, US Foreign Policy in the Middle East, research in : The United States and The Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York : State University of New York Press, 1993) p.76.

(3) سليم الحسني ، مرجع سابق ، ص 25 .

العالم الذين ينتهجون النهج الأمريكي فيما عرف بمشروع النقطة الرابعة الذي صدر في 20 يناير 1949⁽¹⁾.

واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول للمنطقة ضمن استراتيجية الاحتواء Containment Policy والتي تهدف إلى احتواء الاتحاد السوفيتي داخل نطاق عسكري تشكله الدول المحيطة به أو ما يطلق عليها دول المقدمة⁽²⁾ تجلت هذه السياسة في تشكيل حلف بغداد الذي ضم في عضويته إيران والعراق وتركيا وبريطانيا وباكستان والذي اعتبر بمثابة صيغة إيجابية لتقوية الحزام الشمالي ضد الاتحاد السوفيتي ، ورغم دعم أمريكا لهذا الحلف فإنها لم تدخل في عضويته، حيث برز إيزنهاور هذا الرفض قائلا:
(إن دخول أمريكا الحلف كان لابد أن يصاحبه ضمان للدفاع عن أمن إسرائيل وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خروج العراق من هذا الحلف)⁽³⁾.

ورغم هذا كله فقد خرج منه العراق بعد قيام ثورة يوليو 1958 ، وكانت أمريكا - حتى هذا الوقت - تركز جهودها فقط نحو القوى الثلاث الرئيسية بالمنطقة ، وهي : السعودية ، وإيران ، ثم العراق ، ولا شيء سواها ؛ فعندما طلب من وزير الخارجية الأمريكي دالاس أن يبدى رأيه في ثورة الإمامة في عمان التي قامت في أغسطس 1957⁽⁴⁾ عبر عن استغرابه ودهشته من حدوث هذه الثورة وذكر أن الولايات المتحدة لا تعرف الكثير عن قضية عمان !!⁽⁵⁾

وقبل ذلك كله وفي الخامس من يناير سنة 1957 صاغ الرئيس إيزنهاور⁽⁶⁾ رسالة إلى الكونغرس تحوى مبداه ، وقد صدق عليها الكونغرس في التاسع من مارس سنة 1957.⁽⁷⁾ ويؤكد هذا المبدأ على الأهمية الكبرى للشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح الوطنية الأمريكية ، وأن أى تهديد

-
- (1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1988) ، ص 100.
 - (2) دول المقدمة مصطلح ظهر في الخمسينيات ويعني مجموعة الدول التي تتعرض أولاً للغزو السوفيتي وتلقى أول ضربة منه ، وهي الدول التي تعين أمريكا بدعمها وتسليحها وتقدم كل أشكال المساعدة لها.
 - (3) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، (المنامة: مكتبة قرعواي، 1994)، ص 20 .
 - (4) قامت هذه الحركة في عمان ضد الاستعمار البريطاني وضد السلطان سعيد بن تيمور .
 - (5) حمدي حافظ وعمرود الشرفاوي ، للشكلاات العالمة المعاصرة ، (القاهرة : مكتب الأنجلو المصرية ، 1958) الطبعة الأولى ، ص 331 .
 - (6) حكم دوايت إيزنهاور أمريكا في الفترة ما بين عامي (1953 : 1961) .
 - (7) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج ، (موسكو: دار التقدم ، 1989)، ترجمة : موفيق الديلمي ، ص 16.

من جانب الاتحاد السوفيتي تجاه هذه المنطقة هو بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية ، وقد يتطلب الرد على هذا العدوان استعمال الولايات المتحدة لقوتها المسلحة. ⁽¹⁾

وقد حدد مذهب إيزنهاور الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت حرب السويس 1956 ، وما تبعها من انهيار مركز كل من بريطانيا وفرنسا - أكبر قوتين في هذه المنطقة - وبروز دور الاتحاد السوفيتي كقوة ديناميكية لها ثقلها في تقرير مجريات الأمور بالشرق الأوسط. ⁽²⁾

كما أكد هذا المبدأ - الذي كان ينسب في بعض الأحيان إلى إيزنهاور ووزير خارجيته دالاس معاً - على عزم الإمبريالية الأمريكية على التدخل في شؤون الأقطار العربية بحجة مكافحة الشيوعية وردع الاتحاد السوفيتي ⁽³⁾ ⁽⁴⁾

ولكن هذا لا يعني أن الإدارة الأمريكية كانت تعتمد على القوة العسكرية ، أو على التدخل المباشر في سياستها نحو الخليج فقط ، بل اعتمدت أيضاً على أسلوب عقد المعاهدات وإبرام الاتفاقات ؛ فسقطت اتفاقيتها الشهيرة مع إيران بتاريخ 9 مارس 1959 والتي تعهدت فيها أمريكا باستخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت إيران للاعتداء أو الهجوم ومن جانبها تعهدت إيران باستعمال كل أشكال المساعدات العسكرية الأمريكية التي تكفل لها تقديمها ، وتضمن لها استقرارها ⁽⁵⁾.

(1) كاظم هاشم نعمة ، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة) - 1981 ، ص 437 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد وآخرون: إعداد ، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: دار الوطن، 1981)، ص 166

(3) جريجورى بونديارسكى ، الخليج العربى بين الإمبرياليين والطامعين في الزعامة ، (موسكو: وكالة نوفوستى للنشر ، 1981 ، ص 166 .

(4) وجد هذا المبدأ تطبيقه في الوطن العربى مباشرة عقب الإعلان عنه أول مرة في الأردن لدعم الملك حسين ضد المعارضة برئاسة رئيس الحكومة سليمان التابلسى في أبريل 1957 ؛ حيث قدمت أمريكا للأردن مساعدات بقيمة 7 مليون دولار في عامين. وللمرة الثانية في لبنان في محاولة لقمع الاضطرابات التي قامت ضد الرئيس كميل شمعون المعروف بولائه لأمريكا وصداقته لإيزنهاور نفسه - ، وذلك عام 1958 .

(5) حسين عدل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 55 .

ولم تتغير السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة بعدما اعتلى جون كيندي كرسى الرئاسة الأمريكية⁽¹⁾ الذى أعلن فى حينه عن مبدئه هو الآخر ، والذى أكد على استعناد الولايات المتحدة لنفع أى ثمن، وتحمل أى عبء ، وتجاوز كل صعب ، ومساندة كل حليف ، ومقاومة كل خصم فى سبيل الدفاع عن مصالحها الحيوية .⁽²⁾

وقد بادرت إدارة كيندى بالاعتراف باستقلال الكويت عام 1961 وبالتحديد فى 22 سبتمبر كنوع من تدعيم علاقتها بدول الخليج العربى .⁽³⁾ وجاء خلفه جونسون⁽⁴⁾ ليؤكد على هذه السياسة ، مع تأكيده على تقديم تبريرات وحجج وذرائع للأفعال الأمريكية ومعالجتها لتوسيع النطاق الجغرافى والعسكرى لتدخلاتها المسلحة وغير المسلحة فى شؤون العالم الثالث .⁽⁵⁾

ومع خروج جونسون من منصبه كرئيس تبطلت السياسة الأمريكية وأخذت شكلاً جديداً تجاه منطقة الخليج العربى باعتلاء ريتشارد نيكسون كرسى الرئاسة فى فترة كانت موافقة لإعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من المنطقة.

وقد عرضت بإيجاز لأشكال الوجود الأمريكى فى المنطقة قبل الانسحاب البريطانى بتناول العلاقات الأمريكية التجارية البحرية مع بعض دول الخليج ، والإرساليات التبشيرية ، والامتيازات النفطية ، والتمثيل الدبلوماسى ، والاتفاقات والمعاهدات العسكرية ،⁽⁶⁾ هذا وقد هدفت من خلال هذا التمهيد المستفيض أن أوطئ للموضوع الرئيسى للكتاب، فاستلزم ذلك ضرورة الرجوع إلى

-
- (1) جون كيندى هو رابع وآخر رئيس أمريكى تم اغتياله ، وقد اغتيل قبل أن يكمل فترته الرئاسية الأولى عام 1963 ، فحكم الولايات المتحدة الأمريكية لستين فقط من عام 1961 إلى عام 1963.
 - (2) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 18.

(3) Chookiat Panaspornprasit, US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 : An Uneasy Relationship, PH.D, Department of international politics, University of Wales, 1977, p. 103.

- (4) ليندون جونسون أكمل فترة كيندى الرئاسية ، وحكم بعدها فترة رئاسية ثانية انتهت عام 1969 ، وهو من أئبل الرؤساء الأمريكيين شعبية فى الوطن العربى ، بسبب دعمه الواضح لإسرائيل فى عدوئها السافر على مصر فى الخامس من يونيو عام 1967 .

- (5) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 21 .
- (6) منى مسحيم حمد آل ثان ، السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (1945 : 1973) ، (القاهرة : المركز الأكاديمى للدراسات الإستراتيجية ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص 18 .

للماضى والتقليب في صفحاته حتى تتسنى لي معرفة الجذور الأولى للدور الأمريكي في الخليج منذ القرن التاسع عشر ، والتعرف على توجهات السياسة الأمريكية فيه . وقد حاولت أن أجعل من هذا التمهيد دراسة تاريخية جغرافية سياسة اقتصادية للعلاقات الأمريكية الخليجية قبل عام 1971 والتي اتخذت شكلاً تجارياً وتبشيراً في البداية تحول بمرور السنين إلى وجود اقتصادي مؤثر أفضى بدوره إلى تأثير سياسي واضح من خلال ربط الخليج بالمصالح الحيوية العليا لأمريكا ، وضمان أمنها القومي ، حتى أصبحت منطقة الخليج العربي إحدى مناطق الأمن القومي الأمريكي ونقطة الارتكاز الرئيسية في سياسة أمريكا نحو العالم أجمع ، وقد أثبتت أحداث التاريخ وبحرمت الأمور الآن صدق هذا الكلام ، فتحوّلت العلاقات الخليجية الأمريكية إلى علاقات غاية في التميز وفي الخصوصية ، فلم يعد من المستغرب أن تدفع أمريكا بمشودها العسكرية لحماية نظام سياسي واحد من أنظمة هذه المنطقة ؛ ليس إخلالاً له ، ولكن حماية له من عدم الاستقرار ؛ خشية وخوفاً على ضياع إحدى مصالحها في هذه المنطقة. كذلك أيضاً فإنه لم يعد من المستغرب أن نلاحظ تأييداً واضحاً من إحدى دول المنطقة للسياسات الخارجية الأمريكية ضماناً لاستقرار أمنها ونظامها الحاكم .

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا السياق هي : لماذا تحتاج دول الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وما هي الظروف التي دفعت هذه الدول إلى الدخول في شراكة اقتصادية سياسية عسكرية مع أمريكا ؟ والسؤال الأهم : لماذا تقبل أمريكا وتوافق على التدخل بشئ صوره في الخليج العربي ؟

والإجابة على هذه الأسئلة تحمل في طياتها أسئلة أخرى مثل : هل الظروف الأمنية المضطربة التي تعاني منها دول الخليج العربي هي التي دفعتها إلى مثل هذه الشراكة ؟ أم هو البترول والمصالح الاقتصادية المشتركة؟ أم هي خشية دول الخليج من أن تعارض السياسة الأمريكية ؛ فتوصف بالدول المرتدة (Renegade States) ؟⁽¹⁾ ، أم هو هذا النظام العالمي المضطرب الذي يخطو وبسرعة شديدة - نحو السرب وراء القطب الواحد؟ ، أم هي رغبة دول الخليج العربي في التوجه نحو تحقيق الانفتاح الاقتصادي والتحرر من القيود والأغلال (Liberalization) للانغماس في نظام عالمي واحد (Deregulation) لا يختلف من مكان إلى آخر تحت شعار العولمة Globalization ؟

هذا ما سيحاول هذا الكتاب أن يجيب عليه من خلال فصوله الرئيسية عو الله المستعان....

(1) James A. Bill, " Iran and the United States- A Clash of Hegemonies", Middle East Report, Vol 29 , No 212, Fall 1999, p46.

(الفصل الأول)

الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي
والإعلان عن مبدأ نيكسون

لا يمكننا النظر بموضوعية إلى السلوك الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي حيال القرار البريطاني بسحب قواته العسكرية من هذه المنطقة دون الرجوع إلى ماهية العلاقات الأمريكية البريطانية قبل صدور هذا القرار ، فقد كانت هناك منافسة حامية الوطيس بين الجانبين بهدف الحصول على أكبر قدر من الامتيازات البترولية في دول المنطقة عقب الحرب العالمية الأولى - وحتى قبل ذلك بقليل حينما تم اكتشاف البترول في منطقة مسجد سليمان جنوب إيران عام 1908 - ، فما كان من بريطانيا إلا أن لجأت إلى حكام ومشايخ المنطقة خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات كي تضمن اقتصار حق البحث والتنقيب في أراضيهم عليها وحدها دون شريك - وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية-⁽¹⁾

وأخذ التنافس يزداد بين الدولتين في فترة ما بين الحربين العالميتين ، واستثمر الأمريكيون عزوف البريطانيين عن استثمار أموالهم في السعودية ظناً منهم بعدم وجود البترول هناك وكذلك لعدم استقرار الأوضاع ، فاغتنموا هذه الفرصة وساعدتهم على هذا ميل الملك عبد العزيز آل سعود إليهم لحاجته إلى المال بهدف تدعيم جيشه وتطوير دولته وليلة النشأة.⁽²⁾

وأخذت أمريكا ترسخ وتوطد أقدامها في هذه المنطقة مستغلة أقول القوة البريطانية خاصة بعد حرب السويس 1956 واستمرار فقدان سيطرتها على الدول التابعة لها فترة الستينيات حتى أفضى بها الأمر إلى الإعلان عن نيتها سحب قواتها العسكرية للرابطة شرق السويس.

وقد جاء قرار بريطانيا بسحب قواتها من المنطقة بعد مائة وخمسين عاماً استعمرت فيها أرض الخليج العربي واستوفت موارده ، حينما استطاعت تثبيت أقدامها في المنطقة على حساب ثلاث قوى تاريخية عظمى هي البرتغال وفرنسا وهولندا.

وفي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1820 - 1971 تمكنت بريطانيا من تشييد نظام أمن واقتصادي أساسه ضمان مصالحها الشخصية وقطع الطريق على القوى الأخرى . ولم يكن هذا النظام منسجماً مع طموحات وتطلعات أهل للمنطقة.⁽³⁾

(1) Halliday, F, Arabia Without Sultans, p. 399

(2) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 - 1945 ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1973) ، ص 478 .

(3) عبد الجليل مرهون ، " العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكي " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 16 ، فبراير 1993 ، بيروت ، ص 9 .

وظلت بريطانيا تدبر أمور الخليج عن طريق حاكمها العام في الهند حتى عام 1947 حينما استقلت الهند وانتقل مركز المقيمة البريطانية إلى البحرين . ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الخليج العربي بجمرة للنفوذ البريطاني بفضل اتفاقياتها مع قطر والكويت وانتدابها على العراق ، ثم أخذ نفوذها يتحسر تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ثورة العراق واستقلال الكويت ثم ظهور بوادر اتفاقيات الإمارات التسع بشأن الاتحاد⁽¹⁾.

وقد بدأت بريطانيا تفتن إلى هذه المشاكل فأخذت تفكر في هذه الأثناء في إيجاد صيغة وحدوية لإمارات الخليج عن طريق البدء بتوحيد مناهج التعليم والأنظمة البريدية والقضائية والمالية ثم التوجه نحو تشكيل جيش نظامي مستقل لكل إمارة حتى يكون ذلك بيدها لا يدها غيرها⁽²⁾. ولكن بريطانيا أدارت وجهها عن تنفيذ هذه الفكرة بعد خروجها منهكة من الحرب حيث عادت لسياسة القمع مرة أخرى فسنت قانون الصحافة عام 1958 لإسكات الصحف الوطنية في الخليج عن فكرة بث الوعي الوحدوى ومطالباتها المستمرة بتحقيق استقلال ووحدة دول الخليج العربي⁽³⁾. وقد بدأ التذبذب واضحاً في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة ويتضح ذلك من خلال التأمل في كتبها البيضاء الأربعة التي أصدرتها تباعاً أعسولم (1957, 1962 , 1966 , 1967)، ففي كتابها الأول الصادر عام 1957 أكدت على تصميمها على الوفاء بكامل التزاماتها العرفية والاستعمارية في الشرقين الأوسط والأدنى عن طريق القواعد الثابتة والطائرات ونقل الجنود⁽⁴⁾.

ثم جاء الكتاب الأبيض الثانى عام 1962 بعنوان : (الخمس سنوات القادمة) ليؤكد على أهمية بترول الخليج لبريطانيا ، وأكد كذلك على تقديم المساعدات العسكرية لدول المنطقة ، وكذلك الاعتماد على قاعدة البحرين كخطة باقى إمارات الخليج⁽⁵⁾.

-
- (1) محمد عبد الغنى سعودى ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص 27 .
 - (2) أمينة فهسى ، صراع القوى في الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول الحركة للأحداث في المنطقة - ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، 1978 ، ص 11 .
 - (3) في هذه الفترة - الخمسينيات - كانت القوى الفكرية في منطقة الخليج متأثرة بشكل واضح بثورة يوليو 1952 والأفكار الوحدوية التي صاحبها قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، فرأى بعض المفكرين الخليجيين أن دولهم أولى بهذه الوحدة بحكم عوامل التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والعادات والأصول العائلية .
 - (4) محمد حسن العبدروس ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، ص 272 .
 - (5) محمد حسن العبدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921-1971) ، ص 354 .

وفي كتابها الصادر في فبراير 1966 أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من المنطقة. وفي أوائل عام 1967 أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الثالث - وهو أهم هذه الكتب جميعاً - والذي قضى بتخفيض القوات العسكرية البريطانية شرق قناة السويس.⁽¹⁾ وفي يونيو من نفس العام وافق مجلس العموم البريطاني على سياسة حكومة حزب العمال الرامية إلى سحب القوات العسكرية من هذه المنطقة في الفترة ما بين عامي (1973 : 1975) كميعاد أولي. ولكن بعد استقلال عدن في 3 نوفمبر 1967 وتخفيض قيمة الجنية الإسترليني في نفس الشهر من العام نفسه اقتنع السير دوجلاس هيويم وزير الخارجية البريطاني بضرورة سحب القوات من هذه المنطقة قبل حلول نهاية عام 1971⁽²⁾.

وقد أرجع البعض تفكير بريطانيا في سحب قواتها من المنطقة إلى تعرض وجودها العسكري في عدن للخطر جراء الكفاح المسلح هناك ، مع الأعباء المالية التي كان يتطلبها وجودها العسكري شرق قناة السويس خاصة بعد إغلاقها إثر حرب يونيو 1967.⁽³⁾ كما أرجع البعض السبب في هذا الانسحاب إلى أسباب أخرى مثل استقلال الهند عام 1947 ، والجلاء البريطاني عن مصر 1954 ، وفشل العدوان الثلاثي على مصر 1956 ، ومعارضة الرأي العام البريطاني لمسألة تحمل عبء الدفاع عن الخليج العربي ، وقلة اهتمام شركات النفط العالمية بالوجود العسكري البريطاني واعتمادها على علاقاتها بدول وإمارات المنطقة ، وتطور الأسلحة القتالية مما يجعل السيطرة لا تتطلب احتلالاً عسكرياً.⁽⁴⁾

كما ذهب البعض إلى أسباب أخرى كترغبة بريطانيا في تدعيم موقفها المعنوي في العالم العربي كدولة تخلصت من سياستها الاستعمارية القديمة وذلك لأن تواجد القوات العسكرية البريطانية على

(1) يحيى حلمي وجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، ص 57 .

(2) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، 1984) ، تقديم : شاكر الفحام ، مراجعة : شهيرة مراد ، ص 477 .

(3) أليكسي فاسيليف ، بتروال الخليج والقضية العربية ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1978) ، ص 41 .

(4) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 11 ، ص 2-3 .

أرض الخليج العربي ربما يعد مسألة تثير أعصاب سكان البلاد.⁽¹⁾ كما أرجع البعض هذا القرار إلى شعور بريطانيا بعدم قدرتها على لعب دور شرطي المنطقة بعد ذلك.⁽²⁾

على أية حال فإنه يمكننا إجمال كل هذه الأسباب في سبب واحد أكثر منطقية وهو الشح الواضح في موارد بريطانيا المالية عقب خروجها منهكة جداً من الحرب العالمية الثانية وهو ما نتج عنه كل الأسباب السابقة ، حتى وصل الأمر بها إلى الإعلان في يوليو 1966 عن خفض إنفاقها الداخلي والخارجي كعملية لإعادة تقويم رئيسية لالتزاماتها في منطقة شرق قناة السويس.⁽³⁾

وقبل إعلان بريطانيا رسمياً عن قرارها بالانسحاب من المنطقة أرسلت وزير الدولة للشؤون الخارجية المكلف بشؤون الشرق الأوسط جورونوي روبرتس في مهمة استطلاعية إلى بعض دول الخليج كالسعودية وإيران والكويت بهدف العمل على ترتيب إقامة تنظيم دفاعي مشترك لإقرار الأوضاع في المنطقة بعد سحب قواتها منها.⁽⁴⁾ ثم جاء القرار التاريخي بسحب القوات العسكرية البريطانية من منطقة الخليج على لسان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون في 16 يناير 1968 أمام مجلس العموم البريطاني الذي نص على أن حكومة العمال قررت سحب القوات العسكرية من الشرق الأقصى والخليج في موعد لا يتعدى نهاية عام 1971.⁽⁵⁾ ولم ينجح حزب المحافظين الذي خلف حزب العمال في رئاسة الحكومة البريطانية في 18 يونيو 1970 في تغيير هذا القرار أو حتى وقفه على الرغم من معارضته له.⁽⁶⁾

وقد حاولت بريطانيا أن تلعب دوراً أكثر نزاهة في المنطقة بعد إعلانها قرارها بالانسحاب عسى أن تترك ذكرى طيبة لها في هذه المنطقة ؛ فقامت على سبيل المثال بتشجيع عقد مؤتمر

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 269 .

(2) Ray Vicker, The Kingdom of Oil in the Middle East : It's People and It's Power, (New York : Charles Scribner's Sons, 1974), p. 158.

(3) هوشنك أمو أحمدى ، الزواج الإيراني الإماراتي ، ص 39 .

(4) جمال زكريا قاسم ، " العلاقات الإيرانية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية (1925 - 1979) " ، بحث ضمن بحوث ندوة العلاقات العربية الإيرانية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية - 1993) ، ص 148 .

(5) Frauke Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates - A Society in Transition - (London:Longman, 1982) , First published, p. 337.

(6) Ibid, p. 356.

الإمارات التسع في دي في 25 فبراير 1968 بين وفود (دي - رأس الخيمة - الشارقة - عجمان أم القيوين - الفجيرة - أبو ظبي - البحرين - قطر) محاولة أن تترك انطباعاً بأنها لازالت صاحبة السيادة على المنطقة.⁽¹⁾ ولكن هذا كله لم يكسب من شأنه أن يخفف -ولو قليلاً- من المشاكل التي خلقتها بريطانيا في المنطقة مثل الاتفاقات غير المتكافئة مع دول وإمارات المنطقة، وتنمية المشاكل الحدودية بين دول المنطقة، وإشغال قبيل الذراعات القبلية والفردية بين سكان وإمارات المنطقة، وإقامة القواعد العسكرية في المنطقة، ومنع ما لا يملك لمن لا يستحق كتأجير الأراضي والقواعد لبعض الدول الصديقة والقضاء على القوة البحرية لبعض دول وإمارات المنطقة، والحد من محاولات دول وإمارات المنطقة تحقيق التقدم والتطور .

وستكون هذه المشاكل بمثابة الجسر الآمن الذي ستعبر عليه أمريكا نحو تحقيق أهدافها وأطماعها ومصالحها في المنطقة بدعوى تحقيق الأمن والاستقرار لدولها وحل مشكلة الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب البريطاني - كما ادعت أمريكا - وكذلك إطفاء هيب المشاكل الحدودية بين دول وإمارات المنطقة، وغيرها من الدعاوى التي اتخذتها أمريكا مروراً ومسوغاً لتدخلاتها السافرة في المنطقة وقد جاء أول رد فعل رسمي أمريكي على إعلان هارولد ويلسون قراره التاريخي على لسان جوجين روستو نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية في 19 يناير 1968 بوصفه القرار بأنه بمثابة الصلصلة للمفارقة ، وأضاف أن مشكلة الفراغ الأمني ستقع مسؤوليتها على القوى الرئيسية في المنطقة والتي ستأخذها على عاتقها وستكون هي المركز الذي ستبدأ منه مسألة الأمن لهذا الإقليم وقصد بالقوى الرئيسية إيران والسعودية والكويت وتركيا وباكستان أيضاً.⁽²⁾

وشغلت قضية الانسحاب البريطاني من الخليج بال الساسة الخليجيين بل وشغلتهم عن القضية الكبرى-الصراع العربي الإسرائيلي- عقب حرب الخامس من يونيو 1967، فقد روى هنري كينسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في مذكراته قصة مفادها أن الشيخ صباح السالم الصباح

(1) روح الله رمضان ، الخليج العربي ومضيق هرمز ، (بيروت : الحقيقة برس ، 1988) ، ترجمة : حسين موسى ، ص 70 .

(2) CHookiat . P., US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 125.

في خلال زيارته للولايات المتحدة في 17 ديسمبر 1968 وخلال لقائه بالرئيس نيكسون⁽¹⁾ كان محور اللقاء بينهما يدور حول خطط الإدارة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بعد اكتمال الانسحاب البريطاني عام 1971 على عكس ما توقع نيكسون نفسه من كون قضية الصراع العربي الإسرائيلي محور هذا اللقاء.⁽²⁾ وهذا يدل على نجاح الغرب وأمريكا في إقناع قادة دول المنطقة بحاجتهم الدائمة إلى حزام لهم ومنظم لشؤونهم.

وعلى الرغم من توقع الكثيرين سعى أمريكا السريع نحو التقدم تجاه الخليج ولعب دور شرطى المنطقة ، فإنها كانت أكثر تفهماً للموقف حيث دعت بريطانيا إلى دعم الأنظمة الخليجية وتخفيف حدة الصراع بينها عن طريق تشجيع التعاون الإقليمي ودعمه بين دولة المنطقة كافة، فتبقى هي خلف الستار، ولا تتدخل تدخلاً مباشراً في شؤون هذه الدول الداخلية وتظل تشجعها وتدعمها دعماً متكاملاً ، حتى يتسنى التوغل بعمقته المديدة.⁽³⁾

وقد أكدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين على مسألة عدم استعداد الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً في شؤون المنطقة ، حيث صرح جون مانسفيلد- زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي- قائلاً: «أنا أسف لشعور البريطانيين أنهم محيروا على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ، ولا أدرى كيف سنقوم بهذا العمل لأن لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد».⁽⁴⁾

وقد فسر البعض هذا السلوك الأمريكي بالابتعاد عن التدخل بأنه ناجم عن الإحباط الشديد للمصاحب لمشكلة فيتنام ، وعدم وجود رغبة لدى الأمريكيين في القيام بأى دور عسكري خارجي مباشر مستقبلاً.⁽⁵⁾ ولعل هذا ما يبرر المحاولات الأمريكية المتكررة لإثناء بريطانيا عن هذا القرار أو على الأقل تأجيله ، ثم تقلبها مشروعاً لبريطانيا يتضمن عدة اقتراحات لضمان بقاء النفوذ

(1) لم يكن نيكسون حتى هذه الأثناء - 17 ديسمبر 1968 - رئيساً للولايات المتحدة بشكل رسمي حيث أنه قد ولى الرئاسة في يناير 1969 ، ولكن أثناء هذه الزيارة كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أعلنت فوز نيكسون بمقعد الرئاسة .

(2) Henri Kissinger , White House Years, (Boston :Little Brown, 1979), p.51.

(3) Ralph H. Magnus, The Carter Doctrine : New Directions on a Familiar Stage", Journal of the American Institute for the Study of Middle Eastern Civilizations, Summer 1980, p.10.

(4) خالد القاسمى ، الخليج العربي في السياسة الدولية ، ص 164 .

(5) Ramazani R., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz , (Netherlands : Stijheff, 1979), p. 38.

والسيطرة الغربية على المنطقة كاستمالة إمارات الخليج العربي لتخطى خلافاتها والانضمام إلى اتحاد جماعي ، وتشجيع السعودية وإيران على تنسيق سياستهما الدفاعية ، واحتفاظ بريطانيا ببعض النفوذ في المنطقة ، ووجود قوة أمريكية رادعة في المحيط الهندي ، واستمرار زيارات قطع من الأسطول الأمريكي والبريطاني وبعض الدول الغربية ، وإتاحة الفرصة لعقد اتفاقات تعاون إقليمي مع دول المنطقة.⁽¹⁾

وبدأت أمريكا في الاتصال بالقوى الرئيسية في المنطقة مثل السعودية وإيران والكويت ومن خارجها مثل تركيا وباكستان لحل مشكلة الفراغ الأمني الذي اختلقته بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة.⁽²⁾

ثم أخذت أمريكا تفكر في الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية في تلك الأثناء ، فجاء في دراسة قام بها مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه من الضروري مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في الخليج العربي تأكيداً لجدية المشاركة الأمريكية في هذه المشكلة ودليلاً على اهتمام أمريكا المتزايد بالمنطقة.⁽³⁾

وفي تقرير هام أعده مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1969 حول القرار البريطاني بالانسحاب من المنطقة أثير عدد من النقاط قد تسبب قلقاً للإدارة الأمريكية وللمصالح الأمريكية العليا مثل الخوف من أية اضطرابات داخلية قد تحدث في دول الخليج ، مما يعني اضطراب القدرة على مواصلة تصدير النفط لأمريكا والغرب، والخوف من نشوب نزاعات حدودية بين دول المنطقة نتيجة للأطماع الجغرافية، واحتمال نمو نفوذ بعض الدول المحيطة بالخليج وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي .⁽⁴⁾

واتصفت الفترة التي تلت الانسحاب البريطاني مباشرة بتنامي الدور الأمريكي في المنطقة. وكانت فكرة هذا الدور قائمة على مبدأ الصداقة والعداء في آن واحد، بمعنى أن علاقات أمريكا

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 290 : 292.

(2) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1983) ، ص 426.

(3) هاستون بالدوين ، استراتيجية الغد ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1975) ، ترجمة : خيري بنونة، ص 191.

(4) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج ، ص 27 .

بدول المنطقة مؤسسة على فكرة أصدقاء أصدقائي هم أصدقائي وأصدقاء أعدائي هم أعدائي وأعدائي هم أعدائي وأعدائي هم أعدائي.⁽¹⁾

وجاء التطبيق العملي لهذا المبدأ - الصداقة والعداوة - من خلال دعم أمريكا للتواصل لأصدقائها في المنطقة . فنجدها تعقد مباحثات ثلاثية مع بريطانيا وفرنسا عام 1969 ، بهدف إطلاق يد الشاه في احتلاله لبعض الجزر في مضيق هرمز مقابل إنشاءه عن احتلال البحرين والسيطرة عليها⁽²⁾.

ثم دعمت استقلال البحرين من خلال تأييدها لإرسال الأمين العام للأمم المتحدة على رأس لجنة لتقصي الحقائق في البحرين في 31 مارس سنة 1970 ، واستغرقت رحلة هذه اللجنة في البحرين مدة إحدى وعشرين ليلة .⁽³⁾ وأعقب هذه الرحلة بمساندتها الواضحة للبحرين في جلسة مجلس الأمن الدولي في 11 مايو 1970 بالمصادقة على تقرير هذه اللجنة.

وبدا واضحاً الدور الذي لعبه للمنلوب الأمريكي لدى مجلس الأمن تشارلز يوست بخصوص مسألة حق البحرين في تقرير مصيرها.⁽⁴⁾

ثم أكدت أمريكا دعمها لأصدقائها مرة أخرى من خلال إرسالها فريقاً من خبراء وزارة الدفاع الأمريكي في نفس السنة - 1970 - للكويت لوضع خطة لتطوير وتنمية القدرات العسكرية الكويتية.⁽⁵⁾ ولم تكتفِ أمريكا بمساندة البحرين والكويت والإمارات في محاولاتهم نيل الاستقلال ودعم قدراتهم ؛ بل ساندت قطر في مطالباتها باستقلالها ، ثم دعمت مسألة انضمامها للأمم المتحدة وأنشأت سفارة لها بقطر وأتبعها بتعيين سفير أمريكي مقيم بها.⁽⁶⁾

(1) Bjorn Moller, Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Researchs, 1997), p. 12.

(2) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 168 .

(3) محمد حسن المبدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 397 .

(4) المرجع السابق ، ص 405 .

(5) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy " City State in World Politics", (San Francisco :West View Press, 1990), p. 82.

(6) إميل نخلة ، العلاقات الأمريكية العربية في منطقة الخليج العربي ، (البصرة : منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، 1980) ، ص 24 .

ومثلما شغلت أمريكا بمسألة دعم ومساندة أصدقائها فإنها شغلت - أيضاً ، بنفس القدر إن لم يكن أكثر - بمسألة مواجهة ومقاومة أعدائها وأعداء أصدقائها ، وأعني بكل تأكيد الاتحاد السوفيتي الذي شغل بال الساسة الأمريكيين كثيراً بتحركاته المباشرة نحو المنطقة بعد الانسحاب البريطاني منها عام 1971 ، بل بمجرد الإعلان البريطاني عن النية في الانسحاب من المنطقة عام 1968 ، فقدت مؤعراً لسفرائها في الشرق الأوسط في طهران في أبريل 1970 برئاسة جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط ، وفيه تم التحذير من التحركات السوفيتية نحو المنطقة وتأثير هذه التحركات على المصالح الأمريكية المرتبطة بها.⁽¹⁾

وبما زاد من المخاوف الأمريكية إقدام السوفيت على التوجه بأساطيلهم البحرية نحو البحر المتوسط بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.⁽²⁾

وبدا التضارب واضحاً في التوجهات الأمريكية نحو المنطقة وردة الفعل السريعة تجاه هذه التحركات السوفيتية وحول طبيعة التدخل المفروض على الإدارة الأمريكية وهل سيكون مباشراً أم غير مباشر؟. وفي النهاية اضطرت أمريكا إلى تكثيف وجودها العسكري في المنطقة من خلال تعزيز قوة أسطولها البحري في المحيط الهندي والتفكير في إنشاء أسطول أمريكي يكون متواجداً بصورة دائمة في بحر العرب ، وكذلك قيام قطع هذا الأسطول بزيارات متكررة بين الحين والآخر لموانئ وسواحل بعض دول المنطقة.⁽³⁾ ولكنها عادت مرة أخرى لتوضيح أنها لا تنوي التدخل مباشرة في شؤون المنطقة ، ولا تنوي أن يكون لها حضور بارز في هذه المنطقة وكان ذلك على لسان دافيدز روجرز أول مبعوث رسمي أمريكي للمنطقة في نهاية عام 1971.⁽⁴⁾

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة حالما علمت بالنية البريطانية للانسحاب من الخليج ، فإنها طرحت شعار ملء الفراغ الأمني الناجم عن فراغ القوة (Power Vacuum) كدريعة لتبرير

(1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ص 127 .

(2) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي-السوفيتي حول الشرق الأوسط - الأبعاد الإقليمية والدولية - (الكويت: ذات السلاسل ، 1986) ، ص 432.

(3) من بيان لمساعد وزير الخارجية الأمريكية هارولد سوندرز أمام اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون أوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب الأمريكي في شهر مارس عام 1971 ، نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية بتاريخ : 1971 / 3 / 27.

(4) رياض نجيب الريس ، ظفار : الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (1970 : 1976) ، (بيروت رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الثانية ، ص 174 .

بما البداية النوعية لوجودها الأمن ، الذى سرعان ما تحول إلى وجود اقتصادى وسياسى وعسكرى فى المنطقة، لكن دول الخليج العربى قد أحسّت ببعض المخاطر التى ترهبها بأمنها القومى⁽¹⁾ فى تلك الفترة. وقد ساعد الميراث الاستعماري الذى ورثته هذه الدول فى خلق هذا الشعور بالهواجس لديها؛ فقد نجح الاستعمار فى خلق وإذكاء عوامل الفرقة والتجزئة بين هذه الدول ، الأمر الذى ولد نزاعات كبيرة بينها ، وخلق مناعاً مساعداً للاستقطاب والتكتلات الجانبية، فقدمت هذه العوامل المعبر للتدخل الأجنبي فى المنطقة.⁽²⁾

ولعل هذا يفسر الاستجابة الفورية لدول أوروبا ، والاستعداد التام للاشتراك فى أية قوة بحرية مشتركة لمواجهة الأخطار التى تحدى بهذا الإقليم.⁽³⁾

ولكن يبقى العذر موجوداً لدول المنطقة ؛ خاصة إذا علمنا أنها لم تكن لديها القدرة حتى هذه الأثناء على تحقيق أمنها الجماعى.⁽⁴⁾

وما عمق من هذه للمشكلة لدى دول المنطقة - أعني عدم القدرة على تحقيق الأمن الجماعى - ارتباطها بانكسار الأمن القومى العربى ، وتراجع مد حركة القومية العربية وخفوت ابقاعها - أو زواله أحياناً - بعد نكسة 1967 ، وما تلاها من ضعف ووهن ضرب للمنطقة العربية جمعا حتى سُمى العقد الذى تلى هذه الحقبة بعقد الفشل على حد تعبير بعض الكتاب.⁽⁵⁾

(1) مصطلح الأمن القومى يعنى تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية ، والتى تودى بها فى حالة حدوثها إلى الوقوع تحت سيطرة دولة أجنبية أو مجموعة من الدول نتيجة لضغوط خارجية أو إغيار داخلى. للمزيد انظر : عبد الوهاب الكيال وآخرون ، موسوعة السياسة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979) الجزء الأول ، ص 331 .

(2) خيمة بنت محمد آل نهيان ، " تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسى والاجتماعى داخل دول مجلس التعاون الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 246 ، أغسطس 1999 ، بيروت ، ص 49 .

(3) على الدين هلال ، " الأمن العربى والصراع الإستراتيجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 9، سبتمبر 1979 بيروت ، ص 99 .

(4) فريد هوليدى ، النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران ، (بيروت : دار ابن خلدون ، 1975 ، ترجمة: زاهر ماجد ، ص 77)

(5) أمير طاهرى ، " لماذا فشل مؤتمر وزراء الخليج فى مسقط 1976 " ، (الكويت : جريدة الرأى العام ، 12/12/1976) .

وعلى الرغم من وصف البعض لهذا العقد بعقد الفشل بالنسبة لدول الخليج العربي أيضاً ، فإن البعض الآخر اعتبره عقداً لتلمس الخطى بحثاً عن صيغة مشتركة لأمن الخليج عن طريق اجتهادات فردية في بعض الأحيان وجماعية في أحيان أخرى .⁽¹⁾

وقد صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - حاكم إمارة أبو ظبي آنذاك :- (إن أمن الخليج مسؤولية دولة ، وأن كل ما يقال عن وجود فراغ أمني في المنطقة هو وهم باطل، ولن يلتفت إليه)⁽²⁾ وعلى الرغم من محاولات أمريكا المستمرة والدؤوبة لإجهاض وتأديب أية محاولة تظهر في أية دولة أو منطقة من مناطق العالم الثالث نحو التحرر والمصلحة الوطنية بحجة أنها تعرض مصالح أمريكا للخطر⁽³⁾ ، على الرغم من هذا نجد أن بعض الحركات والتجمعات السياسية المعارضة المحدودة في الخليج العربي قد وقفت موقف الرفض والمعارض للتدخل الأمريكي في المنطقة ، وكذلك ضد سياسة الأحلاف والتكتلات التي حاولت أمريكا أن تقيمها في المنطقة ، وعلى رأس هذه التجمعات السياسية الخليجية حركة القوميين العرب في الكويت والجهة الشعبية في البحرين ؛ حيث اعتبرت جميعها المشاريع الأمريكية موجّهة ضد المصلحة الوطنية الخليجية ، وأنها أحلاف أمريكية تستهدف ثروات المنطقة . ولم يكب لهذه الحركات والتجمعات النجاح بسبب اصطدامها بالسلطات الوطنية المدعومة من الخارج ، وكذلك لتعرضها للقمع من جانب هذه السلطات ، إضافة إلى الانشقاقات التي حدثت في صفوفها جميعاً .⁽⁴⁾

وعلاصة القول فإن الأوساط المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية قد استقبلت قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج بنهاية عام 1971 بمشاعر مختلطة بين السعادة والحزن وبين الاطمئنان والقلق فبينما كان الارتياح هو شعور البعض نتيجة لزوال السيطرة البريطانية عن هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ورفع يدها عن كنوزها وثرواتها ، كان القلق هو شعور البعض الآخر الذي بدأ الخوف يساوره من تهديد قد يصيب مصالحه الاقتصادية في المنطقة ، وعلى رأسها المصالح النفطية وضمان وصول النفط في أسرع وقت وآمن طريق وأغزر كمية وأنسب سعر .

(1) آلان جريش ودومينيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لفهم حرب مغلقة ، (إيماسول : شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991) ، ترجمة : إبراهيم العويس ، ص 175 .

(2) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1 / 5 / 1970 .

(3) حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984) ، ص 116 .

(4) فلاح عبد الله المدرس ، " المعارضة السياسية والتجارب الوجودية في منطقة الجزيرة والخليج العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 245 ، يوليو 1999 ، ص 17 : 24 .

وما زاد من المخاوف الأمريكية سرعة التحركات السوفيتية نحو المنطقة وثرواتها ومحاوله السوفيت - العدو الأول للأمريكيين آنذاك - الحصول على أكبر قدر من النفوذ والسيطرة والامتيازات في هذه المنطقة الثرية ، وكذلك نحو التيار الثوري المعادي للإمبريالية الأمريكية بشقي صورتها . حيث ظهر بعض التأثيرين بأفكار الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ، وكذلك أيضاً ظهور تحسن واضح في العلاقات السوفيتية الإيرانية ، أعقبه صدور تصريحات إيرانية مسؤولة تتعهد رسمياً بالسماح للسوفيت بإقامة قواعد نووية في الأراضي الإيرانية .

هنا أحست أمريكا بخطورة الوضع وأخذت الإدارة الأمريكية تفكر في حل مناسب يضمن لها السيطرة على هذه المنطقة وعلى ثرواتها دون اللجوء لمشاعر أهلها ، فتشعلت الدبلوماسية الأمريكية وحاولت أن تلبى رغبات قادة الخليج العربي كافة ، وتدعمهم جميعاً ولكن بأساليب وطرق مختلفة تناسب كلا منهم على حدة ، وستتهدى الإدارة الأمريكية في النهاية إلى اتخاذ أسلوب التدخل غير المباشر في المنطقة منهجاً لها في التعامل مع هذه المنطقة أو ما سيطلق عليه (مبدأ نيكسون) الذي ستشرحه الصفحات القادمة ، بداية من التفكير فيه ثم الإعلان عنه وصولاً إلى تطبيقه مع دول المنطقة .

مبدأ نيكسون :

يمكننا القول إن مشكلة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي قد شغلت بال نيكسون أكثر مما شغلت بال جونسون على الرغم من أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد جاء في الفترة الرئاسية لجونسون. - وتفسير هذا الأمر يعود إلى أن تزامن هذا القرار مع الشهور الأخيرة لحكم جونسون الذي اكتفى بتمعهده للسعودية بحمايتها إذا ما تعرضت للخطر، وذلك في أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود لواشنطن في يونيو من عام 1968 ، وكذلك تأكيده له على السيطرة الأمريكية التامة على الموقف في المنطقة.⁽¹⁾

وقبل بجمي نيكسون نستطيع أن نقول إن السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة قد ارتكزت على سياسة (العصا والجزرة) ، بمعنى أنها كانت تعتمد على التوفيق بين فكرتي التدخل العسكري المباشر وفكرة تقديم المساعدات الاقتصادية ، وبشكل أكثر وضوحاً نقول إنها اعتمدت على الجمع بين الأفكار ترومان وأيزنهاور ومشروع مارشال.⁽²⁾

وبمجرد اعتلاء نيكسون سدة الحكم في أمريكا بدأ في دراسة الموقف من جميع أبعاده مع مستشاريه فأرسل رئيس مستشاريه للشؤون الخارجية ويليام سكراتون إلى الرياض ، حيث التقى الملك فيصل وأكد له على مسألة الحماية الأمريكية للسعودية وأبلغه إعلان نيكسون أن أمن السعودية مسؤولية أمريكية ، وأن أي اعتداء عليها هو اعتداء على أمريكا ذاتها.⁽³⁾ ثم واصل نيكسون اجتماعاته ومباحثاته مع كبار مستشاريه ؛ فأعطى تعليماته لكينسجر رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك بضرورة دراسة مختلف الخيارات أمام أمريكا ، ووضع سياسة لها تجاه منطقة الخليج العربي فقدم كينسجر مذكرة إلى البيت الأبيض تحت رقم 66 بتاريخ 12 يوليو 1969.⁽⁴⁾ وقد أوصى كينسجر في مذكرته هذه بضرورة استمرار أمريكا في تقديم مساعداتها للحكومات الموالية لها في المنطقة دون تبين أي دور عسكري مباشر هناك ، وكذلك ضرورة البحث عن وكيل لأمريكا في المنطقة مع توظيف قوة إقليمية هناك لضبط مجريات الأمور والأحداث بما يضمن مصالح

(1) محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج - الأسرار الكامنة - ، (القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1991) ، الطبعة الثالثة ، ص 65 .

(2) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، ص 51 .

(3) محمود بكري ، للرجوع السابق .

(4) محمد حسن العبدوس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 380 .

الغرب وأمريكا. ⁽¹⁾ وكانت أمريكا حتى هذه اللحظة تعتمد وبشكل أساسي على إسرائيل وإيران لحراسة وحماية مصالحها ومصالح الغرب في هذه المنطقة الهامة. ⁽²⁾

وقد نظر نيكسون إلى الخليج كمسرح منفصل ولكنه على اتصال بالمحيط الهندي ومتميز عن باقي أرجاء الشرق الأوسط. ⁽³⁾ حيث لم ير في مشاكل منطقة الخليج العربي أية طبيعة عسكرية بل هي في الأساس مشاكل سياسية ويمكن لأمريكا احتواؤها ومعالجتها. ⁽⁴⁾ لذا فقد جاءت كل تصريحاته المتعلقة بهذه المنطقة متوافقة مع فكرته هذه ؛ فتجده يصرح ذات مرة قائلاً : "إن منطقة الخليج هي إحدى مناطق العالم الأكثر اضطراباً ، والأقل استقراراً ، والأشد تعرضاً للخطر ، ولكنها في الوقت نفسه - إحدى المناطق الأكثر حيوية في العالم ، ثم يعضى قائلاً : وعلينا اليوم أن ندرك أن من يسيطر على هذه المنطقة يمكنه أن يسيطر على العالم لأنها المفتاح الذي يسمح له بذلك ، ثم أكد أيضاً على ضرورة معاقبة أمريكا على مصالحها بالمنطقة بقوله : قد يجازف الأمريكيون حين يهجون للدفاع عن مصالحهم في الخليج ، ولكنهم سوف يعرضون أنفسهم لمخاطر أكبر إذا ما اختاروا عدم الدفاع عن هذه المصالح. ⁽⁵⁾

وقد فرضت الظروف المصاحبة للإعلان عن مبدأ نيكسون على الإدارة الأمريكية البعد عن فكرة التدخل العسكري المباشر ، وأقصت المشكلات الناجمة عن تواجدتها العسكري في فيتنام الذي انتهى بالفشل الذريع وعدم القدرة على تحقيق المهدف الذي سعت إليه في حربها هذه ؛ وهو إقامة أنظمتها سياسية تابعة لها في هذه البلاد - فيتنام وكمبوديا ولاوس - . ⁽⁶⁾

(1) من سحيم آل ثان ، مرجع سابق ، ص 260 .

(2) Simon Bromley , American Hegemony and World Oil, (Cambridge : Polity Press, 1991), p. 116.

(3) William Stivers, American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East (1940 : 1983) , (New York : St. Martin's Press, 1986), p. 60.

(4) Ian Skeet, Oman : Politics and Development, (New York :St. Martin's Press, 1992), p. 81.

(5) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 47.

(6) عبد العزيز المجيزي ، " التنويع السياسي والتنويع العسكري لحرب فيتنام " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد

31 يناير 1973 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 12 .

وقد تبع خروجها من هذه المنطقة تغييرات استراتيجية في سياستها الخارجية من أهمها التوجه المباشر نحو منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منطقة الخليج العربي.⁽¹⁾ مع التأكيد على مسألة عدم التدخل العسكري في هذه المنطقة كغيرها من المناطق التي تمثل امتداداً لنطاق المصالح العليا الأمريكية خاصة بعد تأكيد الكونجرس ذاته على عدم ثقته في جدوى الحرب العسكرية المحدودة كوسيلة يمكنها أن تحقق التقدم للسياسة الخارجية الأمريكية.⁽²⁾ بل وصل الأمر بالكونجرس إلى إصدار قانون سلطات الحرب عام 1973 ، الذي يمنع الرئيس الأمريكي من إرسال قوات إلى ما وراء البحار إبان الأزمات أو في حالات المعارك المحتملة دون أخذ موافقة الكونجرس .⁽³⁾

وأثارت مسألة التدخل العسكري الأمريكي خارجياً انشفاقاً كبيراً في الأوساط السياسية الأمريكية ، ووصل الأمر بدعاة التدخل الخارجي الأمريكي إلى الإعلان عن مشروعية هذا التدخل بدعوى تخليص واشنطن من عقدة فيتنام .⁽⁴⁾

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن طبيعة مبدأ نيكسون البعيدة عن التدخل العسكري المباشر كانت وليدة لظروف داخلية أمريكية بشكل أكبر من كونها ناجمة عن اقتناع كامل من قبل الإدارة الأمريكية ويؤكد صحة هذا الرأي مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 92 لعام 1969 ، والتي أكدت على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الخليج عن طريق تشجيع قوى إقليمية محلية على تولي هذه المسؤولية دون تدخل أمريكي مباشر في شؤون هذه المنطقة، وانصبحت ترشيحات مجلس الأمن القومي على إيران لتحمل هذه المسؤولية.⁽⁵⁾

ووقع الاختيار عليها لأسباب عدة من أهمها أنها دولة لديها قدرات اقتصادية وعسكرية وبشرية وطبيعية مميزة ، ولا يوجد أى خلاف على أحقية أهلها في أرضهم لوجودهم عليها منذ آلاف السنين .

(1) بكر مصباح تنوره ، " التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 37 ، مارس 1982 ، بيروت ، ص 35 .

(2) ماكسويل تالور وآخرون ، الاستراتيجية الأمريكية في الثمانينات ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1981) ، ص 26 .

(3) محمود عزمي ، " مشاة البحرية الأمريكية - قوى تدخل سريع ضد الوطن العربي والعالم الثالث - " ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان 21 - 22 ، يوليو وأكتوبر 1987 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 9 .

(4) مايكل كلير ، ما بعد عقدة فيتنام : اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، 1982) ، ص 15 .

(5) محمد حسن العبدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 51 .

غير أن نيكسون ومستشاريه قد فطنوا إلى أن تدعيم إيران اقتصادياً وعسكرياً بشكل واضح ومكثف وبصورة فردية قد يشكل استفزازاً لشعوب المنطقة التي عانت كثيراً من السيطرة والهيمنة والأطماع الفارسية لسنوات كثيرة خلّت مع تسليمهم جميعاً بالقوة الإيرانية الكبيرة التي ربما لا تحتاج إلى تضخيم من وجهة نظرهم . فأخذ نيكسون يبحث عن قوة إقليمية أخرى تضمن له مع إيران تنفيذ سياسته التي يراها مناسبة لهذه المنطقة شريطة أن تتمتع هذه القوة بمقومات تماثل في الأهمية المقومات التي تتمتع بها إيران . ووجد نيكسون ضالته في السعودية التي تتمتع بقدرات مالية وجغرافية واقتصادية تضاهي ما تتمتع به إيران ، مع قدرتها على تعويض فارق المقومات البشرية بأهمية دينية كبرى تتمتع بها وحدها دون غيرها من باقي دول المنطقة .

وقد حققت السعودية وإيران الشروط التي حددها أمريكا عند اختيارها لحليف لها في المنطقة ، مثل الأهمية الاستراتيجية ، والاستقرار الداخلي ، والنقل السياسي ، والقدرة على التأثير في الدول المجاورة، والولاء الكامل للولايات المتحدة من قبل حكامها المحليين، والرغبة في خدمة المصالح الأمريكية والعلاقات الاقتصادية القوية المشتركة بين الطرفين. ويرجع السبب وراء تجنب الاختيار الأمريكي العراق كحليف لتحقيق فيه الشروط المطلوبة ، وذلك لاعتماد العراق خطاً سياسياً وفكراً اقتصادياً متوافقاً لأمريكا والغرب ، وارتكازه على تحالف وثيق مع الاتحاد السوفيتي. ⁽¹⁾ فحسمت أمريكا أمرها بتجنب العراق وتحييد دوره على الرغم من تنافسه الزعامة مع إيران في الخليج آنذاك غير أن أمريكا لم تمكن طرفاً بهينه من السيطرة المنفردة على الخليج وأعنى إيران ، فأصبحت السعودية العمود الثاني في سياسة العمودين للتماندين (Twin Pillars Policy) التي انتهجتها في المنطقة. ⁽²⁾

(1) عبد الجليل مرون ، " الأمن في الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 40 ، أبريل 1995 ، ص 39 .

(2) F. Gregory Gause , " Gulf Regional Politics : Revolution, War and Rivalry" research in : Dynamics of Regional Politics : Four Systems on the Indian Ocean Rim, Edited by : W. Howard Wriggins, (New York: Columbia University Press, 1992), P. 39.

ولكن لصعوبة الجمع بين إيران والسعودية في ائتلاف واحد لوجود تناقضات كثيرة بينهما ، تم ضم كل منهما - على حدة - إلى عجلة السياسة الأمريكية ، معتمدة في ذلك كله على قوة إيران العسكرية والتميز الاقتصادي الواضح للسعودية ⁽¹⁾ .

وتعني سياسة العمودين المتساندين أو الركيزتين: (الارتكاز على قوى قمعية إقليمية أو بوليس حراسة في المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية العليا). ولعل هذا مايفسر لماذا تم إعطاء إيران هذه الأدوار المتزايدة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتزويدها بكافة أنواع الأسلحة المتقدمة لتحقيق هذا الغرض حتى تحولت إلى ترسانة هائلة من الأسلحة. ⁽²⁾ وكانت أمريكا تهدف من تطبيق هذه السياسة إلى تأمين وجود أنظمة حكم موالية لها في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة بهدف الحفاظ على مصالحها النفطية ، وكذلك إبعاد الدول الاشتراكية الكبرى عن هذه المنطقة . ⁽³⁾

وللأمانة التاريخية نؤكد على أن إيران قد حظيت بدعم عسكري أكبر من السعودية وذلك لرفض السعودية تقديم أية تسهيلات عسكرية إضافية على أراضيها ، حيث أن أمريكا كانت لها سلطة في هذا الوقت على قاعدة الظهران الكبرى فقط ⁽⁴⁾ .

ولعل ميل أمريكا إلى دعم إيران عسكرياً بشكل أكبر من دعمها للسعودية دعا البعض إلى رفض تسمية سياسة العمودين المتساندين وتعديلها لسياسة العمود والنصف **One Pillar and Half** حيث تم الاعتماد على إيران أولاً وبشكل رئيسي ثم حلت السعودية في المرتبة الثانية. ⁽⁵⁾

كما وصف هذا المبدأ بمبدأ المياه الزرقاء (Blue Water Doctrine) ، وذلك لأنه لم يدع إلى تقليص الوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي والمحيط الهندي ؛ بل صاحب هذا المبدأ تحول واضح في أولويات الدفاع الأمريكي من القوات البرية إلى القوات البحرية. ⁽⁶⁾

(1) صموئيل سيجف ، الثلث الإيراني: دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، (الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ، 1990) ، ترجمة : دار الجليل ، الجزء الثان ، ص 142.

(2) Anthony. H.Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability, pp.160-161.

(3) روح الله ومضان ، مرجع سابق ، ص 98 .

(4) Emile A. Nakhleh, The United States and Saudi Arabia : A Policy Analysis, (Washington : American Institute for Public Policy Researches, 1975), p. 29.

(5) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الخامس ، ص 80.

(6) المرجع السابق ، ص 73 .

على أية حال فقد أعلن نيكسون مبدئه هذا في 25 يناير سنة 1969، وذلك حينما توقف في جزيرة جوام⁽¹⁾ أثناء رحلته حول العالم، ولذا فقد عرف بمبدأ جوام (Gwam Doctrine)⁽²⁾ الذى أكد على تعهد أمريكا بتأكيد استعدادها للإبقاء على التزاماتها تجاه البلدان الأخرى، وكذا تعهدنا بتوفير درع لها إذا ما هددت دولة نووية حرية هذا البلد المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما في حالة حدوث أى نوع آخر من العدوان، فإن أمريكا مستعدة لتقدم كافة المعونات العسكرية والاقتصادية، شريطة أن يضطلع البلد للتعرض مباشرة للتهديد بالمسؤولية الأساسية عن تأمين الموارد البشرية اللازمة للدفاع عنه.⁽³⁾

وبعبارة أخرى يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد اضطرت للاعتراف بالتقلص النسبي لقدرتها وإمكاناتها العالية نتيجة للتغيرات الجارية في العالم، محاولة في هذا كله استخدام الموارد البشرية المتوفرة لدى الدول الصديقة لها والمتحالفة معها في علاج هذه المخاطر.⁽⁴⁾ وبأسلوب أكثر اختصاراً يمكننا أن نحمل هذه السياسة الأمريكية تجاه المخاطر التي يتعرض لها حلفاؤها بأنها سياسة تحميل الحكومات الموالية لأمريكا مسؤولية حماية وضمان المصالح الأمريكية العليا.

وقد عزا البعض الاتجاه الجديد في السياسة الأمريكية إلى فشل سياسة الاستجابة المرنة (Flexible Response) التي ابتدعها الجنرال ماكسويل تاييلور عام 1959 - وهو الذى تولى منصب مستشار الأمن القومى الأمريكى في عهد الرئيس جون كيندى - في تحقيق أية

(1) جزيرة جوام هي إحدى جزر مارشال الواقعة غرب المحيط الهادى والتابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر هذه الجزر، وتبلغ مساحتها حوالى 525 كم²، وعاصمتها أجانا، وقد اكتشفها ماجلان عام 1521 وصارت مستعمرة إسبانية عام 1696، ثم استولت عليها أمريكا عام 1898 على أثر الحرب الأمريكية الإسبانية وفي عام 1941 استولى عليها اليابانيون ودمروها تماماً، ثم استعادها الأمريكيون عام 1944 وجعلوها قاعدة جوية وبحرية وقاعدة لخطوط المواصلات الجوية عبر المحيط الهادى. للمزيد انظر: الموسوعة العربية الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص 656.

(2) William Stivers, American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East (1948 - 1983), p. 62.

(3) إدوارد ريس، مرجع سابق، ص 29.

(4) المرجع السابق، ص 30.

مكاسب خارجية تذكر ، وكذلك إلى تزايد ضغوط الرأي العام الأمريكي المعادي لسياسة التدخل العسكري خارج الحدود الأمريكية.⁽¹⁾

وقد قدم نيكسون تقريراً إلى الكونجرس بتاريخ 18 فبراير 1970 بعنوان (السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السبعينيات : استراتيجية جديدة من أجل السلام) .⁽²⁾ وقد حوى هذا التقرير ثلاث قواعد هامة حكمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي فترة السبعينيات تمثلت في عدم الزج بالقوات المسلحة الأمريكية في أى حرب خارجية تلافياً لما حدث من تورط في حرب فيتنام ، وفتح أبواب الترسنة العسكرية الأمريكية أمام الدول الخليفة والتابعة ، وتزايد اتجاهات التطوير العسكري في بلدان العالم النامي بشكل عام ، وازدياد حجم استنزاف مواردها.⁽³⁾

والغريب في هذا التقرير أن نيكسون لم يحدد صراحة الدولة أو الدول التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في حماية مصالحها في الخليج العربي ، ولم يأت ذكر السعودية أو إيران أو غيرها من دول الخليج في هذا التقرير .⁽⁴⁾

كما أكد نيكسون في تقريره هذا على أن مسألة التنمية في الدول الصديقة لأمريكا لا يمكن أن تكون من الشؤون التي تتولاها أمريكا وحدها أو حتى من شؤون أمريكا في المقام الأول.⁽⁵⁾ ورغم أن مبدأ نيكسون بشكل تراجعاً عن السياسة الأمريكية ذات الطبيعة العلوانية فإنه في الوقت نفسه لا يعنى مطلقاً العودة إلى سياسة العزلة التي صبغت السياسة الخارجية الأمريكية في القرن التاسع عشر ، فالأمر لم يتعد - في الحقيقة - مجرد تغيير في أسلوب التعامل مع المشكلات الدولية . كما أن فكرة الابتعاد عن التدخل المباشر في شؤون الدول الخليفة والاكتفاء بتقديم الدعم بشق أنواعه لم تكن من بنات أفكار نيكسون بل سبقه إليها إيزنهاور عام 1955 تحت ما يسمى بـ (برنامج السلامة العامة) ، الذي هدف إلى دعم الولايات المتحدة للأمن الداخلي للدول الخليفة من خلال إرسال بعثات السلامة العامة (Public Safety Missions) ؛

(1) فؤاد شهاب ، مرجع سابق ، ص 53 .

(2) أمين هويدى ، البؤس وترويك وحرب الخليج الأولى، (القاهرة: دار الشرق، 1977) ، الطبعة الأولى، ص 93.

(3) أمين هويدى ، لعبة الأمم في الشرق الأوسط ، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990) الطبعة الثانية ، ص 68.

(4) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، ص 7.

(5) مايكل أ . بالمر ، حرب الخليج " تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833 : 1992 " ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) ، ترجمة بين زكى ، الطبعة الأولى ص 90 .

حيث قدمت الولايات المتحدة من خلال هذه البعثات المستشارين والخبراء والبرامج الأمنية والأسلحة أيضاً وقد استفادت إيران والسعودية من هذا البرنامج كثيراً وتم حل مكتب السلامة العامة في عهد الرئيس فورد عام 1975.⁽¹⁾

وهنا يتضح أن الاهتمام بإيران والسعودية والتركيز عليهما لم يكن سبقاً من قبل إدارة نيكسون فالأرقام تقول إنهما قد تلقيا دعماً ضخماً من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة قبل إدارة نيكسون ، فقد دعمت أمريكا إيران في الفترة ما بين (1946 : 1976) بمساعدات مختلفة تبلغ قيمتها حوالي 1.605.100 مليون دولار.⁽²⁾

ولقد وضع نيكسون هوية الجهة التي تستحق للمعونات الأمريكية من خلال تحديده للعابير التي توجه من خلالها هذه المعونات فلا توجد معونة دون شروط ، ويجب أن تكون لها أهداف محددة بوضوح وقابلة للقياس، ويجب أن تكون المعونة ثنائية وليست متعددة الأطراف ، وأن تكون متسقة مع المصالح السياسية الخارجية الأمريكية مع وجوب مراقبة الإدارة الأمريكية للأداء الاقتصادي لجميع الحكومات التي تساعد ، وضرورة استخدام المعونة الأمريكية كبنود لدعم الظروف السليمة لبناء اقتصاديات حرة تنمى نحو النمو.⁽³⁾

وقد جاء كلام نيكسون بعد ذلك موضحاً لمبدئه بشكل أكبر حين قال : 'لقد احتفظنا بفهمنا لأهداف أمريكا ، ولكننا أعدنا النظر في سبل تحقيقها وذلك عن طريق تكيفها كي تسير تغيرات الظروف في العالم للتغير'.⁽⁴⁾

ثم عبر كيسنجر عن هذه السياسة الأمريكية الجديدة نحو مناطق نفوذها ودوائر اهتمامها ماعداً كلام نيكسون بقوله : 'علينا أن نثبت قدرتنا على تشكيل ائتلافات تجمعها مصالح مشتركة ، وعلى الكتل الإقليمية في ظل هذا الدعم الأمريكي أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن مناطقها ،

(1) مايكل كلير ، تصدير القمع : أمريكا وراء الأنظمة الاستبدادية ، (بيروت: دار ابن رشد، 1980)، ترجمة : خليلي نصار ، ص 40 .

(2) المرجع السابق ، ص 61 .

(3) محمد عصفور ، أزمة الخليج وكارثة الشرعية في العصر الأمريكي، (القاهرة: دار القارئ العربي، 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 143 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 30 .

في حين تولى الولايات المتحدة العناية اللازمة لبنية النظام العامة ، هذا إن أردنا تطبيق نهج مفيد ومثمر في سياستنا الخارجية⁽¹⁾.

ثم جاء كلامه أكثر وضوحاً في موضع آخر بقوله : "كان من الضروري لمصالحنا ومصالح العالم الغربي المحافظة على توازن القوى الإقليمية ، وكان في مقدورنا أن نلعب دور القوة الموازنة أو أن نجعل في إمكان قوة إقليمية أخرى أن تفعل ذلك ، ولم تكن لدينا إمكانية لإرسال أية قوات عسكرية أمريكية للمحيط الهندي ، ولم يكن الكونغرس ليوافق على هذا ، ولم يكن الرأي العام الأمريكي ليوافق عليه أيضاً".⁽²⁾

ويمكننا القول إن الولايات المتحدة قد اتخذت من مسألة بيع السلاح الأداة الرئيسية في تطبيقها لهذه السياسة تجاه منطقة الخليج العربي ، فأحدثت زيادة حادة في أرقام مبيعاتها الخارجية في السلاح والمعدات العسكرية، حيث أصبح برنامج بيع المعدات والأسلحة لأمريكية واحداً من أهم - إن لم يكن أهم - العناصر الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة بهدف الحفاظ على مصالحها بها.⁽³⁾

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الوسائل التي لجأت إليها الإدارة الأمريكية لتطبيق هذه السياسة - أو هذا المبدأ - تجاه هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، والتي تنوعت ما بين اتباع أسلوب الدبلوماسية تارة ، واللجوء إلى تكوين التحالفات وعقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات وإقامة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية تارة أخرى، ونبدأ حديثنا - أولاً - بإيضاح كيفية محاولة الدبلوماسية الأمريكية التمهيد لهذه السياسة الموجهة لدول المنطقة كافة ، وليس لدول بعينها خاصة في تلك الفترة التي أعقبت الانسحاب البريطاني من المنطقة أوائل السبعينيات ، حيث بدأت بتدعيم علاقاتها الدبلوماسية بالبحرين وقطر والإمارات وعمان ، فقام سفيرها بالكويت بوظيفة سفير غير مقيم لدى هذه الدول مع استمرار علاقاتها المتميزة بإيران والسعودية.⁽⁴⁾ كذلك استعملت الدبلوماسية الأمريكية في حل المشاكل بين بعض دول المنطقة ، حيث تدخلت الدبلوماسية في حل الأزمة

(1) H. Brandon, The Retreat of American Power , (New York, 1973) , p. 40.

(2) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 90 .

(3) U.S Naval Institute Presidency, Vol.3, ovember 1977, Washington, p.24.

(4) محمد عبد الفتى سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم " ، ص 30.

العراقية الكويتية التي نشبت في مارس 1973⁽¹⁾ حيث ضغطت على الاتحاد السوفيتي كي يقنع العراق بسحب قواته من الأراضي الكويتية ، الأمر الذي تحقق بالفعل في الرابع والخامس من شهر إبريل نفس العام .⁽²⁾

ثم لجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى أسلوب الزيارات الرسمية كوسيلة من وسائل دعم سياستها في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني عام 1971 ، فوصل نائب الرئيس الأمريكي أسبيرو أجينيو إلى الكويت في أغسطس من العام نفسه ، وأعقب هذه الزيارة بزيارة للسعودية للهدف نفسه ، وهو الحفاظ على المصالح الأمريكية والأهداف في هذه المنطقة ودعم السياسة الأمريكية بها.⁽³⁾

وتوالى الزيارات الرسمية الأمريكية لهذه المنطقة ، حيث زار وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز الكويت أوائل يوليو عام 1971 وصرح بما قائلًا: "إن أمريكا لا تطالب بأي امتياز خاص في هذه المنطقة ، ولكنها ترى أن تحقيق التقدم والاستقرار في الخليج يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون معها".⁽⁴⁾ وقد رفضت الكويت هذا التصريح مبررة هذا الرفض بعدم حاجتها إلى مساعدة أحد بما في ذلك أمريكا ، ولأنها لا تحتاج إلى أي دعم عسكري أمريكي حيث إن أسلحتها تكفيها⁽⁵⁾. وبعد هذه الزيارة توجه روجرز مباشرة إلى طهران مستكملًا مباحثاته هناك مع القادة الإيرانيين. وأخذ مستوى الزيارات الرسمية الأمريكية لنزول الخليج يرتفع ، حيث وصل الرئيس ريتشارد نيكسون طهران في منتصف 1972 في زيارة رسمية تحمل أكثر من مدلول حيث أرست الأساس القوي ولتين للعلاقات الأمريكية الإيرانية مستقبلًا ، وأكدت على دعم الولايات المتحدة التام واللامشروط لسياسة شاه إيران في هذه المنطقة.⁽⁶⁾ كذلك أعربت عن عزم واشنطن الجدي على مواصلة تقديم العون لإيران بشأن تعزيز دفاعاتها في تطبيق فعلي وواضح لمبدأ

(1) ثارت هذه الأزمة بين البلدين لأسباب كثيرة ومتشعبة منها الخلافات الحدودية ، وثراء المنطقة الحدودية بين البلدين بالبترو ، وكذلك الاختلاف في التوجهات الخارجية للبلدين ، حيث دعم العراق علاقاته بالاتحاد السوفيتي بينما دعمت الكويت علاقاتها بإيران ، للمزيد انظر : مجدى شندى ، حدودكم يا عرب ، (القاهرة : الدار المصرية للنشر والتوزيع ، 1993) ، ص 93 .

(2) Chookiat ,op. cit., p. 140.

(3) جريدة الخليج ، القاهرة ، 1971/8/7 .

(4) جريدة أخبار الكويت ، 1972/7/4 .

(5) جريدة الجمهورية ، القاهرة ، 1972/8/11 .

(6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 126 .

نيكسون وبدعم واضح منه⁽¹⁾. ولم تقتصر المساعدة الأمريكية لإيران على تعزيز دفاعاتها فقط ، بل وصل الأمر إلى تعهد واشنطن لطهران بتطوير وتحديث قواعدها البحرية المتميزة مثل بندر عباس وجاسك وغيرها، وقد أعلن عن هذا التعهد الأمريكي قبل مجيء نيكسون لطهران بنحو عام⁽²⁾. وخلال هذه الزيارة أكد نيكسون دعمه للشاه في دعمه للاتصالين الأكراد شمال العراق⁽³⁾. بل وصل الأمر بنيكسون إلى دعمه للأكراد بالمال والسلاح عن طريق الشاه .

وقد يتساءل البعض عن الدافع وراء الدعم الأمريكي للأكراد وعن العائد الذي ستجنيه أمريكا بسياستها هذه ، والإجابة تتمثل في أن الدعم الأمريكي للأكراد سيمكنهم من مواجهة العراق عسكرياً ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى امتصاص ثروات وقدرات العراق العسكرية . والدليل على هذا أن كسينجر نفسه قد حث القيادة الكردية على رفض العرض السوفيتي الداعي للوساطة مع العراق⁽⁴⁾. ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية رأت عدم جلوى هذا الدعم في تحييد الجيش العراقي والحشد من إمكاناته القوية ، فأخذت تقلل دعمها للأكراد تدريجياً فيما بين عامي 1973 ، 1974 حتى وصل الأمر إلى إلغاء هذا الدعم نهائياً في عام 1975⁽⁵⁾.

وحقيقة الأمر فإن زيارة نيكسون هذه كانت بمثابة الرد العملي والفوري على قيام الاتحاد السوفيتي والعراق بتوقيع اتفاقية التعاون والسلام في التاسع من أبريل عام 1972 ، حتى إن نيكسون وكسينجر قد أكلتا للشاه على دعمهما للاعزلين له في كل المحالات ، وخاصة في مجال التسليح⁽⁶⁾.

(1) R.K. Ramazani, Iran's Foreign Policy 1941 : 1973, (USA:Virginia, 1975), p. 365.

(2) New York Times, 25/7/1971.

(3) حمدان حمدان ، الخليج بيننا .. قطرة قطرة دم ، (بغروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1993)، الطبعة الأولى ، ص 28 .

(4) رامزي كلارك ، النار هذه المرة : حرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، (عمان : الشركة الأردنية للصحافة والنشر ، 1993)، الطبعة الأولى ، ترجمة : مازن حماد ، ص 24 .

(5) James Bill , The Eagle and the Lion : The Tragedy of American Iranian Relations (USA : Yale University Press, 1988), P. 208.

(6) كمال مجيد ، النفط والأكراد ... دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن : دار الحكمة ، 1977) الطبعة الثانية ، ص 49 .

وفي الثامن من شهر أغسطس من العام نفسه - 1972 - أعلنت أمريكا رسمياً عن شكل سياستها تجاه الخليج العربي ، وذلك على لسان جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط في خطابه أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس عقب عودته من رحلته الخارجية إلى الكويت والبحرين ، وتضمنت هذه السياسة النقاط التالية ⁽¹⁾ :

- (1) التأكيد على أهمية للمنطقة إستراتيجياً واقتصادياً بالنسبة لدول العالم كافة .
- (2) ضرورة الاهتمام بمنطقة الخليج ؛ خاصة بعد الانسحاب البريطاني ، وانتهاء معاهدات الحماية .
- (3) التركيز على التعاون مع أكبر قوتين بالمنطقة - السعودية وإيران - وتوسيع العلاقات المشتركة معهما .

- (4) عدم التدخل في شؤون دول المنطقة الداخلية .
- (5) تشجيع التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التقدم والسلام .
- (6) مساندة الدول الصديقة في مساعيها لتحقيق التنمية والأمن .
- (7) تشجيع مسألة تبادل الخدمات والبضائع والتكنولوجيا .

كما نبه الخطاب على عدد من للملاحظات الهامة من أهمها : ⁽²⁾

- (1) ضرورة عدم التواجد في المنطقة لارتباطها بالصراع العربي الإسرائيلي .
- (2) التأكيد على أن منطقة الخليج تعد منطقة مدهلة في نموها الاقتصادي والاجتماعي والتحول السياسي .
- (3) حتمية إدراك أن أمريكا استراتيجية اقتصادية ضخمة تتعلق ببتترول هذه المنطقة والذي أصبح تدفقه أمراً حيوياً لدول حلف الناتو .
- (4) ضرورة عودة الشركات الأمريكية البترولية إلى تطوير المنطقة باستثمارات ضخمة .
- (5) إدراك أن المنطقة تعد سوقاً ضخمة لتصرف المنتجات الأمريكية .
- (6) الإشارة إلى حميمية الصداقة بين أغلبية حكومات دول المنطقة وأمريكا .

(1) American Foreign Relation 1972 :ADocumentary Record, (New York: New York University Press, 1976), Document No : 39, pp. 222-223.

(2) American Foreign Policy 1972 :Document No : 39 , pp. 224-228 .

- 7) ضرورة نشر التواجد الدبلوماسي الأمريكي داخل المنطقة .
- 8) أهمية القواعد العسكرية الموجودة في البحرين ، مع التحذير من التواجد العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة .
- 9) التأكيد على عدم اضطلاع أمريكا بالمسؤولية الأمنية المباشرة في المنطقة .
- 10) ضرورة وضع سياسة بترولية واضحة المعالم بين الدول المنتجة والمستهلكة .
- 11) التنبيه على خطورة الأثر السوفيتي داخل المنطقة وخاصة في العراق .
- 12) التأكيد على خصوصية العلاقة مع إيران وعلى أهميتها ودورها الأمني الكبير ، وقدرتها على ضمان تدفق البترول إلى الدول المستهلكة .

وفي أول وأقوى رد فعل خليجي نددت الخارجية الكويتية بهذا الخطاب ، ورأت فيه تدخلاً سافراً في شؤون دول المنطقة ، وأكدت على ضرورة إدراك أمريكا أن دول المنطقة تعرف مصالحها أكثر من أمريكا ، وأن عليها فهم ذلك .⁽¹⁾

وإذا عدنا مرة أخرى إلى خطاب سيسكو ، ودققنا النظر فيه أكثر ، وبالتحديد في النقطة الأخيرة والخاصة بضرورة تدعيم العلاقة مع إيران ، فإنه يمكننا بكل سهولة ويسر أن نقدم تفسيراً وتبريراً لها ؛ حيث إن إيران كانت تعد أكثر من غيرها الدولة الأكثر حظاً في القيام بمهمة الحفاظ على أمن المنطقة لأن السعودية - للنافس الوحيد لها - لا تسمح بمرورها البشرية لها بالقيام بهذه المهمة منفردة إذا دعت الضرورة لذلك ،⁽²⁾ وتعد إيران سوقاً كبيرة يمكنها استيعاب مبيعات السلاح الأمريكية كافة ، الأمر الذي يؤدي إلى إنعاش صناعة السلاح الأمريكية ، وانتشالها من الأزمة العميقة التي تعرضت لها بعد انتهاء حرب فيتنام⁽³⁾، إضافة إلى أن إيران أصبحت المرتكز الرئيسي لأمريكا في غرب آسيا بعد تجزئة الأراضي الباكستانية جراء حروبها مع الهند عام 1971 ،

(1) جريدة الأخبار ، القاهرة ، 1972/8/10 .

(2) جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالسعودية ، ص 162 .

(3) نفسه .

وتخاذل أمريكا في مساعدتها ؛ ^(١) واحتمال نشأة علاقة قوية ومتينة بين طهران وإسرائيل - الحليف الأمريكي الرئيسي في المنطقة - بعد أمرا غير مستغرب . ^(٢)

وأخذت زيارات المسؤولين من وإلى الولايات المتحدة تلعب دورها الكبير في تدعيم العلاقات بين الجانبين وإرساء دعائم السياسة الأمريكية في هذه المنطقة والحفاظ على مصالحها هناك . وجاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز لطهران في الحادي عشر من يونيو عام 1973 خير دليل على صدق هذا الكلام ، حيث أكد روجرز على أهمية العلاقات المتواصلة بين أمريكا وإيران وباقي الدول الحليفة لأمريكا في المنطقة لأنها ستكون ذات تأثير بالغ بالنسبة للسلام في هذه المنطقة مما سيؤمن بدوره استمرار ضخ النفط من هذه الدول إلى أسواق استهلاكه في الغرب . ^(٣)

واستمراراً ودعماً لهذه السياسة جاءت زيارة شاه إيران لواشنطن في الفترة ما بين 23 إلى 27 يوليو عام 1973 ، التي أكدت أمريكا على دعم الشاه دعماً متواصلاً وغير مسبوق ، حتى وصل الأمر إلى تشييبه برجل الإطفاء الذي تزوده أمريكا بالمخراطيم والماء . ^(٤)

وكانت قضية أمن الخليج محور اللقاء بين الرئيس - اللذين تعود صداقتهما إلى أوائل الخمسينيات وبالتحديد عندما زار نيكسون طهران وقتما كان نائباً لإيزنهاور - . ^(٥) لذلك لم يكن من المستغرب وصف نيكسون لشاه إيران عام 1973 بأنه رجل دولة عالمي من الطراز الأول . ^(٦) كما أكدت هذه الزيارة التزام أمريكا بهودما التي قطعتها على نفسها تجاه إيران أثناء زيارة نيكسون وكيسنجر لطهران في مايو 1972 من دعم لا محدود ولا مشروط . ^(٧)

ثم نأى إلى الوسيلة الثانية من وسائل التطبيق الفعلي لمبدأ نيكسون تجاه منطقة الخليج العربي وهي تكوين الأحلاف ، فالعروف أن الولايات المتحدة تعد من أكثر دول العالم دعماً واشتراكاً في

(1) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، ص 515 .

(2) محمد حسين هيكل ، حرب الخليج : لوهام القوة والنصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992) ، الطبعة الأولى ، ص 104 .

(3) نصير عازوري ، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي ، ص 77 .

(4) نفسه .

(5) إدوارد ربي ، مرجع سابق ، ص 124 .

(6) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990, (New York: Factson File, 1991), p. 130.

(7) James A. Bill, op. cit., p. 204.

الأحلاف الدولية وذلك لتشابه مصالحها مع أغلب دول المعمورة ، فهي عضو في حلف الناتو الذى يضم معها إنجلترا وكندا وبلجيكا وهولندا وأيسلندا وإيطاليا والنرويج والدانمارك وأيرلندا والبرتغال وتركيا واليونان وألمانيا وإسبانيا ولكسمبورج.⁽¹⁾ وكذلك فهي عضو في حلف الإنزوس أو حلف جنوب غرب المحيط الهادى مع أستراليا ونيوزلندا. ⁽²⁾ وكذلك فقد كانت عضواً في الحلف الذى حل عام 1975 تحت اسم حلف السيتو أو حلف جنوب شرق آسيا ، وقد ضم هذا الحلف في عضويته معها إنجلترا وفرنسا وأستراليا وتايلاند والفلبين ونيوزلندا. ⁽³⁾

وبالنسبة للأحلاف التى تنحصر دول المنطقة ، فقد دعمت أمريكا إنشاء حلف بغداد في منتصف الخمسينيات ؛ الأمر الذى تحقق بالفعل بتكوين الحلف في 24 فبراير عام 1955 ، باتفاق عراقي تركى ثنائى ما لبث أن ضم في عضويته بريطانيا في الخامس من أبريل من العام نفسه ، ثم باكستان في سبتمبر ، وإيران في أكتوبر من العام نفسه. ⁽⁴⁾ وأطلق على هذا الحلف حلف الستو أو منظمة المعاهدة المركزية. ⁽⁵⁾

والغريب في الأمر أن أمريكا لم تدخل في عضوية هذا الحلف اعترافاً منها بالمسؤولية البريطانية على منطقة الخليج العربى ، تاركة لها الدور الرئيسى في الحلف ، مع اكتفائها بدور الموجه فقط ⁽⁶⁾ . وما يهمنا هنا هو التأكيد على أن فكرة تكوين الأحلاف العسكرية لم تغرب عن بال الإدارات الأمريكية للتعاقب ، وصولاً إلى إدارة الرئيس نيكسون التى لم تكف بقيام تحالف أمنى إقليمي في الخليج العربى يكون معتمداً على مشاركة الدول القوية في المنطقة - كإيران مثلاً - بل تعدتها إلى المناداة بمشاركة تركيا وباكستان في هذا التحالف ، وقد جاء هذا الكلام على لسان يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذى أكد على أن مسألة انضمام هذه الدول القوية سيكون من شأنه تشكيل النواة الرئيسة لثل هذه الترتيبات الأمنية المقترحة في منطقة الخليج. ⁽⁷⁾

(1) أسامه خالد ، المستقبل العربى في العصر الأمريكى ، (القاهرة : مركز القادة للنشر 1992) ، الطبعة الأولى ،

ص 115 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 15 .

(5) المرجع السابق ، ص 17 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، المجلد الرابع ، ص 31 .

(7) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 434 .

وقد استوعب بعض قادة المنطقة الرمي الذي كانت تهدف إليه الإدارة الأمريكية من دعوتها إلى إقامة مثل هذه التحالفات الأمنية في المنطقة ؛ حيث صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً : (نحن نتحاشى الأحلاف ؛ لأن الأحلاف القريبة لن تبعد عنا الأحلاف البعيدة ، بل تنتهي بالتأكيد بواحد منها ، ولقد أثبت التاريخ أن الأحلاف لا تجلب الفائدة ، بل إنها دائماً ماتتتهى بنهايات مؤسفة ومضرة).⁽¹⁾

وتعد الاتفاقات المشتركة بين أمريكا ودول المنطقة -على اختلاف أنواعها- هي الوسيلة الثالثة من وسائل الإدارة الأمريكية في تطبيقها لمبدأ نيكسون . وتأتي الاتفاقات والمعاهدات العسكرية على رأس هذه الاتفاقات من حيث الأهمية ؛ حيث ترى فيها أمريكا وسيلة شبه مضمونة لتطبيق دول المنطقة وإخضاعها لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، وقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن ترسم استراتيجية عسكرية محكمة جداً لضمان ولاء بعض الأنظمة الخليجية لها وذلك من خلال عدة وسائل غاية في الخطورة تتمثل في الحصول على أكبر قدر من التسهيلات الأرضية في المنطقة ، وإقامة قواعد عسكرية في أماكن إستراتيجية داخل المنطقة ، يكون من شأنها ضمان تقفم العون للقوات الأمريكية إذا ما تدخلت عسكرياً في أية منطقة مجاورة⁽²⁾ ، وإرسال المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين للمنطقة ، واستقبال البعثات العسكرية الخليجية للتدريب في أمريكا وتطوير الأنظمة الدفاعية الخليجية - في حدود المسموح -⁽³⁾ ، وبيع الأسلحة المتطورة للمنطقة . وبعد برنامج بيع السلاح الأمريكي لدول الخليج العربي واحداً من العناصر الأساسية التي من شأنها المحافظة على مصالح أمريكا في هذه المنطقة فائقة الأهمية.⁽⁴⁾

(1) جريدة الكفاح العربي ، بيروت ، 1979/3/19 .

(2) سيتم استعراض القواعد الأمريكية في منطقة الخليج وما حولها بالتفصيل عند الحديث عن قوات التدخل السريع ، ومبدأ كارتر .

(3) أعني بهذا المسموح الوقوف بالأنظمة والقدرات الدفاعية والمجوية عند حد معين لا يمرض حلفاء أمريكا في المنطقة للخطر ، ولا يمكن دول المنطقة من تهديد جيرانهم أصدقاء أمريكا ، ولا يشكل عطلاً على المصالح الأمريكية في المنطقة ، بل إنه قد يكون عنصر حماية وتأمين لها ، وحسبنا دليلاً على صدق هذا الرأي قضية بيع الأواكس للسعودية .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 34 .

وقد شكلت مبيعات السلاح الأمريكي للدول الخليج العربي عام 1974 نسبة تقارب 54% من جملة مبيعات السلاح الأمريكي الخارجية.⁽¹⁾

وقد استغلت الإدارة الأمريكية بمتهى الذكاء وجهة النظر الخليجية في مسألة شراء السلاح وتطوير أنظمتها وقدراتها العسكرية بشكل مبالغ فيه أحيانا دون مرور أو سبب حقيقى ؛ فأغرقت المنطقة بصفقات تسليح بقيم باهظة، وكان مبلؤها دائما: (إذا لم نبيع لهم، فهناك دول أخرى ستبيع لهم).⁽²⁾

هذا، مع التأكيد على مراعاة الإدارة الأمريكية - أيا كان توجهها - عدم تعريض الأمن الإسرائيلي للخطر ، وهذا ما أكدته المتحدث الرسمي باسم الإدارة الأمريكية بول هير في مايو 1973 حينما قال: 'إن مسألة بيع أية أسلحة لإيران أو السعودية أو الكويت تتم بحساب لضمان استمرار سياستنا الداعمة لأمن إسرائيل ؛ حيث إننا لا نبيع أية أسلحة يكون من شأنها تعريض الأمن الإسرائيلي للخطر'.⁽³⁾

وقد شكلت العلاقات العسكرية الأمريكية بإيران والسعودية أساس سياستها العسكرية تجاه دول المنطقة ؛ فمن خلالها نستطيع أن نحكم على حجم وشكل المبيعات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة ، فإيران - على سبيل المثال - قد قامت بشراء معدات عسكرية أمريكية بشكل متصاعد في الفترة ما بين عامي 1970 : 1974 ، في إشارة واضحة إلى ترقية أمريكا لإيران للعب دور إقليمي شديد الأهمية في هذه المنطقة ، وقد ارتفعت قيمة جملة المشتريات الإيرانية العسكرية من أمريكا من 140 مليون دولار عام 1970 إلى 4.5 مليار دولار في عام 1974 ، ومعظمها كان معدات بالغة التطور.⁽⁴⁾

(1) محمد عبد النبي سعودى ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص 33 .

(2) مرفق في قسم الملاحق جدولان للإتفاق العسكرى الخليجى وواردات الأسلحة فيما بين عامى 1971 : 1984 ، رقم 3 ، 4 .

(3) New York Times, 1/6/1973.

(4) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، ص 61.

وتعود هذه العلاقة العسكرية الخاصة بين الطرفين إلى عام 1948، حينما وقع الطرفان اتفاقية عسكرية من شأنها دعم أمريكا لإيران دعماً عسكرياً كبيراً بهدف تدعيم النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة السوفيت بعد شعورها بتراجع قدرات بريطانيا العسكرية.⁽¹⁾ ثم تلها الاتفاقية الإيرانية الأمريكية للموقعة في مارس 1959 التي تعهدت فيها أمريكا بتقديم كل أشكال المساعدة العسكرية لإيران في مقابل أن يكون لأمريكا الحق في إدخال قواتها العسكرية الأراضي الإيرانية في أى وقت.⁽²⁾

وفي عام 1964 تمتع العسكريون الأمريكيون المقيمون بإيران بالإعفاء من الخضوع للقانون الإيراني طبقاً لاتفاقية الوضع القانوني للقوات الموقعة بين الطرفين في العام نفسه.⁽³⁾ وفي أثناء زيارة الشاه لواشنطن عام 1969 تم تحديد برنامج الإرساليات العسكرية بين الطرفين بخمس سنوات ، وتم الاتفاق على بيع مقاتلات قاذفة تقدر بحوالي 135 قاذفة قبل حلول عام 1975، كما تم الاتفاق على مد إيران بعدد من الطائرات العمودية وبناء مصنع لتصليح الدبابات المستخدمة في الجيش الإيراني ، وملحاً بأحدث السفن الحربية، وكذلك المساهمة في بناء قواعد بحرية على شواطئ الخليج العربي فيما عسّد أول مظهر من مظاهر التطبيق الفعلي لمبدأ نيكسون.⁽⁴⁾ وتعدت العلاقات العسكرية الأمريكية الإيرانية شكل البيع والشراء فقط إلى تقديم المعونات والمعدات غير القابلة للرد، فحتى عام 1971 وصلت المساعدات العسكرية لإيران إلى 13345 مليون دولار.⁽⁵⁾

لذلك كله لم يكن من المستغرب صدور قرار إدارة الرئيس نيكسون الداعي لرفع أية قيود على تقديم المعدات العسكرية للشاه بواسطة الوكلاء للحمدين لدى الحكومة استجابة لمطالب الشاه في هذا الشأن.⁽⁶⁾ وقد أطلق على سياسته اللا مشروطة هذه مصطلح (السياسة على بياض)،

(1) روبرت برايمر ودنيل تاهنتين ، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، رقم 3 ، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، ص 7.

(2) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 17 .

(3) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 107 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 125 .

(5) رياض نجيب الريس، ظفار : الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (1970 : 1976) ، ص 176

(6) Sirriyeh Hussein, US Policy in the Gulf 1968 : 1977, Aftermath of British Withdrawal, (London : Ithaca Press, 1984) , p. 94.

Blank Check Policy).⁽¹⁾ وقد جاء إعلان نيكسون الرسمي عن سياسته هذه في مايو 1972.⁽²⁾

وفي التاريخ نفسه أثناء زيارة نيكسون لطهران وقع على الاتفاقية المشتركة التي وصفها البعض بالسابقة التاريخية لكونها أول اتفاقية في تاريخ العلاقات بين أمريكا وبين دولة غير صناعية يكون مقتضاها حصول هذه الدولة غير الصناعية على كل ما تريده من الأسلحة الأمريكية.⁽³⁾

مع ملاحظة أن الأسلحة النووية قد استثنت من هذا التعهد اللامشروط.⁽⁴⁾ وفي يوليو من عام 1972 أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي قراره التاريخي باستثناء الصفقات العسكرية الأمريكية مع إيران عملياً من إشراف وزارتي الدفاع والخارجية بموجب الأمر الصادر في نفس التاريخ الذي قرر ترك قرار اقتناء التجهيزات العسكرية لإرادة الحكومة الإيرانية حصراً عليها⁽⁵⁾ وما ساعد على سرعة الاتفاق بين الطرفين ، وعدم الاختلاف على أية نقطة الرغبة المشتركة والاستعداد الكامل لتقبل مثل هذه الصفقات والاتفاقات من الطرفين، حيث ساعدت رغبة الشاه الملحة في تقوية جيشه وفي إقامة علاقات مشتركة مع أمريكا على إنجاح مثل هذه الاتفاقات فهو الذي سعى إلى أمريكا ورغب في أن يكون صديقاً وفاقاً لها - على حد تعبير كيسنجر - الذي قال أيضاً: إن الشاه لم ينس يوماً أنه كان قد استعاد عرشه المفقود في عام 1953 بفضل المساعدة الأمريكية.⁽⁶⁾ وعلى المقابل وفي الجانب الأمريكي كان الرأي العام الأمريكي يرفض إيفاد أية قوة عسكرية للخارج بسبب عقدة فيتنام وميله إلى تقديم أي شكل من أشكال المساعدة للآخرين غير التدخل العسكري إلى الاستفادة من قدرات الآخرين لحفظ مصالح أمريكا.⁽⁷⁾

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للعلاقات الأمريكية السعودية المشتركة ودورها في تطبيق مبدأ نيكسون وتدعيم سياسته الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ، وحفاظه على المصالح الأمريكية في

(1) Joseph Wright , The United States and The Gulf , p. 13.

(2) Henry Kissinger,, Years of Upheaval, p. 669.

(3) فريد هاليداي ،مقدمات الثورة في إيران،(بيروت : دار ابن خلدون ، 1979) ، الطبعة الأولى،ترجمة:مصطفى الكركوتي،ص 130 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 127 .

(5) المرجع السابق ، ص 128 .

(6) حمدان حمدان ، الخليج بيتنا ، ص 62 .

(7) جري سيل ، " وجوه الخلاف بين إيران وأمريكا " ، الملف الإيراني ، العدد 7 ، نوفمبر 1997 ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ترجمة : ليلى فؤاد ، جامعة عين شمس ، ص 31 .

هذه المنطقة . ففي عام 1970 -وفيما عد التطبيق الأول لمبدأ نيكسون تجاه العمود الثان من عمودى السياسة الأمريكية في المنطقة- قلعت الولايات المتحدة برنامجاً خاصاً بتطوير القوات المسلحة السعودية والحرس الوطنى أعد من قبل وزارة الدفاع الأمريكى لتلبية لرغبات ومتطلبات الحكومة السعودية من أجل تطوير قدراتها.⁽¹⁾

وقد احتوى هذا البرنامج على دراستين الأولى عبارة عن خطة دفاعية حماسية لتطوير القوات الجوية والبحرية كى تصبح على نفس مستوى الجيش البحرى السعودى⁽²⁾، والثانية عبارة عن خطة لتطوير القدرات الخاصة بالقوات الجوية في فترة تستغرق من خمس إلى عشر سنوات بدءاً من عام 1974.⁽³⁾

وفي عام 1971 وقعت الاتفاقية الأمريكية السعودية العسكرية الخاصة بتزويد المملكة بمقاتلات جوية متقدمة وتدريب القوات المسلحة السعودية على أحدث النظم الحربية المتقدمة .⁽⁴⁾ وفي عام 1972 تعهدت الولايات المتحدة للسعودية بتقديم مساهمتها في برنامج يستغرق عشر سنوات يكون من شأنه العمل على تحديث القوات البحرية السعودية وتبادل العسكريين .⁽⁵⁾ ثم وقع الطرفان مذكرة تفاهم مشتركة في 19 مارس 1973، اتفق الطرفان من خلالها على أن تقدم أمريكا المعدات العسكرية الدفاعية والتكنولوجيا المتقدمة والخدمة التقنية لهذه المعدات، بهدف تطوير الحرس الوطنى السعودى .⁽⁶⁾

وشهد عام 1974 تقدماً ملحوظاً في العلاقات العسكرية المشتركة بين الجانبين ، ففي الثامن من إبريل من العام نفسه وقع وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز عقداً لشراء صواريخ دفاعية ومعدات مرتبطة بها بقيمة 270 مليون دولار، وفي الرابع عشر من نفس الشهر في نفس العام وقع الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطنى السعودى اتفاقية مع الجانب

(1) Sirriyeh Hussein , op. cit., p.105.

(2) يفهم من هذا الكلام أن هدف هذا البرنامج هو رفع مستوى القوات والبحرية السعودية كى تصل إلى مستوى الجيش البحرى مما يوحى للقارئ أن الجيش البحرى السعودى - آنذاك - كان على مستوى متقدم جداً ، وهو ما يخالف الواقع .

(3) Ibid.

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 212 .

(5) نفسه .

(6) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 107.

الأمريكي يساعد فيها هذا الجانب نظيره السعودي في تدريب قواته العسكرية بعقد تبلغ قيمته 335 مليون دولار. ⁽¹⁾ وشهد العام نفسه مبادرة أمريكية تجاه السعودية عن طريق دراسة عسكرية مستفيضة للوضع العسكري السعودي تناولت النقاط التالية أو لنقل الضرورات الآتية :

- (1) ضرورة بناء مثلث المدن العسكرية (خميس مشيط وتبوك وحفر الباطن) لمواجهة الأخطار القادمة من اليمن والعراق .
- (2) ضرورة بناء سلسلة قواعد عسكرية لتعويض مشكلة القلة البشرية واتساع رقعة البلاد.
- (3) ضرورة تدريب السعوديين على تخزين المعدات العسكرية وصيانتها ونقلها .
- (4) ضرورة تحديث القوات البحرية السعودية.
- (5) ضرورة بناء قواعد بحرية جديدة في جدة وينبع وجبيل .
- (6) ضرورة بناء قواعد جوية في الطائف وخميس مشيط مع تطوير قاعدة الظهران .
- (7) ضرورة تحديث الدفاع الجوي السعودي ونشر منظومة للدفاع الجوي حول المدن السكنية وآبار النفط

(8) ضرورة تزويد المملكة بالطائرات الهجومية والدفاعية. ⁽²⁾

وقد تطورت قيمة عقود شراء الأسلحة الأمريكية مع السعودية تطوراً ملحوظاً خلال فترة حكم نيكسون ، حيث بلغت قيمتها عام 1971م حوالى 11.245 مليون دولار ، وحوالى 305.426 مليون دولار عام 1972 ، ثم تزايدت في عام 1973 حتى بلغت 1152.036 مليون دولار ، واستمرت هذه الزيادة في آخر سنة لنيكسون على مقعد الرئاسة الأمريكية فوصلت إلى قيمة 2048.234 مليون دولار . ⁽³⁾

وعلى الرغم من كل هذا فإن قيمة التعاملات العسكرية المشتركة ما بين أمريكا والسعودية من عقود بيع وتدريب وصيانة لم تصل إلى مستوى نظيرتها الإيرانية أو حتى غير قابلة للمقارنة مع ما

(1) مني محم آل ثان ، مرجع سابق ، ص 324 .

(2) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، (بيروت : المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ، 1992)، الطبعة الأولى ، ص 98 - 99 .

(3) William Stivers , op. cit., p. 67 .

قلعته أمريكا لإيران من دعم عسكري مختلف الوجوه .⁽¹⁾ مما يعضد رأى الراضين لمبدأ نيكسون بأنه مبدأ العمود ونصف وليس العمودين للتساندين كما سبقت الإشارة إلى هذه النقطة .

ولا يعنى هذا الكلام أن الولايات المتحدة قد اكتفت في تطبيقها لهذا المبدأ بتقديم الدعم العسكري لطرفي هذه السياسة فقط . فالحقيقة أن الإدارة الأمريكية قد فطنت إلى خطورة مثل هذا التصرف فأخذت تقوى علاقاتها — العسكرية بالأخص — مع باقى دول المنطقة ، فاستطاعت ربطها معها بمعاهدات واتفاقات تتعلق بتأجير بعض القواعد وكذلك تطوير قدرات هذه الدول العسكرية ، فأرسلت إلى الكويت في عام 1970 وفداً مكوناً من خبراء وفنيين عسكريين أمريكيين لدراسة وضع الكويت العسكري ووضع خطة لتطوير الجيش الكويتي .⁽²⁾

واستمر الدعم العسكري الأمريكي للكويت بصوره المختلفة فترة حكم الرئيس نيكسون ، وزاد هذا الدعم الأمريكي للكويت بعد الأزمة العراقية الكويتية عام 1973، فزاد عدد المستشارين الأمريكيين بالكويت وكذلك عدد المتدربين الكويتيين في أمريكا ، وتم عقد عدة صفقات عسكرية بين البلدين وفي العام نفسه أوصت لجنة من وزارة الدفاع الأمريكي للمسؤولين العسكريين الكويتيين بضرورة بناء قواعد جوية في الكويت ، وإنشاء قوة للدفاع الجوي ، وزيادة الطاقة البشرية العاملة في المجال العسكري ، واستبدال طائرات الهليكوبتر المستعملة ، وتكثيف أعداد المتدربين العسكريين الكويتيين.⁽³⁾ ودعماً لمبدأ نيكسون أمريكا تزيد من علاقاتها العسكرية بدول المنطقة كافة .⁽⁴⁾

ولم يغب عن بال السياسيين الأمريكيين أهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد في تقوية العلاقات مع دول المنطقة مما سيضمن بشكل أكبر حماية مصالحها الاستراتيجية الهامة ، ومثلما شكلت إيران والسعودية عمودى السياسة العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربى ، فإنهما لعبا الدور نفسه في سياسة أمريكا الاقتصادية تجاه هذه المنطقة . وتتنوع هذه السياسة ما بين اتفاقات مشتركة ومعاهدات ومساعدات وقروض وهبات. ففي عام 1971 قدمت أمريكا لإيران

(1) Sirriyeh Hassein , op. cit., p.108.

(2) عبد الرضا على أسمرى ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات — إخفاقات وتحديات (الكويت : مطابع القيس التجارية ، 1993) ، الطبعة الثانية ، ص202.

(3) صابر محمد السويديان ، القسوة الجوية الكويتية : الأربعون عاماً الأولى 1953 - 1993 ، (الكويت 1994) ، الطبعة الثانية ، ص 52 .

(4) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 110.

مساعـدات اقـتصـادية بقيمة 10.515.5000 مليون دولار منها 5.965.000 مليون دولار قرضاً والباقي هبة لا ترد. (1)

وفي إطار إعلان رسمي أمريكي إيراني مشترك -صـلر في 2 نوفمبر 1973- وافقت الدولتان على إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة من أجل الإسراع والتسهيل بإقامة علاقات تجارية مشتركة متعددة الأوجه بين البلدين. (2)

واستمر الجانبان في توقيع مثل هذه الاتفاقات المشتركة ذات الصبغة الاقتصادية طيلة فترة حكم نيكسون وخلفه فورد . وسارت أمريكا على هذا النهج عنه في علاقاتها مع السعودية فأخذت في تنسيق علاقاتها بما في المجالات المالية والتقنية وكافة أنواع التعاون الاقتصادي ووضعت مبادئ عامة تحكم علاقاتها بالسعودية في المجال الاقتصادي ، كأن تقدم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للسعودية من أجل مساندتها في تحقيق طموحها بتنويع إنتاجها واستثمار دخولها من عائدات النفط والتي بلغت - على سبيل المثال - 22 مليار دولار في عام 1974- في إنشاء مشاريع صناعية كبرى. (3)

وضمن هذه المبادئ أيضاً كان على أمريكا القيام بتشجيع السعودية على شراء السندات الحكومية الأمريكية وكذلك أسهم كبريات الشركات الأمريكية، وكذلك العمل على دفع السعودية على زيادة إنتاجها النفطي مع التأكيد عليها بعدم رفع أسعاره من أجل تدعيم العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين وعدم الإخلال بتوازناتها .

وكللت هذه العلاقات بتوقيع الاتفاقية الأمريكية السعودية الاقتصادية المشتركة في يونيو 1974 وقد وقع هذه الاتفاقية وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر والأمير فهد بن عبد العزيز من الجانب السعودي وجاءت بنودها الأساسية على النحو التالي :

1) يرأس اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي وزير الخزانة الأمريكي عن الجانب الأمريكي، ووزير الدولة للشؤون المالية والاقتصاد الوطني عن الجانب السعودي .

(1) رياض نجيب الريس ، ظفار ، ص 176 .

(2) James Bill, The Eagle and the Lion, p. 204.

(3) New York Times, 21 - 7 - 1974.

(2) تتولى أمريكا مسؤولية مد السعودية بجميع أنواع المعونات الاقتصادية والفنية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتصنيع والزراعة على أن تقوم الحكومة السعودية بالتمويل والدعم المالى .^(١)

وقد انبثقت عن هذه اللجنة المشتركة وهذه الاتفاقية الاقتصادية عدة لجان أعلن عنها البيان السعودى الأمريكى المشترك الصادر في 5 يونيو 1974 وهى :

- أ) لجنة عمل مشتركة مختصة بالتصنيع في السعودية .
- ب) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالطاقة البشرية والتعليم .
- ج) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالتكنولوجيا والبحث والتنمية .
- د) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالزراعة.^(٢)

كما تشكلت بمقتضى هذه الاتفاقية أيضاً لجنة مشتركة هامة جداً اختصت بتطوير القوات المسلحة السعودية برئاسة مساعد وزير الدفاع الأمريكى لشؤون الأمن الدولى ونائب وزير الدفاع والطيران السعودى.^(٣)

وقد فطنت الولايات المتحدة إلى الارتباط الواضح والوثيق بين الاقتصاد والتعاون الدولى بينها وبين حلفائها ، فقد صرح نيكسون في النصف الأول من عام 1974 (بأن العالم قد تغير بصورة أساسية وأن على السياسة الأمريكية أن تتغير بنفس الطريقة ، كما أنه لابد لها من خلق نظام أكثر كفاءة يجعل الاقتصاد الأمريكى متكاملأ مع الاقتصاد العالمى لأننا تحولنا من عصر المواجهة إلى عصر التعاون).^(٤)

وقد أحييت أمريكا بفضل سياستها هذه ما عرف قديماً باسم (اللجان الاقتصادية المشتركة) كنوع من الاتفاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية مع مختلف دول العالم ، وخاصة مع بعض دول الخليج العربى - التى فاق حجم تجارتها معها حجم تجارتها مع الدول الأوروبية-؛

(1) Hayes D. Stephen, Joint Economic Commission as Instrument of Us Policy in the Middle East , Middle East Journal, January 1978 , p. 20.

(2) جريدة البلاد ، جلة ، 10 - 6 - 1974 .

(3) نفسه .

(4) Hayes Stephen, op. cit., p. 21.

فالتجارة الأمريكية الإيرانية وبمقتضى الاتفاقية الاقتصادية المشتركة بينهما زادت عن تجارة إيران مع كل الدول الأوروبية على سبيل المثال.⁽¹⁾

وكان لهذه اللجان المشتركة بعدان مهمان : أولهما بعد اقتصادي يتمثل في عودة الدولارات الأمريكية التي دفعت مقابل النفط للخزانة الأمريكية مرة أخرى وإنعاشها بالتأكيد ، وثانيهما بعد سياسي تمثل في سهولة إقناع الولايات المتحدة الدول التي تستخدم تكنولوجيتها المتقدمة بأهمية التعاون معها في الشؤون السياسية وإتباع السياسة الخارجية الأمريكية والسير على خطى هذه السياسة .

وتقيماً لمبدأ نيكسون نستطيع القول إن أمريكا قد نجحت في تطبيقه بنجاح طيلة فترة السبعينات، إلا أن هذا المبدأ قد تعرض لاختبارين في منتهى القسوة في هذه الفترة أولهما حرب أكتوبر 1973 ، وما صاحبها من تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل الأمر الذي ترتب عليه رد فعل عربي قوى جداً تمثل في قرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وثانيهما الثورة الإيرانية عام 1979 التي أعلنت - وبمنتهى الوضوح - عن سقوط مبدأ نيكسون وتأكيد فشله في حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن مبدأ جديد يكون أكثر ملائمة للتطورات المتلاحقة التي حدثت في هذه المنطقة . ونبدأ حديثنا في الفصل التالي بشرح تداعيات الاختبار الأول وهو قرار العرب بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

(1) خالد بن محمد القاسمي ، الخليج العربي في السياسة الدولية ، ص 170.

(الفصل الثاني)

حرب السادس من أكتوبر عام 1973 وبداية سقوط مبدأ نيكسون

في حلقة جديدة من حلقات الصراع العربي الإسرائيلي ، أو لنقل محاولة أكثر جدية من محاولات العرب استرداد حقوقهم المغتصبة ، اندلعت حرب السادس من أكتوبر عام 1973. وهى الحرب الأعمق أثراً في مسار العلاقات العربية الإسرائيلية. فمن ناحية استطاع الجيشان المصري والسوري إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، ففضيا معا على أسطورة الجيش الذى لا يقهر، ومن ناحية أخرى استردت مصر أراضيها المغتصبة بعد العدوان الإسرائيلي عليها في يونيو 1967- أو ما اشتهر باسم نكسة 1967- .

ولا نستطيع القول إن النتيجة الوحيدة التى تمخضت عنها هذه الحرب هى عودة الأراضي المصرية المغتصبة، ولكن يمكننا القول إن هذا الانتصار للمصرى - غير المشكوك فيه - قد فتح باب المفاوضات المتكافئة بين الطرفين - مصر وإسرائيل - من أجل استعادة الحقوق المصرية ، الأمر الذى توج بعودة طابا المصرية عن طريق المفاوضات والتحكيم الدولى بعد الاتفاقية المصرية الإسرائيلية عامى 1978 واتفاقية السلام للملحقة بما عام 1979 وهى التى لاقت جدلاً كبيراً بين مختلف الدارسين والباحثين ، فاشتجرت أعلامهم بسببها ، وتاهت الحقيقة بين مؤيد لهذه الاتفاقية ورافض لها⁽¹⁾.

غير أن النتيجة الأهم لهذه الحرب- من وجهة نظرى - هى تبيين العالم أجمع والولايات المتحدة بالأخص إلى خطورة الأثر الذى قد يحدثه العرب - إن أرادوا فعل ذلك - عندما يقررون درء الخطر المهدد بهم ، وذلك بانعقادهم واتفاقهم على رأى واحد وتوجه واحد. وحقيقة الأمر فلقد أحدثت قرارات العرب المتلاحقة بدءاً من منتصف أكتوبر عام 1973 حتى أوائل عام 1974 دويماً هائلاً وصدى قوياً في أوساط الدول الكبرى المستهلكة للنفط التى تأثرت بقرارات العرب الأولى بتخفيض إنتاجها اليومي للنفط بنسب مئوية تصاعدية ثم قرارهم الأخير بوقف ضخه إلى دول بعينها وإذا كان البعض قد أعطى قرار العرب هذا في عام 1973 سبق وأنزله منزلة الريادة،

(1) أقصد بهذه الحقيقة استرداد مصر كافة حقوقها واسترجاعها أراضيها المغتصبة وانعقادها عن مسار الحروب الدامية وما يصاحبها من ويلات كبيرة من سقوط قتلى وجرحى وتدمير لاقتصاد البلاد وبنيتها التحتية وتضييقها عن سباق التقدم والتطور . هذا مع كامل تقديرنا وإدراكنا لدور مصر القيادي والريادي في محيطها الإقليمي - الوطن العربي - الذى لم يقل أو يتقص بسبب توقيعها هذه المعاهدة مع الكيان الإسرائيلي المتعرف به دولياً بل عربياً منذ أكثر من نصف قرن ، وهو ما يتناقض مع الاتهامات التى وجهها العرب إلى مصر على شاكلة الخيانة والغدر بالأشقاء التى ما لبث أن أدرك أصحابها زيفها فسحبوها ، وجاهدوا من أجل الوصول إلى نزر يسير مما نجحت مصر في الحصول عليه ، لكن لم تنجح محاولاتهم هذه حتى كتابة هذه السطور ، وربما لن تنجح على المدى القريب 11.

فإنه يجب علينا توضيح أن فكرة حظر النفط طرحت قبل ذلك ضمن توصيات جامعة الدول العربية الصادرة في يونيو 1946 ، الداعية إلى ضرورة قطع النفط العربي عن الغرب كرد فعل سياسى لما يقوم به ضد الدول العربية - وذلك قبل بداية الصراع العربي الإسرائيلي العسكرى بل قبل قيام إسرائيل نفسها بنحو عامين-⁽¹⁾

كما أن إمدادات العرب البترولية للغرب قد تعرضت قبل ذلك للانقطاع عام 1956 ، حينما تعطل مرور البواخر الحاملة للنفط عبر قناة السويس⁽²⁾ . كذلك فإن فكرة الحظر هذه لم تكن وليدة حرب أكتوبر 1973 لكنها طرحت قبل ذلك بنحو ست سنوات أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد الذى عقد قبل العدوان الإسرائيلي في يونيو عام 1967 بأيام قليلة ، حيث ناقشت فيه فكرة منع وصول البترول العربى إلى الدول التى تعتدى أو تشارك في الاعتداء على أية دولة عربية ، بمد يد العون العسكرى لإسرائيل . وكان العراق أول من أعلن عن تنفيذ هذه الفكرة على لسان رئيسه عبد الرحمن عارف ، ثم تبعته الكويت والجزائر وليبيا والسعودية⁽³⁾ . وقد احتضنت أمريكا وبريطانيا وألمانيا هذا القرار⁽⁴⁾ .

ولكن العرب سرعان ما تراجعوا عن قرارهم هذا لعدم جدواه-من وجهة نظرهم- ، وتم التصديق على قرار التراجع هذا في مؤتمر القمة العربية للتعقد بالخرطوم في 29 أغسطس عام 1967⁽⁵⁾ . وبينما اكتفى العرب بالإعلان عن عدم جدوى هذا الحظر في هذه الأثناء ، جاء وصف البعض لنتيجة هذا القرار بالفشل الذريع وبالخطوة التى لم تحقق أية نجاحات⁽⁶⁾ .

(1) عمر الحضرى ، العهد الاقتصادى في السياسة الخارجية السعودية ، (الأردن : دار الفتح للنشر والتوزيع ، 2001) ، الطبعة الأولى ، ص 110 .

(2) أحمد السعدى ، أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟ ، ص 41 .

(3) من المفارقات الغريبة أن العراق وليبيا اللتين تزعمتا الدول العربية في هذه الأثناء كانتا الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين لم تشارك في قرارات حظر البترول للكويت عام 1973⁽¹⁾ .

(4) بطرس بطرس غالى ، " الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 41 ، يوليو 1975 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 11 .

(5) منى مسحوم آل ثانى ، مرجع سابق ، ص 170 .

(6) أدبث واثى ، آيف بينروز ، العراق : دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراتها الدبلوماسية 1915 : 1975 ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 1989) ، الطبعة الأولى ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسى ، الجزء الثانى ، ص 294 .

على أية حال فإنه لا يمكننا إنكار أن هذه المحاولة البسيطة في عام 1967 قد ألفت بظلالها على مسألة اتخاذ العرب قراراتهم المتلاحقة في عام 1973 والتي تسببت في خسائر كبيرة للمعسكر الغربي الصناعي ليس لقوة هذه القرارات التي لم تختلف عن سابقتها كثيراً ، ولكن لاختلاف وضع الغرب الصناعي في عام 1973 عن عام 1967 الذي لم تظهر فيه حاجته الشديدة للبترول عامة وللبترول العربي خاصة .

وينبغي هنا توضيح أن حاجة أمريكا المتزايدة للبترول في عام 1973 تعود جذورها إلى عام 1948؛ هذا العام الذي شهد تحول أمريكا إلى مستورد للنفط مع تزايد استيرادها له طيلة هذه السنوات، لتغزو أوائل السبعينيات المستورد الأول للبترول على مستوى العالم أجمع .⁽¹⁾ ولم يكن قرار العرب في عام 1973 مفاجئاً للمتابع لأحوال المنطقة وعلاقتها بالولايات المتحدة بل وعلاقة أمريكا بإسرائيل الأمر الذي ألقى بظلاله على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي الذي تحول وبشكل واضح إلى صراع عربي أمريكي إسرائيلي ، فجاء رد الفعل العربي القوي من خلال القرارات النفطية بمثابة الصدمة القوية لأمريكا التي كانت أول المتضررين من معاملتها التفضيلية الواضحة لإسرائيل ، حيث حدثت حالة من الشلل لاقتصاد العالم الغربي أجمع .⁽²⁾ وقد تزعم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود -عاهل السعودية- الجانب العربي في هذه المواجهة العربية الأمريكية، وقد استخدمت دبلوماسية البترول⁽³⁾ في هذه المواجهة استخداماً جيداً كان له أكبر الأثر في دعم الموقف العربي في هذه المواجهة على الرغم من رفض الملك فيصل قبل ذلك الدعوة العربية بانحسار النفط كسلاح قوى ومؤثر ففى هذا التسارع بحجة أن وارداته ضرورية جداً لتقوية الاقتصاد العربي ، ولكن صيحات دول المواجهة - غير البترولية - قد تعالت بشكل واضح منادية بضرورة استخدام هذا السلاح في رد العدوان الإسرائيلي ووقف المساندة الأمريكية للجانب الإسرائيلي .

(1) أحمد السعدى ، " مرجع سابق ، ص 40 .

(2) George Lenczowski , American Presidents and the Middle East, (Durham: Duke University Press, 1990), p. 139.

(3) دبلوماسية البترول مصطلح سياسى يعنى استخدام البترول لتحقيق أهداف سياسية تعود بالنفع على الدول المنتجة له . للمزيد انظر : السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، (الرياض : دار الملك عبد العزيز ، 1982) .

وقد أقر المجلس الاقتصادي العربي - ومقره القاهرة - تقريراً وضعته لجنة من كبار خبراءه ومستشاريه يوصي بتقليل الإنتاج وزيادة الأسعار وتأميم مصالح الدول المؤيدة لإسرائيل في النفط العربي. (1)

وقد استجابت الدول العربية المنتجة للنفط لهذه النداءات، فأعلنت السعودية أمريكا في إبريل 1973 أن مسألة زيادة إنتاجها ستكون مرتبطة بموقف أمريكا من دعم إسرائيل. (2) وفي مايو من العام نفسه أبرمت الكويت والعراق والجزائر وليبيا اتفاقاً رمزياً حول هذه المسألة وذلك في الذكرى الـ 25 لقيام إسرائيل. (3)

هنا بدأت أمريكا تستشعر الخطر القادم ، فبدأت في استخدام دبلوماسيتها دون المساس بمسألة دعمها لإسرائيل ، فاجتمع سفيرها بالكويت وليام ستولتزفوس مع وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في نفس الشهر لبحث مسألة تدعيم العلاقات بين البلدين. (4)

وفي يوليو من نفس العام جددت السعودية تحذيراتها إلى الولايات المتحدة من أجل وقف دعمها لإسرائيل. (5) وجاءت التحذيرات السعودية هذه رداً على الاستفزازات الأمريكية المتمثلة في قرار نيكسون بتخفيض قيمة الدولار بنسبة 15% في مايو 1973، مع ضغطه على السعودية ومطالبته لها بزيادة إنتاجها البترولي الذي كان قد ارتفع بالفعل من 5.4 مليون برميل يومياً في يوليو 1972 إلى 8.4 مليون برميل يومياً في يوليو 1973. (6)(7)

وردت أمريكا على تهديدات فيصل هذه بمحاولة لدعم علاقاتها بالكويت عن طريق مباحثات خاصة وسرية للغاية بين السفير الأمريكي بالكويت وليام ستولتزفوس والشيخ سعد العبد الله الصباح وزير الدفاع والداخلية الكويتي - آنذاك - . (7) وقد فاجأ فيصل الإدارة الأمريكية بتصريح

(1) أدبث واثي ، مرجع سابق ، ص 295.

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) الرأي العام - الكويت ، 1973/5/24.

(5) أدبث واثي ، مرجع سابق ، ص 296 .

(6) عبد العظيم رمضان ، " الضرورات التاريخية لخمس التعاون لدول الخليج العربية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث الندوة العلمية الرابعة : دول مجلس التعاون الخليجي وحنة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، المجلد الأول ، ص 28.

(7) مرفق جدول في قسم للملاحق يوضح للمعدل اليومي لإنتاج البترول السعودي منذ عام 1938 حتى عام 1984، رقم 5.

ن 31 أغسطس 1973 مفاده أنه لا يمكنه استخدام سلاح النفط في هذه المعركة لأنه بدونهُ لا يمكنه أن يأتي بالمال الذي يحتاجه للإتفاق على بلاده وتقديم العون لأصدقائه في المنطقة . ثم استشهد بتصريح للرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الخرطوم عام 1967 قال فيه إن قرار قطع النفط الذي اتخذهُ مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد في نفس العام هو قرار خاطئ ؛ لأننا إذا قطعنا النفط فمن أين سنحصل على المال الذي نحتاجهُ؟⁽¹⁾ ثم هدد فيصل أميركا بتخفيض الإنتاج السعودي ورفع أسعاره⁽²⁾ ووصف فيصل الدعم الأمريكي لإسرائيل بأنه بمثابة السم الذي يسمم المناخ الدولي.⁽³⁾

وهنا بدأ فيصل أكثر اقتناعاً بمجدوى استخدام النفط كسلاح فاعل في هذه المعركة ، فقام بإرسال وزير البترول والثروة المعدنية السعودي أحمد زكي يماني إلى واشنطن حاملاً رسالة مفادها أن السعودية يمكنها أن تزيد من إنتاجها البترولي بكمية أكثر مما يحتاج العالم شريطة أن يحدث تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط .⁽⁴⁾ ولكن جاء الرد الأمريكي الرسمي على لسان وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية مخالفاً للتوقعات حينما قال : (إن تصريح الملك فيصل لا يعني لنا أى شيء على الإطلاق ، فنحن لا نستورد سوى 2% من احتياجاتنا البترولية من الوطن العربي ، وهذه النسبة يمكن تعويضها عن طريق زيادة الإمدادات الواردة من كندا وفرويل).⁽⁵⁾ وبدنا أن السعودية هي الدولة العربية الأكثر حرصاً على الاستفادة من ثرواتها التي وهبها الله إياها. وقبل اندلاع الحروب بأيام قليلة أعلن وزير البترول السعودي أحمد زكي يماني أن اتفاقية طهران الموقعة في 15 فبراير 1971⁽⁶⁾ بشأن تحديد أسعار البترول قد ماتت⁽⁷⁾ .

(1) من حديث للملك فيصل نشرته مجلة الحوادث ، لندن ، العدد 877 ، 31-8-1973 ، ص 24 .

(2) جريدة البلاد ، جدة ، 4 / 9 / 1973 .

(3) جريدة الأنوار ، بيروت ، 25/9/1974 .

(4) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، أبريل 1977 ، الكويت ، ص 7 .

(5) نفسه .

(6) أسعار البترول وتغيراتها منذ اتفاقية طهران 1971 حتى نهاية الخطر عام 1974 مثبتة بالتفصيل في الجزء

الخاص بالملاحق ، جدول رقم 6 .

(7) Benjamin Shwadram , Middle East Oil Crises Since 1973, (New York: West View Press, 1986), p. 43.

وفور اندلاع الحرب في السادس من أكتوبر عام 1973 أعلن العراق في اليوم التالي مباشرة تأميم الحصة الشائعة لشركتي ستاندارد أوليل أوف نيوجرسي وموبيل أوليل كوبريشن الأمريكيتين في شركة نفط البصرة المحدودة والبالغة 23.75% من عمليات هذه الشركة ، وذلك بإصدار القانون رقم (70) لسنة 1973 من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي .⁽¹⁾

ومثل هذا القرار التحرك الإيجابي العربي الأول في هذه المعركة ، هذا مع ضرورة التأكيد على أن قرار التأميم هذا قد صاحبه تقديم تعويضات مالية ضخمة لأمريكا.⁽²⁾ وبعد قرابة الأسبوع من اندلاع الحرب بدأ أن الملك فيصل لا يزال مصراً على استبقاء الود مع أمريكا فقام بإرسال عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية إلى واشنطن بعد جولته في دمشق والقاهرة ، حيث قابل وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر وأبلغه مطالبة الجانب العربي الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 وكذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه.⁽³⁾ ولكن جاء تصويت الكونغرس الأمريكي بالموافقة على دعم إسرائيل بـ 2.2 مليار دولار إضافة إلى المساعدات العسكرية بمشابة الود لأحلام الملك فيصل والإجهاض لطموحاته المتمثلة في إقرار السلام في الشرق الأوسط ، فجاء رده مدوياً في العشرين من أكتوبر عام 1973 بإعلانه عن قرار المملكة بتفويض صدارتها النفطية إلى أمريكا.⁽⁴⁾ وتبعاً لهذا القرار تم تعريض حوالي 638.500 برميل كان يتم إرسالها يومياً لأمريكا للتناقص ، وهي الكمية التي تصل إلى نسبة تقارب الـ 40% من احتياقاتها النفطية من الوطن العربي التي وصلت قبل اندلاع الحرب إلى 1.600.000 برميل يومياً ، أي ما يساوي 25% من جملة احتياقاتها النفطية⁽⁵⁾ .

وقد سبق قرار المملكة هذا اجتماع لوزراء البترول العرب في الكويت في السابع عشر من أكتوبر 1973 صدر عنه قرار يوصي بأن تتخذ الدول العربية المصدرة للنفط خطوة إيجابية يكون من شأنها إنقاص الإنتاج البترولي لهذه الدول فوراً وينسبة شهرية متكررة لا تقل عن نسبة 5% ابتداء من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلي لشهر سبتمبر عام 1973 ، ثم تبدأ من الشهور

(1) جريدة الجمهورية ، بغداد - 8 / 10 / 1973 .

(2) أدبث وافي ، مرجع سابق ، ص 297 .

(3) جريدة أم القرى ، مكة المكرمة ، 12 / 10 / 1973 .

(4) روبرت ليس ، المملكة ، (لندن : الحقوق محفوظة ، 1987) ، ترجمة : دعام المطاوعة ، ص 321 .

(5) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 58.

التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المنخفض من الشهر السابق ، وذلك بهدف إجبار إسرائيل على التخلي عن الأراضي العربية التي تحتلها .⁽¹⁾

وقد شمل قرار العرب هذا هولندا التي فتحت مطاراتها وموانئها لتكون بمثابة جسر جوى لنقل الأسلحة الأمريكية لإسرائيل .⁽²⁾

و في اجتماع وزراء البترول العرب في الكويت في الخامس من نوفمبر عام 1973 تم رفع نسبة التخفيض في الإنتاج إلى 25% .⁽³⁾ حيث أنقص العرب إنتاجهم اليومي بنسبة 4.8 مليون برميل أي حوالي 25% ليصل إلى 15.9 مليون برميل يومياً بعد أن كان 20.7 مليون برميل يومياً .⁽⁴⁾ ويبدو أن العرب لم يلمسوا تأثيراً قوياً لقرارهم هذه التي مثلت أمريكا وهولندا فقط ، فقرروا في اجتماع ثالث في الكويت في 9 ديسمبر 1973 توسيع دائرة التخفيض هذه لتشمل كل الدول المستوردة من الأعداء والأصدقاء أيضاً .⁽⁵⁾ ولم يكن تأثير هذه القرارات العربية ملموساً فقط من ناحية كمية الإنتاج فقط بل إنه امتد ليطول مسألة سعر البترول الذي ارتفع بشكل غير مسبق وبنسبة تقارب ال 300% أي حوالي ثلاثة أضعاف وذلك حينما قرروا رفع سعر البترول في 23 ديسمبر 1973 رفع سعر البرميل إلى 11.65 دولار بعد أن كان ثلثه ثلاثة دولارات في سبتمبر من نفس العام .⁽⁶⁾

ورغم أن قرار رفع سعر البترول راجع إلى الأولك ، فإن كل قرارات تخفيض إنتاج البترول المتتالية ترجع إلى الأولك⁽⁷⁾ ، وهي المنظمة التي أنشأها السعودية والكويت وليبيا بعد

(1) أمين السعيد ، فيصل العظيم ، (الرياض : مطابع نجد التجارية ، 1974) ، الطبعة الثانية ، ص 116 .

(2) المرجع السابق ، ص 119 .

(3) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 47.

(4) Ibid., p. 58.

(5) Ibid., p. 49.

(6) Jahn A. Garraty, Robert A. Mc Coughey , The American Nation : A History of the United States, (New York : Harpper and Row, 1987), Six Edition, p. 913.

(7) كلمة الأولك O.A.P.E.C هي اختصار لـ Organization of Arab Petroleum Exporting Countries وتعني منظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

إنشاء الأوبك بشمالي سنوات وبالتحديد في شهر يناير عام 1968، ثم انضمت إليها الجزائر والبحرين وقطر وأبو ظبي ودي عام 1970، ثم لحقت بهم العراق ومصر وسوريا في عام 1972⁽¹⁾. وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة — الأوبك — مطابقا لنفس هدف إنشاء الأوبك، وهو حاجة الدول المصدرة للبترو إلى جهاز يقوم بالتيابة عنها بعملية التفاوض الجماعي مع شركات البترول العالمية ويزيد من قوتها التفاوضية خاصة في مواجهتها للقوى العالمية الكبرى التي كانت عند إنشاء الأوبك في عام 1960 تقوم بعملية إنتاج نحو 90% من البترول الخام للمنتج في بلدان هذه المنظمة⁽²⁾.

ووصف الدور الكبير الذي لعبته الأوبك في رفع أسعار البترول وكذلك دورها في تحصيل الضرائب من شركات البترول الغربية على الأسعار الحقيقية وليست الأسعار المعلنة بالدور التاريخي العظيم الذي لا يمكن أن ننساه لها الدول الأعضاء فيها⁽³⁾.

وهنا أضحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا على شفا مواجهة عسكرية ليس مع دول الأوبك فقط بل مع دول الأوبك أيضاً، فشهدت فترة أوائل السبعينيات حرباً خفية بين الأقلية الاقتصادية في الشمال الصناعي والجنوب النفطي، فقام الشمال الصناعي بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام 1974 بهدف توجيه ضربة قوية للأوبك، مدعومة بمجنحين أولهما عسكري وهو الناتو⁽⁴⁾، وثانيهما اقتصادي وهو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁵⁾، وهذا يقودنا إلى الكشف عن طبيعة وشكل المعالجة الأمريكية لهذه المشكلة⁽⁶⁾ — أعني حظر تصدير البترول وارتفاع أسعاره بشكل لم يسبق له مثيل — حتى وصلت إلى غايتها وهي رفع هذا الحظر، الأمر الذي تحقق

(1) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 46.

(2) أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة: دار عكاظ للطباعة والنشر، 1979)، ص 169.

(3) على طلال الجهني، موضوعات اقتصادية معاصرة، (جدة: شركة تامة للنشر، 1980)، الطبعة الأولى، ص 114.

(4) كلمة الناتو NATO اختصاراً لـ (North Atlantic Treaty Organization) وتعني منظمة حلف شمال الأطلسي.

(5) يطلق على هذه المنظمة OECD وتعني (Organization Economic Co operation and Development).

(6) على شمس أردكان، "العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية: الواقع وآفاق التطوير"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1995، بيروت، ص 31.

بالفعل في شهر مارس من عام 1974. ولكن كيف صبر هذا القرار ؟ ولماذا ؟ وماذا فعلت أمريكا من أجل الوصول إلى هذا القرار ؟ والإجابة على الأسئلة السابقة تحمل في داخلها وبين طياتها إيضاحاً لهوية السلوك الأمريكي في هذه الأزمة الذي تميز بالاضطراب الشديد وعدم القدرة على تحديد طريقة واحدة لإنهاء هذه الأزمة . ولعل السبب في هذا الاضطراب راجع إلى التحول الكبير الذي حدث في مصدر النفط الأمريكي المستورد من العالم الشرقي والذي زاد بشكل واضح ، الأمر الذي كان يمثل من وجهة نظر الساسة الأمريكيين مصدر قلق شديد لبعد هذا المصدر الرئيسي عنها وقربه الشديد من عدوها اللدود — الاتحاد السوفيتي — مما جعل الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج ضرورة حيوية عاجلة في هذه الفترة أكثر من أية فترة مضت⁽¹⁾ .

إضافة إلى أن نصيب العالم العربي في واردات البترول الأمريكية قد زاد إلى الضعف بسبب انخفاض إنتاج البترول الفروبي ، وكذلك اتخاذ كندا قراراً رسمياً يقضي بعدم تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ .

وقد فطنت الإدارة الأمريكية إلى هذه المشكلة منذ أوائل السبعينيات ، حتى إن نيكسون نفسه قد وجه إلى الكونجرس في الفترة ما بين يونيو 1971 ، ويونيو 1973 ثلاث رسائل مؤرخة بـ 4 يونيو 1971 ، و 18 أبريل 1973 ، و 29 يونيو 1973 ، تحذر كلها من المشكلة التي ستواجهها أمريكا في تلبية احتياجاتها للطاقة بشكل عام ؛ حيث إن 75% من طاقة أمريكا تحصل عليها من البترول ، كما أن مشكلة الطاقة هي الأهم والأكثر تعقيداً في المشكلات الأمريكية⁽³⁾ .

وفي عام 1972 حلزت اللجنة الفرعية المختصة بشؤون الشرق الأدنى التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي أثناء استعراضها لسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي من أن دوله تستحوذ على الأوراق الراجعة كافة ، وتمتلك الأفضلية عند حدوث أى نزاع حول الطاقة ، وأوصت اللجنة كذلك بضرورة العكوف على إيجاد أسلوب مناسب يكون من شأنه استرضاء الولايات المتحدة هذه الدول⁽⁴⁾ .

(1) Fullbright William, United States Interests in the Middle East , Middle East International , December 1975 , USA , p. 6.

(2) Ibid., p.7.

(3) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 147.

(4) نصير عازوري ، مرجع سابق ، ص 72 .

وأخذت مسألة ارتفاع أسعار البترول أرواح السبعينيات تثير قلق الأوساط الأمريكية المختلفة لأنها تسترّف كثيراً من الاحتياطي النقدي الأمريكي الأمر الذي يؤثر بشكل كبير جداً في قدرتها على الاحتفاظ بوجودها العسكري القوي فيما وراء البحار والذي يعتمد على البترول العربي بنسبة تتعدى الـ 50%⁽¹⁾. وفي يناير من عام 1973 صرح روجر مورتون وزير الداخلية الأمريكية بأن أى قطع للنفط المصدر لأمريكا يمكن أن يسبب مشاكل جمة للأمن الداخلي والخارجي الأمريكي، وعلى أمريكا ألا تستمر في اعتمادها على بترول بعض الدول الأجنبية بعينها لأن هذا لا يتماشى مع كونها قوة عالمية رئيسية⁽²⁾. فبدأت أمريكا في تروج الشعارات الرافقة التي من شأنها التأثير على الرأي العام الدولي واستمالته في صفها ، حيث نادى بضرورة إدراك العرب كون البترول الذي يمتلكونه ودعاه دولية لديهم ومادة حيوية لكل البشر لا يمكنهم استعمالها كأداة للمساومة ، وإذا لم يتفهموا ذلك فإن على باقي سكان العالم أن يقتنعوا بأن أفضل وسيلة للحصول على هذه المادة هي استخدام القوة بعملية عسكرية تؤمن تدفق النفط للدول المستهلكة لا تشبه بأى حال من الأحوال تدخل أمريكا العسكري في فيتنام ولا التدخل الفرنسي في الجزائر، وعندئذ لن يكون العرب في موقف يحسدون عليه⁽³⁾.

وعقب اندلاع الحرب في أكتوبر 1973 بأيام قليلة وبالتحديد في الثالث عشر من هذا الشهر أرسل موظفو شركة أرامكو للبترول في السعودية مذكرة تحذيرية لنيكسون وضحت له أن استمرار دعمه لإسرائيل وجيشها سيعرض عملية إنتاج وتصدير البترول للخطر الشديد والاضطراب الواضح⁽⁴⁾ وحتى بدء الحرب لم تكن التهديدات العربية قد دخلت حيز التنفيذ الفعلي ، ولكن ما إن بدأت تدخل هذا الحيز حتى استشعرت أمريكا خطورة الموقف وأحسّت بالتأثير الواضح الذي يمكن أن يحدثه استخدام هذه المادة الخطرة أو حتى مجرد التلويح بهذا الإجراء ، فحولت اهتمامها بالأمن الخليجي بشكل عام إلى الإهتمام بالنفط الخليجي بشكل واضح وبما يتعلق به من مشكلات اقتصادية .

(1) للمرجع السابق ، ص 76 .

(2) Wall Street Journal , 30 – 1-1973.

(3) New York Times , 25 – 5 – 1973.

(4) Benjamin Shwadram , op. cit., p. 47.

هنا لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى ثلاث وسائل لا رابع لها يمكنها عن طريقها معالجة هذه الأزمة أولها طريق الدبلوماسية وثانيها طريق القوة وثالثها استخدام العقل عن طريق البحث عن هيكل أو تنظيم يمكنه الوقوف على طرف مساو للأوبك وقومها الآخذة في الصعود.

وقد مرت الولايات المتحدة بفترة صعبة تحت عن قرارات العرب المتوالية التي استهلفتها في المقام الأول. فشغلت الإدارة الأمريكية نفسها بهذه المسألة وعكفت على إيجاد حل سريع لها وقد أكد نيكسون ذلك بقوله : ' إنه اعتباراً من اللحظة التي بدأ فيها حظر النفط العربي عملت حكومتى باستمرار إلى إنفاذه ' .⁽¹⁾ ووصف كيسنجر قرارات العرب بأنها أحد الأحداث الحورية في تاريخ القرن العشرين .⁽²⁾

ولم يكن هذا الكلام من قبيل المبالغة — التي ألفتها الإدارة الأمريكية في كثير من تصريحاتها ولكنه كان غاية في الواقعية — ، ويكفي القول إن حرمان أمريكا من قرابة ثلاثة ملايين برميل بترول كانت تصلها يوميا من الشرق الأوسط أمر ليس بالسهل .⁽³⁾ كما أن تسريح 250 ألف عامل منهم 80 ألفاً يعملون في صناعة السيارات و15 ألفاً من موظفي شركات الطيران والآلاف من عمال الفنادق والمطاعم كان يعد أمراً في غاية الخطورة .⁽⁴⁾

وهنا بدت التصريحات الأمريكية الرسمية أقرب إلى الواقعية وذلك بهدف طمأنة الرأي العام الأمريكي وعدم إثارة البلبلة بين صفوفه ، ولكن بعد اشتداد الأزمة لم يكن أمام المسؤولين الأمريكيين سوى مواجهة شعبهم بالحقيقة كاملة ، فأعلن كيسنجر أن هذا الحظر سيحرم أمريكا من قرابة 17% من استهلاكها اليومي للبتترول ، وأن هذه هي أخطر أزمة في الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وطالب بمنحه سلطات واسعة يكون من شأنها الحد من استهلاك الأمريكيين للبتترول وكذلك القدرة على سن مشروعات قوانين لمواجهة هذه الأزمة.⁽⁵⁾

(1) Richard Nixon , Memories of Richard Nixon , (London : Arrow Books,1979), p. 986.

(2) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص36 .

(3) حافظ برجاس ، الصراع اللول على النفط العربي ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص255 .

(4) News Week, 11-3-1974.

(5) منى سحيم آل ثاق ، مرجع سابق ، ص 308 .

كما وجه نيكسون رسالة إلى الكونغرس في السابع من نوفمبر 1973 أكد فيها على دعوة أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية إلى تقليل الاعتماد على البترول بكثرة . ثم عاد في رسالته الثانية إلى الكونغرس في 25 نوفمبر 1973 ليحذر من أن الخطر النفطي قد يزيد في المستقبل عن نسبة 17 % وأن هذه الأزمة البترولية لن تؤثر على أمريكا وحدها بل على العالم الصناعي أجمع .⁽¹⁾

وقد بدأت أمريكا في محاولة إلغاء هذه الحرب بشكل جدي بسبب تأثير هذا الخطر عليها. وقد اعترف نيكسون نفسه بهذه الحقيقة بقوله² 'إن أحد العوامل الأساسية التي منحت جهودنا لحل هذه الأزمة بمحالتها الكبير هو قوة قطع البترول ، فأوروبا التي تحصل على ما يساوي 80% من بترولها من الشرق الأوسط كان يمكن لها أن تتجمد حتى الموت في الشتاء ، إلا إذا حققنا حلاً لهذه المشكلة.'⁽²⁾ ووصل الأمر بالأمريكيين إلى تهديد حلفائهم الإسرائيليين حتى أن وزير الدفاع الأمريكي جيمس شلزنجر قد طلب من هنري كيسنجر ضرورة التوصل في مجلس الأمن الدولي إلى قرار يقضي بوقف إطلاق النار بصورة فورية ، وإذا تلكأت إسرائيل في تنفيذ هذا القرار فإنه من الممكن إرسال قوات عسكرية مقاتلة تفرض عليها تنفيذ هذا القرار بالقوة⁽³⁾ (4)

وزادت الخسائر الأمريكية وتوالت بسبب حظر البترول من قبل الدول العربية ، حيث صرح مستشار شؤون النفط الأمريكي ولترليفى بأن نفقات الطاقة في أمريكا سترتفع من 4.5 مليار دولار إلى أكثر من 20 مليار دولار في سنة 1973 فقط .⁽⁵⁾

ثم أكد وليام سلانغون خبير الطاقة في البيت الأبيض صدق هذا الكلام بتأكيد على أن هذا النقص في الطاقة قد وصل إلى درجة الأزمة الحقيقية ،⁽⁶⁾ حيث أصبحت أمريكا على شفا الانهيار في إنتاجها الوطني وميزانها التجاري بل واقتصادها كاملاً. لحظتها فقط أيقنت أمريكا أنه لا سبيل أمامها سوى السعي الحثيث لحل الأزمة العربية الإسرائيلية حلاً يرضى العرب قبل غيرهم ، فبدأت

(1) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 182.

(2) حسين فهمي ، استراتيجية البترول ، (لندن : المركز العربي للطباعة والنشر ، 1981) ، ص 84 .

(3) عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر في عكمة التاريخ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1984) ص 152 .

(4) يكاد يكون تصريح شلزنجر هذا — إن صدقت روايته — سابقة فريدة من نوعها لمسؤول أمريكي يفكر في استخدام القوة العسكرية مع إسرائيل الحليف الأمريكي الأول. وربما تناقض تصريحات شلزنجر — نفسه — بعد ذلك هذه الرواية حينما طالب باستخدام القوة العسكرية ضد العرب أنفسهم . 1

(5) توماس أ . بريسون ، مرجع سابق ، ص 696 .

(6) المرجع السابق ، ص 707 .

في تنفيذ وتطبيق هذا الأمر عن طريق الوسيلة الأولى وهي استخلام الدبلوماسية المادة ذات الطبيعة للتصاعدة - التي كانت قد بدأت بالفعل قبل إعلان العرب قرارهم هذه - ، حين أرسل كينسجر في اليوم التالي مباشرة لاندلاع الحرب برقية للملك فيصل يدعوه فيها لإقناع مصر وسوريا بوقف الحرب ، فرد عليه فيصل بأنه لا يملك سوى تأييد مصر وسوريا ، ودعا واشتطون لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها .⁽¹⁾ ولكن يبدو أن كينسجر أدرك أن أسلوب التفاوض عن بعد غير مجد ، فاتخذ قراره - وموافقة نيسكون - بالذهاب إلى أراضي طرق النزاع في رحلات متعاقبة في تطبيق لسياسة أطلق عليها وقتها دبلوماسية المكوك⁽²⁾ من أجل الوصول إلى حل سريع لهذا الصراع الذي امتد أثره أكثر من المتوقع. ولم تنس أمريكا في شدة هذا الصراع إبعاد الاتحاد السوفيتي وإنشاءه عن محاولة لعب أي دور في هذه المصالحة المنشودة .⁽³⁾

وبدأ المسؤولون الأمريكيون في تغيير لغة خطابهم مع الدول العربية حيث امتنعوا عن وصفهم بالمعتدين على الرغم من أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا الحرب هذه المرة!!⁽⁴⁾ وفي رحلته المكوكية هذه وصل كينسجر إلى السعودية للقاء ملكها من أجل وضع حد لهذه الأزمة ، وذلك في زيارة استغرقت يومي 8 و9 نوفمبر 1973. وفي لقائهما معاً أكد العاهل السعودي على ضرورة ربط الموقفين ، الانسحاب الإسرائيلي وفك حظر البترول - معاً ، بل زاد فيصل من صعوبة الأمر حينما قال لكينسجر⁽⁵⁾ على أمريكا ألا تنتظر شتاء واحداً قاسياً فقط ، بل إنها يمكن أن تنتظر توقف إمدادات العرب حتى عام 1980⁽⁶⁾ وقد وصف البعض زيارة كينسجر للسعودية بالفاشلة لأنها لم تحقق أية نتيجة ملموسة ولا أي شيء إيجابي .⁽⁷⁾

(1) أليكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ص 429 .

(2) دبلوماسية المكوك أو Shuttle Diplomacy هي وصف لعدة رحلات قام بها كينسجر مستهدفاً وقف إطلاق النار ورفض الاشتباك أولاً ثم السعي لتحقيق الصلح بين الأطراف المتصارعة وقننة الأوضاع وإنشاء الدول العربية المصدرة للنفط عن قراراتها المؤثرة .

(3) Paul Kenedy, The Rise and Fall of the Great Powers, (USA: Vintage Books, 1989), p.409.

(4) في أكثر من مرة ثبت التصريحات الرسمية الأمريكية عدم مصداقيتها وواقعيتها حيث لم تمتع العرب بالمعتدين في هذه الأثناء ، بينما انتهتهم هذه الصفقة في عام 1967 على لسان الرئيس جونسون رغم أن إسرائيل كانت هي البادئة بالعدوان !!

(5) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 120 .

(6) روبرت ليسى ، مرجع سابق ، ص 326

وقد أسقط كينسنجر الكويت من جولته للكويتية هذه واكتفى بإرسال مساعده جوزيف سيسكو إليها ، لكن الكويت ردت على عدم زيارته شخصياً لها برفضها استقبال سيسكو في موقف غير وبصراحة عن الضيق الكويتي من تصرفات كينسنجر .⁽¹⁾ ثم عاد كينسنجر مرة أخرى إلى السعودية في الخامس عشر من ديسمبر 1973 للقاء فيصل مرة أخرى ، حيث أبلغه بتعهد نيكسون والحكومة الأمريكية بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتأمين عروبة القدس وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .⁽²⁾ ولم يد أن فيصل قد اقتنع بتعهدات كينسنجر السرية ، حيث طلب منه أن تعلن الحكومة الأمريكية تعهداتها هذه علناً وفي بيان رسمي على لسان نيكسون نفسه. هنا أدرك كينسنجر أن زيارته هذه لم تحقق الأهداف المنشودة أيضاً⁽³⁾ . واستمرت أمريكا في مساعيها الدبلوماسية هذه حيث إنفا حتى هذه الأثناء كانت لا تزال تقصر حلولها في معالجة هذه الأزمة على الجهود الدبلوماسية ، فقررت رفع تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى السفارات في باقي دول الخليج . فقامت بإرسال سفراء أمريكيين مقيمين في البحرين وقطر والإمارات خلال النصف الأول من عام 1974 .⁽⁴⁾ وقد ألقى العرب هذه الأزمة في 18 مارس 1974 باجتماع وزراء البترول العرب في فيينا الذين قرروا رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون أية شروط .⁽⁵⁾ ويبدو أن العرب تعمدوا في اختيارهم فيينا النمساوية تحاشي صلبور هذا القرار من أرض عربية.⁽⁶⁾

(1) The Daily News, Kuwait , 8 - 11 - 1973

(2) قدرى قلمجي ، أمريكا وخطرة القوة ، ص122.

(3) نفسه .

(4) محمد عبد الغني سمودي ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراخ القوى الأعظم " ص31 .

(5) إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1985) ، الطبعة الأولى ، ص143 .

(6) بخصوص هذه النقطة بالتحديد يروي إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات قصة طريفة مفادها أن هذا الاجتماع كان من المفروض أن يقعد في طرابلس الليبية التي وصل إليها وزراء البترول العرب بالفعل في 10 مارس إلا أن القذافي رفض أن يصدر قرار رفع الحظر هذا من بلاده ، فأنجبه الوزراء إلى القاهرة ، ثم عاد القذافي في 12 مارس ليرحب باستضافة الاجتماع مرة أخرى في ليبيا ، ولكن بعد أن عرف الوزراء العرب أنه كان ينوي عدم السماح باتخاذ قرار الرفع هذا في ليبيا، قرروا اختيار فيينا كمدينة محايدة . وقد أعلن وزير النفط الكويتي عبد الرحمن العتيقي أن لديه معلومات مؤكدة تفيد بأن ليبيا قد قامت بالفعل بانتهاك الحظر سابقاً بتوقيعها-

واستمرت أمريكا — حتى بعد صدور قرار رفع الحظر — في تدعيم علاقاتها مع دول المنطقة بالأساليب الدبلوماسية . وجاءت زيارة الرئيس نيكسون للسعودية ضمن جولة شرق أوسطية لتثبيت صدق هذا الكلام . وفي خطابه الذي ألقاه أمام الملك فيصل في القصر الملكي بمكة في 15 يونيو 1974 أكد على صلابته العلاقة بين البلدين — وآخر يوم لزيارته هذه وبالتحديد في الفترة الحالية أكثر مما سبق ، وعلى مساعدة أمريكا للسعودية في الدفاع عنها ضد أى عدوان تتعرض له ، وكذلك ضرورة تحقيق التعاون المشترك بين البلدين .⁽¹⁾ وعلى الطرف الآخر أكد الملك فيصل لنيكسون على أنه لا يمكن إقامة سلام في منطقة الشرق الأوسط حتى تعيد إسرائيل للعرب سيادتهم على أراضيهم المحتلة.⁽²⁾ بعد حوالى أكثر من شهرزار وزير المالية الأمريكية وليام سيمون السعودية وبالتحديد في العشرين من يوليو 1974، وذلك في زيارة استهدفت إقامة علاقات اقتصادية واسعة بين البلدين .⁽³⁾

والكلام السابق لا يعنى أن أمريكا قامت بعلاج هذه الأزمة باتخاذها الدبلوماسية كحل وحيد لها بل إنما منذ بدء الأزمة لم تنس أن تمارس هوائتها في التعامل مع الأزمات بعنف مع التلويح المستمر باستخدام سلاح القوة ، كما أنه لم يغيب عنها اللحظة أن تنبش بالنول للتنجس للبتترول — العربية خاصة — إذا عرضت أمنها للخطر ، وأخذت تعد رأى العام العالمى عامة والأمريكى خاصة للقبول والترحيب والتأييد لأية محاولة عدوانية تقوم بها أمريكا ضد الدول المنتجة للنفط بحجة العمل على تأمين تدفق النفط وبأسعار معتدلة .

وكان الهدف الرئيس من هذه الحملة الإعلامية الكبرى هو تهمة الأمريكين الذين كانوا لا يزالون يعانون من عقدة قيتنام لخوض حرب جديدة ، وذلك على الرغم من نفى الهيئات الأمريكية الرسمية لمثل هذه التصريحات وتنصلها منها وعلى رأسها وزارة الخارجية التى أعلنت رفضها وشجبها لهذه التصريحات المتشددة.⁽⁴⁾ حيث جاء تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جورج

— اتفاقاً مع أمريكا بتزويدها بنحو 60.000 برميل يومياً من النفط اللبى عن طريق الغزال ، وذلك على الرغم من تهديدات الوزير اللبى لأية دولة عربية تشارك في رفع الحظر ضد الولايات المتحدة الأمريكية ١١

(1) American Foreign Relation 1974: A Documentary Record , (New York : University Press , 1977) , Document No : 16 , p. 172 .

(2) Trevor Mostyn , op . cit., p. 136

(3) . Ibid., p. 137.

(4) (جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1973/5/24).

بول مؤكداً هذا الرفض والشجب حينما قال : 'إن الولايات المتحدة لن تجرؤ على تنفيذ تهديدها هذه، فالعالم لم يعد يعيش في القرن التاسع عشر ولا عصر دبلوماسية البوراج المسلحة، بل في عصر التعادل الاستراتيجي بين العملاقين وعصر الشكافف النووي'.⁽¹⁾

ولكن شيئاً فشيئاً بدأت مسألة التلويح بالغزو العسكري لمنابع النفط تدخل مراحل الجدلية مختلفة تحت ستار المحافظة على الأمن الاقتصادي الدولي ، وحماية الدول المستهلكة ، وهو الشعار الدائم الذي ترفعه الدول الكبرى لحظة إقدامها على أى عمل عسكري ضد دولة أو مجموعة من الدول الصغيرة .⁽²⁾ وفي أثناء مناقشة مجلس الشيوخ الأمريكي للآثار المترتبة على أزمة الطاقة طالب وليام فولبرايت السناتور بالجلس بضرورة اتخاذ إجراء عسكري لتأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط⁽³⁾ وأضاف فولبرايت أنه ليس هناك شك في القدرة الأمريكية على الاستيلاء بالقوة على هذه الدول التي تعد دول غير ذات وزن عسكري ولا تمتلك أية قوة ، ثم تسأل كيف يمكن لهذه الدول أن تشمل الأنظمة الاقتصادية والعسكرية الرئيسية الغربية، وطالب باحتلال هذه الدول بداية من الكويت التي تمثل الخطوة الأولى، وبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء بأنه درء لخطر نجم عن غرق هذه الدول لعقودها مع الشركات الأجنبية المستثمرة لنفطها ، ومن الممكن اعتبار هذا الخرق بمثابة خرق للقانون الدولي ، الذي يميز فرض عقوبات عسكرية في حالة عدم التوصل إلى تسوية تكون مقبولة للدول التي تمتلك هذه الشركات النفطية الكبرى.⁽⁴⁾ ثم طالب فولبرايت الدول العربية النفطية بأن تقدم تنازلات إضافية لإسرائيل حتى تنجو بنفسها من العقاب الأمريكي الراجع⁽⁵⁾

وفور إعلان العرب قرارهم بحظر البترول ساد اتجاه في أمريكا ينادى باتباع سياسة اليابان في إندونيسيا وهتلر في الاتحاد السوفيتي ، وكان أصحاب هذا الاتجاه يصفون العرب بالقرصين الذين

(1) محمود على الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1980) ، منشورات مركز دراسات الخليج ، رقم : 34 ، ص 233 .

(2) ناطق شاكر محمد ، المشروع الإمبريالي الجديد في الخليج العربي ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1980) ، ص 5 .

(3) ستيفن تشيول ، " الاستيلاء على الكويت " ، جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1973/7/12 .

(4) نفسه .

(5) نصير غازوري ، مرجع سابق ، ص 78 .

يتملكون النفط ويبيعونه بأعلى الأسعار . ومن أجل استمالة عقول العالم نادوا بضرورة أن يباع برميل البترول بدولار واحد بعد أن تسقط آبار النفط في أيديهم .⁽¹⁾

بل إن بعضهم عمداً في وصف العرب ففتحهم بأنهم ماسحو الأحذية للسيد الأمريكي .⁽²⁾ واستمر الأمريكيون في تبرير تفكيرهم العدواني هذا بأن هذه المنطقة تنتج وحدها 40% من انتاج أوبك بأكملها ، وتمتلك 50% من احتياطي أوبك و 50% من احتياطي العالم، وما أن هذه المنطقة لا تشمل مراكز وتجمعات سكانية مهمة ، فإن مسألة السيطرة عليها سهلة ولا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد . هذا ما أكدته البروفيسور روبرت تاكر الخبير بشؤون المنطقة .⁽³⁾ وقد رد العرب على هذه التهديدات منذ بدايتها ، حيث صرح أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي في 23 نوفمبر 1973 بأن : 'السعودية سوف تنسف آبار النفط الموجودة لديها إذا ما فكرت أمريكا في استخدام القوة العسكرية ضد العرب'.⁽⁴⁾ وأضاف يماني : 'إن العرب سيرون على الإجراءات الأمريكية هذه - في حال حدوثها - بتخفيض إنتاج البترول بنسبة 80 %'.⁽⁵⁾

ولكن يبدو أن التصريحات العربية هذه لم تؤثر على التصريحات الأمريكية التي زادت حدتها وبشكل واضح ، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس شلزنجر بعد أسبوع من تصريح يماني عن نية بلاده إرسال قوات بحرية كبيرة إلى المحيط الهندي لحماية المصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي وخاصة بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 .⁽⁶⁾

ويبدو أن فكرة إرسال قوات بحرية إلى هذه المنطقة بالتحديد كانت تهدف إلى محاصرة الموانئ العربية وتحويل مسار أو إغراق ناقلات بترول الدول التي لا يسرى عليها الحظر ، وكذلك لتحقيق ضربات مؤثرة للمرافق التي تتصل بصناعة البترول والإعداد لهجوم برمائي على دول المنطقة .⁽⁷⁾

(1) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، إبريل 1977 ، الكويت ، ص 6.

(2) استخدم هذا اللفظ الكاتب الأمريكي ناعوم تشومسكي في مقاله " آسيا وماسحو الأحذية " الذي نشرته جريدة السفير اللبنانية بتاريخ 1991/5/5 ، انظر : عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 73 .

(3) مروان بحوري ، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980) ، سلسلة أوراق ، رقم 4 ، ص 33 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 214 .

(5) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 130 .

(6) New York Times 1/ 12 / 1973 .

(7) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 103 .

ولم يتوقف الأمر عند هذه التصريحات الغاضبة بل تحولت المسألة إلى واقع بإرسال أمريكا حاملات الطائرات الكبرى كونستليشن نحو الخليج في مهمة هجومية حيث رافقتها مدرتان مزودتان بصواريخ موجهة نحو الخليج العربي وذلك في عام 1974.⁽¹⁾

وبدأ البنتاجون بالفعل تدريبات عسكرية في منطقة كلاي كانيون بصحراء موحاف في غرب أمريكا في ظروف مناخية تشبه منطقة الخليج ، بل وصل الأمر إلى أن واجه الجنود الأمريكيون تدريباتهم هذه جنوداً يرتدون زيّاً عسكرياً عراقياً.⁽²⁾

وفي يناير من نفس العام صرح وزير الدفاع الأمريكي شيلزنجر أن صبر الأمريكيين له حدود ، وأنه سيمارس ضغوطاً من أجل الانتقام من العرب.⁽³⁾

وأضاف شيلزنجر أن الدول العربية تواجه الآن مخاطر تنامي ضغوط الرأي العام الأمريكي باستخدام القوة ضدها إذا استمرت في سياستها هذه.⁽⁴⁾ كما أنه لا يجوز لها استخدام حقوقها في الاستقلال والسيادة بطريقة تصيب العالم الصناعي في الصميم ، ولابد أن يكون واضحاً للدول العربية النفطية أن هذا خطر عليهم كما هو خطر علينا.⁽⁵⁾ وقد أقر كيسنجر إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري كأداة في استراتيجية قذف إلى تأمين تدفق النفط الخليجي.⁽⁶⁾ وقال كيسنجر إن أمريكا سوف تقوم بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط إذا استخدمته لإحداث حالة اختناق للعالم الصناعي لأهداف سياسية.⁽⁷⁾ وعلى الرغم من أن كل التهديدات الأمريكية باستخدام القوة لحل هذه الأزمة لم تدخل حيز التنفيذ ، فإنها لم تغب عن بال الإدارة الأمريكية على الرغم من رفع العرب للحظر في مارس 1974. فقد أشارت إحدى الدراسات التي ناقشتها الكونغرس وصدرت بتاريخ 1975/8/21 إلى أن القوات المسلحة النظامية لدول الأوبك منفردة أو مجتمعة قليلة الشأن كما وكيفا إذا ما قورنت بالقوات المسلحة للدول العظمى ، ويمكن للجيش والبحرية والقوات

(1) سالم مشكور ، نزاعات الجنود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية ، (بيروت : مركز الدراسات

الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1993) ، الطبعة الأولى ، ص 38 .

(2) رامزي كلارك ، مرجع سابق ، ص 26 .

(3) مئى سحيم آل ثاني ، مرجع سابق ، ص 309 .

(4) اسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج ومخيمات الصراع الدولى — دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ

السبعينات ، (الكويت : شركة الريمان للنشر والتوزيع ، 1984) ، الطبعة الأولى ، ص 40 .

(5) المرجع السابق ، ص 41 .

(6) عمود على اللود ، مرجع سابق ، ص 26 .

(7) مروان بحيرى ، مرجع سابق ، ص 29 .

الجوية الإيرانية أن ترغمنا على دفع غن في معركة لكنها لا تستطيع أن تمنع القوات الأمريكية من الهبوط على أراضيها⁽¹⁾.

وفي ظل اشتداد الأزمة ذهب التفكير الأمريكي تجاه منحى غاية في الاعتدال ، وهو البحث عن حل أكثر عقلانية وموضوعية لعلاج المشكلة من جذورها . وتمثل هذا الحل في إنشاء هيئة تختص بشؤون الطاقة تكون على طرف المساواة بالأوبك ، وقد مهد كيسنجر لهذه الخطوة في أواخر عام 1973 ، ثم دعا إليها نيكسون في إطلالة عام 1974 - وبالتحديد في التاسع من شهر يناير - في رسالة وجهها إلى وزراء خارجية اثني عشرة دولة صناعية كبرى من أجل عقد لقاء مشترك بهدف التعامل الجيد مع أزمة الطاقة التي أحدثها العرب . وقد تزامنت دعوة نيكسون مع اجتماعات المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، وقد اعترضت فرنسا على هذه الدعوة الأمريكية خشية من رد الفعل العربي الغاضب تجاه هذه الخطوة وهذا التجمع الذي دعا نيكسون إلى استضافته في واشنطن في فبراير من العام نفسه . وقد وافق الوزراء الأوروبيون التسعة ووزراء اليابان وكندا في 15 يناير على قبول دعوة نيكسون رغمًا عن الرفض الفرنسي.⁽²⁾ ثم عقد المؤتمر في واشنطن في الفترة من 11 : 13 / 2 / 1974 ، وأقر دعم الأهداف التي حددها نيكسون في كلمته أمام المؤتمر في الجلسة الافتتاحية المتصلة في النقاط الآتية :

- (1) الحفاظ على مصادر الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة .
 - (2) إيجاد أجواء تعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة .
 - (3) العمل على تحقيق تعاون مالى دول كبير .
 - (4) تقديم معونات للدول الأقل تطوراً والأكثر احتياجاً لاستيراد كمية كبيرة من النفط .⁽³⁾
- وتم التوقيع على هذا الاتفاق في صيغته النهائية بروكسل في 1974/9/21 .⁽⁴⁾ وفي 30 أكتوبر من العام نفسه أعلنت بلجيكا - مقر وكالة الطاقة الدولية - أن أمريكا وتسع دول من

(1) دراسات الكونغرس الأمريكي: أمريكا تغزو الخليج ، ترجمة : وجيه راضى (بيروت : دار الجليل ، 1990) ، ص 39.

(2) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 94.

(3) توماس أ . بريسون ، مرجع سابق ، ص 703 .

(4) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية - البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثان ، ص 19.

الدول الإثنى عشرة أعلنوا إنشاء الوكالة ، ثم أعلنت النمسا وسويسرا والسويد وإسبانيا ونيوزلندا وأستراليا رغبتهم في الانضمام لها.⁽¹⁾

وقد أصدرت هذه الوكالة برنامجاً تفصيلياً مسمى بـ (البرنامج الدولي للطاقة) . وعهدت إلى نفسها بتنفيذه ، تمثل هذا البرنامج في وضع خطة طوارئ مستمرة لمواجهة احتمالات النقص في الإمدادات النفطية مستقبلاً ، وكذلك وضع خطة ذات مدى طويل تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وإلى تسويق الصلات بين الدول للمنتجة والمستهلكة .⁽²⁾

كما نددت الوكالة بأية صفقة ثنائية تعقدها أية دولة أوروبية مع الدول العربية النفطية خارج نطاق سياسة الوكالة المعلنة ، ودعت أيضاً إلى محاولة الوصول إلى مخزون استراتيجي يعادل استهلاك 90 يوماً من أجل استعماله عند الطوارئ.⁽³⁾

وبعيداً عن الحديث عن السلوك الأمريكي أثناء علاج هذه الأزمة ، يهمننا في هذا المقام أن نوضح أهم الأبعاد التي كشفت الشهور الستة عنها في طبيعة العلاقات العربية الأمريكية قبل وأثناء وبعد هذه الفترة الحرجة في تاريخ علاقاتهما معاً وربما لم تأت هذه الشهور الستة لم تجديد ، ولكنها حركت الساكن وكشفت المستور في العلاقات الثنائية بين الطرفين ، فقد تميزت فترة حرب أكتوبر هذه بأن تأثيرها لم يتوقف عند حدودها الإقليمية - الشرق الأوسط - والوطن العربي - بل تعداه ليصبح قضية دولية ذات أبعاد عالمية أصابت العالم كله وأثرت فيه أعظم تأثير . فباستخدام البترول كسلاح سياسي فاعل ومؤثر توسعت دائرة الصراع وتحرك مركزها من ميدان المعركة إلى قاعات الاجتماعات وموائد المفاوضات التي جلس العرب على قمتها ، وأداروا الحديث فيها بفضل قدرتهم على لفت انتباه العالم وجذب أنظاره نحو قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي كثيراً ما غص الرأي العام الدولي الطرف عنها وتجنب الحديث فيها ، وهي النقطة التي أكد عليها الأمير نواف بن عبد العزيز مستشار الملك فيصل بقوله : ^P أردنا تنبيه العالم إلى المشكلة العربية ، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها إن كل عائلة وكل فرد في العالم الغربي وغير الغربي بات يشعر أن هناك قضية في الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من ذلك كله فإن هذا السلاح ليس موجهاً ضد الشعوب وإنما ضد الحكومات المعنية ، ويعبر آخر ضد سياسات هذه الحكومات.⁽⁴⁾

(1) Benjamin Shwadram ,op. cit., p. 96.

(2) يحيى حلمي رجب ، للرجع سابق ، ص 20 .

(3) أحمد السعدى ، المرجع سابق ، ص 20 .

(4) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 108 .

هذا وقد كشفت هذه الأزمة عن عدة حقائق لا بد من إبرازها وإجمالها في النقاط التالية :

- 1) أثبتت هذه الأزمة أنه بإمكان العرب التوحيد - إن أرادوا ذلك - فقد توحدت أنظمتهم البترولية في سبيل المهدف القومي المشترك ، وكانت الفرصة سانحة لتحقيق توحيد لأنظمتهم السياسية ولكنهم سرعان ما تراجعوا !! .
- 2) أثبت البترول أنه السلاح الوحيد القوي الذي يمتلكه العرب - إذا ما رغبوا في استخدامه وهذا ما أكدته الملك فهد بن عبد العزيز حينما كان لا يزال أميراً في يوليو 1976 بقوله: ' سيبقى النفط مصدراً للقوة السياسية والاقتصادية لدى المصدرين حتى نهاية القرن الحالي على الأقل ' (1).
- 3) ساهمت وحدة العرب في زيادة وزخم الاستراتيجي الذي كان قد زاد بالفعل بفضل اكتشاف النفط . (2)
- 4) أكدت هذه الأزمة صعوبة الفصل بين النفط والصراع العربي الإسرائيلي - بل استحالة الفصل بينهما - ، وذلك في تأكيد واضح لتصريح الأمير سعود الفيصل الذي قال عقب انتهاء الأزمة: 'إن مسألة النفط مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسلام في الشرق الأوسط ، وأنني أن يطلعني أى إنسان على الحظ الفاصل بين الاقتصاد والسياسة ' (3).
- 5) أثبت البترول للعرب قبل غرهم أن بإمكانهم جذب اهتمام العالم نحوهم ونحو قضاياهم .
- 6) أثبت العرب أن عائدات البترول ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم ، وأنه يجب عليهم ألا يقرطوا بعد ذلك في حقوقهم ولا في أسعار البترول ، لأنه لولا الاحتياطي النقدي الهائل المتوافر لديهم ما استطاعوا فرض هذا الحظر على تصدير النفط . (4)
- 7) أثبت الموقف العربي صحته وسلامته قانوناً ، خاصة بعد عجز مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ أى إجراء حيال هذا الموقف .

-
- (1) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 3 ، إبريل 1977 ، الكويت ، ص 7 .
 - (2) على غيلينة الكواري وحاسم السميدون ، دول مجلس التعاون ونظرة مستقبلية ، (الكويت : قرطاس للنشر 1996 ، ص 32 .
 - (3) مجلة عالم النفط ، العدد 35 ، ص 7 .
 - (4) الغريب أن العرب من مصدري البترول لم يستوعبوا هذه المسألة ولم يستفيدوا منها ، ففي ظل اشتداد أية أزمة في الشرق الأوسط نجدهم عاجزين عن رفع أسعار بترولهم ، بل نجدهم يخفضون أسعاره في بعض الأحيان ، بحجة تغطية احتياجات السوق !!

8) أكدت سياسة العرب في توحيدهم هذا مقولة الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بأن العرب قادرون على النجح والنمى ، وعلى العالم أجمع أن يدرك هذا.⁽¹⁾

9) هذه الأزمة جعلت من قضية أمن الخليج العربى ليست مجرد هاجس للدول المظلة عليه ، بل جعلتها هاجساً إقليمياً ودولياً ارتبطت وتطورت بتطور السياسات الإقليمية والدولية بدرجة لم يتوقعها أحد .⁽²⁾

10) بفضل هذا الحظر انكشف الحجم الحقيقي لقوة الغرب أمام حاجتهم الملحة والمتزايدة للبتترول ، وعدم قدرتهم على الحياة بدونيه في هذه الأثناء ويعلمها .

11) أكدت المضاعفات الاقتصادية والسياسية التي ترتبت على نشوء هذه الأزمة الأهمية العالمية الكبيرة لهذه المنطقة الاستراتيجية التي أصبحت تمثل بالنسبة للدول المستهلكة للبتترول خزان الوقود الرئيسى في العالم .⁽³⁾

12) لم يتكف العرب في فترة الحرب هذه بدعمهم للجيش العربى بحظر البترول فقط، بل قدموا أكثر من الحظر ، حيث أرسل الملك فيصل لواء سعوديا مسلحاً للقتال في الحرب ، وقدم 400 مليون دولار لمصر وقدمت الكويت 200 مليون دولار وقطر 100 مليون دولار وأبو ظى مثلها ومنعت البحرين السفن الأمريكية من دخول موانئها .⁽⁴⁾

13) أثبت الموقف الأمريكى للمهدد بالتدخل العسكرى أن التصريحات شيء والأفعال شيء آخر ، فأمريكا التي هددت باحتلال آبار النفط وتدميرها ما كان باستطاعتها القيام بمثل هذا الفعل وذلك لعدة أسباب أبرزها :

- أ - ألما ستكون هي الخاسر الأكبر من تدمير هذه الآبار .
- ب - أن الخليج العربى سيتحول إلى ساحة لصراع القوى الكبرى .
- ج - أن الاتحاد السوفيتى ما كان سيسكت حيال هذا الموقف .
- د - ألما ستخسر أمريكا أصلقائها وحلفاءها في المنطقة وربما في العالم كله .

(1) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 107 .

(2) محمد السعيد إدريس ، " دور الأمن والتعاون العسكرى في تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان إقليمى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 215 ، يناير 1997 ، بيروت ، ص 41 .

(3) London Times, 6/10/1975.

(4) عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر في محكمه التاريخ ، ص 152 .

هـ - أما كانت ستظهر بمظهر الدولة ذات الوجهين المتناقضين ، فكيف تنادي بالديمقراطية وحرية الدول في تسيير شؤونها وحماية الأنظمة التحررية ؟ وتهدد في نفس الوقت الدول التي تمارس سيادتها على أراضيها ومواردها ؟ .

و - أما كانت ستتسبب في تعطيل الصناعات الغربية في أوروبا واليابان .

ز - كان مثل هذا التصرف بمزلة انتهاك صريح للقانون الدولي . وهذا ما لا يمكن أن تقبله أمريكا أبداً من أجل مظهرها قبل أي شيء آخر .

ح - رغبنا في عدم في تكرار تجربة فيتنام التي كان من الممكن أن تتكرر ، وهذا ما كان يستحيل أن يقبله الرأي العام الأمريكي في ذلك الوقت .

ط - أن نيكسون نفسه أكد على صعوبة تنفيذ مثل هذه التهديدات بقوله : 'إنها مسألة خطيرة جداً ، ويجب أن نكون قد تعلمنا من تجربة فيتنام أن الدخول في حرب أسهل كثيراً من الخروج منها' (1) .

14) أن الرفع المبكر لسلح النفط - بعد ستة شهور فقط - مثل دليلاً واضحاً على تبعية الأنظمة العربية لأمريكا . فنفس الحكومات العربية التي كانت قادرة على اتخاذ إجراءات عملية في حقل النفط لإجبار أمريكا والغرب على تطبيق الشرعية الدولية ، هي التي ألغت قراراتها هذه ، وعادت لتسوق في الموكب الأمريكي (2) .

15) أن مبدأ نيكسون لم يحقق نجاحاً باهراً في مثل هذه المواقف الحرجة التي صنع من أجلها ، كما أنه لم يحقق فشلاً ذريعاً أيضاً . وقد مثل السلوك الإيراني في هذه الأزمة نموذجاً واقعياً لهذا الكلام حيث إن إيران - وبصفتها العمود الأول في سياسة العموديين المتساندين - لم تشترك في قرار الحظر ، ولكنها بالطبع استفادت من ارتفاع الأسعار (3) .

(1) من حوار مع نيكسون نشرته المجلة (American Magazine) في 13/1/1975م . نقلنا عن

Sirriyeh Hussein , op. cit., p. 194

(2) محمد الأطرش، " أزمة الخليج: جنورها والسياسة الأمريكية تجاهها " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، يناير 1992، بيروت، ص 24.

(3) Rosemarie Said Zahlan, The Making of The Modern Gulf States Kuwait , Bahrian , Qatar, The United Arab Emirates and Oman, (UK : Ithaca Press, 1998), Socend published , p. 146.

لكن الشاه قد أكد أنه الشرطي الأمريكي بالخليج بعدما أمر بتحويل وقود شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى الأسطول الإمبراطوري الإيراني الذي أرسله بدوره إلى الأسطول الأمريكي الذي كان في أمس الحاجة إلى النفط كي يواصل عملياته العسكرية في المحيط الهندي.⁽¹⁾⁽²⁾

وبعد فلك الحظر حاولت السعودية - العمود الثاني في السياسة الأمريكية - تعويض أمريكا بترولياً ، فزادت إنتاجها بحوالي مليون برميل يومياً وجهت بالكامل نحو الولايات المتحدة.⁽³⁾ بعد أن زادت إيران من إنتاجها البترولي اليومي بهدف التخفيف من الآثار المترتبة على قرارات الحظر العربية وهدف استيعاب الاحتياجات الأمريكية كافة.⁽⁴⁾

16) على الرغم من اختيار الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود شخصية العالم في عام 1974.⁽⁵⁾ فإن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة قد نسيت ماتسبب فيه فيصل من ضرر لحق بها أثناء قراره حظر البترول ، وكذلك تصريحاته المضادة لسياستها المتحيزة لإسرائيل وانتقاده للتهديدات الأمريكية الخاصة باحتلال منابع النفط ، ووصفه لها بأنها لا يمكن أن تصدر عن حكومة عاقلة ، وذلك في آخر حديث تليفزيوني لفيصل مع التليفزيون الأمريكي.⁽⁶⁾

(1) ما بكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 102 .

(2) هذه المطومة تناقضها معلومة أخرى وردت على لسان السيدة جيهان السادات في شهادتها على عصر السادات حين قالت إن السادات برر استقباله للشاه في مصر بعد الثورة الإسلامية عام 1979 ، بأنه لا ينسى موقفه معه حينما أمر بتحويل شحنة نفط كانت متجهة إلى الأسطول الإيراني نحو الجانب المصري أثناء اشتداد الصراع المصري الإسرائيلي !! .

(3) Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf Region in the Twenty First Century : Stability and Change, (New York : University Press of America, 1996) , p. 131.

(4) هذا الموقف يؤكد نظرية التوازن النفطي التي تعني تعويض دولة بترولية معينة أو مجموعة دول النفط الحوادث لدى أية دولة متحمسة أخرى بفعل الانقلابات أو الأحداث الجارية . فقبل أزمة 1973 عوضت الكويت والسعودية النقص الحاصل في الإنتاج الإيراني بعد حركة مصدق . وبعد أزمة 1973 عادت السعودية والكويت لتعوضا النقص في الإنتاج البترولي الإيراني بسبب الثورة الإيرانية ، وأزمة الرهائن عام 1979 ، ثم خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثماني ، للزبد انظر : جمال زكريا قاسم ، " العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية 1925 : 1979 " ، ص 140 وما بعدها .

(5) جريدة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1975/1/3 ، نقلا عن مجلة تلغ الأمريكية الصادرة بتاريخ 12/31/1994 .

(6) أخبار العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، 1975/4/7 .

كما دفع البعض إلى اقام الـ (CIA)-المخابرات المركزية الأمريكية- بالتورط في مقتل الملك فيصل على يد ابن أخيه الأمير مساعد في 1975/3/25. وقد برروا اقامهم هذا بأن فيصل - على حد زعم جريدة واشنطن بوست الأمريكية - قد تسبب في إحداث ضرر للغرب أكبر من أي فرد آخر في العالم منذ عهد أدولف هتلر (1)، (2)

17 بغض النظر عن الحديث حول مدى كفاءة وجدية تطبيق قرار الحظر النفطي في أواخر عام 1973 ، وأوائل عام 1974 ، فإن هذا القرار سيظل سابقة تاريخية هامة في مجال صنع القرار السياسي المشترك على الصعيد الرسمي العربي ، وكذلك بخصوص دور النفط في خدمة قضايا التحرر العربي . (3)

يقي أن نقول إنه مهما اختلفت الآراء وتعددت حول الموقف العربي خلال هذه الأزمة فسيبقى هذا الموقف خائلاً لن ينسى ؛ حيث كان له الفضل في تغيير نظرة العالم أجمع تجاه العرب ؛ فقد كشف هذا الموقف عن حقيقة هذه الأمة وجوهرها ، وهي التي سرعان ما عادت إليها وحدها ، وأثبتت أنها أمة قادرة على صنع القرار ، وفرض رغبتها وتحقيق مصالحها وأهدافها ، وردع أعدائها ، كما أقيمت علاقات جديدة وقرية إلى العدالة بين الدول المنتجة والمستهلكة لا تركز على الضغط والقهر والاستغلال من الطرف الذي يحتاج تجاه الطرف الذي يملك ، علاقات جديدة تقوم على روح التعاون والمساواة وتبادل المنفعة ، علاقات صداقة لا مكان فيها لإملاء الشروط ولا ممارسة الضغوط وهو ما عر عنه البعض بوصف هذه السياسة العربية الجديدة بأنها (سياسة المكافأة

(1) Trevor Mostyn, op. cit., p. 141.

(2) تعد قضية مقتل الملك فيصل من أكثر القضايا جدلاً ؛ حيث كثرت الروايات حولها ، فقد اهتم البعض قائله بأنه مختل عقلياً ، واتهمه البعض الآخر بأنه حاول الانتقام لمقتل أخيه خالد على يد الشرطة السعودية أثناء تظاهره احتجاجاً على افتتاح محطة التلفزيون بالسعودية ، كما أنه حاول الانتقام - أيضاً - للملك سعود الذي زوجه إحدى بناته ؛ ثاراً له من أخيه فيصل الذي خلفه في حكم السعودية ، بينما اتهمه البعض بأنه منحرف سلوكياً ، ومهمته بشرب الخمر ، ولعب القمار ، وملاحقة النساء ، وسبق للسلطات الأمريكية - التي عاش فيها تسع سنوات - اعتقاله بتهمة حيازة المخدرات ، وبقى الاتهام الأخطر والأقرب ، وهو اقام أمريكا بالدخول في هذه العملية انتقاماً من فيصل ، وتهديداً لمن يحاول تكرار ما فعل من سلفه . للمزيد انظر اليكسي فاسيليف : تاريخ العربية السعودية ، ص 496 وما بعدها .

(3) عمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981) ، الطبعة الثالثة ، ص 186 .

الموعودة) ، التي تعنى زيادة العرب إنتاجهم النفطى مقابل تحقيق مطالبهم فى استعادة أراضيهم وتحقيق السلام.⁽¹⁾

وحقيق علينا أن نُؤل الرجال الذين صنعوا النصر العسكرى وقضوا على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر منازلهم ، وعلى رأسهم الرئيس المصرى الشهيد محمد أنور السادات، ومن بعدهم الرجال الذين صنعوا النصر السياسى على الغرب ، وعلى رأسهم الملك السعودى الشهيد فيصل بن عبد العزيز آل سعود ؛ فبفضلهم تبوأ العرب مكانهم الذى يستحقونه على الخريطة الدولية، وأصبحوا طرفاً يُعمل له ألف حساب ، وتُخشى ردود أفعاله .

والسؤال الهام هو كيف سارت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى بعد انتهاء هذه الأزمة مباشرة ، ولكن قبل أن نجيب عليه يتحتم علينا - أولاً - الإجابة على سؤال هام جداً ، وهو هل خسرت الولايات المتحدة بسبب هذه الأزمة أم كسبت منها ؟ والمخير أن الولايات المتحدة قد استفادت من هذه الأزمة بالفعل من وجهين أولهما معنى ، فهى التى انتصرت فى النهاية بعد تحقيق رغبتها فى رفع هذا الخطر ، وثانيهما مادى ملموس، وهو أن تنامى أسعار النفط قد ترك لدى دول المنطقة فائضاً ضخماً من الدولارات الأمريكية استخلتته هذه الدول فى شراء السلاح والسيارات والأجهزة والمتنجات الأمريكية كافة ؛ مما ساعد على اتساع السوق الأمريكية ، فعوض ذلك ما دفعته أمريكا من نفقات إضافية على مشترياتها النفطية، بل وربما زاد عنه! وقد أصبحت الاستراتيجية الأمريكية أكثر ديناميكية وأسرع إيقاعاً وانتقلت من مرحلة المبادئ والأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة فى سلم محدد من الأولويات.⁽²⁾ تمثلت فى:

- (1) تأمين تليفق النفط لها ولحلفائها .
- (2) تضيق الخناق على الاتحاد السوفيق بهدف عدم تمكنه من بسط نفوذه فى المنطقة .
- (3) الاستثمار فى بيع الأسلحة الأمريكية الصنع لدول المنطقة .
- (4) الاستثمار فى تطبيق مبدأ نيكسون " الصمودين المتساندين " .⁽³⁾

(1) جوزيف توبنام ، " توقعات الإمدادات النفطية وسياسة الطاقة الدولية الأمريكية " بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : هاشم كاطع لازم، ص 69 .

(2) Ramazani . R., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, p. 41.

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيق حول الشرق الاوسط ، ص 438 .

(5) الاهتمام ببقاء مضيق هرمز مفتوحاً بعيداً عن أى تهديد ، حيث إنه دون تأمين سلامة هذا المضيق بالتحديد ، لا تصبح هناك أية قيمة لعمليات تأمين ممرات النفط الخليجي عبر المحيط الهندي وحول طريق رأس الرجاء الصالح وكلنا من خلال قناة السويس.⁽¹⁾

وقد أصبح الحصول على نفط الخليج هو أساس السياسة الأمريكية ، فحاولت أن ترسخ لدى دول الخليج فكرة أنه إذا كانت هي في إحتياج إلى نفطهم ، فهم أيضاً في أمس حاجة إلى التكنولوجيا الأمريكية من أجل تحقيق التنمية والتقدم والرفاهية لمجتمعهم . وهنا بدأت في العزف على نغمة للمصالح المتبادلة بين الطرفين ، كما نادت بأن تشترك الدولارات البترولية⁽²⁾ في عمليات التنمية والتقدم في منطقة الخليج ، وكذلك جذب الدول الخليجية وربطها بالاقتصاد الغربي وذلك كله من أجل تحقيق هدف واحد هو امتصاص العوائد البترولية - أو جزء كبير منها على الأقل -⁽³⁾ وقد زاد الاعتماد الأمريكي على بترول العرب فيما بين عامي (1973:1977) ، بشكل واضح مما أحدث خللاً كبيراً وعميقاً في ميزان التجارة الأمريكية مع العرب، فأخذت أمريكا تفكر ليس فقط في تحقيق الاعتدال لهذا الميزان بل ترجيح كفته ناحيتها ، فراحت تعقد الاتفاقات الاقتصادية مع دول المنطقة ، ثم بدأت في إغراق السوق الخليجية بالصادرات الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 1.2 مليار دولار عام 1972 إلى 7.1 مليار دولار في عام 1976 ، ثم إلى 8.2 مليار دولار في عام 1977 ، في مقابل ذلك كانت تستورد حوالي 6.2 مليون برميل بترول يوميا عام 1973 و 6.3 مليون برميل يوميا عام 1975 حتى وصلت إلى إستيراد 7.3 مليون برميل يوميا عام 1977.⁽⁴⁾

وقد شغل الساسة الأمريكيون بمسألة عدم قيام محاولة وحلوية أخرى ثانية ، وكذلك عدم تكرار تجربة الحظر النفطي هذه مرة أخرى ، فظهر (مبدأ الارتمان المتبادل) الذي يهدف إلى تحليل

(1) إسحاق صبرى مقلد : أمن الخليج وتحديات الصراع الدول ، ص 39 .

(2) الدولارات البترولية يقصد بها الدولارات التي تدفعها أمريكا لدول الخليج العربي مقابل مشترياتها النفطية ،

ودائما ما تسعى الولايات المتحدة إلى إعادتها إلى خزائنها مرة أخرى وربما إعادة ما يفوقها في بعض الأحيان. 11

(3) Gad G. Gilber , The Middle East Oil Decade and Beyond, (London : Frank Cass, 1997), p. 36.

(4) John Hagel , Alternative Energy Strategies : Constraints and Opportunities, (New York, 1976), pp. 3-6.

وحدة مصالح البلدان النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة ، وذلك لمحاولة ضمان دعم الدول النفطية للنظام الاقتصادى الغربى.⁽¹⁾ وقد شرح كسينجر هذا المبدأ الجديد أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المتعقبة يوم 19 سبتمبر 1975 بقوله (نحن والدول المنتجة للنفط شركاء طبيعيون ولسنا خصوما ، ولا بد للبلدان المستهلكة للنفط من منفذ أمين إليه بأسعار معتدلة ، وعلى البلدان المنتجة من أجل توظيف ثرواتها الجديدة المكتسبة بفضله أن تكون المشارك الرئيسى فى النظام المالى والاقتصادى العالمى ، كما يتوجب عليها كى تحول ثرواتها الجديدة إلى بضائع أن تغدو من كبار المستوردين لمنتجاتنا ، ونحن على استعداد كامل للتعاون مع بلدان الشرقين الأوسط والأدنى فى توحيد إقتصادياتنا وفق شروط متكافئة).⁽²⁾

هكذا سارت السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربى بعد انتهاء أزمة بترول عامى 1973 ، 1974 فى الفترة التى صاحبت الفترة الرئاسية الثانية لريتشارد نيكسون والتى كانت قد بدأت بالفعل فى يناير 1974. ولكن مع خروج نيكسون المفاجئ من البيت الأبيض فى العام نفسه إثر استقالته من منصبه⁽³⁾ ، ثم اعتلاء نائبه جيرالد فورد منصب الرئاسة فى هذا العام هل تغيرت هذه السياسة تجاه دول المنطقة أم استمرت ولكن بشئ من التعديل ؟ هذا ما ستجيب عنه سياسة فورد تجاه دول هذه المنطقة ، والتى ستوضح فى الصفحات القليلة القادمة.

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 41 .

(2) المرجع السابق ، ص 42 .

(3) قدم ريتشارد نيكسون استقالته من منصبه فى الثامن من أغسطس عام 1974 ، بعد الكشف عن فضيحة ووترجيت (Water gate) ، والتى تورط فيها رجاله بالتحسس على حملة منافسيه من الحزب الديمقراطى فى المعركة الرئاسية التى دارت أواخر عام 1973 ، وبما زاد من موقفه صعوبة كذبه فى التحقيقات التى أجريت بخصوص هذه المسألة وانكاره أية صلة له بهذه المسألة ، وكذلك تجاوزه الحقوق المدنية فى أثناء حملته الانتخابية .

للمزيد انظر :

John A. Garraty, Robert A. Mc Caughey, The American Nation ; A History of The United States, pp. 911-913.

فورد وسياسة أمريكا نحو الخليج العربي :

في اليوم التالي مباشرة لتقدم نيكسون استقالته من منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وتخليدا في التاسع من شهر أغسطس عام 1974 أعلن جيرالد فورد نائب نيكسون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمي للفترة المتبقية من الفترة الرئاسية لنيكسون المقدرة بثلاث سنوات تنتهي في يناير 1977.⁽¹⁾

ولم يفاجأ المتابعون والمحللون بسياسة فورد التي لم تختلف عن سياسة سابقه داخلياً وخارجياً ، فابتعاد النائب عن سياسة رئيسه ومخالفته إياها أمر غير متوقع غالباً .

وفيما يخص سياسته نحو منطقة الخليج العربي فقد سارت في ثلاث خطى متوازية أولها الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية بهذه المنطقة وعلى رأسها النفط الذي لم يخف فورد ولا وزير خارجيته كيسنجر استعدادهما لخوض حرب من أجل تأمين تدفقه.⁽²⁾ - وحق قبل أن يصبح فورد رئيساً لأمريكا ، أثناء اشتعال أزمة النفط - أبدى استعداده لأن يدعو أصحاب القرار في الولايات المتحدة إلى إصدار قرار يجمد بمقتضاه إرسال الشحنات الغذائية إلى الشرق الأوسط ككل .⁽³⁾

وقد برر فورد سياسته المتشددة هذه حيال أزمة النفط واستعداده لخوض حرب ضروس من أجل تأمين تدفق النفط على أمريكا بأن هذه الحرب -على الرغم من كونها مسألة غير أخلاقية-، فإننا لو رجعنا إلى التاريخ البشري لوجدنا أن الحروب من أجل الموارد الطبيعية موجودة منذ أقدم الأزمنة وتاريخ السنوات الماضية يشير إلى هذا الأمر كأحد الأسباب التي من أجلها تخارب الأمم⁽⁴⁾.

وفي 23 سبتمبر عام 1974 أطلق فورد تصريحاته التي تضمنت تهديدات عنيفة بعقاب الدول المنتجة للبترول في حال رغبتها في تكرار ما فعلته تجاه العالم في الماضي القريب.⁽⁵⁾

(1) John A. Garraty, Robert A. Mc Caughey, op. cit., p. 921.

(2) علاء عواد ، " الأمن واستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 37 .

(3) من مسجيم آل ثان ، مرجع سابق ، ص 309 .

(4) مروان بحوي ، مرجع سابق ، ص 30 .

(5) Richard Cottam, " US policy in the Middle East", research in The United States And The Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York: State University of New York Press, 1993), p. 58.

وفي نوفمبر من نفس العام أصدر فورد أوامره بتحريك القطع الحربية وحاملات الطائرات تجاه الخليج العربي على الرغم من انتهاء الأزمة قبل ذلك بمحاول سبعة شهور.⁽¹⁾

ويرر فورد تصرفه هنا بأن القوة يجب أن تستخدم من أجل إحداث تغيير غالى الثمن ، كما أنه لا يستطيع ضبط الأمور في حالة حدوث حالة اختناق للعالم الصناعى والعالم الحر مرة أخرى.⁽²⁾ ثم أضاف وزير خارجيته كسينجر أن حالة الاختناق هذه ليست السبب الوحيد لاستخدام القوة ، بل إن أهم أسباب استخدام هذه القوة هو ظهور نزاع حول أسعار النفط.⁽³⁾ وسار وزير دفاعه جيمس شلزنجر على نفس نهجه وخطاه ، حين صرح في مؤتمر صحفي عقد في البيتاجون بتاريخ 14 يناير 1975⁽⁴⁾ بأنه من المجدى القيام بعمليات عسكرية ضد الدول المصدرة للنفط في الخليج العربي لأن أمريكا لديها القدرة على إلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة لهذه الدول ، وكذلك يمكنها الاستيلاء على حقول النفط دون إلحاق أى ضرر بالبنشآت النفطية .⁽⁵⁾

وبعد هذا المؤتمر بنحو أسبوع واحد فقط عاد شلزنجر ليعلمن استعداده لإقحام قوات بلاده المسلحة في أى اشتباك عسكري في هذه المنطقة.⁽⁶⁾ وكانت تصريحاته وتصريحات كسينجر دائما ما تجد دعما وحماية وتأييدا من فورد نفسه بقوله : ' لا تستطيع الدول الكبرى المستقلة أن تسمح بأن تفرض عليها سياستها أو يقرر مصيرها عن طريق التلاعب للمصطنع أو التغيير في أسعار السلع العالمية'.⁽⁷⁾

أما عن ثمانية الخطى التي سارت فيها السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي فهي الطرق الدبلوماسية . حيث لم يغيب عن ذهن فورد ما لهذه الطرق من آثار كبيرة على سحر العلاقات المشتركة بين الجانبين . ولعل من أبرز الزيارات الرسمية لمسؤول خليجي زيارة السلطان قابوس لواشنطن في يناير 1975 ، وفيها طلب كسينجر من السلطان أن يسمح للطائرات الأمريكية

(1) M.S. Agwani, Politics in the Gulf, p. 130.

(2) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، مرجع سابق ، ص 47 .

(3) للرجع السابق ، ص 46 .

(4) سمير مسعود ، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب : الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي ، (القاهرة : بيت

الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع ، 1991) ، ص 15 .

(5) للرجع السابق : ص 16 .

(6) محمد عصفور ، مرجع سابق ، ص 117 .

باستخدام قاعدة مصيرة الجوية العمانية التي يستخدمها سلاح الطيران الملكي البريطاني منذ 1958 ثم مالبت بريطانيا أن أعلنت عن عزمها على التخلي عن هذه القاعدة وذلك في 19 يوليو 1976 ولم يمنع قابوس في منح الولايات المتحدة هذه التسهيلات التي طلبتها ⁽¹⁾ .
وفي المقابل طلب قابوس من الولايات المتحدة تزويد بلاده ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية التي تحتاجها ⁽²⁾ ، كما وضعت هذه الزيارة الأساس للاتفاقية العمانية الأمريكية التي وقعت في عام 1980 .

والجدير بالذكر أن فورد قد رد زيارة قابوس هذه ولكن بعد خروجه من منصبه، حيث وصل مسقط في 4 مارس 1980 في زيارة غير رسمية تبعت توقيع هذه الاتفاقية التي وافق بمقتضاها الكونغرس على تقديم 155 مليون دولار كمنحة اقتصادية وعسكرية لعُمان في عام 1982 في عهد الرئيس رونالد ريغان ⁽³⁾ .

واستمر السفراء الأمريكيون في دول الخليج في أداء أدوارهم للنوطة بهم من أجل دعم سياسة فورد هذه ، حيث تعددت لقاءاتهم بزعماء المنطقة في أكثر من مناسبة بهدف تقريب وجهات النظر وتلقيم العلاقات المشتركة بين الجانبين .

وقد لعب السفير الأمريكي بالكويت وليام ستولفس دوراً هاماً في تقوية العلاقات المشتركة بين الكويت وأمريكا حين التقى بوزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد في فبراير 1975 ⁽⁴⁾ . في وقت كانت الكويت تطالب الولايات المتحدة بشكل مستمر ومتواصل بوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة ⁽⁵⁾ .

وثالثة خطى السياسة الأمريكية في عهد فورد التأكيد على الاستمرار في تطبيق مبدأ نيكسون ودعم إيران والسعودية بالتحديد ، على الرغم من تعرض هذا المبدأ لهزة قوية بعد الضربة التي تلقاها من السعودية في موقفها من حظر تصدير النفط إلى أمريكا بالتحديد .

(1) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ص 233 .

(2) Ian Skeet , op. cit., p. 82.

(3) Trevor Mostyn, op. cit., p. 183.

(4) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1975/2/23 .

(5) جريدة النهضة ، الكويت ، 1975/9/27 .

فقد استمرت الولايات المتحدة في بيع أسلحتها لهمايتين الدولتين وبمبالغ كبيرة جداً ، حيث باعت في عهد فورد وبالتحديد في عام 1974 أسلحة للعالم أجمع بقيمة إجمالية بلغت 10.800 مليار دولار منها أسلحة بقيمة 3.900 مليار دولار لإيران وحدها ، وكذلك أسلحة بقيمة 2.500 مليار دولار للسعودية ، أى ما يقارب 60% من جملة مبيعاتها العسكرية لدول العالم كافة .⁽¹⁾

وفي مجال الاقتصاد بلغت قيمة صادراتها لإيران والسعودية عام 1976 من بضائع وخدمات ما يقارب 2.800 مليار دولار .⁽²⁾ وعلى المستوى الفردى امتد الدعم الأمريكى إلا محدود لإيران عسكرياً وإلكترونياً وتكنولوجياً ، حيث بلغت الشركات الأمريكية للمتعاقدة مع إيران في هذه الأثناء قرابة 39 شركة في مختلف التخصصات .⁽³⁾ وفي عهد فورد أيضاً نال جهاز السواك الإيرانى حق ملاحقة الإيرانيين المعارضين لديمقراطية الشاه داخل الأراضي الأمريكية ، وقدر هؤلاء المعارضون بالآلاف في هذه الفترة.⁽⁴⁾

أما عن العلاقات الخاصة بين فورد والشاه فقد كان فورد دائم الإشادة به ، حيث كان يرى أنه أحد الرجال العظام في حيله وبلده والعالم أجمع .⁽⁵⁾

أما السعودية ، فقد حظيت هى الأخرى باهتمام فورد شخصياً ، حيث أكد على دعم العلاقات الأمريكية السعودية في شتى المجالات بدءاً من الدفاع والشؤون التجارية والتنمية حتى الاقتصاد والتعليم . وفي بعض الأحيان وصفت علاقتهما معاً بأنها شبيهة بالعلاقات الأمريكية البريطانية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

وفي الشهور الأربعة من عام 1975 طلب فورد من الكونجرس للموافقة على مبيعات بقيمة 3.5 مليون دولار منها 1.4 مليون لبناء مدينة عسكرية في حفر الباطن التى تبعد عن العراق بحوالى 40 ميلاً .⁽⁶⁾

(1) M.S. Agwani, op. cit., p. 142.

(2) Egyptian Gazette, Cairo, 17/2/1977.

(3) James A. Bill, The Eagle and the Lion, p. 209.

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 133 .

(5) نفسه .

(6) محمد جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص 109 .

وفي 29 فبراير 1976 وقعت الاتفاقية السعودية الأمريكية للتعاون في المجال التكنولوجي في الطاقة الكهربائية بين وزارة المالية الأمريكية ووزارة الصناعة السعودية ، حيث تعهد أمريكا بموجب هذه الاتفاقية بتقديم دعمها وغيرها للسعودية من أجل تحديثها ومن أجل وضع المجتمع السعودي تحت النظام الكهربائي المتقدم في خطة تستمر لمدة 25 سنة، كما تم الاتفاق على تقديم الدعم العلمي والصناعي لتحديث المجتمع السعودي والارتقاء به .⁽¹⁾

ولكن على الرغم من توشح العلاقات الأمريكية الخليجية على هذا النحو ، فإن هذا الأمر لم يكن مع دول المنطقة كافة ، حيث شد العراق على المستوى الرسمي المعلن — كعادته دائماً — عن هذه القاعدة وتخلفت عن السير في ركاب المتعاونين مع الولايات المتحدة وذلك رفضاً لسياساتها في المنطقة التي وصفها الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بقوله : 'تجرى الآن تحركات أمريكية واسعة لزيادة واستكمال قواعدها العسكرية مع التهديد بغزو النفط والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المنتجة له ، وذلك لتفرض على شعوب المنطقة عبودية مستمرة ونهباً متزايداً لخيراتهم'.⁽²⁾

هذا وقد استمرت السنوات الباقية من حكم فورد على هذا النسق ، حيث حرص على حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة ، مع عدم تقديم أية معونات دون شروط ودون تحقيق الفائدة المرجوة منها ، فما يقدم باليمين يؤخذ باليسار ، ولا أظنني مبالغاً إذا قلت إن سنوات حكم نيكسون ومن بعده فورد كانت بمثابة التمهيد الواضح لكارتز ، على الرغم من ظن البعض أن السياستين متناقضتان متباعدتان كل البعد ، فالحقيقة أن الاختلاف لم يظهر سوى في المسميات والعناوين والعبارات البراقة، التي كانت واحدة لا تتغير وثابتة لا تهتز : المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي وحماية الديمقراطية ولا شيء سوى ذلك . III

(1) Sirriyeh Hussien , op. cit., p. 259 .

(2) جريدة الجمهورية ، بغداد ، 1975/2/25 .

(الفصل الثالث)

سياسة كارتو تجاه منطقة الخليج العربي
ومقدمات الإعلان عن مبدأ كارتو

(الثورة الإسلامية الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان)

لم تشهد أية فترة من فترات حكم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً حقيقياً لمصالحها في الخليج العربي مثلما شهدت الفترة الرئاسية لجيمى كارتر الممتدة من عام 1977 حتى عام 1981، حيث عصفت أحداث حسام باستقرار هذه المنطقة وعرضت المصالح الحيوية الأمريكية فيها للخطر الشديد، تطلعت في :

1) قيام الثورة الإسلامية في إيران ونفي حكم الشاه - الحارس الأمين للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة- ، ومن ثم سقوط إحدى دعامتي السياسة الأمريكية في منطقة الخليج وتخلل فترة قيام الثورة وسقوط حكم الشاه تطورات مهمة تمثلت في احتلال السفارة الأمريكية بطهران واحتجاز موظفيها طيلة 444 يوماً ثم محاولة أمريكية فاشلة لإنهاء هذا الاحتلال وإنقاذ موظفي السفارة ، تبعها قرار أمريكي بتحميد الأرصدة الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية، وانتهاء كل هذه الأحداث بقيام نظام جمهوري إسلامي معاد للنظام الأمريكي .

2) قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان أواخر عام 1979 في محاولة منه لبسط نفوذه على هذه المنطقة وتهديد المصالح الأمريكية بها .

3) دعم أمريكا ومباركتها لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 ، وما تبعها من سحق عربي عام بسبب هذه المبادرة .

4) إصرار الاتحاد السوفيتي على لعب دور أكثر إيجابية في هذه المنطقة تمثل في إعلان الرئيس الروسي ليونيد بريجنيف مبادرته للسلام في الخليج العربي في عام 1980 .

5) اشتعال فتيل الحرب بين العراق وإيران في أواخر عام 1980 ، وما تبع ذلك من تهديد المصالح الغربية في المنطقة .

ومثلما شهدت فترة كارتر هذه الأحداث الخطرة شهدت أيضاً تحركات أمريكية أكثر خطورة تجاه هذه الأحداث تمثلت في :

1) إعلان كارتر قيام قوات التدخل السريع المنوط بها القيام بأية عمليات عسكرية وردع أى تهديد للمصالح الأمريكية بمنطقة الخليج العربي .

2) توسع أمريكا في السيطرة على القواعد العسكرية في الأماكن الاستراتيجية على أرض هذه المنطقة ، في محاولة منها لربط هذه الدول بسلسلة من القواعد العسكرية المختلفة .

3) تحول طبيعة وشكل سياسة أمريكا تجاه هذه المنطقة ، تمثل في إعلانها الرسمي عن إمكانية تدخلها العسكري في منطقة الخليج العربي إذا ما تعرضت لأي عدوان داخلي أو خارجي يكون من شأنه تهديد مصالحها ، بما ، فيما سمي بعيداً كارتير للعلن في أوائل عام 1980 . ولا غرابة في مثل هذه التحركات الأمريكية ، خاصة إذا علمنا أن هذه المنطقة تجسد قمة الاهتمام الأمريكي فهي على حد تعبير زبغنيو بريزنسكي مستشار الرئيس كارتير للأمن القومي الأمريكي (تمثل المنطقة المركزة الثالثة أو الحد الاستراتيجي المركزي الثالث ذا الأهمية الحيوية في استقراره المحلي ، وتمثل دوله مع بعضها البعض منطقة من العالم مهمة جداً من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية) .⁽¹⁾

ولم تختلف سياسة كارتير عن سياسة سابقيه من حيث تكثيف الاهتمام بشؤون هذه المنطقة حيث حكمت سياسته أولويات عدة كحماية المصالح الأمريكية والغربية ضد أي تهديد، والاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية في حماية المنطقة، وتقوية الاقتصاد الأمريكي بهدف تقليل الاعتماد على نفط الخليج خاصة والنفط للمستورد بشكل عام، والاستمرار في تقديم الدعم والعون لحلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة، وتشجيع التعاون للشرق بين دول المنطقة، مع الاستمرار في تقديم الدعم الخاص لإيران والسعودية قبل قيام الثورة الإيرانية ، مع إعطاء الأهمية للسعودية بعد قيام هذه الثورة، والعودة إلى سياسة القواعد العسكرية، ومحاولة ربط المنطقة بعدة أحلاف موالية لأمريكا، وربط المنطقة بشبكة من المصالح الاقتصادية المترابطة مع القوى الغربية ، ودعم الوجود العسكري الأمريكي في المناطق المحيطة بالخليج العربي والغربية منه. وقد حكمت هذه النقاط العشر توجهات كارتير نحو دول الخليج طيلة سني حكمه ، وإن كان قد شابهما بعض التحول سواء في بدايتها أم في نهايتها . فإثر تولي كارتير مقاليد الرئاسة عام 1977 لم يظهر اهتماماً كبيراً بقضايا الأمن والتسلح مثلما فعلت إدارتا نيكسون وفورد ، ولكن هذا الأمر اختلف كثيراً بعد قيام الثورة في إيران وغزو السوفييت لأفغانستان حيث مالت سياسته نحو الاتجاه العسكري للتمثل في تزايد الإنفاق العسكري وتزايد مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة بل إنها وصلت إلى الاستعداد للقيام بعملية عسكرية على أرض هذه المنطقة رداً على أي عدوان وضماناً للمصالح الأمريكية ، وذلك على الرغم من مناداته الدائمة في بداية حكمه بضرورة منح الأولوية لقضايا حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحد من الإنفاق العسكري وتكريس الوفاق الدولي تأكيداً لقوله :⁽²⁾ " إن الاستقرار الإقليمي والدولي لا يمكن تحقيقه ما لم يسبقه استقرار داخلي على مستوى الدولة نفسها " .⁽³⁾

(1) مجلة الحوادث ، لندن ، 23 / 10 / 1981.

(2) عبد الجليل مرهون ، " الأمن في الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، ص 55 .

وقد شغل كارتر أيضاً بقضية النفط وضرورة ضمان تدفقه إلى أمريكا وحلفائها بشكل منتظم وبأسعار مقبولة . ففي الشهر التالي لتوليه مقاليد الحكم أرسل مبعوثه الخاص جيمس أكير⁽¹⁾ في جولة خاصة للبلدان العربية المنتجة للنفط لدراسة الوضع هناك ، وللتأكيد على قوة وصلابة العلاقة الأمريكية الخليجية .⁽²⁾

ولم يغير كارتر من السياسة الأمريكية تجاه السعودية وإيران حيث دعمهما دعماً كبيراً، على الرغم من إشارة البعض إلى حدوث تغير في العلاقة الأمريكية الإيرانية حولها من علاقة خاصة دون تحفظات إلى علاقة عمل تخضع للعديد من الضوابط التي تبقى عليها ضمن إطارها الصحيح ، خاصة في مجال التسليح الذي خفضت الطلبات الإيرانية فيه للقنوات البيروقراطية التي تطالبها بتقديم الأسباب الموضوعية لطلب الشراء عكس زمن الرئيس نيكسون.⁽³⁾

والحقيقة أن إدارة كارتر للمنادية بحقوق الإنسان والديمقراطية كانت تفضي الطرف أحياناً عن مساوئ النظام الإيراني ودكتاتورية الشاه ، وذلك بهدف استبقاء وثمان ولاته لها بعد اشتداد النزعات المناهضة للولايات المتحدة في دول المنطقة كباكستان خلال حكم علي بوتو، وتركيا التي طالبت القوى الوطنية بما تصفیه القواعد الأمريكية فيها، وكذلك أفغانستان التي قامت فيها ثورة وطنية في إبريل 1978، وباقي دول الخليج التي عارضت المساعي الأمريكية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل التي بدأت بمباركتها لزيارة السادات التاريخية للقدس في 19 نوفمبر 1977.⁽⁴⁾

وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس أن لإيران أهمية كبرى بالنسبة لأمريكا لا تضاهيها أي دولة أخرى وتمثل أهميتها في أنها تشتري قرابة نصف الأسلحة الأمريكية للمبيعة للخارج ، ومثل الداعم الأساسي للبترول للدول الغربية وكما أنها لم تشترك فعلياً في حظر البترول عام 1973، وتعتبر المصدر الرئيسي لبترول إسرائيل - الحليف الأول لأمريكا في المنطقة - كما أن

(1) شغل جيمس أكير منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية في الفترة ما بين عامي 1973: 1976 . وكان قبل هذه الفترة يشغل منصب رئيس المكتب المركزي الأمريكي لشؤون الوقود والطاقة لسنوات عدة .

(2) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، إبريل 1977 ، الكويت ، ص 5 .

(3) إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدول ، ص 98 .

(4) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج ، ص 137 .

الشاه يقدم مساعدات هامة للدول المنطقة ، وكذلك يساعد على تهدئة الصراعات في المنطقة مثلما
ساعد في قمع تمردى عمان.⁽¹⁾

وفي العام الأول لحكم كارتر زار شاه إيران واشنتون في الفترة ما بين 15 : 17 نوفمبر
1977 للتدليل على عمق العلاقات المشتركة بين البلدين بعدما أثبتت قضية حدوث جفوة بين
الزعيمين.⁽²⁾

ولم يعكر صفو هذه الزيارة المادئة سوى بعض المظاهرات العدائية التي قامت في واشنتون ضد
الشاه من الطلاب الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة.⁽³⁾ وقد قدر عدد هؤلاء الطلاب بحوالى
60000 طالب.⁽⁴⁾

وبعد حوال شهر رد كارتر الزيارة للشاه، وصرح في 31 ديسمبر بأن : ' إيران هي جزيرة
الاستقرار في أكثر المناطق اضطراباً في العالم ، وليس هنالك أى بلد آخر أقرب إلينا فيما له علاقة
بأمننا المتبادل ، وليس هنالك أى زعيم آخر أشعر نحوه بالامتنان البالغ والصداقة المتينة سوى
الشاه'.⁽⁵⁾ وأضاف أن : ' استقرار إيران إنما يعود إلى قيادة جلالة الشاه العادلة العظيمة والملمهة '.⁽⁶⁾

وللتدليل على متانة ومودة العلاقات بين البلدين صرح كارتر للشاه في أثناء مأدبة العشاء التي
أقامها له في القصر الامبراطورى بطهران قائلاً : ' رغم أنك أنت والامبراطورة فرح غادرتما أرضنا

(1) American Foreign Policy : Basic Documents 1977, (Washington :
Department of State, 1983) Document No: 326, p. 719.

(2) آمال السيكى ، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين ، ص 199 .

(3) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة ، (القاهرة : دار الشروق ، 2000) ، الطبعة
الخامسة ، ص 192 .

(4) James A. Bill, The Eagle and the Lion, p. 211.

(5) إدوار سابليه ، إيران مستودع البارود : أسرار الثورة الإسلامية ، ترجمة : عز الدين محمود فراج ، (بغداد :
الدار الوطنية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1983) ، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
بغداد ، ص 269 .

(6) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص 192 .

منذ أكثر من شهر ، إلا أنه عندما سألت زوجتي مع من ترغيبين في قضاء إجازة رأس السنة ؟ أجابت : بالرغم من الكل أعتقد مع الإمبراطور والإمبراطورة فرح ١١^(١).

وفي أثناء اشتداد السخط الشعبي على الشاه في عام 1978 وردده العنيف على المتظاهرين المتمثل في قمعه لثورة الموظفين في سبتمبر 1978 فيما عرف بمذابح الجمعة الدموية ، اتصل كارتر بالشاه وأكد له على تأييده ودعمه لسياسته القمعية هذه.^(٢)

ولتمتعت السعودية بالخصوصية نفسها في العلاقة المشتركة في عهد كارتر الذي وقعت في عهده عدة اتفاقيات مشتركة للتعاون في المجالات كافة ؛ كاتفاقية 26 مارس 1977 و3 مايو 1977 و 16 أغسطس 1977.^(٣) ثم زار في العام نفسه ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز واشنطن في الفترة ما بين 23 : 27 مايو ، حيث عقد مباحثات مشتركة مع كارتر ، وتعهد له بعدم قيام السعودية بمحظر نفطى آخر على أمريكا.^(٤)

وعقب زيارة كارتر لطهران توجه مباشرة إلى السعودية في الثالث من يناير ، وعقد عدة اجتماعات مع المسؤولين السعوديين الذين أبدوا له تشدهم تجاه مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية وذلك قبل مغادرته السعودية في اليوم التالي مباشرة.^(٥) وقد أكد له فهد خلال زيارته هذه على تجميد أسعار النفط حتى نهاية عام 1978.^(٦)

وقد حرص كارتر على إقناع دول المنطقة بجدوى المباحثات المصرية الإسرائيلية وحاجة المنطقة إلى مثل هذه الخطوة ، فبدأ بإجراء اتصالات مع زعماء المنطقة ، حيث بعث برسالة إلى عاهل الكويت سلمها له سفير أمريكا بالكويت فرانك مايسترون ، وقد حوت هذه الرسالة ملاحظات

(1) American Foreign Policy : Basic Documents 1977 , Document No : 328 , p. 723.

(2) John Foran , A Century of Revolution : Social Movement in Iran, (Minnesota : University of Minnesota Press, 1994), p 171.

(3) Sirriyeh Hussein, US Policy in the Gulf 1968 – 1977, p. 260.

(4) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 – 1990, p. 152.

(5) Ibid., p. 156.

(6) حريصة الأنوار ، بيروت ، 1978/1/6.

لكارتز حول الوضع في الشرق الأوسط والخطوات الأمريكية نحو تحقيق السلام بين دول المنطقة كافة⁽¹⁾.

ولم يفل كارتز أهمية العراق كدولة كبرى في هذه المنطقة ، فكان حريصاً على إعادة العلاقات المقطوعة بين الدولتين منذ حرب يونيو 1967 بسبب دعم أمريكا لإسرائيل⁽²⁾ وذلك كجزء من خطة شاملة لتغيير مشاعر العداء المتبادلة بين البلدين ، وكذلك للحد من سطوة النفوذ والتأثير السوفيتي فيها ، فأرسل مبعوثاً رسمياً للعراق في مايو 1977 لتحقيق هذا الهدف⁽³⁾ ورغم كل هذا بقيت العلاقات بين البلدين مقطوعة، وقد رحب مستشاره للأمن القومي زبنيو بريزنسكي بمحاولات إعادة العلاقات بين البلدين بقوله : 'إننا لا نرى أى تعارض في المصالح بين العراق وأمريكا'⁽⁴⁾.

وهكذا سار كارتز على نفس نهج نيكسون في تعامله مع دول المنطقة متبعاً نفس مبدئه ومستتباً نفس عطاء خاصة في مسألة مد يد العون وتقديم المساعدات المتنوعة وعقد الاتفاقات مع هذه الدول ، محاولاً في هذا كله التقدم للأمام وعدم العودة إلى مرحلة 1973 البالغة التوتر في العلاقات بين الجانبين .

وقد لعبت عملية بيع السلاح الأمريكي لدول الخليج العربي في عهد كارتز دوراً كبيراً أيضاً في حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة وتدعيم علاقات الجانبين معاً. ومثلما كان الحال دائما استحوذت إيران والسعودية على الحيز الأكبر من مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول المنطقة ، فإيران استمرت في مطالبتها الدائمة لأمريكا بتزويدها بأحدث الأنظمة والأسلحة لتحديث قواتها المسلحة ، ولكن الردود الأمريكية كانت أكثر تأنيلاً من ذي قبل ، حيث كانت هذه الطلبات الإيرانية تمر عبر القنوات الشرعية. وللتلليل على صحة هذا الكلام فإنه تم رفض طلب إيران شراء عدد 250 طائرة

(1) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1978/8/17.

(2) M.S. Agwani , politics in the Gulf, p. 90.

(3) Barry Rubin, " The United States and Iraq : From Appeasement to War"; research in : Iraq's Road to war, Edited by : Amatzia baram and Barry Rubin, (New York : St Martin's Press, 1993), p. 256.

(4) Ibid.

مقاتلة طراز إف 18 في يوليو 1977 ، وفي يوليو من العام التالي رفض أيضاً طلب إيران بخصوص شراء عدد 150 طائرة مقاتلة من طراز إف 16.⁽¹⁾

وعلى الرغم من ذلك وقبل زيارة الشاه لواشنطن في نوفمبر 1977 أعلن البيت الأبيض عزمه بيع سبع طائرات أواكس لإيران بمبلغ 1.2 مليار دولار.⁽²⁾ الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً في الأوساط القيادية الأمريكية التي رفضت مسألة البيع هذه . وحاول وقتها كارتر ووزير خارجيته سيموس فانس تمرير موقفهم للويد لبيع هذه الطائرات لإيران حيث صرح فانس في كلمته أمام لجنة العلاقات الدولية بالبيت الأبيض في 28 يوليو 1977 بأن : (هذه الطائرات ستستخدم استخدماً دفاعياً فقط ، ولن تكون لها أية مهام هجومية)، وأضاف أن : (إيران تعمل مع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب في هذه المنطقة الحساسة والمهمة لمصالحنا القومية والأمنية ، كما أن الأواكس ستزيد من سيطرة أمريكا على أنظمة إيران العسكرية ، وستوفر عقود عمل للشركات الأمريكية ، وستمنحها تسهيلات أكثر بما).⁽³⁾

وهنا بدأ كارتر و فانس أكثر ذكاء من معارضيهما ، حيث إنهما لم يقصدا دعم إيران بما يضر أمريكا أو إسرائيل - كما اعتقد البعض - فقد أثبتت الوثائق بعد ذلك أن هذه الطائرات سوف تباع ناقصة ، حيث ستسحب منها أهم التجهيزات المميزة لها مثل بعض الأجزاء المهمة في جهاز ضبط القيادة ، و جهاز الذكاء الاستشعار، وبعض المعلومات الإضافية التي توزع مع النظام الكامل لها دائماً، ومقاييس الحساب الإلكتروني الإضافي. وغياب مثل هذه التجهيزات من شأنه أن يجعل من الأواكس طائرات ذات أهمية قليلة وخطير أقل.⁽⁴⁾

ورغم هذا كله فقد بلغت المبيعات العسكرية الأمريكية لإيران في العام الأول فقط من حكم كارتر- 1977 - قرابة الـ 60 مليار دولار.⁽⁵⁾ وهو رقم غاية في الضخامة إذا قورن بقيمة أية مبيعات عسكرية تقدمها دولة إلى دولة أخرى في ظل تحفظ في مسألة البيع أدعى في هذه الأثناء .

(1) Sharam Chubin, Secutity in the Persian Gulf : The Role of Outside Powers, (London : The International Institute for Strategic Studies, 1982), p.13

(2) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 136.

(3) American Foreign Policy : Basic Documents 1977, Document No: 326, p. 719.

(4) American Foreign Policy : Basic Documents 1977, Document No : 327, p. 721.

(5) John Foran , op. cit., p. 170.

أما السعودية ، فقد حظيت هي الأخرى بخصوصية كبرى أيضاً في مسألة بيع أمريكا لسلحتها للدولة من دول هذه المنطقة ، ولكنها وجلت معارضة أقوى داخل الكونغرس لبيع بعض أنواع الطائرات للمقاتلة ذات المهام الهجومية خوفاً على أمن إسرائيل . فمع بداية عهد كارتر تقدمت السعودية في مطلع عام 1977 للولايات المتحدة بطلب لشراء عدد (10) طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز إف 15 ولكن عندما تم مناقشة هذا الأمر داخل الكونغرس الأمريكي واجه معارضات حادة وصلت إلى رفضه جملة وتفصيلاً خوفاً على أمن إسرائيل ، ولكن هذا الرفض سحب بعد تعهد السعودية بالموافقة على شراء هذه الطائرات دون تجهيز هام بما هو (الصهاريج المعلقة) وكذلك تعهدتها أيضاً بعدم مرابطة هذه الطائرات في قاعدة تبوك الجوية التي تقع في حدود نطاق التهديد لإسرائيل.⁽¹⁾

قبل ذلك نفى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الكلام الذي تردد حول أن السعودية قد بدلت طلبها بشراء هذه الطائرات إف 15 بطائرات إف 16 تفادياً لمعارضة الكونغرس العنيفة لهذا الطلب.⁽²⁾ ولم تسلم الطائرات للسعودية إلا في عام 1981 ضمن عدة إرساليات عسكرية لمصر وإسرائيل.⁽³⁾ الأمر الذي دفع السادات إلى التصريح بأنه لولا مبادرة السلام المصرية ما كانت السعودية ستسلم طائراتها هذه .⁽⁴⁾ وذلك رداً منه على اتهام العرب له بالتساهل والتفريط في حقوق العرب والخيانة لقضية العرب. بعد ذلك تقدمت السعودية بطلب آخر لشراء طائرات أو أكس المتقدمة ولاقي هذا الطلب أيضاً معارضة قوية من أعضاء الكونغرس المواليين لإسرائيل وذلك في منتصف عام 1978 ، وانتهى الأمر بالموافقة على هذا الطلب خاصة بعد قرار كارتر نفسه في نوفمبر 1980 بالموافقة حماية للمصالح العربية النفطية من التهديد السوفيتي والإيران للسعودية.⁽⁵⁾ وقد وضعت شروط بحفنة وقاسية جداً على السعودية أكثر من ذي قبل . وهو الأمر دائم الخلوت مع أي طلب تسليحي سعودي للولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁶⁾ وقد اختلفت

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 226 : 230 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1977/10/27.

(3) إدوارد ريس ، المرجع سابق .

(4) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1978/5/17.

(5) Joseph wright, The United States and the Gulf ,p. 41.

(6) Ian Anthony and Peter Jones, International Arms Transfers and the Middle East, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches, 1998), The Emirates Occasional Papers, p. 17.

التحفظات المفروضة على هذه الصفقة السعودية عن مثيلاتها في الصفقة الإيرانية حيث بيعت هذه الطائرات للسعودية دون أماكن قذف قنابل (Bomb Racks) واستعدادات لقذف الصواريخ⁽¹⁾

ولقد صرح وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في 28 سبتمبر عام 1981 بأن : (مسألة بيع الأواكس للسعودية لا تستحق المعارضة ، فهي مسألة في غاية السهولة والبساطة ، وذلك لأنها ستستخدم في أغراض دفاعية ، ومهدف تحقيق الأمان لمصالحنا الأمريكية ومصالح أصدقائنا في الناتو واليابان ودول الشرق الأوسط بل ولمصلحة إسرائيل نفسها) .⁽²⁾

هذا وقد ارتفعت قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية في عهد كارتر ، فبعد أن كانت قيمتها 7 مليارات دولار فقط عام 1975 ، ارتفعت إلى 27 مليار دولار عام 1981 .⁽³⁾ وقد رفض الكونغرس طلب الكويت عام 1980 مدنها بصواريخ ستينجر بحجة تهديد أمن إسرائيل رغم تبرير الكويت بحاجتها إلى حماية أمنها واستقرارها خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة .⁽⁴⁾

(1) Charles W. Kegley , American Foreign Policy : Pattern and Process, (New York : St Martins Press, 1991), p. 414.

(2) American Foreign Policy : Basic Documents 1981, (Washington ; Department of State, 1984), Document No : 403, p. 812.

(3) Anthony H. Cordesman ,The Gulf and Search for Strategic Stability , p. 160.

(4) عبد الرضا علي أسوى ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، ص 203.

- الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية :

بعد نحو عشر سنوات من إعلان مبدأ نيكسون تعرض النظام الأمن الذي رتب له أمريكا في منطقة الخليج العربي للأنحيار ، وذلك عندما أطاحت الثورة الإسلامية في إيران بإحدى دعائمه المتمثلة في نظام الشاه. وقد أحدثت هذه الثورة انقلاباً كبيراً في موازين القوة السياسية فيها في اتجاه معاكس للمصالح الأمريكية. وتبعاً لهذه الأحداث مالت الكفة الأمريكية ناحية الدعامة الثانية - السعودية - والتي كان من الواضح أنه لم يكن في استطاعتها - في هذه الأثناء - تحمل عبء حماية أمن الخليج العربي ومسؤولية حماية المصالح الغربية فيه ⁽¹⁾. ولم تكن ثورة الشعب الإيراني مفاجئة للأوساط السياسية . فعقب إعلان نيكسون عن مبدئه وعن اعتماده الكلي على الشاه في حماية المصالح الأمريكية في الخليج تظاهر عدد كبير من الإيرانيين في أمريكا أواخر عام 1970 ضد نظام الشاه. ⁽²⁾

وقد سادت أجواء الاضطهاد والظلم الشامل من قبل الشاه الأراضي الإيرانية ، الأمر الذي كان كفيلاً بتجميع الطبقات الإيرانية كافة والقوميات على الرغم من تعددها ، وتنوع التركيب القومي الإيراني الذي لم يستطع أن يحول دون اندماج الجميع ووحدهم نحو هدف واحد هو إسقاط نظام الشاه. ⁽³⁾

وقد زاد الشاه من سياسته القمعية بشكل واضح ، حيث قامت قواته بقتل الآلاف من المتظاهرين في سبتمبر 1978. ⁽⁴⁾ الأمر الذي كان له أثره الواضح في تأجيج نار الغضب داخل نفوس الإيرانيين .

وقد قاد صفوف الإيرانيين في هذه الثورة الزعيم الدين المعارض آية الله الخميني ، الذي كان يعيش في منفاه بالعراق منذ عام 1963 حتى عام 1978 ، حيث غادره في 6 أكتوبر 1978

(1) فلاح عبد الله المدرس ، " المعارضة السياسية والتجارب الوحشية في منطقة الجزيرة والخليج العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 245 ، يوليو 1999 ، بيروت ، ص 20 .

(2) Ron Kelley, Irangenes : Iranians in Los Angeles, (California : University of California Press, 1993), p. 299.

(3) هادي خسرو شاهي ، " الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 202 ، ديسمبر 1995 ، بيروت ، ص 93 .

(4) عمر الشافعي ، " اتفاق النور الإيراني " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 41 .

متوجها إلى فرنسا ، ومنها إلى إيران .⁽¹⁾ فوصل طهران في الأول من فبراير عام 1979 وسط أجواء مريحة يقدمه لقيادة جموع الشعب الساخط على الشاه الرافض لاستمراره ، والداعي لإقامة جمهورية إسلامية .⁽²⁾ وقبل وصول الخميني بأسبوعين غادر الشاه طهران ، وبالتحديد في 16 يناير 1979 متوجها إلى أسوان.⁽³⁾

وقد أفضى الشاه بقرار خروجه هذا إلى السفير الأمريكي بإيران وليام سوليفان الذي أيده في قراره هذا مثلما أيده سفيره في واشنطن أردشير زاهدي الذي أقنعه بإمكانية عودته مرة أخرى للحكم⁽⁴⁾ وقد تطورت الأحداث وتوالى في إيران بشكل خطير⁽⁵⁾ انتهى بإسقاط حكم الأسرة البهلوية التي حكمت من عام 1925 حتى عام 1979 ، ومن ثم إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وانتخاب أبي الحسن بن صدر رئيسا لها في 26 يناير 1980⁽⁶⁾ . الذي طرده الخميني في 7 يونيو 1981.⁽⁷⁾

وقد استهدف الخميني منذ اليوم الأول الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من تصريحاته المتشددة حيث قال في أحدهما :⁽⁸⁾ أيتها الشعوب الإسلامية المستضعفة التي تخضع بلادها الإسلامية الغالية لسيطرة الذين يقدمون مقدراتكم إلى الولايات المتحدة الأمريكية مجاناً ، بينما تعيشون معيشة

(1) محمد إبراهيم الخلوة ، " حرب الخليج : دراسة في مسببات الصراع وعواقبه " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 57 ، يناير 1989 ، الكويت ، ص 182 .

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 297 .

(3) K.L. Chanchreek, The Gulf War : A Global Crisis – Causes and Effects-, (New Delhi : H.K. Publishers, 1991), p. 7.

(4) عباس رشدي العماري ، إدارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993) ، الطبعة الأولى ، ص 112 .

(5) للمزيد من المعلومات عن تطورات الأحداث في إيران في عام 1979 انظر :

– حسين عدل عبد اللطيف ، الآثار الإستراتيجية لثورة إيران ، ص 71 : 77 .

– إدوار سابليه ، إيران مستودع البارود ، ص 297 : 301 .

(6) Anoushiravan Ehteshami and Gerd Nonneman, War and Peace in the Gulf, (U.K : Ithaca Press, 1991) , First published , p. 225.

(7) Ibid., p. 226.

صعبة^(١)، ثم عاد ليصف الثورة الإسلامية بأنها انتصار للشعب على القمع والإمبريالية والصهيونية والاستعمار^(٢).

وفي تحديده لشكل السياسة التي سيتتبعها في تعامله مع الولايات المتحدة أعلن عن الخطوات التالية:

- 1) قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية كافة مع أمريكا .
- 2) إلغاء عقود البترول الموقعة معها ، ووقف ضخه لها .
- 3) تعديل صفقات التسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية .
- 4) الرفض التام للعب دور رجل الشرطة الأمريكي في الخليج العربي.
- 5) إعادة تقسيم كل أوجه الاستثمار الأجنبي عامة وليس الأمريكي فقط بما يتماشى مع مصلحة الشعب الإيراني^(٣) .

(1) تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية - سلسلة وثائق وكر الجاسوسية الأمريكية - ، (بيروت : الوكالة العالمية للتوزيع ، 1990) ، الطبعة الأولى ، ص 9 .

(2) New York Times, 20/2/1979

(3) حسين عبدل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 83 - 85 .

- احتلال الطلبة الإيرانيين مبنى السفارة الأمريكية بطهران: (أزمة الرهائن) :

ظلت مشاعر العداء نحو أمريكا متأججة داخل نفوس الإيرانيين ، بل إنها أخذت تزداد أكثر وأكثر حتى وصلت إلى قممتها بمحوم الطلبة الإيرانيين على مبنى السفارة الأمريكية بطهران ، وفرضهم احتلالاً لها دام 444 يوماً بدءاً من يوم الأحد الموافق 4 نوفمبر 1979 ، وتسبب في نشوب أزمة كبرى بين البلدين عرفت باسم (أزمة الرهائن الأمريكيين).⁽¹⁾

ويعد قرار أمريكا بمنح الشاه تأشيرة للدخول الأراضي الأمريكية لإجراء بعض الفحوصات الطبية هو السبب المباشر في إقدام هؤلاء الطلاب على خطوتهم هذه .⁽²⁾ لكنه لم يكن السبب الوحيد لهذه الخطوة ؛ لأنه لو كان كذلك لألغى الطلبة الإيرانيون احتلالهم للسفارة عقب موت الشاه في يوليو 1980.⁽³⁾ ولكن كانت توجد أسباب أخرى كوضع حد للنفوذ الأمريكي المتزايد بإيران وتوجيه ضربة قوية للولايات المتحدة ومحاولة إذلالها ودفعها إلى اتخاذ إجراءات متسارعة وانفعالية وإلغاء حكم الشاه رسمياً وإجهاض المحاولات المهادنة إلى إرجاعه لحكم إيران ثانية .

وقد ساورت الشكوك الإيرانيين حول النقطة الأخيرة بالتحديد عقب مشاهدتهم رئيس وزرائهم مهدي باذرجان ووزير خارجيتهم إبراهيم يازدى وهما يصفاحان بريزنكسي مستشار كارتر للأمن القومي في أثناء مشاركة الثلاثة في تشييع جنازة الرئيس الجزائري هواري بومدين في فبراير 1979 ، فغشي الإيرانيون من توجهات مسؤوليهم وعلاقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁴⁾

أما عن النقطة الخاصة بتعمد الإيرانيين إذلال الولايات المتحدة ، فقد عبر عنها الخوميني صراحة بقوله : ' إنني أريد أن أعلم المستضعفين في العالم أن هناك نقاط ضعف لدى جبابرة العالم ، يمكن استغلالها لإذلالهم ' .⁽⁵⁾

ولم يكن اختيار الطلبة الإيرانيين لتوقيت مهاجمة السفارة اختياراً عشوائياً ، بل كان اختياراً محمداً ، فهو يوافق يوم طرد الخوميني من طهران عام 1964 بعد خطبته الشهيرة التي هاجم فيها

(1) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 145 .

(2) Rahman Baktiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, (Florida : University Press of Florida, 1996) , p. 59.

(3) Ibid., p. 71 .

(4) عيسى رشدي العمري ، مرجع سابق ، ص 114 .

(5) مصطفى رمضان ، المسلمون في آسيا الوسطى وإيران ، ص 162 .

الشاه في مدينة قم. وكانت هذه الخطوة قد أُلقيت في يوم ذكرى ميلاد الخميني الذي وافق أيضاً يوم ميلاد السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .⁽¹⁾

والغريب أن عملية اقتحام السفارة الواقعة في شارع فرانكلين روزفلت - سابقاً -⁽²⁾ قد تمت بمنتهى اليسر والسهولة ، وذلك عن طريق عميل الساواك - جهاز المخابرات الإيرانية - داخل السفارة ، واسمه الحركي حافظ الذي اتصلت به حكومة الثورة سراً وأعطته الأمان ، فسلم رجاها خرائط للمكان ومعلومات عن مواقع الحرس ونقاط الضعف في عملية تأمين السفارة.⁽³⁾

وفور اقتحام الطلبة للسفارة تم احتجاز 61 موظفاً أمريكياً كرهائن لديهم منهم 36 رهينة من جنسيات مختلفة تم الإفراج عنهم جميعاً.⁽⁴⁾

وفي 17 نوفمبر 1979 أمر الخميني بإطلاق سراح تسع رهائن من النساء والسود من جملة الرهائن الأمريكيين المحتجزين داخل السفارة ليتبقى 52 رهينة.⁽⁵⁾

وقد وصف الخميني عملية اقتحام السفارة هذه بأنها ثورة إيرانية ثانية.⁽⁶⁾

وفي 18 ديسمبر 1979 أعلن الخميني أن بقية الرهائن - وعددهم 52 رهينة - سيعاملون معاملة الجواسيس من قبل المحكمة الإيرانية الإسلامية في حالة عدم تسليم الولايات المتحدة الأمريكية الشاه للحكومة الإيرانية الجديدة لمحاكمته.⁽⁷⁾

وقد كانت مسألة تسليم الشاه لإيران هذه هي الشرط الأول من شروط إيران لإنهاء هذه الأزمة مع اشتراطها أيضاً مصادرة أرصدة الشاه في البنوك الأمريكية ، واعتذار أمريكا علانية عن أخطائها الجسيمة في حق إيران.⁽⁸⁾

هذا ، وقد أعلنت إيران في اليوم التالي مباشرة لهجوم الطلبة على السفارة الأمريكية إلغاؤها - من جانبها - الاتفاقية الأمريكية الإيرانية العسكرية المشتركة الموقعة في عام 1959.⁽⁹⁾

(1) أسيمة جانو ، نتاج إيران ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1987) ، الطبعة الأولى ، ص 162 .

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 145 .

(3) مصطفى رمضان ، مرجع سابق ، ص 160 .

(4) Trevor Mostyn, op. cit., p. 169.

(5) Nozar Alaolmalki, op. cit., p. 65.

(6) Rahman Baktiari, op. cit., p. 70.

(7) Trevor Mostyn, op. cit., p. 171.

(8) عباس وشدي العماري ، مرجع سابق ، ص 115 .

(9) Trevor Mostyn, op. cit., p. 170.

ولم تكن التحركات الإيرانية وحدها في هذه الأزمة الأكثر خطورة ، فقد صاحبها ردود أفعال أمريكية غاية في الخطورة منذ بدء الأزمة ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن كيفية معالجة أمريكا لهذه الأزمة وتعاملها معها ، وكذلك الحديث عن الوسائل المتعددة التي قامت بها من أجل إلغاء هذه المشكلة منذ يومها الأول حتى الأخير في فترة طالت جداً حتى بلغت 444 يوماً. فمُنذ اليوم الأول لهذه الأزمة لم يشغل كارتر باله بأى شيء آخر سواها ، فعلى حد تعبير زوجته روزلين كارتر لم يعد يفكر ليلاً أو نهاراً إلا في شيء واحد هو الرهائن.⁽¹⁾

ولقد فكر كارتر في حلول كثيرة لعلاج هذه المشكلة منها سياسة التودد وسياسة التهديد والمقاطعة الاقتصادية بقصد تجويع الإيرانيين وإلحاق أضرار مادية جسيمة بهم وحرمان إيران من 70 مليون دولار يومياً كانت تجتنيها من تصديرها لنفطها.⁽²⁾

بيد أن الحل الثالث صعب على كارتر تنفيذه ؛ وذلك لصعوبة إقناع 152 دولة في الأمم المتحدة بفرض مقاطعة اقتصادية على إيران . وكذلك استعصى الحل الرابع على كارتر لسبب بسيط وهو أن تنفيذ هذا الحل سيؤدي إلى رفع أسعار البترول ، الأمر الذى سيضر بالنول للمستهلكة. ولم يتبق لكارتر سوى الحلين الأولين ، وهما أسلوبا التودد أو التهديد ، ويبدو أنه أدرك أن التهديد سيكون هو الأسلوب الأمثل في الرد على هذه التصرفات الإيرانية الخطيرة ، وقبل أن يتخذ قراراً نهائياً في هذا الموضوع بدأ في أخذ واستطلاع آراء رجال إدارته ، فأوصاه مستشاره بريزنسكى بضرورة القيام بإجراء عسكري عنيف لرد اعتبار الولايات المتحدة والأخذ بالتأثر لشرفها وكبريائها اللذين أصيبا في مقتل بعد عملية احتلال السفارة هذه ، وأيد وزير دفاعه هارولد براون هذا الإجراء العسكري ، وصرح بأنه من السهل القيام بمثل هذا الإجراء عن طريق الأسطول الأمريكى السادس المرابط فوق مياه المحيط الهادى .

ولم يعارض هذا الإجراء سوى وزير الخارجية سيروس فانس الذى أبدى التفاوض كوسيلة وحيثه لإلغاء هذه الأزمة .⁽³⁾ ولكن يبدو أن نفوذ الجناح المتشدد في الإدارة الأمريكية - المعروف باسم مجموعة الصقور (Hawks) كان أقوى تأثيراً على كارتر، حيث حاول رجاله استثمار المناخ

(1) إدغار سابليه ، مرجع سابق ، ص 153 .

(2) المرجع السابق ، ص 153 ، 155 .

(3) عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 116 .

المتوتر في الولايات المتحدة نتيجة جرح الكويباء الأمريكي في تكليف التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج وما حولها .⁽¹⁾

روضع القصور الخطة المناسبة للقيام بهذه العملية العسكرية ، وذلك عن طريق استخدام الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، والصغرى ، وأبو موسى) عن طريق إزال جنود أمريكيين لاحتلالها ، وأخذ سكانها الإيرانيين كرهائن يتم مبادلتهم بالرهائن الأمريكيين المحتجزين داخل السفارة الأمريكية في طهران ، ويمكن الاستفادة من الأراضي الكويتية عند الضرورة .⁽²⁾

غير أن الكويت أعلنت رفضها مباشرة لمثل هذا الاقتراح واعتبرته تدخلاً في شؤنها الداخلية والشؤون الإقليمية.⁽³⁾ ووجد بعض المتحمسين في تنفيذ هذه الفكرة فرصة لتعزيز أمن ناقلات النفط المتجهة إلى الغرب عن طريق مياه الخليج العربي.⁽⁴⁾

ولكن كارتر كان حريصاً على ألا يدخل في حرب عسكرية لا تعرف عواقبها ، فسلك مسلكاً دبلوماسياً في بداية الأمر حين أرسل مبعوثاً رسمياً في اليوم الأول لبداية الأزمة هو رامزي كلارك لكن الخوف من رفض استقباله.⁽⁵⁾

وفي العاشر من نوفمبر 1979 التقى القائم بالأعمال الأمريكية في طهران بروس لينجين بأبي الحسن بن صدر - وزير الخارجية الإيرانية آنذاك - لكن هذا اللقاء لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية.⁽⁶⁾ وهنا بدأ كارتر يفكر في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه إيران - لا تصل إلى المواجهة العسكرية - فاتفق قرارين مثلاً في طرد 50 ألف إيراني يترسون في أمريكا عن طريق سحب تأشيراتهم ، مع تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية البالغة ثمانية مليارات دولار ، وذلك في 14 نوفمبر 1979.⁽⁷⁾

(1) سماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، ص 466 .

(2) Arab Times, Kuwait , 18/11/1979.

(3) Ibid.

(4) هوشنك أمير أحمدى ، "الدواع الإيرانية الإماراتية : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " ، ص 51 .

(5) إدوارد ساليه ، مرجع سابق ، ص 298 .

(6) نفسه .

(7) Thomas G. Paterson and J. Garry Clifford, American Foreign Relations : A History since 1895, (Toronto : Heath Company , W.D) , p. 482.

وقد تباينت ردود الأفعال العربية تجاه قرار أمريكا بحميد الأرصدة الإيرانية ، فقد أدانت الكويت هذا القرار الأمريكي ، واعتبرته مؤشراً يدعو إلى الخوف وعدم الثقة في النظام المالي العالمي وهنا رد كارتر فوراً بأن هذه العملية لن تؤثر على ودائع باقى دول الخليج العربى .⁽¹⁾

وفى نوفمبر 1979 طالب 54 عضواً بالكونغرس كارتر بالتدخل العسكرى فى إيران لإنهاء احتجاز الرهائن الأمريكين ، ولكن كارتر أعلن رفضه لطلبهم هذا فى 7 ديسمبر 1979.⁽²⁾

وقبل أن يعلن كارتر رفضه لطلب أعضاء الكونجرس بالتدخل العسكرى ، كان قد بدأ فى تدويل القضية ، وذلك بعرضها على مجلس الأمن الدولى الذى أصدره قراره رقم (457) بتاريخ 4 ديسمبر 1979 داعياً فيه إيران لإطلاق سراح الرهائن الأمريكين.⁽³⁾

وفى 12 ديسمبر طالبت الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين الإيرانيين بمغادرة أراضيها.⁽⁴⁾ ثم نادى محكمة العدل الدولية فى لاهى بإطلاق سراح الرهائن الأمريكين فى 15 ديسمبر⁽⁵⁾ 1979.

وتأكيداً للقرار (457) أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً جديداً بتاريخ 31 ديسمبر 1979 تحت رقم (461) يدعو فيه إيران إلى إطلاق سراح الرهائن الأمريكين المحتجزين منذ 4 نوفمبر 1979.⁽⁶⁾

وفى 23 ديسمبر 1979 ضاعفت أمريكا من عقوباتها على إيران ضغطاً عليها لكن دون جدوى.⁽⁷⁾

وفى 8 يناير 1980 رفض كارتر مجدداً فكرة التدخل العسكرى فى إيران لإنقاذ الرهائن فى خطابه أمام الكونجرس ، ولكن رفض كارتر هذه المرة لم يكن عن قناعة بضرورة استمرار سياسة العقوبات ، قدر ما كان خوفاً من فشل العملية العسكرية ، حيث كان فى هذه الأثناء يحيل نحو

(1) Arab Times, Kuwait, 19/11/1979.

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 299 .

(3) American Foreign Policy : Basic Documents 1979, (Washington: Department of State, 1983), Document No : 352 , p. 746.

(4) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 300.

(5) American Foreign Policy 1979, Document No : 354, p. 748 .

(6) Ibid., Document No : 356 , p. 751.

(7) إدوار سابليه ، المرجع السابق .

استخدام الخيار العسكري كحل لهذه الأزمة ، ولكن مع خوف مسبق من الفشل ، حتى شبه موقفه هذا بموقف الشخص الذي يقرر الزواج مع التفكير المسبق في شروط الطلاق ١١.

واستمر كارتر في متابعة الجهود الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة التي شكل رئيسها كورت فالدهايم لجنة دولية مؤلفة من خمسة أعضاء سافرت إلى إيران لكنها لم تتمكن من مقابلة الرهائن أو -على الأقل- رؤيتهم.^(١) ثم شكلت منظمة التحرير الفلسطينية وقدأ برئاسة سعد صايغ ممثل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ولكن إيران اعتزلت لها.^(٢)

وعاد كارتر لاتباع أسلوب الدبلوماسية مرة أخرى ، وذلك بإرساله موقفه الرسمي وارن كريستوفر^(٣) إلى الجزائر عام 1980 ، لمقابلة ممثلين عن الحكومة الإيرانية لحل هذه الأزمة ، ولكن محاولاته باءت بالفشل أيضاً.^(٤) وفي السابع من أبريل عام 1980 أعلن كارتر عقوبات إضافية على إيران بعد رفض الحوامين العرض الأمريكي لتسليم الرهائن المقدم في اليوم ذاته ، تمثلت في قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران وإغلاق السفارة والقنصلية الإيرانية بأمريكا وفرض حصار تجاري على إيران ، ووقف الصادرات الأمريكية لها عدا الدواء والغذاء^(٥) واستمرار تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية مع التفكير في مصادرها غائبا والاستيلاء عليها والتصويت على قانون للاستفادة من هذه الأموال المجمدة في مساعدة عائلات الرهائن^(٦). وإلغاء التأشيرات الممنوحة للإيرانيين لدخول أمريكا . والغريب أن هذه القرارات قبلت بفرحة عارمة وابتهاج كبير من قبل المسؤولين الإيرانيين.^(٧) وفي اليوم التالي هددت إيران بقطع نفطها عن الأقطار المتحالفة مع أمريكا.

وعقب ردود الأفعال الإيرانية غير المتوقعة تجاه العقوبات الأمريكية ، بدأ كارتر أكثر اقتناعاً بمجدي الخيار العسكري وأكثر ميلاً نحو تنفيذه فوراً ، وقلمت لكارتر عدة اقتراحات تحمل كلها

(1) إدوار سابليه ، المرجع السابق ، ص 156 .

(2) المرجع السابق ، ص 157 .

(3) وارن كريستوفر مبعوث كارتر الرسمي ، هو نفسه الذي تولى منصب وزير الخارجية الأمريكية في الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية مباشرة

(4) هوشنك أمير أحمدي ، مرجع سابق ، ص 52 .

(5) Trevor Mostyn , op. cit., p. 178.

(6) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 301 .

(7) Trevor Mostyn , loc. cit.

طبيعة عسكرية مثل فرض حصار بحري على إيران أو قصف مدينة قم واختطاف آية الله الخوميني أو قصف مدينة عبادان وتدمير حقول النفط .⁽¹⁾

ولكن واجهت هذه المقترحات مشاكل عدة كطول الحدود الإيرانية المشتركة واحتمال دفاع الاتحاد السوفيتي عن إيران كما أن تدمير آبار النفط سيطلب فترة طويلة لإصلاحها وإعادة تشغيلها مما سيسبب خسارة فادحة لحلفاء أمريكا الذين يحتاجون نفط إيران وكذلك القلق من ردود أفعال دول العالم الثالث ذات الصلات القوية بأمريكا⁽²⁾

على أية حال استقر الأمر على اختيار خطة عسكرية حملت اسم (الضوء الأزرق) ، تتحرك بموجبه قوة محمولة تتكون من تسعين مظلياً من الفرقة 82 ، ومن القوات الجوية التابعة لمشاة البحرية الأمريكية ومن بعض الضباط الإيرانيين المنشقين ، مع ثمان طائرات من طراز RH 53 وست من طراز C130، حيث يهبط هؤلاء المظليون على أرض السفارة ويطلقون غازاً منوماً ثم يحملون الرهائن إلى المنطقة التي ترابط بها بقية الطائرات⁽³⁾.

ولكن حدث ما لم يكن متوقفاً حيث واجهت الطائرات مشاكل عدة بدءاً من هبوط اضطراري لإحداها ثم تعطل أخرى واندلاع الحريق في طائرة ثالثة ، ثم واجهت الطائرات المتبقية مشكلة ارتفاع الحرارة وإغماء الطيارين ، فتوجت كل هذه الظروف بانسحاب الطائرات المتبقية وعودتها لقواعدها دون تحقيق أية نتيجة تذكر .⁽⁴⁾

وكان كارتر قد أعلن في 17 أبريل 1980 وقبل تنفيذ هذه العملية أن : (العمل العسكري سيكون هو الحل الوحيد لإنقاذ الرهائن).⁽⁵⁾ وربما هذا ما زاد موقفه حرجاً حيث وقف ليعلم أمام

(1) المرجع السابق ، ص 167.

(2) نفسه .

(3) المرجع السابق ، ص 169 .

(4) نفسه .

(5) Trevor Mostyn, op. cit., p. 175.

الرأى العام الأمريكي فشل عملية إنقاذ الرهائن⁽¹⁾ - ليس فقط - بل موت ثمانية ضباط أمريكيين شاركوا في العملية التي كان من المفروض أن تنفذ يوم 24 إبريل 1980.⁽²⁾

وقد أرجع البعض فشل هذه العملية إلى سبب آخر لم يعلن وهو النشاط الكبير لقوات التدخل السريع السوفيتية المسماة بـ (سبتيزنار) داخل الحدود الشمالية الإيرانية.⁽³⁾

وفي أول رد فعل رسمي لمسؤول من الإدارة الأمريكية على فشل هذه العملية ، أعلن وزير الخارجية سيروس فانس استقالته ، وذلك احتجاجاً على عدم إبلاغ كارتر له بهذه العملية.⁽⁴⁾

وإزداد موقف كارتر سوءاً أمام الرأى العام الأمريكي في فترة كان أحوج ما يكون فيها إلى أى عمل يكون من شأنه رفع أسهمه في معركة الانتخابات من أجل اعتلاء سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة رئاسية ثانية ، في الوقت نفسه الذى بدأ فيه منافسه رونالد ريغان خطوات جادة من أجل إنهاء تلك الأزمة مستغلاً بمجهوداته في حلها في الدعاية لنفسه والتأثير على أصوات الناخبين .

وبالفعل قام وليام كاسي مدير حملة ريغان الانتخابية بالتفاوض سراً مع المسؤولين الإيرانيين من أجل إنهاء هذه الأزمة قبل إجراء الانتخابات في عملية أطلق عليها اسم (مفاجأة أكتوبر).⁽⁵⁾

وقد أتم ريغان في هذه الأثناء بعقد صفقة مع الخميني لإطالة أمد احتجاز الرهائن حتى يسقط كارتر ومن ثم يتمكن هو من الفوز في المعركة الانتخابية.⁽⁶⁾

(1) لم تكن هذه العملية الفاشلة هي الوحيدة في سلسلة تدخلات أمريكا العسكرية في العالم الثالث ، فقد سبقها فشل كبير في فيتنام وكوبا ثم لبنان ثم فشل أقل في نيكاراغوا والسلفادور وأنجولا وموزمبيق ، للمزيد انظر : معين حداد ، " الشرق الأوسط الجديد والماتمة الإيرانية والإسلامية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 42 يوليو 1995 ، بيروت ، ص 58 وما بعدها .

(2) American Foreign Policy : Basic Documents 1980, (Washington : Department of State, 1980), Document No. : 366, p. 764.

(3) محمد أنور عبد السلام ، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ص 152 .

(4) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2002/1/14 .

(5) Thomas G. Paterson and J. Garry Clifford, op. cit., p. 484.

(6) لينكولن بلومفيلد ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 5 ، الطبعة الأولى، ص 13.

واستمرت الاتصالات الأمريكية الإيرانية لإطلاق سراح الرهائن ولكن بخطى بطيئة ، وفي الوقت نفسه قدمت أمريكا مشروعا بجلوس الأمن الدولي في 13 يناير 1981 يقضى بفرض عقوبات دولية اقتصادية على إيران لكن روسيا صوتت ضد هذا القرار في شكل من أشكال الصراع الأمريكي السوفيتي بهذه المنطقة ⁽¹⁾

وبعد ذلك توجهت الجهود الأمريكية من أجل إنهاء هذه الأزمة بالتوقيع على الاتفاقية الأمريكية الإيرانية في 19 يناير 1981 والمعروفة باسم (اتفاقية الجزائر). ⁽²⁾ ويعتقضى هذه الاتفاقية تعهد الطرفين بـ :

- 1) عدم التدخل في شؤون إيران الداخلية من قبل الولايات المتحدة مستقبلاً .
 - 2) رفع التجميد الأمريكي المفروض على الأرصدة والممتلكات الإيرانية .
 - 3) إطلاق إيران سراح المحتجزين الأمريكيين لديها .
 - 4) احترام الطرفين للعلاقات السياسية فيما بينهما .
 - 5) رفع أى خلاف ينشأ بين الدولتين إلى التحكيم الدولي من قبل الأمم المتحدة وقوانينها.
 - 6) إنهاء الحصار التجاري المفروض على إيران منذ 1979/11/14 .
 - 7) إسقاط الدعاوى القضائية المرفوعة من أمريكا ضد إيران .
 - 8) موافقة الطرفين على تشكيل لجنة لحل الخلاف بينهما تتكون من ثلاثة أمريكيين وثلاثة إيرانيين وسويديين وفرنسيين. ⁽³⁾
- وهنا لابد من الإشارة إلى عدة حقائق تمخضت عنها الـ 444 يوماً - هي فترة احتجاز الرهائن الأمريكيين بسفارتهم في طهران - تمثلت في :

- 1) شكلت هذه العملية حدثاً فريداً وسابقة خطيرة في تاريخ هذه المنطقة ، حيث أقحمت السفارات كورقة تستعمل في فترة نشوب صراع سياسي بين الدول ، فقد جرى العرف على اعتبار

(1) American Foreign Policy 1980, Document No : 358, p. 754.

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington : Department of state, 1984), Document No. : 342, p. 741.

(3) S.H.Amin, Political and Strategic Issues in the Persian - Arabian Gulf, (Glasgow : Royston Ltd, 1984) , pp. 19 - 22.

أرض السفارة أرضاً أجنبية ذات حرمة لا سلطة للدولة المضيقة عليها ، فهي تعد أرضاً للدولة صاحبة هذه السفارة .

(2) حولت هذه الأزمة وما نتج عنها من ردود أفعال عسكرية أمريكية مركز ثقل السياسة الأمريكية في الخليج من الشواطئ والسواحل الرملية إلى الأراضي الصحراوية الداخلية في الخليج العربي.

(3) كان لهذه الأزمة تأثير قوى جداً في نفوس الأمريكيين مثل هزيمة فيتنام، ونسب لها البعض الدور الأكبر في انعطاط الحياة الأمريكية ، وهو الأمر الذي لم تحده أية أزمة أخرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

(4) أدت هذه الأزمة إلى توقف المباحثات الأمريكية السوفيتية بشأن الوصول إلى اتفاق يقضي بخفض حجم القوات العسكرية التابعة للدولتين في منطقة المحيط الهندي ، حيث قامت أمريكا بزيادة أعداد قواتها العسكرية في هذه المنطقة⁽²⁾

(5) خسرت إيران في الفترة التي جمدت فيها أرضها في البنوك والمصارف الأمريكية قرابة الـ 12 مليار دولار.⁽³⁾

(6) أدركت أمريكا منذ بداية الأزمة حقيقة صعوبة الموقف وامتداده لفترة طويلة وهو ما ظهر في منشوراتها التي وجهتها للمحتجزين حين ناشدتهم قائلة : 'من الجوهرى في هذه العملية أن تفهم أن إطلاق سراحك قد لا يكون وشكياً ، خاصة في موقف اختطاف كهذا'.⁽⁴⁾

(7) أحياناً وفي لحظات الشدة يعترف الإنسان بخطئه ، وهو ما حدث عند اجتماع السفير الأمريكي في الكويت فرانسو ديكيان بوكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد ، حين اعترف له بخطأ السياسة الأمريكية في التعامل مع دول المنطقة منذ زمن ، مما أدى إلى حدوث هذه الأزمة.⁽⁵⁾

(1) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ، ص 70.

(2) إسماعيل صوى مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 466.

(3) Rahman Baktiari , op. cit., p. 73.

(4) رولان جاكار ، الأوراق السرية لحرب الخليج ، (لعماسول : دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، 1991) ،

ترجمة : محمد عطارف ، الطبعة الأولى ، ص 214

(5) جريدة القبس ، الكويت ، 1979/12/6.

- 8) بدأت أمريكا تفكر في كيفية التعامل مستقبلاً مع مثل هذه المواقف ، فطلبت من الكويت - على سبيل المثال - ضرورة رجوع حكومتها إليها قبل اتخاذ أى إجراء إذا ما تم احتجاز رهائن أمريكيين بما مستقبلاً ، وأعلنت الكويت موافقتها وقبولها لهذا المطلب. ⁽¹⁾
- 9) مثلت هذه الأزمة دليلاً واضحاً على فشل إدارة كارتر في اتخاذ موقف حاسم من الثورة الإيرانية عند قيامها ، فتركت للمسؤولين الإيرانيين حرية الحركة أو التحرك ضد الولايات المتحدة الأمريكية .
- 10) على الرغم من التأكد الموجود لدى الإدارة الأمريكية من استحالة عودة الشاه إلى منصبه فإنها أخذت تتصرف تصرفات كان من شأنها استثارة مشاعر الإيرانيين الغاضبين من الشاه ، مثل السماح له بدخول أراضيها حتى ولو للعلاج .
- 11) شاب التوتر ردود الأفعال الأمريكية تجاه التصرفات الإيرانية غير المستولة حقاً ، فبدأ وكأن الطرق والوسائل كافة لا يمكنها حل هذه الأزمة ، بدءاً من العقوبات الاقتصادية وصولاً إلى العمل العسكى.
- 12) أثبتت هذه الأزمة أن القوة العسكرية الكبرى لا يمكنها وحدها حل الأزمات ، حيث لم تتمكن أكبر قوة عسكرية في العالم تقدر بمئات الآلاف من إنقاذ حياة 52 رهينة بعملية عسكرية .
- 13) تميز رأى العام الأمريكى بالانقسام في كيفية علاج هذه الأزمة ، بل انقسم أيضاً صانعو القرار الأمريكى فيما بينهم ، فتنشروا وتشتت معهم فكرهم وفكر رئيسهم .
- 14) لم تستند الولايات المتحدة من رسالة التحذير التى وجهها إليهم الإيرانيون قبل حدوث الأزمة بتسعة أشهر كاملة أثناء محاصرتهم للسفارة الأمريكية بطهران في فبراير 1979. ⁽²⁾
- 15) كشفت الفترة الطويلة التى استغرقتها الولايات المتحدة لحل هذه الأزمة عن عجز العقول الأمريكية وشلل القدرات الهائلة على حل أزمة كان يمكن أن تحلها دولة صغيرة لو وضعت مكان أمريكا بأسلوب أكثر عقلانية ودبلوماسية دون عنجهية غير مبررة .

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/8/12.

(2) عيسى رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 134 .

- تأثير قيام الثورة الإسلامية الإيرانية على السياسة الأمريكية في الخليج العربي :

لا شك أن قيام الثورة الإسلامية في إيران بعد حدثاً ذا أثر كبير جداً في بنية النظام الأمني الخليجي وفي طبيعة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة ، فالثورة في حد ذاتها عملية يقصد بها أحداث تغيير واضح على الأرض التي تقوم عليها ، وفي بعض الأحيان ينال هذا التغيير من أنظمة الحكم المجاورة لمكان قيام الثورة ، ويتبع هذا كله تغيير أكثر وضوحاً في العلاقات المشتركة بين هذه الدول . ولكن في حالة الثورة الإيرانية اختلف الأمر قليلاً ، حيث أحدثت الثورة تغييراً جديراً في الأرض التي قامت عليها - إيران - دون أن تحدث تأثيراً واضحاً في الدول المجاورة لها ، فحتى مسألة تصدير الثورة - مبادئها وأفكارها - فإن إيران لم تنجح فيها ؛ ربما لضعف تأثيرها على جيرانها ، وربما لقوة المواجهة التي لاقتها محاولاتها تصدير ثورتها إلى جيرانها ، على عكس المتوقع وهو نشر مبادئ الثورة في أجزاء الإقليم كافة ، بل في الشرق الأوسط كله ، فكثيراً ما نقرأ عن أن الثورة في إيران هي مفتاح الثورة في الشرق كله.⁽¹⁾

على أية حال فإنه يمكننا القول إن التأثير الأعمق لهذه الثورة إنما يتمثل في الضربة القوية التي وجهت إلى المصالح الأمريكية في هذه المنطقة ، والتي أدت إلى انهيار النظام الأمني الذي وضعته أمريكا في منطقة الخليج العربي الذي اعتمد بشكل واضح جداً على إيران التي مثلت الشرطي الأمريكي في الخليج العربي ، وشكلت الدعم الأكثر قوة وثباتاً للسياسة الأمريكية فيه ، الأمر الذي أدى إلى الإعلان الأمريكي عن سياسة جديدة في هذه المنطقة تكون أكثر حزماً وحسماً وتشدداً مع دول المنطقة كافة ، مع تقليل الاعتماد على هذه الدول في تأمين المصالح الأمريكية هناك ، واعتماد القوة العسكرية الأمريكية كوسيلة واحدة في حماية الأمن القومي الأمريكي عن طريق تأمين مصالحها في منطقة الخليج العربي - الأكثر أهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي دول وأقاليم العالم التي تحوي مصالح أمريكية - .

ويجب علينا عند الحديث عن الثورة الإيرانية أن نجيب على أسئلة عدة على نحو هل فوجئت أمريكا بقيام هذه الثورة ، أم كانت تتوقع حدوثها ؟ ، كيف نظر المسؤولون الأمريكيون لهذه الثورة منذ اللحظات الأولى لاندلاعها حتى تحولها إلى أمر واقع وملمس لا يمكن تغييره ؟ ، ما هي حقيقة الخسائر التي لحقت بالولايات المتحدة جراء قيام هذه الثورة ؟ ، كيف واجهت أمريكا هذه الثورة ؟ هل كانت ثمة حقائق تمخضت عنها هذه الثورة ويجب تحليلها ؟

(1) كمال مجيد ، النفط والكراد " دراما العلاقات العراقية الإيرانية المكتوبة " ، ص 59.

ونبدأ حديثنا - أولاً - بالإجابة على السؤال الأول ، وهو هل فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام هذه الثورة أم لا ؟ وحقيقة الأمر أنه على الرغم من ثقة الولايات المتحدة الكبيرة في نظام الشاه ، فلما وفي سنتيه الأخيرتين ، بدأت تدرك صعوبة استمراره في الحكم ، ولكن يبدو أنما لم تعد العدة المناسبة لمواجهة مثل هذا الموقف الصعب ، وربما كان الاستهتار الواضح من الجانب الأمريكي أو عدم تقدير الموقف حق قدره إنما يرجع إلى أسباب عدة مثل الثقة المفرطة في قدرة الشاه على احتواء الموقف، وبعض التقارير الخاطئة الواردة إلى الإدارة الأمريكية ، وفشل جهاز المخابرات الأمريكية في توقع ما سيحدث⁽¹⁾ ، وانعدام التنسيق بين الأشخاص المسؤولين عن معالجة مثل هذه المواقف ، واشتغال كارتر بحل الأزمة العربية الإسرائيلية وبتوقيع إتفاقية كامب ديفيد⁽²⁾ واشتغال بريزنسكي بالملف الصيني والاتصالات بالمسؤولين الصينيين⁽³⁾ ، وعدم الالتفات بمجدة إلى سحق الشعب الإيراني والمحاولات المتكررة لاغتيال الشاه ، وقوة الزعماء الدينين المعارضين.⁽⁴⁾

وتأكيداً على سابق معرفة الإدارة الأمريكية لمسألة قيام الثورة الإيرانية نورد الأدلة التالية :

أولاً : في أوائل عام 1978 اتفق كارتر مع زعماء فرنسا وبريطانيا واليابان وألمانيا الغربية أثناء اجتماعهم في مدينة كوادلوب على ضرورة استبدال الشاه بشخص أكثر ملاءمة لمطالبات التيارات الجديدة ، والتي تتمثل في التيارات القومية ذات التوجه الديني.⁽⁵⁾

ثانياً : في 1978/11/12 بعث السفير الأمريكي بطهران وليام سوليفان برفقة لوانشونون أوضح فيها أن أيام الشاه في إيران أصبحت محدودة ،ومن الضروري الآن البحث عن بديل له.⁽⁶⁾

ثالثاً : أوفدت الإدارة الأمريكية الجنرال روبرت هويزر - نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية في أوروبا - إلى المنطقة في ديسمبر 1978 ، بهدف فتح قناة اتصال مع قادة المؤسسة

(1) حسين علي عبد الطيف ، مرجع سابق ، ص 98 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) محمود علي الدواد "انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على مستقبل الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي" ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1981) ، المجلد الأول ، ص 72 .

(6) كمال مجيد ، مرجع سابق ، ص 58 .

العسكرية الإيرانية لترتيب الموقف بعد رحيل الشاه ، وكذلك لضمان ولاء المؤسسة العسكرية الإيرانية المدربة أمريكياً للولايات المتحدة .⁽¹⁾

أما الإجابة على السؤال الثاني وهو كيف نظر المستولون الأمريكيون إلى هذه الثورة ؟ فتستدعي سرد أغلب التصريحات الرسمية الأمريكية التي صاحبت فترة اندلاع هذه الثورة ، ومن أهمها :

1) تصريح كيننجر حول ضرورة متابعة التوجهات الخاصة بهذا النظام الجديد ، حيث قال : 'إننا أظهر النظام الإيراني الجديد ميلاً نحو الاتحاد السوفيتي ، فإن توازن القوى سيحتل ويميل لمصلحة هذا الاتحاد بصورة مستمرة' .⁽²⁾ وتأكيد بريزنسكي على الأهمية العظمى التي يوجب أن تولي للخميين ، وذلك بقوله : 'إن هذا الرجل - الخميني - هو الحائط الأيديولوجي الذي يمكنه الحيلولة دون تسلي السوفيت إلى حقول النفط' .⁽³⁾ وتصريحات جورج بول وكييل وزارة الخارجية الأمريكية المتتالية التي حذرت من النظام الإيراني الجديد وهو ما أكدته بتصريحه : 'إن الشاه شيطان لكننا نعرفه ، بينما لا نعرف الشيطان الذي سيخلفه' .⁽⁴⁾ ووصفت كل التصريحات الرسمية الأمريكية الثورة الإسلامية بأنها : 'نقطة التحول في الحرب الخفية التي تدور بين القوى الراديكالية والقوى المعتدلة' .⁽⁵⁾

-
- (1) إسماعيل صوي مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، ص 101 .
 - (2) أرش بوهومند ، مروز عبد الوند ، وعيسى هملوان ، " التقاطع الجيوبولتيكي الإيراني - الأمريكي " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 84 ، يونيو 1999 ، ص 43 .
 - (3) منير الموصلي ، قرايات في حرب الخليج : عرب وفرنس ، (بيروت : دار العروبة ، 1988) ، ص 372 .
 - (4) أسيمة جانو ، مرجع سابق ، ص 193 .
 - (5) بوب وود وارد ، الهدف " الشرق الأوسط " : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، (القاهرة : سينا للنشر ، 1990) ، الطبعة الأولى ص 125 .

ونصل إلى السؤال المهم وهو ما حجم الخسائر الحقيقية التي تكبدها أمريكا من جراء قيام هذه الثورة؟، وهو ما يمكن أن نجمله في النقاط التالية :

أولاً : من الناحية السياسية :

- 1) بقيام الثورة وسقوط الشاه انتهى ربع قرن من العلاقات الحميمة الخاصة بين أمريكا وإيران.⁽¹⁾
- 2) انهيار نظام الشاه عد انتكاسة مريعة وضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط كافة وغرب آسيا تحديداً .
- 3) أحدث سقوط الشاه خللاً إستراتيجياً في منطقة الخليج العربي ، وما زاد من هذا الخلل قيام نظام سياسي بديل له معاد للمصالح الغربية والأمريكية.⁽²⁾
- 4) كان سقوط الشاه يعني سقوط القاعدة الثانية للحجر الأمريكي الذي يطوق المنطقة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الحجر الثالث وهو إسرائيل.⁽³⁾
- 5) تحول إيران من موقع الحليف إلى الحياد أو العداء في بعض الأحيان ، كان يعني سقوط مبدأ نيكسون ، وتدمير الأساس الإستراتيجي لسياسة أمريكا الأمنية في هذه المنطقة .
- 6) على حد تعبير نيكسون نفسه - فيما بعد - فإن أمريكا التي كانت تستطيع حماية مصالحها في الخليج عن طريق إيران لم تعد تستطيع ذلك بعد قيام الثورة ، التي بسببها فقدت الولايات المتحدة أقوى نصير لها في هذه المنطقة.⁽⁴⁾

(1) Mansour Farhang, " US Policy toward the Islamic Republic of Iran" research in : The United States and the Middle East, Edited by : Hoshang Amir Ahmadi,(New York, 1993),p. 152.

(2) عبد الله العزى ، " أمن الخليج : دراسة في الأسباب والمعطيات " ، ص 235.

(3) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، ص 523.

(4) جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء ، 1992/4/26.

ثانيا : من الناحية العسكرية :

- 1) إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين الطرفين - أمريكا وإيران - والتي وصلت في مجملها ما بين عسكرية وغير عسكرية إلى قرابة الـ 900 اتفاقية . وقد ورد هذا الرقم الضخم والمائل على لسان أبي الحسن بن صدر الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد قيامها.⁽¹⁾
- 2) إرجاع كل للمستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين المتواجدين في إيران وقد كان مقدرا أن يصل عددهم إلى ستين ألف خبير في عام 1980 لولا قيام الثورة الإيرانية مما سبب خسارة كبيرة للولايات المتحدة التي فقدت سيطرتها على النظام العسكري الإيراني.⁽²⁾
- 3) فقدان خمس محطات تنصت ومراقبة أمريكية داخل الأراضي الإيرانية.⁽³⁾
- 4) فقدان سبع محطات إنذار ومحطتين لتعقب إطلاق الصواريخ وقواعد جوية وبحرية كانت تحدم سفن الأسطول الأمريكي للمركز في المحيط الهندي.⁽⁴⁾
- 5) خسارة إيران كحليف عسكري كان يعني مضاعفة فرص الاتحاد السوفيتي في التقدم نحو الخليج العربي والمحيط الهندي ، لأنه خسارة للحاجز الإقليمي والممانع الوحيد للمد السوفيتي ، حيث تصل حدود إيران مع السوفيت إلى أكثر من 2000 كم ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى غزو الاتحاد السوفيتي أفغانستان في ديسمبر 1979.

(1) وثائق الخليج والجزيرة العربية 1980 ، إعداد : فاطمة معد الدين ، إشراف : بدر الدين الخصوصي ، تقدم : عبد الله الفقيم ، (الكويت : جامعة الكويت ، 1984) ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الطبعة الأولى ، ص 53.

(2) Shafqat A. Shah, The Political and Strategic Foundations of Internal Arms Transfers : A Case Study of American Arms Supplies and Purchases by Iran and Saudi Arabia 1968 : 1976, PH.D Thesis, University of Virginia, 1977, Unpublished , p. 183.

(3) محمد الطويل، دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990)، ص 59 .

(4) صموئيل سيجيف ، المثلث الإيراني : دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، ص 142.

- 1) خسارة أكبر وأهم قوة في يد الولايات المتحدة الأمريكية داخل الأوبك .
- 2) خسارة المعوض الأول للولايات المتحدة عند حدوث أية أزمة بترولية على مستوى العالم .
- 3) الارتفاع الواضح في أسعار البترول ، والنقص الواضح في كميات إنتاجه والكميات المصدرة إلى الغرب وكلفة الولايات المتحدة خاصة .
- 4) التهديد الواضح للمصالح الأمريكية في المنطقة ، وخسارة كميات كبيرة من النفط كانت أمريكا تستوردها من إيران مباشرة لسد احتياجاتها النفطية .
- 5) الخوف والقلق الشديدين من احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتي على آبار النفط الإيرانية الموجودة في مناطق متاخمة لحدوده .
- 6) دفع الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم الصناعي نحو تكثيف الجهود لإيجاد مصادر بديلة للنفط تكون أكثر أمناً وثباتاً واستقراراً وأقل سعراً .
- 7) عودة شبح أزمة 1973 إلى أذهان الأمريكيين مرة أخرى ، بعد أن استقروا وأحسوا بالأمان وعدم احتمال تكرارها مرة أخرى .
- 8) أوضحت الحاجة ملحة- أكثر من ذي قبل - لأن تقوم الولايات المتحدة بدعم وتشجيع علاقاتها بالدول المصدرة للنفط ، وخاصة الخليجية منها .

أما عن كيفية مواجهة الإدارة الأمريكية لهذه المشكلات الناجمة عن قيام الثورة الإيرانية ومحاولة تدارك وتعويض خسائرها الناجمة عنها ، فقد تضاربت آراء الساسة الأمريكيين ورجال الإدارة الأمريكية حول الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الثورة وتقليل الخسائر التي لحقت بالمصالح الأمريكية من جراءها وهنا انقسمت الإدارة الأمريكية إلى فريقين أولهما (فريق الصقور) بزعامة زبنيو بريزنسكي مستشار الأمن القومي وهو الفريق الذي نادى بضرورة استخدام القوة العسكرية والعنف لمواجهة الإدارة الإيرانية ⁽¹⁾ وثانيهما (فريق الحمام) بزعامة السفير الأمريكي السابق بطهران وليام سوليفان الذي رجع استخدام صوت العقل وأسلوب الدبلوماسية والتفاوض لتدارك هذا الموقف الصعب. ⁽²⁾

(1) آمال السبكي ، مرجع سابق ، ص 215 .

(2) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 69 .

ولذا فقد اجتمعت لجنة مراجعة السياسة الأمريكية في 1979/6/2 للرد على المتغيرات السياسية العاصفة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوبي غربي آسيا وهنا طرحت عدة خيارات أمام الإدارة الأمريكية للتعامل مع هذا الموقف الجديد تمثلت في ضرورة التعامل مع الموقف الجديد وتقبل النظام الجمهوري الجديد وإقامة علاقات قوية معه ، مع التأكيد على تحييد المصالح الأمريكية عما يجري داخل إيران.⁽¹⁾ وقد طرحت خيارات أخرى كتقديم المزيد من الدعم والمساعدة للنظام السعودي فهو الحليف الوحيد المتبقى بعد خسارة إيران.⁽²⁾ وزيادة وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج العربي كافة . كما يمكن للولايات المتحدة أن تنفض يدها من المنطقة وتترك للوفا تسيير أمورها الداخلية وإلغاء كل الصفات التجارية وسحب الخبراء العسكريين الأمريكيين من المنطقة.⁽³⁾ أو الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي يقضي بتجريد كل دول المنطقة من أسلحتها بهدف تحقيق الأمن في المنطقة.⁽⁴⁾ أو تفويض قوة إقليمية تكون منوطة بحماية مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة ، وهنا طرح اسم إسرائيل بقوة في هذا الخيار.⁽⁵⁾

(1) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ... قطرة نطف قطرة دم ، ص 52 .

(2) المرجع السابق ، ص 53 .

(3) المرجع السابق ، ص 54 .

(4) نفسه .

(5) المرجع السابق ، ص 55 .

وبعد طرح كافة هذه الخيارات أمام الإدارة الأمريكية اختارت وسيلتين غاية في التناقض هما أسلوب الدبلوماسية والعقل وأسلوب القوة العسكرية ، ولكن هذه الإدارة طبقت هذين الأسلوبين بشكل فردي- كل على حده- لعلاج عسائرها في إيران ، ثم جمعت بينهما حينما بدأت في علاج أزمة البترول التي نجمت عن هذه الثورة واستخدمت السياسة الأمريكية في هذا الموقف الأساليب التالية :

أولاً : استخدام العقل (الأسلوب الدبلوماسي) :

منذ اللحظات الأولى لقيام الثورة الإيرانية وأمريكا تحاول التأقلم معها واحتواءها ، فبدأت بإجراء عدة مباحثات بين مسؤوليها والمسؤولين الإيرانيين وتمثلت سياسة أمريكا الدبلوماسية في :

- (1) مباحثات بريزنسكي ومهدى بازرگان المشتركة في الجزائر في مارس 1979.⁽¹⁾
- (2) مباحثات وزيرى الخارجية سايروس فانس وإبراهيم يزدي أثناء انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 1979 والتي حاول فانس من خلالها إقناع يزدي بأن أمريكا تريد إفهام الحكومة الإيرانية الجديدة أن الشاه متهم تماماً من وجهة النظر الأمريكية وأنها تعتبر نفسها وإيران حليفين طبيعيين مشتركين ، بسبب مخاوفهما المشتركة من الاتحاد السوفيتي وأنها تريد أن تخدم الثورة والخوامين معاً وأنها تريد فتح صفحة جديدة مع إيران ، كما أنها مستعدة للنظر في الاقتراحات الرامية للوصول إلى هذا الهدف .⁽²⁾

وأثمرت هذه المباحثات اتفاق الطرفين على استئناف أمريكا عملية تزويد إيران بقطع الغيار التي تحتاجها لتجديد معداتها العسكرية ، وكذلك تزويدها بشحنات من الذخيرة ، وغير ذلك من التجهيزات الحربية الضرورية.⁽³⁾

- (3) تأكيد نائب الرئيس الأمريكى والتر مونديل على احترام حرية الشعب الإيراني في اختيار قيادته ، واستنكاره أية تصريحات تنادى باستخدام القوة لقمع الثورة الإيرانية حيث قال : ' إنه لمن

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 464 .

(2) محمد حسنين هيكل ، مذبذب آية الله ، ص 30 .

(3) Yodfat Areyeh, The Soviet Union and the Arabian Peninsula, (London: Croom Helm, 1983), P. 79.

المضحك التفكير بالقدرة على المحافظة على حكومة استبدادية مكروهة من الشعب الإيراني عن طريق استخدام القمع والقوة العسكرية لإخماد ثورة داخلية⁽¹⁾.

(4) أعرب كارتر عن تأييده لحكومة شاهبور باختيار في مؤتمر صحفي عقد بواشنطن في 17 يناير 1979، ووعده بتقديم الدعم الكامل لهذه الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار ووقف نزيف الدماء وعودة الحياة الطبيعية لإيران بعد رحيل الشاه عنها.⁽²⁾

(5) أمر الولايات المتحدة رعاياها في دول الخليج العربي وخاصة قطر والبحرين والكويت بمغادرة هذه الدول حرصاً على سلامتهم في ظل هذه الأحداث الملتهبة.⁽³⁾

(6) تكثيف الولايات المتحدة من اتصالاتها بزمعائها للمنطقة عن طريق سفراتها للقيمين هناك وكذلك القاعمين بأعمال السفارة أيضاً. فعلى سبيل المثال عقد السفير الأمريكي بالكويت فرانك مايسترون لقاء مع وكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد، لبحث تطورات الموقف والعلاقات الأمريكية الكويتية.⁽⁴⁾

(7) محاولة لإدخال المنطقة في أحلاف غربية وأمريكية تستهدف تأمين المصالح الأمريكية في هذه المنطقة.⁽⁵⁾

ثانيا : استخدام القوة (الأسلوب العسكري) :

لا تستطيع حكومة مثل الحكومة الأمريكية ألا تفكر في استخدام القوة عند حل أية مشكلة تواجهها، وهو ما فعلته بالضبط عند مواجهتها للتطورات الناجمة عن الثورة الإسلامية، على الرغم من صدور تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية في 7 ديسمبر 1978 تعلن فيه أنها لا تنوي التدخل في شؤون إيران الداخلية بأي شكل من الأشكال.⁽⁶⁾

(1) فواد شهاب، مرجع سابق، ص 68.

(2) American Foreign Policy: Basic Documents 1979, Document No : 336, p. 732.

(3) جريدة الأنباء، الكويت، 1979/11/28.

(4) جريدة الرأي العام، الكويت، 1979/3/9.

(5) مجلة الميراث، لندن، 1979/3/2.

(6) آمال السبكي، مرجع سابق، ص 216.

وتحتل السلوك العسكري الأمريكي في:

- (1) زيارة وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون للسعودية في 10 فبراير 1979 ، بهدف إقناع المسؤولين السعوديين بتوسيع الوجود العسكري الأمريكي هناك.⁽¹⁾
- (2) في مارس 1979 أرسلت واشنتون سرباً مؤلفاً من اثني عشرة طائرة مقاتلة من طراز إف 15 ، للقيام بعرض جوي والتحليق في سماء الرياض ، تأكيداً على دعم أمريكا للسعودية.⁽²⁾ بالإضافة إلى ثلاثمائة عنصر من القوات الجوية الأمريكية وطائرتي أو أكس للإنذار المبكر وذلك لنحلة السعوديين أثناء اشتباكهم مع اليمنيين الجنوبيين.⁽³⁾
- (3) في يونيو 1979 أعلن البيت الأبيض أن زعماء الإدارة الأمريكية قد توصلوا إلى إجماع تام حول الحاجة الملحة إلى وجود عسكري أمريكي قوى في هذه المنطقة ، ويرافق ذلك توسع كبير في عدد القوات البحرية الأمريكية الموجودة هناك.⁽⁴⁾
- (4) أعلن رئيس هيئة الأركان العامة الأمريكية في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 1979/6/21 أن قوة ضاربة سريعة تقلد بمائة ألف جندي أمريكي سيتدربون ويجهزون للقتال في الخليج العربي والشرق الأوسط وجنوبي غرب آسيا وفي أي مكان خارج حلف الأطلسي.⁽⁵⁾
- (5) في يوليو 1979 حلق سرب من طائرات إف 15 في سماء السعودية بشكل استطلاعي لمدة سبعة أيام ، وذلك للتعبير عن اهتمام أمريكا المستمر بضمان أمن السعودية.⁽⁶⁾
- (6) تم تعزيز القوات الأمريكية المتواجدة في المنطقة - وبالتحديد قوة الشرق الأوسط المراقبة في البحرين - بسفيتين حريتين إلى الثلاث الموجودة فيها، وذلك في سبتمبر 1979.⁽⁷⁾

(1) Washington Post, 5/5/1979.

- (2) قاسم جعفر وآخرون ، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط ، (لندن : مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، 1982) ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، رقم 9 ، ص 105 .
- (3) استغلت أمريكا هذه الاشتباكات وأرسلت في مارس 1979 لليمن الشمالي أسلحة ومعدات عسكرية ، انظر إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 239.
- (4) عبد الرحمن محمد النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 69 .
- (5) مايكل كلير ، اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات ، ص 92 .
- (6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 236 .
- (7) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 79 .

(7) زادت القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي والمحيط الهندي بشكل ملحوظ فيما بين عامي 1979 و 1980 ، حيث استغلت أمريكا هذه الأحداث في فرض تواجد دائم وواسع النطاق في هذه المنطقة ، فأضافت إلى قواتها أربع حاملات طائرات تضم 400 طائرة حربية و 32 سفينة حربية تحوى 32 ألف بحار.⁽¹⁾ فوصلت جملة قواتها إلى قرابة الستين سفينة وثلاث مجموعات كاملة من حاملات الطائرات.⁽²⁾

(8) قامت أمريكا بنقل محطات الإنذار المبكر من الحدود الإيرانية الروسية إلى مدينة تبوك.⁽³⁾
(9) أعلن في مايو 1980 بأمريكا عن رسالة سرية وجهها الجنرال روبرت هيزبر إلى الجنرال هيج القائد الأعلى للقوات المسلحة خلف الأطلسي بتاريخ 22 يناير 1979 توضح فشل الخطة الأمريكية في تدبير انقلاب عسكري في إيران والحيلولة دون عودة الخوميين أو اغتياله ، والاستيلاء على ميناء جزيرة خرج الخاص بضخ النفط.⁽⁴⁾

(10) عوضت أمريكا خسائرها العسكرية في إيران للتمثلة في القواعد والتسهيلات ومحطات الإنذار بأنها حصلت على تسهيلات عسكرية على الموانئ الخليجية - حول الخليج - مثل (الصومال - كينيا - المغرب - البرتغال) بتكلفة بلغت 1.1 مليار دولار.⁽⁵⁾ وصرفت قرابة الـ 256 مليون دولار للحصول على تسهيلات في عمان تمثلت في إنشاء مدرجات طائرات ومحطات وقود ومخازن عسكرية وتجديد القواعد الأمريكية هناك مثل (قاعدة السبب الجوية في الشمال - قاعدة تميرت الجوية في الجنوب - جزيرة مصيرة) مع تقديم أحدث الأجهزة الإلكترونية العسكرية وقذائف المدفعية والصواريخ المتطورة.⁽⁶⁾ ثم حصلت على تسهيلات عسكرية ميثاقية كبيرة في البحرين ، التي أصبحت مركزاً رئيسياً لقيادتها العسكرية المركزية فيما بعد.⁽⁷⁾

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 160 .

(2) للرجع السابق ، ص 50 .

(3) حسين عدل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 101 .

(4) جريجورى بوندلوفسكى ، الخليج بين الإمبرياليين والطامعين في الزراعة ، ص 180 .

(5) عبد الرضا أسيرى ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، ص 271 .

(6) نفسه .

(7) نفسه .

ثالثاً : استخدام العقل والقوة معا في علاج أزمة البترول (الأسلوب الدبلوماسي والعسكري) :

مثل السلوك الأمريكي في علاج أزمة البترول الناجمة عن الثورة الإيرانية أسلوباً غاية في الذكاء والدهاء ، فبينما أخذ يفكر في علاج الأزمة علاجاً سياسياً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية وعلاجاً عملياً وعلمياً يتمثل في البحث عن مصادر بديلة وعن وسيلة عملية للحد من استهلاك البترول بهذا الشكل الضخم ، لم ينس أن يلوح - كما دأب دائماً - باستخدام القوة العسكرية والتهديد باحتلال منابع النفط ، ولذلك فإننا لا نكاد نرى أى فاصل واضح بين الاتجاهين المتناقضين - استخدام القوة واستخدام العقل - في العلاج الأمريكي لهذه الأزمة ولعل ما يؤكد صدق هذا الكلام هو التصريحات الرسمية والتصرفات للمسؤولين الأمريكية في هذه الأثناء والمتمثلة في :

- (1) تصريح الرئيس كارتر في مؤتمر صحفي عقد بواشنطن بتاريخ 12 فبراير 1979 باتجاهه نحو تخفيض الاحتياجات البترولية الأمريكية من إيران.⁽¹⁾
- (2) في أبريل 1979 ظهرت مطالبات أمريكية بضرورة استخدام القوة واحتلال منابع النفط في الخليج ، مما دعا المسؤولين الأمريكيين إلى رفض مثل هذه المطالبات وتوضيح أنها أطلقت بهدف الاستهلاك المحلي فقط داخل أمريكا ، التي تواجه أزمة فعلية في الطاقة.⁽²⁾
- (3) نفى الخارجية الأمريكية الأخبار الصحفية التي زعمت بأن هناك قرابة مائة ألف جندي أمريكي يستعدون لدخول الخليج لحماية مصادر النفط ، وذلك بعد رفض الكويت لهذه الأنباء أثناء اجتماع مدير الإدارة السياسية بدولة الكويت مصطفى عبد الصمد بسفير أمريكا بالكويت فرانك مايسروني في 21 أبريل 1979.⁽³⁾
- (4) في السابع من نوفمبر 1979 عقدت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ الأمريكي اجتماعاً ، درست فيه الموقف جيداً وأعدت فيه تقريراً وافياً رفعتة إلى كارتر أوضحت فيه حاجة أمريكا الملحة إلى نفط الخليج حتى نهاية هذا القرن ، وأكدت على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دور زعيم المعسكر الغربي ودور الضامن لوصول الإمدادات النفطية إليه ، وأكدت اللجنة أيضاً على أن الاستغناء عن نفط الخليج العربي يعني عدم الرغبة في تملك لا اقتصاد ولا مؤسسة

(1) American Foreign Policy ; Basic Documents 1979 Document No : 338, p 734.

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 10/4/1979 .

(3) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 22/4/1979 .

عسكرية قوية تستطيع قيادة العالم.⁽¹⁾ وحذرت اللجنة من ارتفاع الأسعار الذى من أهم أسبابها ظهور دولة أو دول عربية قوية ، وكذلك حدوث أى نوع من الاستقرار بين الدول العربية فيما بينها .⁽²⁾

(5) إصدار كارتر أمراً رئيسياً بوقف شراء النفط من إيران تحديداً ، وذلك فى 12 نوفمبر 1979.⁽³⁾

(6) إعلان كارتر برنامجاً لخفض استهلاك النفط إلى النصف بحلول عام 1990.⁽⁴⁾

(7) صدور تقرير لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى فى ديسمبر 1979 ، الذى حذر من أن ارتفاع سعر النفط سيؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكية ، وكذلك لزيادة المصاعب الاقتصادية.⁽⁵⁾

(8) الاعتماد بشكل كبير على السعودية فى تأمين واردات أمريكا النفطية بأسعار معتدلة وفى تعويض النقص الواضح فى هذه الواردات الناجم عن قرار وقف استيراد النفط من إيران ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج النفطى السعودى ، دون أى زيادة فى الأسعار ، حيث رفعت السعودية إنتاجها النفطى البالغ أوائل عام 1978 8.5 مليون برميل يومياً إلى 12.85 مليون برميل يومياً فى ديسمبر 1978 ، ثم استقر إنتاجها عند 10.2 مليون برميل يومياً فى يناير 1979.⁽⁶⁾

(9) تأكيد وزير الخارجية الأمريكية السابق هنرى كيسنجر على ضرورة الدفاع عن منابع النفط فى الخليج بأية طريقة وذلك بقوله: ' يجب أن نمنع سقوط الغرب على ركبتيه أمام تهديد منابع

(1) محمد مظهر الأدهمى ، الطريق إلى حرب الخليج : دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق ، (صمان : الأملية للنشر والتوزيع ، 1997) ، الطبعة الأولى ، ص 12.

(2) المرجع السابق ، ص 13.

(3) American Foreign Policy: Basic Documents 1979, Document No : 345, p. 738.

(4) جريدة السياسة ، الكويت ، 18/7/1979 .

(5) محمد مظهر الأدهمى ، مرجع سابق ، ص 14 .

(6) ألفت التهامى ، " الأوبك ورفع أسعار البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، السنة 15 ، أبريل 1979 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 179.

إمداد البترول ، وإن لم ندافع عن أنفسنا إزاء هذا التهديد فسوف يكون ذلك نهاية لكل الديمقراطية الصناعية الغربية⁽¹⁾.

10) التهديد الأمريكي على لسان وزير الدفاع هارولد براون لدول الخليج بضرورة التوقف عن رفع أسعار النفط واستغلال الموقف كي لا تتوقف أمريكا عن القيام بدورها في حماية أمن واستقرار دول الخليج⁽²⁾.

ويجمل القول إن السلوك الأمريكي حيال الثورة الإيرانية قد جمع في جعبته كثيراً من التناقضات ، ونمخض عن كثير من الحقائق التي من الواجب إبرازها من باب الكشف عن هوية السياسة الأمريكية مع دول الخليج العربي بشكل عام ، وفي الحالات الحرجة أو الأزمات بشكل خاص ، ومن أهم هذه الحقائق :

1] أثبتت الإدارة الأمريكية في تعاملها مع الشاه - وليس الثورة - أنها صديق متقلب وغادر لا يعرف سوى مصلحته فقط ولا يمكن الوثوق فيه ، وهذا ما وضع جلياً في تعاملها مع صديقتها المخلص وحليفها الوثيق شاه إيران عقب فراره من إيران ، فتركته يجوب قارات العالم حتى استقر به المقام في مصر التي تولى بها متائراً بمعرضه ، وربما اعتبرت الولايات المتحدة دخول الشاه مصر واستضافتها له أمراً مقبولاً يفتي عن استضافتها له ، على اعتبار أن مصر هي حليف الولايات المتحدة . فقد حذر سروس فانس وزير الخارجية الأمريكية من استضافة أمريكا للشاه لأن هذا من شأنه أن يقضى على أى بريق أمل في تحسين العلاقات الأمريكية مع الحكومة الإيرانية الجديدة ، وسيعرض مصالحها القومية للخطر⁽³⁾. وهو ما عبر عنه كيسنجر بقوله : 'إن رجلاً ظل صديقاً غليظاً للولايات المتحدة لا يجب أن يعامل كملاح تائه لا يجد مرفأً لسفينته'⁽⁴⁾. ولا ينفي صديق هذا الكلام قبول أمريكا استضافة الشاه في أكتوبر 1979، لأنها لم توافق إلا بعد أن تأكدت من سوء حالته الصحية وعدم تعرض أعضاء سفارتها للخطر في طهران وذلك حسب تقرير سفارتها الوارد من طهران ، والذي ثبت خطؤه⁽⁵⁾.

(1) جريدة الفجر ، الإمارات العربية المتحدة ، 1980/5/11 .

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/6/22 .

(3) American Foreign Policy: Basic Documents 1979, Document No : 341, p. 736.

(4) عباس الصمري ، مرجع سابق ، ص 113.

(5) المرجع السابق ، ص 114.

2) سيطرت على فكر رجال الإدارة الأمريكية مجموعة من الحلول لمواجهة الآثار الناجمة عن الثورة الإيرانية تمثلت في ضرورة قيام تحالف غربي يتعاون مع الخليج لتحقيق الأهداف المشتركة وضرورة وجود قوة عسكرية أمريكية متزايدة تبرز القدرات الأمريكية هناك وضرورة استغلال حكومات وشعوب المنطقة في التعاون مع الولايات المتحدة⁽¹⁾.

3) على الرغم من كل ما قيل عن التخوف الأمريكي من توجه الحكومة الإيرانية الجديدة نحو الاتحاد السوفيتي، فإن الإدارة الأمريكية أدركت منذ البداية أنه إذا كانت شعارات الثورة تتعارض مع الإمبريالية الأمريكية، فإن هذا الأمر لا يقاس برفض الثورة العقائدي والمبدئي للاتحاد السوفيتي والشيوعية.⁽²⁾

4) ربما كان التأخير أو التردد في استخدام الخيار العسكري ضد الثورة راجع إلى رغبة الولايات المتحدة في تكوين ائتلاف إسلامي مناهض للسوفيت، الأمر الذي جعلها تخشى من تعطيل أي عمل عسكري لعملية تكوين هذا الائتلاف الذي بقي فكرة ولم يخرج إلى حيز الوجود.⁽³⁾

5) في ضوء المتغيرات الناجمة، بات واضحاً أمام الإدارة الأمريكية أن الاعتماد على قوة إقليمية - مهما بلغت قوتها - لحماية مصالحها في المنطقة أمر غير مقبول وإستراتيجية غير مضمونة النتائج والعواقب على المدى البعيد.⁽⁴⁾ فاية قوة إقليمية يمكنها أن تقدم ولو نصف ما قدم الشاه للولايات المتحدة؟، وتمتلك ولو نصف قدرة الشاه البشرية والعسكرية والجغرافية؟ لكنه سقط!!

6) أكدت هذه الثورة ونتائجها ومآلاتها من ردود أفعال أمريكية أن العلاقة بين أمريكا ودول الخليج العربي هي بحق (علاقة اللاتماثل في المصالح).

7) أكدت أمريكا أن استخدام القوى العسكرية المتزايدة هو البديل الأسرع لاستخدام الدبلوماسية، وأن القوة هي خيارها الإستراتيجي الدائم.

(1) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر"، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، الطبعة الأولى، ص 138.

(2) حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد 1945 : 1994، (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1994)، الجزء الثاني، ص 367.

(3) إدوارد ريس، مرجع سابق، ص 161.

(4) عwald بن محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية، ص 174.

8) بدأت أزمة البترول الناجمة عن الثورة الإيرانية كأزمة أسعار ، ثم مالبت أن تحولت إلى أزمة إمداد ، تكفلت السعودية بملاحقتها قدر الإمكان عن طريق زيادة إنتاجها مع تثبيت أسعاره ، مما يؤكد نظرية التوازن النفطي أو البديل النفطي الجاهز .

9) تميز موقف قادة المنطقة بالتعارض الواضح وربما التناقض في بعض الأحيان ، فبينما نجد ردوداً كويتية وسعودية وافضة للتدخل العسكري الأمريكي لفكرة تكوين الأحلاف العسكرية في هذه المنطقة ، نجد تسليماً واضحاً من البعض الآخر ، وربما واقعية مؤلة وهو ما عبر عنه السلطان قابوس سلطان عمان في 8 ديسمبر 1979 بقوله : ' إن الدول الكبرى إذا وجدت مصالحها في خطر ، فلن تستأذن أحداً منا للتدخل ! لن يسألونا إذا أرادوا أن يتصارعوا عندنا ، ونحن لا نريد أن نجر إلى صراع الدول الكبرى لأننا سنكون الضحية' .⁽¹⁾

10) ظلت الغفلة والتسليم وعدم الرغبة في التحرك إيجابياً هي سمة سلوك وقرارات بعض قادة المنطقة . وتصديقاً لهذا الكلام جاء صمتهم وسكوتهم الرهيب إزاء مسألة تجميد الأرصد الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية . فكيف صعبت عليهم مسألة إدراك أن الدور آت عليهم لا عمالة ولو بعد عشرات السنين ؟ وكيف لم يتحركوا لسحب أرصدتهم من البنوك الأمريكية ؟ ، فهذه خطوة لا تحتاج إلى تأن في التفكير . ولكن ربما دفعتهم إلى هذا الموقف السلبي مصالحهم المتشابكة مع المصالح الأمريكية . وقد أكد هذا الكلام سفير إيران بالكويت على شمس أردكان الذي حذر أشقاءه العرب - على حد تعبيره - الذين لهم ودائع بالبنوك الأمريكية تفوق المائة مليار دولار ، بأن هذه الودائع سوف تستخدم للضغط عليهم فيما بعد للانصياع للمخطط الأمريكي وإلحاق الضرر والأذى بمصالحهم ومصالح العالم الثالث ككل.⁽²⁾

(1) رياض نجيب الريس ، قضايا محاصرة : من الإسكندرية إلى البلقان ، ومن عمان إلى الشيشان ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص 292.

(2) Arab Times , Kuwait , 18-11-1979.

- الغزو السوفيتي لأفغانستان وردة الفعل الأمريكية :

قبل أن نخوض في الحديث عن الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 كعملية عسكرية نتجت عنها ردود أفعال أمريكية عنيفة جداً ، علينا أولاً أن نعرض لأفغانستان نفسها من ناحية موقعها الجغرافي ومكانتها الإستراتيجية بين الدول المجاورة لها . ولعل توضيح هاتين النقطتين (الموقع - المكانة) بمجد - وبشكل واضح - لعملية الغزو السوفيتي هذه ويكشف أبعادها وأسبابها .

فأفغانستان التي لا تملك مورداً طبيعياً واحداً ، أو ثروة داخل أراضيها تستدعي الهجوم عليها تمثل منطقة عازلة بين مناطق النفوذ والقوة في منطقة جنوب غرب آسيا من الناحية الإستراتيجية ، ومن الناحية الجغرافية تفصل بين أراضي الاتحاد السوفيتي وبين المياه الدافئة في المحيط الهندي.⁽¹⁾ لذا فهي تعتبر منطقة رخوة (Soft Belly) بالنسبة للإتحاد السوفيتي.⁽²⁾ وتعتبر أيضاً قلب آسيا وبفضلها تسهل عملية استغلال بحر قزوين وآسيا الوسطى من قبل القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتي.⁽³⁾ كما أنها لا تبعد عن الخليج العربي سوى بـ 800 كم ، ولها حدود مشتركة مع باكستان والصين . ومثل ما سبق السبب الأول في غزو الاتحاد السوفيتي لها . أما عن السبب الثاني فتمثل في التقارب الأمريكي الصيني المخيف والمقلق للاتحاد السوفيتي ، والذي نجم عن جهود كيسنجر الحثيثة من أجل تحقيق هذا التقارب الذي وبموجبه اعترفت الولايات المتحدة بالصين الشعبية ووافقت على انضمامها لهيئة الأمم المتحدة ، وشغل منصب العضوية الدائمة في مجلس الأمن وكذلك إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين⁽⁴⁾ ، ووصل الأمر بالولايات المتحدة إلى قيامها بمحاولات تزويد الصين بأحدث الأسلحة العسكرية⁽⁵⁾ . وقد أقلق كل هذا الاتحاد

(1) Alvin Z. Rubinstein, Soviet Policy toward Turkey-Iran and Afghanistan, (New York : New York Praeger, 1982), p. 133.

(2) محمود شكرى، "سكت دهرأ ونطقت شرأ يا ابن لادن"، جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2001/10/15، ص 10.

(3) نفسه .

(4) إسماعيل صبرى مقلد ، "الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 27 ، يناير

1972 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 12.

(5) Zbigniew Brezinski, Power and Principle Memories of the National Security Adviser 1977-1981, (New York : Farrar, 1983), p. 403.

السوفييتي ، فبدأ بتنشيط جهوده الدبلوماسية في هذه المنطقة للمهمة من آسيا ، حتى وصل به الأمر إلى قيامه بغزو أفغانستان عسكرياً .⁽¹⁾

والسبب الثالث هو تنزع الاتحاد السوفييتي بأنه دخل أفغانستان لدعم الحكم الموالي له هناك.⁽²⁾ ورابع الأسباب تمثل في القلق الناجم عن الثورة الإسلامية الإيرانية التي انطلقت في منطقة قريبة جداً من الاتحاد السوفييتي - المناطق الجنوبية من حدوده - والتي يدين أغلب سكانها بالدين الاسلامي. فخشى الاتحاد السوفييتي من نشر هذه الأفكار الثورية الإسلامية داخل أراضيه .⁽³⁾ ويوضح الجنرال أوستينوف وزير الدفاع الروسي - آنذاك - أن الخوف من نجاح الولايات المتحدة في التغلغل في أفغانستان بعد خسارتها الكبيرة في إيران من أجل الحفاظ على وجودها العسكري على حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية هو السبب في غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان .⁽⁴⁾ وهو ما أعده سبباً خامساً .

ويبقى أنؤكد على أن الثورة الإيرانية قد منحت الاتحاد السوفييتي الجرأة الكافية واللازمة وقدمت له للمير للفتح للقيام بغزو أفغانستان عسكرياً .

أما عن ردة الفعل الأمريكية تجاه الغزو السوفييتي لأفغانستان ، فقد تمثلت في عدة أفعال غلب عليها الطابع العسكري . وهنا يجب علينا توضيح أن الولايات المتحدة لم تفاجأ بتصرف السوفييت هذا ، فقد توقعت تصرفاً شبيهاً به قبل عام من حدوثه ولكن مع اختلاف المكان ، فقد حذر كارتر في مقابلة تليفزيونية مع قناة ABC الأمريكية بتاريخ 1979/12/14 الاتحاد السوفييتي من مغبة استغلال الأحداث الملتصقة في إيران ، محاولة التوغل داخل أراضيهـا .⁽⁵⁾

وفور قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان في ديسمبر 1979 ، أعدت الإدارة الأمريكية تعدد للأمر عدته وتحسب حساباتها جيداً ، ولكن كعادتها دوماً في مثل هذه المواقف التي تتطلب ردة فعل سريعة ، انقسمت الإدارة على نفسها إلى تيارين أحدهما متطرف ممثل في مجلس الأمن القومي برئاسة زبنيو بريزنسكي الذي طالب بوضع إستراتيجية جديدة لمنطقة الخليج العربي ، بهدف حماية

(1) بكر مصباح تنوة ، " التطور الإستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي " ، ص 79 .

(2) نفسه .

(3) Alvin Z. Rubinstein, op. cit., p. 94.

(4) زهر شكر ، مرجع سابق ، ص 88 .

(5) American Foreign Policy: Basic Documents 1978, Document No : 333, p. 727.

المصالح الأمريكية الموجودة هناك ، مرتكزة على حقها في التدخل العسكري لضمان حماية وبقاء هذه المصالح.⁽¹⁾ وثانيهما تيار معتدل يتمثل في وزارة الخارجية ، ويطالب بالتريث والتأن والاعتدال لسببين هما عدم الاستعداد الكافي للقيام بأية مواجهة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي ، حيث يجب على الولايات المتحدة رفع مستوى قدراتها النووية بهدف تصحيح الاختلال الحاصل في ميزان القوى النووية مع الاتحاد السوفيتي.⁽²⁾ وضرورة الإعداء السياسي والتفسي لهذه الإستراتيجية الجديدة حتى تكون مقبولة لدى شعوب المنطقة.⁽³⁾

وبدت الكفة أرجح ناحية التيار الأول المتطرف الذي يُقْبَل استخدام القوة العسكرية على أية وسيلة أخرى فقد رأت واشنطن في هذا الغزو السوفيتي لأفغانستان عملاً ذا طبيعة هجومية من أجل تحقيق أهداف سوفيتية من أهمها السيطرة على الخليج العربي ، وأعربت عن قلقها إزاء هذا المحرم لما يمكن أن يترتب عليه من مخاطر جمة تتمثل في تعريض أمن العالم العربي وأمريكا واقتصادهما معاً للخطر عن طريق السيطرة السوفيتية على آبار النفط ، والتحكم في إنتاجه ، وطرق توصيله . وقد أعلن كارتر عقب هذا الغزو أن الموزان قد انقلبت في المنطقة ، وأن الأحداث في هذه المنطقة قد عرضت الولايات المتحدة والقرب لأخطر تهديدات لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة منذ الأربعينيات.⁽⁴⁾

وأكد تقرير رفعه البيتاجون إلى الرئيس كارتر في فبراير 1980 أن المواجهة العسكرية المحتملة مع الاتحاد السوفيتي قد انتقلت من أوروبا الغربية إلى الخليج العربي.⁽⁵⁾ لذا فقد أمر كارتر في الشهر نفسه بإرسال قوة برمالية من مشاة البحرية الأمريكية وعلدها (1800) جندي برفقة 19 طائرة هليكوبتر ، وبمجموعة دبابات إلى الخليج العربي ، وهي المرة الأولى التي ترسل فيها أمريكا قوة مقاتلة من مشاة البحرية إلى هذه المنطقة.⁽⁶⁾

(1) عبد الحليل مرهون ، " المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات الغربية الإيرانية " ، ص 57 .

(2) المرجع السابق ، ص 58 .

(3) نفسه .

(4) روبرت و. تكر ، " النفوذ الأمريكي في الخليج العربي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، إصدار مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية - جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، ص 81 .

(5) مجلة الحوادث ، لندن ، 1980/3/14 .

(6) جريدة السياسة الكويتية ، 1980/2/24 .

ورداً على هذه التصرفات الأمريكية صرح وزير الخارجية الكويتي في يوليو 1980 بأن: 'تعزيز القوات الأمريكية البحرية في المحيط الهندي وبحر العرب ومياه الخليج العربي هو تصرف غير مبرر وإشارة واضحة إلى أن أمريكا تستخدم الغزو السوفيتي كذريعة ومبرر لزيادة تواجدنا بالمنطقة'.⁽¹⁾

وفي العام نفسه - 1980 - أقيمت ندوة سياسية بفندق هاي آدمز بواشنطن درست موضوع الوجود الغربي في المنطقة وأهميته من حيث كون المنطقة المصدر الرئيسي للنفط ، وناقشت مسألة الوجود السوفيتي بالمنطقة وضرورة الحد من التوسع السوفيتي مع تحقيق الاستقرار في المنطقة ، إضافة إلى أمن إسرائيل الدائم، كما بحث المشاركون بالندوة الأساليب التي يمكنها الحد من التوسع السوفيتي في هذه المنطقة الإستراتيجية ومن بينها دعم الحركات الإسلامية في أفغانستان بكل الطرق بداية من المال والعتاد حتى السلاح والذخيرة ، ونقل القوى البشرية إلى أرض أفغانستان نفسها من بعض الدول العربية التي أيدت فكرة الجهاد ضد السوفيت والشيوعية ، وهو ما عانت منه وبسببه أفغانستان فيما بعد ، خاصة حينما حاول هؤلاء العرب اعتلاء حكم البلاد ، وإخضاع جميع الأقليات والطوائف لحكمهم .

هذا ، وإن كان الاتحاد السوفيتي قد استغل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في هجومه على أفغانستان، فإن الولايات المتحدة قد استغلت هذا الهجوم أيضا في حشد قواتها العسكرية في هذه المنطقة وما حولها ، ثم تطورت عملياتها العسكرية هذه إلى أقصى درجة حتى توج هذا كله بإعلان كارتر عن مبدئه المنادي بالتدخل العسكري المباشر في هذه المنطقة في حال تعرضها لأي اعتداء يتبعه تعريض المصالح الأمريكية بما للخطر ، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل القادم .

(1) Chookiat Panasornprasit, US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 , p. 222.

(الفصل الرابع)

مبدأ كارتير والتطبيق الفعلي

(قوات التدخل السريع)

مبدأ كارتو :

إن مسألة الإعلان عن مبدأ سياسي جديد وإلغاء سابقه تعني - بالضرورة - أحد أمرين : أولهما فشل المبدأ السابق في تحقيق أية نتائج إيجابية تذكر ، وثانيهما ظهور مستجدات أو حدوث متغيرات تجعل المبدأ القديم غير ملائم للتعامل مع الموقف الجديد وظروفه الآتية .

وقد تحققت النقطة الثانية ولم تتحقق الأولى قبيل الإعلان عن مبدأ كارتو ، فقد تمكن مبدأ نيكسون طوال عقد كامل (1969:1979) وبجحاح واضح ظهر في طبيعة العلاقات الأمريكية الخليجية ، لكنه لم يعد ملائماً ولا مناسباً للتعامل مع المعطيات الجديدة في المنطقة التي أفرزتها أحداث جسام حددت المصالح الأمريكية الحيوية فيها تمثلت في سقوط نظام الحليف الأول لأمريكا في المنطقة - إيران - وما تبع هذا السقوط من مخاطر جمة أهدت بالمصالح الأمريكية في الخليج العربي وقيام نظام معاد للسياسة الأمريكية في أهم دولة بالنسبة للولايات المتحدة في المنطقة وضاع الهوية الأمريكية عقب أزمة الرهائن وفقدانها لثقة بلدان العالم الثالث فيها ، واهتزاز أوضاع الحليف الثاني لها في المنطقة - السعودية - إثر قيام الثورة الإيرانية ومحاولتها نشر أفكارها ومبادئها ، وتهددها لأمن السعودية الداخلي ، وهو الأمر الذي اتضح جلياً في أحداث الحرم المكي في 20 نوفمبر 1979، وقيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان في 24 ديسمبر 1979 ، وما تبع هذا الغزو من تعريض مصالح وأمن أمريكا القومي للخطر ، وظهور شريك قوى لها في تسيير أمور هذه المنطقة وقيام أمريكا بدور الراعي الأول - بل الأوحيد - لعملية التصالح بين مصر وإسرائيل ، واحتضانها للطرفين لحظة توقيع اتفاقية السلام المشتركة بينهما ، وهو ما تسبب في حالة من الغضب والسخط العربيين على سياسة أمريكا الخارجية في الوطن العربي كافة وفي دول الخليج العربي خاصة ، التي كانت حتى هذه الأثناء لا تزال تنظر إلى قضية الصراع العربي الإسرائيلي من منظور ديني وعقائدي فقط ، ولأنها بالحل العسكري كحل وحيد لإنهاء هذا الصراع مع تنامي التيار الإسلامي في دول الخليج كافة وأثره الواضح عليها نتيجة الأفكار الثورية القادمة من إيران ، وأخيراً ظهور دول من داخل المنطقة ومن خارجها موالية للاتحاد السوفيتي منها اليمن وإثيوبيا على الطرف الآخر من البحر الأحمر .

لذا فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبدل سياستها في المنطقة وتنتهي مسألة الاعتماد على حليف إقليمي لتسيير أمورها وحماية مصالحها الحيوية في الخليج العربي ، فعادت مرة أخرى لتسيير أمورها بنفسها وحماية مصالحها بيدها لا بيد غيرها والتي من الممكن أن تبطئ بما إذا حددت مصالحها في المنطقة ، معتمدة في تنفيذ هذا كله على قولها العسكرية الضخمة التي يمكنها التدخل وبمقنتي القوة في أي زمان ومكان من أجل تحقيق هدف واحد فقط هو حماية المصالح الأمريكية الحيوية بها .

وكما جرت عادة الرؤساء الأمريكيين جميعاً عند تفكير أي منهم في مبدأ جديد فإنه لا يتسرع في الإعلان عنه ولا ينفرد وحده بالتفكير فيه ، فيشارك مستشاريه ويطلب منهم تقديم تصورهم الخاص بهم والكشف عن رؤيتهم للأحداث والتطورات الجارية . ولعل هذا ما حدث بالضبط قبل إعلان كارتر عن مبدئه في عام 1980 حين قدم له مستشاره للأمن القومي زبغنيو بريزنسكي⁽¹⁾ مذكرة في فبراير 1979 اعتبرت مقدمة لمبدأ كارتر وتضمنت هذه المذكرة النقاط التالية :

- (1) ضرورة وضع سياسة أمريكية في المنطقة تشبه مبدأ ترومان من أجل تحديد نفوذ الاتحاد السوفيتي .
- (2) يجب على أمريكا أن تتخذ ما يمكنها عمله من إجراءات عملية لحماية أمن الشرق الأوسط كافة والخليج العربي خاصة .
- (3) على أمريكا تطوير وتحديث قولها المسلحة من أجل الرد على أية تهديدات سوفيتية محتملة في الخليج العربي.
- (4) العمل على تشجيع التحالفات والترتيبات التعاونية الأمنية بين الدول المعتدلة في المنطقة وعلى رأسها السعودية ومصر والأردن .
- (5) ضرورة تكثيف التعاون القريب والمكثف مع السعودية بالتحديد ، لأنها تعد الركيزة الوحيدة المتبقية بعد رحيل الشاه⁽²⁾ .

(1) كان لبريزنسكي الدور الأكبر واليد الطولى في إعداد مبدأ كارتر ، بينما لم يشارك وزير الخارجية سبورس فانن في إعداد أو حتى صياغة هذا المبدأ ، الأمر الذي أوحى للبعض باحتمال معارضة الخارجية الأمريكية لهذه السياسة الجديدة .

(2) زهر شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ص 96 .

ثم قدمت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرها لعامي 1979 ، 1980 إلى الرئيس كارتر ، الذي عر عن التوجهات العامة للإستراتيجية الأمريكية للتمثلة في مواجهة أى هجوم على الدول الحليفة لها بنفس حجمه ، وضرورة أن يكون الرد الأمريكي سريعاً وحاسماً لإجهاض أية محاولة تستهدف فرض أمر واقع جديد ، مع ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية تؤهلها للدخول في حرب أو منع قيامها .⁽¹⁾

وقبل أن يعلن كارتر عن مبدئه بنحو ثلاث سنوات كان قد وجه مذكرة إلى أمانة الدفاع وإلى عظمى الإستراتيجية الأمريكية في البيتاجون في سبتمبر 1977 ، أكد فيها على : ' أن منطقة الخليج العربي تعد من المناطق الإستراتيجية ذات الأولوية ، والتي ستدفع عنها الولايات المتحدة ضد أى اعتداء أجنبى يطلها⁽²⁾ ' وعقب الغزو السوفيتى لأفغانستان أكد كارتر على : ' أن أمن منطقة الخليج العربي يؤثر على الأمن القومى الأمريكى ، وأن أية محاولة من جانب الاتحاد السوفيتى للدخول في هذه المنطقة سوف تواجهها أمريكا بطريقة مباشرة ' .⁽³⁾

وفي الثالث والعشرين من يناير عام 1980 أعلن كارتر عن مبدئه الجديد في رسالته التى وجهها إلى الكونجرس ، ولكنه قبل أن يعلن عن مبدئه ركز على النقاط التالية :

- (1) إن الولايات المتحدة تواجه الآن إحدى التحديات الأكثر خطورة في تاريخها .⁽⁴⁾
- (2) يعتبر الغزو السوفيتى لأفغانستان بمثابة تهديد للسلام العالمى والعلاقات بين الشرق والغرب والاستقرار في آسيا الوسطى وكذلك حركة النفط العالمية .
- (3) الاتحاد السوفيتى قام بإزالة دولة عازلة بينه وبين باكستان كما قام بتهديد أمن إيران.⁽⁵⁾

(1) أمين هويدى ، الجيوستروتيكيا وحرب الخليج الأولى ، ص93.

(2) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص85 .

(3) Zbigniew Brezinski , Power and Principle Memories of the National Security Adviser , p. 443 .

(4) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص6.

(5) نفسه .

(4) مطالبة الكونجرس بإعطاء الأولوية للتصويت على مجموعة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان⁽¹⁾.

(5) على الولايات المتحدة أن تدفع أى ثمن لتبقى الأمة الأقوى في العالم⁽²⁾.

وقد نص مبدأ كارتر⁽³⁾ لأمن الخليج العربى على أن : 'أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على الخليج الفارسى، تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الاعتداء سيرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما في ذلك الرد العسكرى'.⁽⁴⁾

وقد تمثلت ردة فعل زعماء المنطقة تجاه هذا المبدأ في مقابلة بعضهم له بالترحاب الشديد كزعيمى عمان والبحرين ، بينما خشى منه البعض الآخر وأبدوا تحفظهم الشديد عليه ، وأكدوا على أن أمن الخليج العربى مسؤولية دوله ، حيث أنه جزء من الأمن القومى العربى ولكن جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتبدد كل هذه الخشية وكل هذه التحفظات ، فاعتبره الجميع بعد ذلك بمثابة تعهد أمريكى صريح لحمايتهم وحماية بلادهم ونفطهم⁽⁵⁾.

وبقى أن نقول إن التطبيق الفعلى لمبدأ كارتر قد تمثل في اتجاه أساسى واحد سيتم الحديث عنه بالتفصيل وهو (قوات التدخل - الانتشار - السريع) . ولكن قبل الحديث عن هذه القوات يتحتم

(1) المرجع السابق .

(2) نفسه .

(3) هذا هو نص مبدأ كارتر باللغة الإنجليزية نقلا عن: 24/1/1980, New York Times .

(An attempt by any outside force to gain control of the Persian Gulf region will be regarded as an assault on the vital interests of the United States of America, and such an assault will be repelled by any means necessary including military force).

(4) Amitav Acharya, US Military Strategy in the Gulf : Origins and Evolution under the Carter and Regan Administration (London : Routledge, 1989), p. 55.

(5) جورج شولتز ، مذكرات جورج شولتز : اضطراب ونصر ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) ، ترجمة محمد دبور وآخرين ، مراجعة : على رمان ، ص 147.

علينا التعرض للإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة وأساليب تحقيقها وتنفيذها وتطبيقها خاصة في هذه المرحلة .

وحقيقة الأمر أن أساليب تنفيذ هذه الإستراتيجية تتعدد وتتنوع تبعاً لتطورات الظروف والمستحدثات الحادثة في أية مرحلة ، فأحياناً نجدها تلجأ إلى تطوير علاقاتها الدبلوماسية بدول المنطقة وأحياناً نجدها تلجأ إلى دعم علاقاتها الاقتصادية بها ، بينما نجدها في الأحيان الأخرى تعتمد إلى تكثيف وجودها العسكري هناك بمختلف الصور والأشكال .

كما أنها من الممكن أن تلجأ إلى إحدى هذه الوسائل منفردة ويمكن أن تلجأ إلى استخدامها جميعاً وفي آن واحد حسب الأوضاع والظروف .

وبهنا هنا أن تعرض للأسلوب العسكري فقط دون غيره متبعين تطور شكل وحجم الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة قبل إنشاء قوات التدخل السريع .

— الوجود العسكري الأمريكي بالخليج العربي قبل إنشاء قوات التدخل السريع :

شكلت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية قيادة عسكرية أممتها قيادة الخليج الفارسي ، اقتصر مهمتها على توصيل الإمدادات التي يحتاجها جيش الاتحاد السوفيتي ، وكان عددها حوالي ثلاثة عشر ألف جندي⁽¹⁾ . وعقب الحرب أرسلت بعثة عسكرية للعمل بمدينة الظهران السعودية⁽²⁾ .

وفي عام 1948 أرسلت قوة بحرية للعمامة والدوحة ، وكانت هذه القوة تتكون حينئذ من سفينة أركان وسفيتين مدمرتين .⁽³⁾ وعملت الولايات المتحدة منذ عام 1949 على إيفاد قوة بحرية صغيرة إلى منطقة الشرق الأوسط تتكون في - أغلب الأحيان - من سفينة ومدمرتين وبارجتين أطلق عليها اسم (قوة الشرق الأوسط - Mideast Force)⁽⁴⁾ .

(1) أسامة الغزالي حرب ، " الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابته وسياسات متغيرة " بحث ضمن بحوث كتاب : السياسة الأمريكية والعرب ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، ص 178 .

(2) إدوارد ريس ، معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي ، ص 12 .

(3) نفسه .

(4) عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص 57 .

وفي أكتوبر 1951 تقدمت حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا المؤلفة لقيادة الشرق الأوسط الموحدة بطلب لحكومات مصر وسوريا والعراق والسعودية ولبنان والأردن واليمن للمشاركة في تشكيل هذه القيادة والسماح بوجود قوات أجنبية على أراضي هذه الدول ، ولكن طلباتها هذه قوبلت بالرفض القاطع .⁽¹⁾

وبمرور السنين أخذت الولايات المتحدة تكثف وجودها البحري العسكري حول هذه المنطقة وذلك عن طريق أسطولها الخامس القابع في مياه المحيط الهندي ببحار الخليج العربي الذي أسس عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان . بهدف سد الثغرة بين مجال عمل الأسطولين السادس والسابع ، وكذلك لإيجاد توازن عسكري بحري في هذه المنطقة .⁽²⁾ ويتشكل الأسطول الخامس من 25 قطعة بحرية تعززها ثلاث حاملات طائرات هي (كونستليشن - انتربرايز - ميداوي) ، ويبلغ طاقم كل منها حوالى خمسة آلاف مقاتل ، وتتسع الواحدة منها لحوالى مائة طائرة.⁽³⁾ كما يشمل هذا الأسطول أيضاً طرادات مجهزة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية وغواصات مزودة بمنصات لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى .⁽⁴⁾

— أسباب إنشاء قوات التدخل السريع :

نصحت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) كارتز بضرورة تشكيل وتعبئة قوات التدخل السريع مع تعزيز القدرات الهجومية العسكرية الأمريكية للقيام بحل أى نزاع يحدث بين دول المنطقة وكذلك تحديث القواعد الأمريكية المجاورة لمنطقة الخليج العربي ، والبحث عن قواعد وتسهيلات إضافية ، والتأكيد على دعوة حلفاء الولايات المتحدة للمشاركة في هذه الواجبات والمهام العسكرية الجديده .⁽⁵⁾

(1) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج ، ص 14 .

(2) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 138 .

(3) نفسه .

(4) جريدة السياسة الكويتية ، 1979/6/20 .

(5) أمين هويدى ، لعبة الأمم في الشرق الأوسط ، ص 70 .

وتم تبرير التفكير في إنشاء مثل هذه القوة بالأسباب التالية :

- (1) تصاعد التدخل السوفيتي في المنطقة .
- (2) تزايد القوة البحرية السوفيتية وتمديد لها طرق نقل البترول .
- (3) تحول منطقة الخليج إلى مركز الجذب الرئيسي في حركات الصراع الدولي .⁽¹⁾
- (4) ضعف دول الخليج العربي وعدم قدرتها على المقاومة .
- (5) مشاكل الحدود الكثيرة بين دول الإقليم كافة .
- (6) فراغ القوى الناجم عن سقوط نظام الشاه في إيران .
- (7) الرد على قيام الاتحاد السوفيتي بعمليات المراقبة الدائمة في الطرف الشرقي من مضيق هرمز .⁽²⁾
- (8) توقع أن ينتقل الصدام مع الاتحاد السوفيتي من أوروبا الغربية إلى الخليج.⁽³⁾
- (9) ضرورة تملك قوات تدخل سريع مثل التي يمتلكها الاتحاد السوفيتي المعروفة بـ(مستيزنار) التي تتبع المكتب السياسي السوفيتي بالكرملين وتبلغ قوتها البشرية حوالى 250 ألف مقاتل وتنتشر في جمهوريات آسيا الوسطى مثل تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتمتلك 8000 دبابة و 1500 طائرة قاذفة ومقاتلة ، وهى التي قامت بقطع خطوط تموين القوات الأمريكية أيام حرب فيتنام وشاركت في عملية غزو واحتلال أفغانستان .⁽⁴⁾

-
- (1) إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير : قضايا ومشكلات : (الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، 1983) ، ص 30 .
 - (2) عبد المهدي الشريدة ، مرجع سابق ، ص 57 .
 - (3) مجلة الحوادث ، لندن ، 14/3/1980 .
 - (4) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ص 152، 153 .

إنشاء قوات التدخل السريع (Rapid Deployment Force) :

قوات التدخل أو الانتشار السريع Rapid Deployment Joint Task Force⁽¹⁾ هي قوات تخضع للقيادة المركزية الأمريكية ، وهي قوات موجودة داخل أمريكا وخارجها ، دعمتها الولايات المتحدة بأكثر قدر من القواعد والتسهيلات العسكرية كي تؤدي واجبها على أكمل وجه.

وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه القوة أول مرة عام 1961 حينما تنبّهت هيئة التخطيط في البنتاجون إلى ضعف القدرة القتالية الخارجية الأمريكية ، فبدأ الرئيس جون كينيدي في إصدار التعليمات باتخاذ اللازم ، فتم تقسيم ساحات العمليات العسكرية الخارجية إلى ثلاثة أقسام : (الشرق الأقصى ، الشرق الأوسط ، غرب أوروبا) ، وبعدها بدأت أمريكا في تطوير قواتها الحربية وخاصة القوات الجوية .⁽²⁾

وفي عهد نيكسون جرى التخطيط النظري لهذه القوات إلى حد إعداد خطط ومسيناريوهات مستقبلية مفترضة وإطلاق بعض الأسماء الرمزية — الكودية — على هذه العمليات المنتظرة.⁽³⁾ وبدأت الولايات المتحدة أكثر استعداداً لإنشاء وتجهيز مثل هذه القوات بمرور الوقت ، ويمكننا لمس هذا من خلال تصريحات الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر .⁽⁴⁾ وفي عهد كارتر شرعت الولايات المتحدة في اتخاذ خطوات جديدة لبناء هذه القوة خاصة بعدما ظهرت الإستراتيجية الجديدة المعروفة (بإستراتيجية خوض حرب ونصف حرب) .⁽⁵⁾

(1) Elizabeth J. Gamlen, " United States Strategic Policy toward the Middle East : Central Command and the Reflagging of Kuwait's Tankers" research in : The United states and the Middle East, (New York, 1993), Edited by : Hoshang Amir Ahmadi, p. 219.

(2) مندر للموصلى ، قراءات في حرب الخليج ، ص 368 : 372.

(3) عبد المهدي الشريدة ، مرجع سابق ، ص 53.

(4) هيثم الكيلاني ، " عملية هجومية أمريكية محتملة على أرض نفطية عربية " مجلة الفكر العسكري ، العدد الرابع أكتوبر 1980 ، دمشق ، ص 91.

(5) إستراتيجية خوض حرب ونصف حرب تعني إمكانية خوض الولايات للتحلة حرباً في أوروبا ضد قوات حلف وارسو ، وحرب أخرى محدودة ليست بمحجم الأولى في مناطق أخرى من العالم من ضمنها منطقة الخليج العربي لمواجهة التحركات الروسية هناك . للمزيد انظر : محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 141.

وفي نهاية أغسطس 1977 اعتمد كارتير مذكرة خاصة بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتولى الولايات المتحدة عموماً العمل عسكرياً في هذه المنطقة بما فيها الخليج العربي.⁽¹⁾ وهذه المذكرة كانت قد قدمت لكارتير من قبل البتاجون بهدف الحصول على موافقته لتشكيل قوات التدخل السريع.⁽²⁾ الأمر الذي تحقق بالفعل تحت مسمى الأمر الرئاسي رقم 18 أو (بي دي 18) الذي أشار إلى الاستعدادات الأمريكية للتدخل العسكري في الخليج العربي ، مع التركيز على إعداد جيش إضافي يتحرك بسرعة نحو الخليج ، ولا يؤثر على الجيش الأمريكي الأساسي.⁽³⁾ وقد صدر الإعلان الرسمي عن تأسيس هذه القوة في ديسمبر 1979 على لسان وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون.⁽⁴⁾ وفي مارس 1980 افتتحت أمريكا القيادة العامة لتلك القوات في قاعدة ماكديويل الجوية بولاية فلوريدا وعين الجنرال بول كيلى قائداً عاماً لها.⁽⁵⁾⁽⁶⁾

قوام قوات التدخل السريع :

اختلفت التقديرات الخاصة بالقوة البشرية لهذه القوات ، فقدرت - أحياناً - بحوالي نصف مليون جندي.⁽⁷⁾ وأحياناً أخرى قدرت ب 220 ألف جندي.⁽⁸⁾ وبلغ أقل تقدير لها قرابة الـ 110 آلاف جندي.⁽⁹⁾ وتتكون فرقها العسكرية من ثلاث فرق برية وفرقتي مشاة بحرية وسبعة أجنحة طائرات تكتيكية وأربعة أسراب بحرية.⁽¹⁰⁾ ومن أهم فرقها الفرقة 82 مظلات التي تحتفظ

-
- (1) خالد القاسبي ، الخليج العربي في السياسة الدولية ، ص 169.
 - (2) أسامة خالد ، المستقبل العربي في العصر الأمريكي ، ص 119 .
 - (3) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 86 .
 - (3) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ، ص 40 .
 - (5) مجلة شؤون فلسطينية ، يوليو 1980 ، بيروت ، ص 61 .
 - (6) وجدته في بعض المراجع تحت اسم جون كيلى ، انظر : زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 86.
 - (7) الطيب البكوش ، الخليج بين الميمنة والارثواق ، ص 17 .
 - (8) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 54.
 - (9) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 141.
 - (10) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 54.

بلواء فقط في حالة استنفار دائم يمكنها من خلاله التحرك للقيام بعمليات في فترة لا تتعدى 18 ساعة.⁽¹⁾

وترابط تلك الفرقة في قاعدة فورت براج بولاية كارولينا الشمالية.⁽²⁾ كما تشمل تلك القوة الفرقة 101 المحمولة جواً المرباطة بقاعدة فورت كامبل في ولاية كنتاكي.⁽³⁾ ويشكل لواء قوامه عشرة آلاف مقاتل القوة الصدمية أو قوة المقدمة لهذه القوات، حيث يقوم هذا اللواء باحتلال رأس جسر في منطقة العمليات أو التدخل المحتملة خلال يومين تتمكن بعدها القوة الرئيسية أو جزء منها من أداء مهامها المنوطة بها.⁽⁴⁾

خطة عمل قوات التدخل السريع :

تقوم خطتها على تخزين المواد اللازمة لها من (سلاح — ذخائر — أطعمة — مواد إعاشة) في قواعد محيطة بمنطقة المحيط الهندي والخليج العربي . أما القوات فهي موجودة بشكل أساسي في الولايات المتحدة ، يتم نقلها بالتدريج على دفعات عن طريق وسائل النقل الجوي أو البحري عند الحاجة.⁽⁵⁾

وهنا تكمن أهمية هذه القوات التي تستغرق وقتها فقط في نقل الأفراد دون الحاجة إلى نقل العتاد والسلاح ومواد الإعاشة في آن واحد ، الأمر الذي سيوفر وقتاً ضخماً جداً ، يمكن عن طريق توفيره تحقيق نصر حاسم وسريع في أية معركة . وتنقل هذه القوة البشرية من قواعدها إلى أرض القتال عن طريق طائرات النقل العملاقة من طراز C5 المرباطة في قاعدة ترافيس الجوية الواقعة شمال ولاية سان فرانسيسكو ، ويبلغ عددها 35 طائرة ، وللتدليل على ضخامة هذه الطائرات — هي الأضخم في العالم — يكفي القول إن ثلاث طائرات منها فقط تكفي لنقل كتيبة تعددها قرابة الألف مقاتل

(1) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 141.

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) نفسه .

بسلحهم إلى أرض القتال في الخليج العربي دون توقف ⁽¹⁾. الأمر الذي يمكن من خلاله إغراق أرض الخليج العربية بقوة عسكرية بشرية أمريكية هائلة في فترة وجيزة جداً ⁽²⁾.

وهنا يتحتم علينا الحديث بالتفصيل عن جميع القواعد الأمريكية المختلفة (جوية — برية — بحرية) على أرض الخليج العربي وسواحه وكذلك في المناطق المحيطة به مثل المحيط الهندي والساحل الغربي للبحر الأحمر وشرق أفريقيا.

وحقيقة الأمر أن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة على أرض الخليج العربي وسواحه والمناطق المحيطة به تمثل أهمية بالغة بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، فمن طريقها يتم ربط القواعد الممتدة من جنوب شرق آسيا مع باقى القواعد المنتشرة في غرب أوروبا ، كما أنه عن طريق هذه القواعد يمكن لقوات التدخل السريع أن تقوم بممارسة أعمالها في غاية السرعة والدقة والكفاءة ، ويمكن من خلالها أيضاً تطويق دول للمنطقة وإدخالها في حزام الإستراتيجية الأمريكية التي صنعت خصيصاً لهدف واحد فقط هو حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة . والقواعد الأمريكية ليست منتشرة على أرض الخليج العربي فقط بل إنها تكاد تغطي مساحة العالم أجمع ، فقد بلغت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1945 حوال (434) قاعدة ⁽³⁾، وهو رقم مهول جداً في هذه الأثناء ، فما بالنا بعدها الآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن على نهاية هذه الحرب ١٩ وسنبداً حديثنا باستعراض القواعد العسكرية في الخليج العربي ثم المناطق المحيطة به ونختتمه باستعراض سريع لباقي القواعد الأمريكية حول العالم .

(1) المرجع السابق ، ص 142.

(2) يوجد جدول يوضح قوة الأفراد العسكريين الأمريكيين المنتشرين في الوطن العربي كافة ومن ضمنه الخليج العربي بالطبع بالجزء الخاص بالملاحق رقم 7 ، وكذلك جدول آخر يوضح كل صور الوجود العسكري الأجنبي — بما فيه الأمريكى — في الوطن العربي ودول الخليج العربي كافة ، رقم 8 .

(3) بطرس بطرس غالى ، " القواعد العسكرية والأمم المتحدة " مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، أبريل 1967 مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 87.

أولاً : القواعد العسكرية في الخليج العربي :

نبدأ استعراضها بالحدوث عن :

(أ) - القواعد العسكرية في المملكة العربية السعودية :

على الرغم من عدم الإعلان الرسمي عن توقيع أية اتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية⁽¹⁾ فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحق كل استخدام القواعد العسكرية الموجودة داخل الأراضي السعودية وعلى السواحل المحيطة بها .⁽²⁾ ومن أهم هذه القواعد :

- قاعدة الدمام البحرية .
- قاعدة تبوك العسكرية .
- قاعدة خميس مشيط " قرب الحدود اليمنية " .
- قاعدة جدة للاستخبارات العسكرية .
- قاعدة الشؤرة " قرب الحدود اليمنية " .
- قاعدة القصومة " شمال المملكة " .
- قاعدة الجبيل البحرية .
- قاعدة سلوى " قرب الحدود القطرية " .⁽³⁾

وفي عام 1974 بموجب الاتفاقية السعودية الأمريكية المشتركة تم الاتفاق على بناء قاعدتين بحريتين في جدة والجبيل ، في مقابل أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية متنوعة للسعودية.⁽⁴⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 203 .

(2) نفسه .

(3) صوري فارس المنيح ، الخليج العربي : دراسة في الجغرافية السياسية ، (بغداد : وزارة الثقافة والفنون العراقية ، دس ت) ، ص 54 .

(4) سفيتلوف وآخرون ، الروح العسكرية الأمريكية ، (دمشق : دار دمشق ، 1988) ، ترجمة : محمود شفيق شعبان ، الطبعة الأولى ص 226 .

وتأتى على رأس هذه القواعد من حيث الأهمية الإستراتيجية قاعدة الظهران التي ترجع المفاوضات بشأنها إلى العقد الرابع من القرن العشرين .

— قاعدة الظهران :

مع بداية التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بالسعودية عام 1941 بدأت الولايات المتحدة استعداداتها للحرب ، فبحثت عن قاعدة عسكرية لها في الخليج العربي ، فوقع اختيارها على الظهران⁽¹⁾ ، فاتفق الجنرال رويس القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية مع الملك عبد العزيز آل سعود على إقامة مطار عسكري كبير بالظهران ، وبالفعل بدأ العمل به عام 1944 .⁽²⁾

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا احتاج الحلفاء لنقل قواتهم للشرق الأقصى ، فغدت الظهران أكثر أهمية لوقوعها في منتصف الطريق .⁽³⁾ ومع انتهاء الحرب بشكل نهائي حاولت أمريكا تعزيز موقفها في الخليج فقدمت لبريطانيا مشروع قاعدة الظهران ، لكنها واجهت معارضة شديدة من الجانب البريطاني ومعارضة أقل من الجانب السعودي .⁽⁴⁾ فتم الاتفاق بين الطرفين — الأمريكي والسعودي — على إنشاء هذه القاعدة بعد أن حصلت السعودية على تعهد من روزفلت بأن السماح بإقامة هذه القاعدة لا يعنى بأية صورة احتلال السعودية عسكرياً ، وتمهد روزفلت بالدفاع عن السعودية ضد أى اعتداء حتى وإن كان من قبل الاتحاد السوفيتي وأى من حلفائه ووقع هذا الاتفاق في 14 فبراير 1945 .⁽⁵⁾ وتم الانتهاء من بناء هذه القاعدة في 28 سبتمبر 1945 بقرار من ترومان وبتوصية من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين .⁽⁶⁾ وتم الاتفاق على أن تنتهى فترة إيجار هذه القاعدة في 15 مارس 1949 ، ودارت مناقشات حول مد فترة إيجار هذه القاعدة لمدة خمس سنوات أخرى . وطلب الملك عبد العزيز زيادة للمساعدات العسكرية الأمريكية وتحديث القوات المسلحة السعودية وزيادة عدد أفرادها ، فرفضت أمريكا خوفاً على أمن حليفتها إسرائيل

(1) محمد رضا فودة ، الأمن القومي للخليج العربي ، ص 21 .

(2) أليكسي فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ص 394 .

(3) محمد حسن العبدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ص 266 .

(4) خليل علي مراد ، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941 : 1947) ، (البصرة : جامعة

البصرة ، 1980) ، ص 169 .

(5) عبد الله الأشعل ، مراجعة كتاب " السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية " تأليف : س . جى . ل

موليه ، و . ل شاسبونوا . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، يوليو 1978 ، الكويت ، ص

124

(6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 172 .

فأعلن الملك عبد العزيز في الرابع من يناير 1949 موافقته على تمديد فترة التأجير لمدة سنة واحدة فقط ووقع هذا الاتفاق في يونيو 1949.⁽¹⁾ ولكن مع بداية الحرب الباردة واشتعال الصراع المسلح في كوريا ازدادت أهمية القاعدة جداً ، فتم توقيع اتفاقية لإيجار جديدة لمدة خمس سنوات أخرى مع تقديم مساعدات عسكرية أمريكية إضافية للسعودية في يوم 18 يونيو 1951.⁽²⁾ وقد أكد ترومان للملك سعود بن عبد العزيز على مسألة اهتمام الولايات المتحدة بوحدة وسلامة المملكة.⁽³⁾ وفي عام 1954 صرف البتاجون مائة مليون دولار لتطوير هذه القاعدة.⁽⁴⁾ ثم تم تجديد هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى في 12 أبريل 1957 مقابل مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بخمسين مليون دولار.⁽⁵⁾ وفي 16 مارس 1961 أبلت السعودية أمريكا بعدم اعتراضها على تمديد هذه الاتفاقية.⁽⁶⁾ وفي 12 أبريل 1962 سلمتها أمريكا للسعودية.⁽⁷⁾ وفي 16 أبريل كلف سلاح الطيران الأمريكي عن المراقبة في مطار الظهران.⁽⁸⁾ ولكن بعد قرابة ستة أشهر تقريباً عادت هذه القاعدة لأمريكا مرة أخرى أثر الاشتباكات السعودية اليمنية على الحدود المشتركة بينهما⁽⁹⁾، بعد قيام الثورة اليمنية في 26 سبتمبر 1962.⁽¹⁰⁾

-
- (1) المرجع السابق ، ص 175-178 .
 - (2) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 16 .
 - (3) بيتر مانفولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) ، ترجمة : كذيب شبي ، ص 221 .
 - (4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 184 .
 - (5) المرجع السابق ، ص 197 .
 - (6) المرجع السابق ، ص 201 .
 - (7) أليكسي فاسيليف ، مرجع سابق ، ص 443 .
 - (8) يرجع البعض هذه الموافقة إلى تطور أسلحة القتال وظهور الصواريخ العابرة للقارات وقلة الاعتماد على القواعد الأرضية ، وليس كما يفسره البعض الآخر بأنه نوع من احترام رغبة وحرية الآخرين .
 - (9) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 201 .
 - (10) أليكسي فاسيليف ، مرجع سابق ، ص 443 .
 - (11) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 201 .

هنا ولا زالت كل القواعد السعودية تستخدم من قبل القوات الأمريكية وتتركز بها طائراتها ، وتزود بالوقود من أراضيها ، ويمكنها اختراق المجال الجوي السعودي في أى وقت تريد كما أن طائرات الإنذار المبكر السعودية تعمل بأطقم أمريكية كاملة تحت سيطرة سعودية اسمية فقط ⁽¹⁾ !!

— القواعد العسكرية في سلطنة عمان :

تتمتع الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبرى في عمان ، ومن أبرز القواعد التي تستخدمها الولايات المتحدة :

— قاعدة خصب : وهي قاعدة جوية صغيرة في شبه جزيرة مسندم على مضيق هرمز ، وهي ملائمة لأعمال الاستطلاع البحري والجوى . ⁽²⁾

— قاعدة مسقط : يستخدمها الأسطول الأمريكي المربط في المحيط الهندي ، وتستخدم كقاعدة طوارئ للقيادة المركزية الأمريكية . ⁽³⁾

— ميناء رايست : يستخدمه الأسطول الأمريكي استخداماً مقيداً . ⁽⁴⁾

— قاعدة غرمت : تقع في إقليم ظفار ، وتستخدم كقاعدة طوارئ جوية ، وتقع بالقرب من الحدود اليمنية . ⁽⁵⁾

— قاعدة السيب : تقع بالقرب من مسقط ، وهي قاعدة طوارئ وتسهيلات بحرية . ⁽⁶⁾

— قاعدة صلالة : تستخدم من قبل القوات الجوية الأمريكية للقيام بأعمالها العسكرية . ⁽⁷⁾

— قاعدة مصيرة : هي جزيرة تقع في بحر العرب ، طولها 50 كم ، ومعظم أراضيها صحيرية ، وكانت تستخدم كقاعدة بريطانية منذ عام 1959 ليتم القيام عليها بعمليات التدريب الجوية

(1) طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 92 .

(2) المرجع السابق ، ص 91 .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 201 .

(6) نفسه .

(7) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الخامس ، ص 84 .

البريطانية حتى عام 1977 ، وبدأ الاهتمام الأمريكي بها منذ عام 1973 مع قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان بعمليات عسكرية كبرى هناك .

وفي عام 1975 أقيمت فيها محطة لتزويد الطائرات الحربية بالوقود أثناء رحلتها الكبيرة من المحيط الهندي إلى أجزاء الوطن العربي كافة ، كما يتم استخدامها كنقطة انطلاق وارتكاز لأية عمليات عسكرية جوية .⁽¹⁾

ومن أبرز الأدوار التي قامت بها هذا القاعدة دورها في تسهيل وصول الطائرات الأمريكية لإيران عام 1980 أثناء عملياتها الفاشلة لتحرير الرهائن الأمريكيين ، حيث تم تزويد هذه الطائرات بالوقود منها .⁽²⁾

— الاتفاقية العمانية الأمريكية (فبراير 1980) :

تعهدت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية بمساعدة عمان بمبلغ مائة مليون دولار سنوياً مقابل استخدامها لقواعدها العسكرية في مصيرة وصلالة وثمرت .⁽³⁾ وبعد ثلاثة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية - وتعيداً في 18 مايو 1980 - قامت القوات الأمريكية بتدريبات بالذخيرة الحية وتدريبات على الإنزال في مضيق هرمز .⁽⁴⁾

— الاتفاقية العمانية الأمريكية (4 يونيو 1980) :

وقعت بعد مفاوضات ورسائل متبادلة بين السفير الأمريكي بعمان مارشال ويلي ونائب رئيس الوزراء العماني للشؤون الخارجية وزير الخارجية قيس الزواوي.⁽⁵⁾ واستغرقت هذه المفاوضات سبعة شهور بهدف الحصول على تسهيلات عسكرية لأمريكا داخل موانئ ومطارات وقواعد عمان . وتم التركيز الأمريكي على عمان لموقعها الجغرافي المميز ومرونة نظامها السياسي واعتبارها دولة مهددة

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 201 .

(2) نفسه .

(3) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي ، ص 334 .

(4) نفسه .

(5) Ian Skeet, Oman: Politics and Development , p. 84 .

من قبل الاتحاد السوفيتي عن طريق اليمن الديمقراطية الشعبية المجاورة لها ، وكذلك لموقفها المؤيد للحل الأمريكي للصراع العربي الإسرائيلي للتمثل في اتفاقية كامب ديفيد .⁽¹⁾

ومثل توقيع هذه الاتفاقية تطبيقاً فعلياً لبدأ كارتر ، ومباركة خليجية لقيام قوات التدخل السريع . وبموجب هذه الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهداً بالدفاع عن عمان ضد أى اعتداء خارجي وحماية أمنها وصيانة استقلالها . كما تعهدت ببناء المطارات والموانئ العسكرية بعمان ، وشكلت لجنة تطوير مسندم بإشراف خبراء أمريكيين ، كما أقيمت سلسلة من القواعد الجديدة في مسندم أبرزها (قاعدة الجيلين - جزر سلامة - ليمسا) .⁽²⁾ كما تم تطوير ميناء خصب وبناء مطار جديد في جزيرة الغنم . وحصلت أمريكا على حق استخدام مطار السيب الدولي و ميناء مطرح ، وتم تطوير قاعدة تمرت وكذلك قاعدة مصيرة بتكلفة بلغت 170 مليون دولار لقاعدة مصيرة فقط ،⁽³⁾ تمثلت في تطوير منشأتها وتوسيع مدرجاتها وبناء صهاريج لتخزين الوقود فيها .⁽⁴⁾ وبلغت قيمة تطوير هذه القواعد في عمان عام 1980 حوالى 256 مليون دولار على المنشآت فقط ،⁽⁵⁾ بينما بلغت قيمة تجهيزات معدلات الإقامة والإعاشة والطعام حوالى 121 مليون دولار.⁽⁶⁾

هذا وقد أغضبت هذه التسهيلات بعض دول المنطقة ، ووصل الأمر إلى مطالبة الكويت بطرد عمان من جامعة الدول العربية .⁽⁷⁾ وحينما سأل وزير خارجيتها صباح الأحمد وزير الخارجية العماني قيس الزواوى عن السبب وراء إقدام عمان على منح أمريكا كل هذه التسهيلات رد عليه قائلاً : ' إن هذه التسهيلات ليست لغزاً ، فقد أعطيت عقب توقيع الاتحاد السوفيتي واليمن الجنوبي معاهدة الصداقة والتعاون عام 1979 ، وكذلك بعد غزو السوفيت لأفغانستان ، حيث أصبحوا بطورقون عمان ' .⁽⁸⁾

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، " مسألة أمن الخليج : الأبعاد الإستراتيجية والسياسية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 70 ، أكتوبر 1980 ، مؤسسة الأهرام ، ص 229 .

(2) عبد الرحمن النيمى ، مرجع سابق ، ص 76 .

(3) نفسه .

(4) المرجع السابق ، ص 201 .

(5) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy , p. 111.

(6) Ibid.

(7) عبد الحالى عبد الله ، العلاقات العربية الخليجية ، ص 11 .

(8) رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة ، ص 303 .

وفي هذا الخصوص صرح السلطان قابوس في 24 أبريل 1981 قائلاً : (نحن أعلننا ذلك على رؤوس الأشهاد ، وغيرنا من دول المنطقة يعطى تسهيلات أهم دون أن يعلن عنها) ⁽¹⁾ .
وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن الاتفاقية العمانية الأمريكية والتسهيلات التي أعطيت بموجبها هي بمثابة شيء نافع جداً لأمريكا وقيادتها المركزية ، كما أن العلاقات الأمنية الأمريكية مع عمان تعد شيئاً حيوياً لإستراتيجية القيادة المركزية الأمريكية. ⁽²⁾
وفي بيان نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سوارث في 10 فبراير 1987 أكد على أن هذه الاتفاقية هي مفتاح الإستراتيجية الأمريكية لحماية الخليج العربي بما قدمته من تسهيلات عسكرية مهمة لأمريكا. ⁽³⁾
وبموجب هذه التسهيلات تمتع الأسطول الأمريكي بحرية الحركة في الموانئ العمانية والمحيط الهندي أكثر من أى وقت مضى ، ووضعت هذه التسهيلات عمان في الخريطة الجغرافية السياسية الأمريكية (American Geopolitical Map). ⁽⁴⁾

(2) القواعد العسكرية في البحرين :

تحتفظ الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد البحرية العسكرية والمطارات مثل (قاعدة المحرق الجوية - المحلة - مطار الصفيير) ⁽⁵⁾ . غير أن القاعدة الأهم والأكبر والأبرز هي قاعدة الجفير البحرية ، ولأمريكا اهتمام خاص بها.

(1) المرجع السابق ، ص 294 .

(2) Ian Skeet, op. cit., p. 86.

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 278 , p. 451.

(4) Joseph Wright Twinam, The United States and the Gulf, p. 38.

(5) صبرى فارس للميق ، مرجع سابق ، ص 52 .

- قاعدة الجعفر :

في العقد الرابع من القرن العشرين كانت البحرين تزوج تحت الحماية البريطانية وكانت قاعدة الجعفر تخدم القوات البريطانية منذ عام 1935 بالتحديد ، وساهمت الولايات المتحدة في إنشاء هذه القاعدة.⁽¹⁾

وفي أوائل يناير عام 1949 حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام جزء من هذه القاعدة ، لتكون مركزاً لقيادة القوة الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط والتابعة للأسطول السادس في البحر المتوسط.⁽²⁾ وذلك بالاتفاق مع الحكومة البريطانية للمشرفة على العلاقات الخارجية البحرينية آنذاك ،⁽³⁾ وظلت القوات الأمريكية البحرية تستخدمها منذ هذا التاريخ بشكل مشترك مع القوات البحرية البريطانية حتى عام 1971.⁽⁴⁾ وفي هذا التاريخ استغلت أمريكا الأطماع الإيرانية في البحرين ،⁽⁵⁾ وانسحاب بريطانيا من المنطقة وما تبعه من فراغ القوى في المنطقة ، ورغبة البحرين في الاستقلال والانضمام لهبة الأمم المتحدة ، والتحركات السوفيتية نحو المنطقة في إيجاد مرور لها للاحتفاظ بمحقتها في استخدام قاعدة الجعفر البحرية ،⁽⁶⁾ الأمر الذي تحقق بالفعل بعد أسبوع واحد فقط من استقلال البحرين⁽⁷⁾ حيث تم توقيع الاتفاق بين الطرفين بشأن هذه القاعدة في 23 ديسمبر 1971⁽⁸⁾ مقابل أربعة ملايين دولار تدفع سنوياً للحكومة البحرينية.⁽⁹⁾

والغريب أن هذا الاتفاق لم يعلن عنه في حينه إلا بعد ما كشفت عنه إحدى الجرائد الأمريكية الكبرى بعد قرابة عشرين يوماً من التوقيع عليه .⁽¹⁰⁾ وفور الإعلان عن هذا الاتفاق حاجته الدول

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 26 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1979/6/6 .

(3) J.S. Szyliowicz and B.E.O. Neill, The Energy Crisis and US Foreign Policy , (New York , 1975), p. 127.

(4) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 202 .

(5) محمد حسن العبدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ص 280 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الجزء الرابع ، ص 292 .

(7) مايكل بالمر ، حرس الخليج ، ص 97 .

(8) نفسه .

(9) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, p. 73.

(10) New York Times, 10/1/1972.

العربية باعتباره عقداً مع الدولة الإمبريالية العظمى في العالم، - ليس فقط - بل إنه منحها تصريحاً بالتواجد العسكري في منطقة الخليج العربي.⁽¹⁾

وردت البحرين في يناير 1972 على الدول العربية بشأن هذه الاتفاقية بأنها اتفاقية محدودة جداً وتسهيلات مشابهة للتسهيلات التي أعطيت لبريطانيا سابقاً.⁽²⁾ وفي 29 يونيو 1972 صدق مجلس الشيوخ الأمريكي على هذه الاتفاقية⁽³⁾

وفي عام 1973 طالب أعضاء المجلس الوطني البحرينى بإلغاء هذه الاتفاقية وعدم تقديم أية تسهيلات للقوات الأمريكية، إلا أن الحكومة البحرينية لم تستجب لهذه المطالب.⁽⁴⁾ ولكن مع قيام حرب أكتوبر 1973 وظهور الدور الكبير الذي قلمته هذه القاعدة في خدمة إسرائيل، خاصة حينما ساهمت في نقل ومرور المتطوعين الأستراليين لإسرائيل⁽⁵⁾ اضطرت البحرين إلى إلغاء الاتفاقية في 20 أكتوبر 1973.⁽⁶⁾ ولكن البند الموجود في الاتفاقية والذي ينص على حق أحد الطرفين بالبقاء لمدة سنة في حالة إلغاء أحد طرفي الاتفاق للمعامدة، منح أمريكا حق البقاء بما لفترة أخرى.⁽⁷⁾

وفي 12 أغسطس 1975 قررت البحرين مد أجل الاتفاقية إلى 30 يونيو 1977 حيث ألغيت بالفعل.⁽⁸⁾ ولكن يبدو أن هذا الإلغاء كان صورياً فقط حيث سمح للولايات المتحدة بالإبقاء على مدرستها البحرية هناك، وكذلك سمح لها بالإبقاء على عدد محدود من أسطولها للاستفادة من التسهيلات البحرينية لعدد محدود من الأيام كل عام.⁽⁹⁾ وفي العام نفسه - 1977 - تم تحويل القاعدة من (مركز قيادة القوات الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط) إلى (وحدة الدعم الإداري)

(1) Joseph wright , op. cit., p. 31.

(2) سعيد الشهابي ، البحرين 1920 : 1971 قراءة في الوثائق البريطانية ، (بيروت : دار الفكر الأدبية ، 1976) ، ص 297 .

(3) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 98 .

(4) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 202 .

(5) Arthur S. Banks and other, Political Handbook of the World 1973, (New York : Hill Company , 1973) , p. 24 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، المجلد الخامس ، ص 291 .

(7) Arthur S . Banks , op. cit., p. 24.

(8) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 101 .

(9) محمد عبد الغني مسعودي ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص 51 .

دون أى تغيير يذكر فى طبيعة عملها وحجم قوتها ، بل إنه قد تمت إضافة سفينتين حربيّتين إلى السفن الموجودة هناك.⁽¹⁾

وازدادت أهمية القاعدة بالنسبة للولايات المتحدة بمرور الوقت خاصة بعد قيام الثورة الإيرانية ، فتم تجهيزها بأحدث أجهزة الرصد والمراقبة الإلكترونية ، وأصبحت نقطة تجمع القوات الأمريكية فى الحالات الطارئة .⁽²⁾ وفى عام 1983 انتقلت تبعية القاعدة للقيادة المركزية الأمريكية .⁽³⁾

4- القواعد العسكرية فى الإمارات العربية المتحدة :

على الرغم من التباعد الواضح فى العلاقات الإماراتية الأمريكية - خاصة فى المجال العسكرى- حيث إننا لا نلاحظ أية زيارة رسمية لمسؤول عسكرى إماراتى طيلة عشرين سنة أعقبت قيام دولة الإمارات،⁽⁴⁾ كما أننا نرى التوجه الواضح فى تسليح الجيش الإماراتى نحو فرنسا وألمانيا ، على الرغم من هذا فإن البعض ألح إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لقاعدتين عسكريّتين إماراتيتين هما : (قاعدة رأس الخيمة - قاعدة القاسمين) .⁽⁵⁾

5- القواعد العسكرية فى الكويت :

لم تمنح الكويت أية قواعد على أراضيها للولايات المتحدة كي تستخدمها ، وتعد موافقة الكويت فى نهاية عام 1987 - أثناء الحرب العراقية الإيرانية - على السماح للولايات المتحدة باستئجار رصيف عام يقع على مياهها الإقليمية ، هو التسهيل الوحيد الذى قدمته الكويت لأمريكا.⁽⁶⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 202 .

(2) نفسه .

(3) المرجع السابق ، ص 65 .

(4) عبد الحافظ عبد الله ، العلاقات العربية الخليجية ، ص 11 .

(5) محمد عبد النعم ، " القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط أين هى ؟ " جريدة

الأهرام ، القاهرة ، 7/12/1985 ، ص 3 .

(6) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 203 .

6 — القواعد العسكرية في إيران :

تمتعت أمريكا بتسهيلات عسكرية كبيرة جداً — إن لم تكن الأكبر — على الأراضي الإيرانية ولكن بعد قيام الثورة عام 1979 ، ألغيت كل هذه التسهيلات ، وهي الفترة التي هُمننا لأنها توازى فترة إنشاء قوات التدخل السريع .

7 — القواعد العسكرية في العراق :

لم تتمتع الولايات المتحدة بأية تسهيلات في العراق بسبب التوجه العراقي نحو الاتحاد السوفيتي وتوقيع معاهدة الصداقة معه عام 1972 ، وكذلك لانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وأمريكا لفترة طويلة (1967 : 1984) .

ثانياً : القواعد العسكرية في المناطق المحيطة بالخليج العربي :

نبدأ استعراضها بالحديث عن :

1 — قاعدة ديجوجارسيا :

جزيرة ديجوجارسيا هي أكبر جزر أرخبيل تشاجوس في المحيط الهندي ، يبلغ طولها حوالي 15 ميلاً ، وعرضها يقارب ربع الميل⁽¹⁾ ، وقد اشترتها الحكومة البريطانية من حكومة موريشيوس عام 1965⁽²⁾ .

وفي عام 1966 اتفقت بريطانيا مع أمريكا على السماح لها باستعمال الجزيرة لمدة خمسين عاماً بهدف إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فيها⁽³⁾ .

وتبعد هذه الجزيرة عن مضيق هرمز بمسافة 2280 ميلاً⁽⁴⁾ ، وتشكل نقطة ارتكاز في نظام النقل والتأمين للقوات البحرية الأمريكية المربطة في الشرق الأوسط ، لذا فهي تتميز بموقع جغرافي مميز على المحيط الهندي ، ومثل مفتاح الطريق لمضيق هرمز ومنه إلى الخليج العربي ، وتعد قاعدة

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 200 .

(2) عبد الهادي الشريدة ، مرجع سابق ، ص 58 .

(3) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 200 .

(4) عبد الهادي الشريدة ، المرجع السابق .

كبرى للأغراض البحرية والجوية الأمريكية ، وقد وسعت الولايات المتحدة ميناء هذه الجزيرة وأرصفته وحوضه ، وأقامت عدداً كبيراً من مخازن الوقود والعتاد ومواد الإعاشة ، وأسست شبكة كاملة عليها من محطات المراقبة وجمع المعلومات " التجسس " ، وعلى أرضها تبنت قاعدة لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى ، واعتبرت مركزاً للقيادة العامة لقوات التدخل السريع.

وفي عام 1980 رصدت أمريكا مبلغ 180 مليون دولار لتطوير القاعدة وجعلها مستعدة لاستقبال حاملات الطائرات العملاقة ، ووسعت مطارها ليستقبل طائرات النقل العملاقة والمقاتلات النفاثة ⁽¹⁾ . ومع قيام قوات التدخل السريع تحولت الجزيرة إلى أهم قاعدة في المحيط الهندي ، وبلغت تكاليف تطويرها عام 1985 حوالى 246 مليون دولار ⁽²⁾ .

2 - القواعد العسكرية في تركيا :

ترجع بما عدة قواعد ، وتتمتع أمريكا بتسهيلات كبيرة جداً فيها ، وتحفظ بحوالى عشرة آلاف جندي أمريكي بها ⁽³⁾ . وبموجب اتفاقية حلف شمال الأطلسي تمتلك أمريكا حق قيادة القوات البرية والقوة الجوية التكتيكية السادسة للنااتو بتركيا ⁽⁴⁾ .

وقد حصلت أمريكا على الحق في ترتيبات غير رسمية لاستعمال ثلاث قواعد جوية تركية قرب الحدود مع إيران والعراق والاتحاد السوفيتي هي : (قاعدة أرضروم - قاعدة باطمان - قاعدة موس) ⁽⁵⁾ .

كما توجد عدة قواعد تركية أخرى هامة مثل :

- قاعدة قوية وتستخدم كقاعدة لعمليات الإنزال المبرر .
- قاعدة سنوب على البحر الأسود ، ولأمريكا تسهيلات استخبارية بها .
- قاعدة بيرينجليك وتقع جنوب شرق تركيا .
- قاعدة الاسكندرونه ولأمريكا حق الرسو والتموين بها .

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 200 .

(2) نفسه .

(3) جلال عبد الله معروض ، " تركيا والحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، ديسمبر 1988 ، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ص 98 .

(4) نفسه .

(5) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 205 .

- قاعدة يامور طالق ولأمريكا حق التموين والرسو فيها .⁽¹⁾
- قاعدة إزمير وقاعدة أنقرة .⁽²⁾

3- القواعد العسكرية في آسيا :

أ - القواعد العسكرية في باكستان :

تحتفظ أمريكا بتسهيلات في باكستان على أراضيها وموانئها بموجب اتفاقية الحلف المركزي وحلف جنوب شرق آسيا .⁽³⁾

ب - القواعد العسكرية في الفلبين :

تحتل أمريكا بوجود عسكري وتسهيلات على أرض الفلبين في إطار اتفاقية حلف جنوب شرق آسيا وعاجزته، ومن أهم هذه القواعد قاعدة شويك وقاعدة كلارك، وتقعان شمال العاصمة مانيلا .⁽⁴⁾

-
- (1) جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق ، ص 98 .
 - (2) محمد عبد النعم ، مرجع سابق ، ص 3 .
 - (3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 143 .
 - (4) نفسه .

4- القواعد والتسهيلات العسكرية في أفريقيا :

أ - مصر :

تغطي الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية تتمثل في الموافقة على تحريك قطعها البحرية عبر قناة السويس ، واستعمال الممر الجوي لمطار غرب القاهرة .⁽¹⁾ أما قاعدة رأس بناس على البحر الأحمر الواقعة على نفس خط عرض ميناء ينبع السعودي الذي تصب فيه أغلب منابع بتروال الخليج العربى فلا تزال رهن التفاوض ، ويمكنها إذا حسم الاتفاق عليها أن توفر إمكانية ارتكاز للطائرات وعطلة نقل وتفريغ السفن الحربية .⁽²⁾

ب - الصومال :

- تتمتع الولايات المتحدة بتسهيلات على الأراضي الصومالية تتمثل في :
- الوجود العسكري بميناء بربرة المطل على خليج عدن .⁽³⁾
 - قاعدة بربرة التي تحوى مطاراً كبيراً .
 - قاعدة مقديشو التي تحوى مطاراً وميناء كبيراً يصلحان لكل العمليات الجوية والبحرية .⁽⁴⁾
 - قاعدة كسمايو .⁽⁵⁾

ج - كينيا :

- لأمريكا وجود عسكري في قاعدة مومباسا كينيا البحريتين الرئيسيتين ومطار نان يوكي .⁽⁶⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 203 .

(2) نفسه .

(3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 143 .

(4) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 204 .

(5) محمد عبد المتعم ، للرجع السابق .

(6) عبد الرحمن النعيمي ، للرجع السابق .

د - المغرب :

تحتضن أمريكا بحق استخدام قاعدتي سليمان وهي قاعدة جوية تم الاتفاق بشأنها في مايو 1980⁽¹⁾ وقاعدة النواصر.⁽²⁾

هـ - ليبيا :

تم الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والليبية على توفير مطار دول كبير في قاعدة موزوفيا وهي العاصمة ونحو مطاراً دولياً كبيراً ، يمكن لأمريكا استخدامه في حالات الطوارئ لأغراض النقل الجوي ، وقامت أمريكا بعمليات توسعة ضخمة في هذا المطار.⁽³⁾

و - جيبوتي :

اتفقت أمريكا مع الحكومة الفرنسية أوائل الثمانينيات بشأن الحصول على تسهيلات للقوات الجوية الأمريكية على الأراضي الجيبوتية .⁽⁴⁾

وهكذا يتضح لنا من خلال الاستعراض السابق للقواعد العسكرية في الخليج العربي وحوله أن الولايات المتحدة الأمريكية - ومن خلال قوات التدخل السريع - استطاعت تطوير الخليج العربي وربطه بخزام من القواعد ، كما أنها تكاد تسيطر على أغلب المياه الإقليمية المحيطة به المتمثلة في مضيق باب المندب ، ومضيق هرمز ، وخليج عدن ، والمحيط الهندي ، و الأطلنطي ، والبحر المتوسط ، والبحر الأسود ، ومضيق البوسفور والدردنيل .

(1) المرجع السابق ، 205 .

• (2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

— المناورات العسكرية الأمريكية الخليجية المشتركة :

لم تقم خطة عمل قوات التدخل السريع على القواعد والتسهيلات العسكرية فقط بل اعتمدت أيضاً على المناورات العسكرية المشتركة مع دول المنطقة ، التي بدأت منذ اللحظة الأولى لتأسيس قوات التدخل السريع في عام 1980 ، واشتهرت هذه المناورات باسم (النجم الساطع) ، كما أجريت مناورات أخرى في عام 1982 عرفت باسم (النمر المتعب) ، وتعد هذه المناورات بمثابة تدريبات لقوات التدخل السريع الموجودة بالمنطقة .

وعملت أمريكا من خلال القيام بمثل هذه المناورات على تحقيق الأهداف التالية :

1. كسر الحاجز النفسي ومحور الشعور المعادي للولايات المتحدة لدى دول المنطقة .
2. معرفة المستويات والقدرات الحقيقية لجيوش دول المنطقة .
3. التغطية على الأهداف الحقيقية الأمريكية ، والتي تقوم بهذه المناورات من أجلها .
4. اختبار مدى كفاءة التعاون العسكري المشترك بينها وبين حلفائها .
5. إقحام دول غرب أوروبا في هذا التواجد العسكري ، كي لا تبدو وحيدة في هذه المنطقة .
6. معرفة نقاط القوة والضعف في المواقف القادمة المحتملة .
7. التكتيش عن أنيائها واستعراض قوتها أمام دول المنطقة .
8. التهديد غير المباشر للقوات السوفيتية المتواجدة حول المنطقة .

هذا وقد شهد شهر مايو سنة 1980 قيام القوات البحرية الأمريكية بأول مناورة بالقرب من بحر العرب ، وذلك بالاشتراك مع بعض القطع الحربية الفرنسية والبريطانية والألمانية . وبلغت عدد الوحدات المشتركة في هذه المناورة 45 وحدة بحرية و 350 طائرة و 125 ألف مقاتل⁽¹⁾.

(1) هيثم الكيلان ، مرجع سابق ، ص 99 .

وفي أواخر عام 1981 أجرت القوات الأمريكية المرحلة الأخيرة من مناورة النجم الساطع في سلطنة عمان ، وشارك فيها 750 جندي من قوات التدخل السريع ، وتم التدريب في هذه المناورة على عمليات الاتصال السلبي واللاسلبي ، وتدريب بعض قطع الأسطول في بحر عمان .⁽¹⁾

وعلى الرغم من ظهور الأصوات الخليجية المعارضة لهذه المناورات فقد صرح وزير الإعلام العماني عبد العزيز الرواس عقب المناورة الأخيرة بـ : 'إن الهدف من مناورات النجم الساطع إظهار أن لعمان أصدقاء مستعدين للدفاع عنها ، وهي ليست خطرة مثل المناورات السوفيتية السورية ، أو مناورات الأسطول السوفيتي في اليمن الجنوبية ' .⁽²⁾

وفي ديسمبر 1982 أجريت في عمان أيضاً مناورات النمر المتعب التي شارك فيها 2500 جندي وعدد من قاذفات ب 52 ومقاتلات إف 16 . وبدأت المناورة بعملية إنزال على الشواطئ العمانية قرب صلالة . قام بها ألف جندي من جنود البحرية الأمريكية تحت غطاء من حامله الطائرات (انتر برايز) ومشاركة طائرات الأواكس التي انطلقت من قواعدها بالسعودية ، وشاركت فيها بعض فرق القوات المسلحة العمانية.⁽³⁾

— موقف دول الخليج العربي من تأسيس قوات التدخل السريع :

في بداية الأمر عبرت دول المنطقة كافة عن استيائها من قيام مثل هذه القوات - باستثناء عمان - بمرتين استياعهم هذا بأن تواجد مثل هذه القوات سيقدّم الذريعة للاتحاد السوفيتي بالتواجد هو الآخر في هذه المنطقة .⁽⁴⁾

وقد عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم الإمارات العربية المتحدة عن رفضه تأسيس هذه القوات بقوله : (إن هذه القوات ومن خلال اسمها هي للتدخل ، ونحن نرفض أي تدخل في شؤوننا ونحن المسؤولون عن أمن المنطقة واستقرارها وهدوئها ، ولا يحق لأية جهة الادعاء بأنها المسؤولة عن أمننا) .⁽⁵⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 94 .

(2) إسماعيل صوي مقلد ، مسألة أمن الخليج ، ص 229 .

(3) عبد الرحمن النعيمي ، للرجع السابق .

(4) S.H Amin , Political and Strategic Issues in the Persian – Arabian Gulf, p. 23.

(5) محمد حاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، ص 270.

ولكن يبدو أن الأمريكيين كانوا أكثر إدراكاً للموقف وأكثر وعياً وتفهماً له حيث شبه الأمريكيونحكام المنطقة بأنهم يريدون الجمع بين الضدين وهما الحصول على الحماية الأمريكية والدفاع عنهم وعدم التصريح بذلك علانية لعدم استفزاز شعوبهم وذلك على طريقة 'قيلني ولكن ليس على رؤوس الأشهاد' (1) (Kiss me but not in public)!!

وقد صرح قائد قوات التدخل السريع في عام 1981 أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قائلاً: 'إن ما نعرفه هو أن السعودية سوف تطلب دخول قواتنا إليها إذا واجهت تهديداً جدياً لها ، كما أنهم سوف يوفرون لنا - السعوديون - أية قواعد ، أية قطع غيار ، أية ذخائر ، أية تسهيلات وأية وسائل دعم' (2).

وتأكيداً على صحة هذا الكلام وافقت السعودية على تخليق طائرات الأواكس في مجالها الجوي وفوق أراضيها لإمداد الأسطول الأمريكي بالمعلومات عام 1987. (3) كما أنها لديها مجموعة من قيادة سلاح الجو الأمريكي تعمل في مركز القيادة العسكرية المشتركة في الظهران. (4)

قبل ذلك نشرت إحدى الجرائد الأمريكية في عام 1985 تقريراً سرياً أعدته وزارة الخارجية الأمريكية يحوى معلومات تنيد بأنه على الرغم من معارضة السعوديين المستمرة لأية اتفاقات تسمح لأمريكا بالتدخل العسكرى في أراضيهم ، فإن مسؤوليها أكدوا أكثر من مرة أنهم على استعداد لتقبل العون الأمريكي العسكرى في حالة تعرضهم لأى عدوان سوفيتى ، أو في الأزمات الإقليمية التى لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم. (5)

- تقييم قوات التدخل - الانتشار - السريع :

عند تقييمنا لقوات التدخل - الانتشار - السريع أو القيادة المركزية- فيما بعد- فكرة وتنظيماً وعدداً وعدة تتضح لنا الحقائق التالية :

1) مثل تشكيلها التطبيق الأول والفعلى لمبدأ كارتر، فاعتبرها البعض تفسيراً حرفياً له .

(1) جون بولوك ، الخليج ، ص 79.

(2) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 101 .

(3) جريدة الاتحاد ، أبو ظبي ، 1987/7/1 .

(4) عبد الرحمن النعيمي ، مرجع سابق ، ص 102 .

(5) New York Times , 5/9/1985 .

(2) نظر إليها أحياناً باعتبارها الوسيلة المثلى لردع الاتحاد السوفيتي ، ونظر إليها أحياناً أخرى باعتبارها وسيلة لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

(3) أكدت أمريكا من خلال تشكيل هذه القوات لحلفائها احترامها لعلاقتها بهم والتزامها حيالهم ، وتحملها المسؤولية العسكرية اللازمة للدفاع عنهم في حال تعرضهم لأي عدوان خارجي - سوفيتي أو غيره - وأروية أزمات إقليمية وأية صراعات داخلية تهدد أمنهم واستقرارهم .

(4) احترت هذه القوات بملامحتها فكرة العودة إلى سياسة التدخل العسكري المباشر في حال تعرض المصالح الحيوية الأمريكية للخطر ، وهو ما يعنى العودة مرة أخرى إلى سياسة الولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين .

(5) اعتبر البعض إنشاء هذه القوة بمثابة تطوير لنظرية مارشال بوجوب تكييف الأوضاع العالمية لما فيه حماية للمصالح الحيوية الأمريكية.⁽¹⁾

(6) أكدت هذه القوات على حق الولايات المتحدة في التدخل العسكري في أى مكان ترى هي وحدها أن مصالحها فيه تتعرض للخطر دون الحاجة للرجوع إلى أية معاهدات أو اتفاقات تربط الولايات المتحدة بهذه الدولة أو مجموعة الدول التي ستدخل عسكرياً فيها.

(7) حاولت أمريكا خلق أجواء مناسبة لهذه القوات ، فأخذت في تدعيم تعاونها العسكري بدول المنطقة من خلال معاهدات عسكرية وترتيبات دفاعية مشتركة ، وتعاون في مجال التسليح والإمداد بالخبز والفنيين العسكريين الأمريكيين ، وصولاً إلى القيام بالمناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة .⁽²⁾

(8) منذ البداية وضح أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه القوات هو النفط ولا شيء سواه وهو الأمر الذي تركه النقطتان التاليتان :

أ - تصريح وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر أن (هذه القوات كانت منذ البداية موجهة تلقائياً نحو حقول النفط).⁽³⁾

ب - جاء في منشور البنتاجون الذي نشرته إحدى الجرائد الأمريكية عام 1981 أن أهداف قوة الانتشار السريع تنحصر في تأمين إمكانية الدخول مستقبلاً إلى بترول منطقة الخليج لذا فإنه من

(1) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 140 .

(2) طلعت أحمد مسلم ، " السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 82 ، أكتوبر 1985 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 215 .

(3) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 54 .

الواجب علينا أن نكون على أهبة الاستعداد والجاهزية لإدخال القوات الأمريكية مباشرة في هذه المنطقة في حال تعرض نطقتها لأى تهديد.⁽¹⁾

9) لجأت الولايات المتحدة عند تأسيسها هذه القوات إلى تجنب وجود قوات عسكرية أمريكية على أراضي هذه المنطقة العربية تأخذ شكل القوات المختلة ، الأمر الذى سيتسبب دون شك في خلق شعور معاد لها في هذه المنطقة .

10) ارتفعت الميزانية العسكرية السنوية للولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى لإنشاء هذه القوات ، فبينما بلغت في عام 1980 حوالى 160 مليار دولار وصلت إلى 219 مليار دولار في عام 1982 و 246 مليار دولار عام 1983 و 292.2 مليار دولار عام 1985 ، حتى وصلت إلى 411.5 مليار دولار عام 1988.⁽²⁾

11) كان من ضمن عوامل التقدم الواضح في تأدية هذه القوة لمهامها التسهيلات الواضحة التى منحتها دول المنطقة - أو لنقل بعضها - للتمثلة في القواعد والتسهيلات العسكرية والموافقة على إجراء التدريبات والمناورات المشتركة إلى غيرها من جميع صور التعاون الواضح بين الطرفين .

12) اعتمر البعض قيام أمريكا بإنشاء هذه القوات بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكرى الأمريكى خلال الأزمة العراقية الكويتية ، أو كما قيل بمعنى آخر إن عملية عاصفة الصحراء عام 1991 كان يتم الإعداد لها منذ أكثر من عشر سنوات.⁽³⁾

13) من الممكن إرجاع الحرس الأمريكى على الاستمرار والمضى قدماً في تأسيس هذه القوات إلى فشلها في عملية إنقاذ الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران .

14) لم تلق هذه القوات تأييداً ولا موافقة من قبل الخبراء الإستراتيجيين العسكريين الأمريكيين وذلك لحدودية فاعليتها في التصدى للتهديد السوفيتى - على حد قولهم - وكذلك للخوف من تزويدها بالسلح النووى حرصاً على عدم إخمافة دول الخليج والحلفاء الأوروبيين .⁽⁴⁾

15) شكك البعض في مدى استفادة الولايات المتحدة من القواعد والتسهيلات التى منحتها لها دول المنطقة وذلك لاحتمال تغير الأنظمة الحاكمة في المنطقة ، الأمر الذى سيضع الإستراتيجية

(4) New York Times, 25/10/1982

(2) أسامة خالد ، المستقبل العربى في العصر الأمريكى ، ص 115.

(3) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية ، ص 10.

(4) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 493 .

الأمريكية الجديدة أمام العديد من الاحتمالات غير المشجعة.⁽¹⁾ وبشهادة رئيس المخابرات المركزية الأمريكية في الفترة ما بين 1977 إلى 1981 الأدميرال ستانفيلد تيرز فإن أمريكا لا تحتاج لأية قواعد عسكرية في هذه المنطقة ، فجميع القوات الأمريكية يمكنها الوصول إلى الخليج العربى في أسرع وقت ، فمن طريق البحر يمكن لأمريكا تنفيذ أى شيء تريده .⁽²⁾ وهى شهادة من الصعب تصديقها وستدحضها النقطة التالية .

16) في أواخر عام 1981 أصدر معهد السياسة الخارجية الأمريكية يواشنطن تقريره عن هذه القوات ، وقام بإعداد هذا التقرير الخبير الأمريكى في الشؤون الإستراتيجية جيفرى ريكورد⁽³⁾ الذى أكد على أنه يعاب على هذا التشكيل العسكرى الاختلال القاتل ، خاصة كونه وسيلة للعمل على سرعة وسهولة وصول القوات الأمريكية إلى بترول الخليج الذى يعد الدافع أو الأصل وراء تشكيل هذه القوات وأرجع ريكورد هذا الاختلال إلى :

أ - طول المسافة بين أمريكا وقواعدها العسكرية المنتشرة حول منطقة الخليج العربى ،⁽⁴⁾ حيث قدرت هذه المسافة بـ 700 ميل جوى و8500 ميل بحرى عن طريق قناة السويس و12000 ميل جوى عن طريق رأس الرجاء الصالح.⁽⁵⁾

ب - ظروف المنطقة الحارة التى تتجاوز درجة حرارتها في معظم شهور السنة 45 درجة مئوية وهو المناخ الذى لم يألفه معظم إن لم نقل كل الجنود الأمريكيين وهو الأمر الذى يمثل عقبة كبرى أمام القوات الأمريكية في حال ما تحولت هذه المنطقة إلى أرض للعمليات العسكرية.⁽⁶⁾

ج - نقص التجهيزات والمعدات التقليدية للقوات الأمريكية وخاصة القوات البرية.⁽⁷⁾

د - عدم وجود موافقات مبدئية لدى الأمريكيين من قبل أية دولة بالمنطقة بشأن السماح للقوات البرية الأمريكية بالتواجد على أرضها.⁽⁸⁾

(1) المرجع السابق .

(2) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 31 .

(3) محمد الطويل ، دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية ، ص 17 .

(4) نفسه .

(5) أمين هويدى ، البهروستريكا وحرب الخليج الأولى ، ص 94 .

(6) محمد الطويل ، المرجع السابق .

(7) نفسه .

(8) نفسه .

هـ - المخاطرة الإستراتيجية عند الدفاع عن منطقة الخليج العربي ، لأن القوات المعدة للتدخل في هذه المنطقة يعد الجانب الأكبر منها وحدات قائمة فعلاً بواجب أو تكليف بالدفاع عن مناطق أخرى خارج منطقة الخليج مثل غرب أوروبا وبعض مناطق أعالي البحار .⁽¹⁾

17) أضيفت مشكلة أخرى إلى المشاكل السابقة التي ستواجه قوات التدخل السريع وهي مشكلة عدم وجود مياه عذبة في هذه المنطقة ، الأمر الذي يتطلب نقل مياه عذبة إلى الجنود المرافقين في هذه المنطقة ، وهو أمر ليس باليسير خاصة إذا ما علمنا أن كل فرد يحتاج كل يوم إلى 12 جالون ماء وزن 100.4 رطل وتشغل مساحة 1.6 قدم مكعب عند نقلها.⁽²⁾

18) تبقى المشكلة النفسية قائمة وهي صعوبة التأقلم على هذه الحياة الجافة في منطقة الخليج العربي، والاختلاف الكبير بين طبيعة الحياة في هذه المنطقة والحياة في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي مكان آخر في العالم ، وهذه المشكلة تلقى اهتماماً بالغاً من قبل المسؤولين الأمريكيين الذي يحاولون دائماً دفع الملل عن الجندي الأمريكي خاصة حينما يتواجد خارج وطنه ، ولكن تبقى المشكلة كاتنة في صعوبة تقبل أهل منطقة الخليج لمحاولات الجنود الأمريكيين تسيير أمورهم على أرض الخليج العربية .

- مشروع - مبادرة - بريجنيف لأمن الخليج العربي 1980 :

خلال زيارة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف للهند في ديسمبر عام 1980 ، وبسبب التطورات التي طرأت على الظروف العامة للأمن الخليجي ، أعلن بريجنيف مبادرته التي دعا فيها إلى تجميد منطقة الخليج وفصلها عن صراعات القوة الدولية ، وذلك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الهندي خلال هذه الزيارة ، ثم أعاد بريجنيف الإعلان عن هذه المبادرة مرة أخرى في تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في فبراير 1981.⁽³⁾

(1) للمرجع السابق .

(2) أمين هويدي ، البؤسوتريكا وحرب الخليج الأولى ، ص 94 .

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 497 .

وقد تضمنت مبادرة بريجنيف الأفكار الرئيسية التالية : ⁽¹⁾

- 1) الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج العربي والجزر القريبة منها .
- 2) تحريم تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربي .
- 3) التعهد بعدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها ضد دول المنطقة .
- 4) التعهد بالامتناع عن التدخل في شؤون هذه الدول الداخلية .
- 5) التعهد باحترام موقف دول للمنطقة الحيادي، وتجنب توريطها في صراعات الدول الكبرى.
- 6) التعهد باحترام حق سيادة هذه الدول الذي يكفله القانون الدولي على مواردها الطبيعية - وعلى رأسها البترول والطبع - .
- 7) التعهد بعدم وضع أية عراقيل أو افتعال أية تهديدات لعمليات التبادل التجاري الطبيعي بين دول المنطقة والخارج ، ولا لطرق النقل البحرية التي يعتمد عليها هذا التبادل .

وقد أكد بريجنيف أن مقترحاته هذه سوف تقدم إلى الدول المعنية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا والصين واليابان ، وذلك بهدف إبرام اتفاق شامل بين هذه الأطراف للتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول . ⁽²⁾

وقد صرح بريجنيف عقب الإعلان عن مبادرته بأن : 'الاتحاد السوفيتي يولي اهتماماً لما يحدث في منطقة قريبة جداً من حدوده ، ويريد وضعاً طبيعياً هادئاً هناك ' . ⁽³⁾

وفي أول رد فعل أمريكي لهذه المبادرة السوفيتية صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأنه : ' لا يجوز اعتبار موقف موسكو بمثابة جهد بناء للحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي وفي منطقة جنوب غرب آسيا ، كما أن الحكومة الأمريكية لا تزمع الرد رسمياً على مقترحات الرئيس السوفيتي ' . ⁽⁴⁾

(1) المرجع السابق .

(2) عمر إبراهيم الخطيب ، " الإنهاء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، 1985 ، جامعة الكويت ، ص 1985.

(3) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1980/12/11 .

(4) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/12/12 .

أما عن ردة فعل دول للمنطقة ، فقد صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأن : 'أهم عنصر من عناصر توفير الأمن لمنطقة الخليج العربي - هذه المنطقة المهمة جداً والحوية للعالم ولإقتصاده - هو أن تبقى بعيدة عن صراع القوتين العظميين'.⁽¹⁾

بينما صرح ولي العهد السعودي الأمير فهد عبد العزيز بأن : 'أمن الخليج مهدد من الخارج وللنطقة ضمن عدد من المناطق الإستراتيجية التي تتهددها الصراعات الدولية التي تريد أن تجد لنفسها ثغرة لإشغالها'.⁽²⁾

هذا وبينما ظهر التحفظ واضحاً في الموقفين السعودي والإماراتي ، أعلنت الكويت- وبصراحة- موافقتها على هذه المبادرة ، بينما أعلنت البحرين وعمان رفضهما القاطع لها وعدم ترحيبهما بها.⁽³⁾

بقى أن نشير إلى أن هذه المبادرة قد ظهرت في ظروف متباعدة بين القطبين الكبيرين- أمريكا والاتحاد السوفيتي - تمثلت في :

1) أنه في هذه الأثناء ومنذ بداية السبعينيات دأب السوفيت على اتباع سياسة (الأبواب المفتوحة) في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص ، واعتمدوا سياسة (الخيار) كأفضل أسلوب للتقلب على التحفظات القديمة لدى دول المنطقة وشعوبها ضد الاتحاد السوفيتي.⁽⁴⁾

2) كان يتمتع الاتحاد السوفيتي في فترة السبعينيات باكتفاء ذاتي من إنتاجه النفطي المحلي ، بالإضافة إلى قدرته على تصدير كميات لا بأس بها للدول الاشتراكية الموجودة في شرق أوروبا.⁽⁵⁾ عكس الولايات المتحدة في هذه الأثناء .

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ص 716 .

(2) المرجع السابق ، ص 489 .

(3) لم يكن موقف هذه الدول محل استغراب أو دهشة ، فالكويت في هذه الأثناء لم تكن تميل ناحية أمريكا ، على النقيض من البحرين وعمان اللتين انفسمتا - في هذه الأثناء - في معاهدات مع الولايات المتحدة ، وقدمتا تسهيلات عسكرية ضخمة على أراضيها .

(4) وليد الشريف ، " الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الخامس ، يناير 1976 ، جامعة الكويت ، ص 87 .

(5) المرجع السابق ، ص 97 .

3) هدف السوفيت من مبادرتهم هذه إلى الحد من السيطرة الأمريكية الواضحة على دول الخليج العربي المتمثلة في وجودها العسكري المباشر والتسهيلات العسكرية الكبيرة الممنوحة لها ، وكذلك تحكمها الواضح في اقتصاديات المنطقة.⁽¹⁾

4) ربط السوفيت بين خروجهم من أفغانستان وبين حصولهم على تعهد من أمريكا بوقف نشاطاتها التخريبية ضدها في المنطقة ومحاولات التحريض ضدها وأنشطتها المعادية الموجهة نحوها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق بعض دول المنطقة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

- تقييم سياسة كارتر تجاه الخليج العربي :

يلزم في الختام التعليق على سياسة الرئيس جيمي كارتر الخاصة تجاه منطقة الخليج العربي ، وكذلك التعليق على مبدئه الذي أعلن عنه في يناير 1980 ، ونبدأ بالتعليق على المبدأ والفكرة التي قام عليها وانطلق منها ، ويتلخص هذا التعليق في النقاط الآتية :

1) تعد العوامل التي ساعدت على قيام هذا المبدأ هي نفسها العوامل التي أدت إلى سقوط مبدأ نيكسون ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى سرعة البدء في إجراءات تغيير سياستها القديمة واستبدالها بسياسة تكون أكثر ملاءمة للأحداث الجديدة بالمنطقة .

2) لم يمثل مبدأ كارتر البداية الأولى للتفكير الأمريكي في غزو المنطقة ، بل سبقته أفكار أخرى لم تكن مقنعة بالقدر الكافي لقيام أمريكا بغزو هذه المنطقة ، ولكنها وجدت في أحداث عام 1979 موقفاً كافياً للترويج بالعمل العسكري في المنطقة .

3) كان الإعلان عن مبدأ كارتر أحد العوامل التي عجلت بقيام مجلس التعاون الخليجي .

4) صادف مبدأ كارتر تسهيلات كثيرة منذ لحظة إعلانه تمثلت في حاسن بعض الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي إلى تقديم الدعم بأشكاله المختلفة له .

5) ساعد الغياب العراقي الإيراني - لانشغالهما بالحرب - المبدأ على أن يجد له طريقاً آمناً في المنطقة .

(1) عبد الله العوي ، أمن الخليج العربي ... دراسة في الأسباب والعليات ، ص 239 .

(2) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 499 .

- (6) رغم أن البعض شبه مبدأ كارتر بمبدأ إيرنهور ، إلا أن مبدأ كارتر كان أكثر تطرفاً ، لأنه إذا كان مبدأ إيرنهور أكد على دعم أمريكا للدول التي تطلب المساعدة فقط ، فقد نص مبدأ كارتر على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقرر إن كانت ستتدخل عسكرياً في هذه الدول أم لا ، دون انتظار لأي طلب من هذه الدول بمساعدتها لها⁽¹⁾.
- (7) بدأت أمريكا منذ الوهلة الأولى للإعلان عن هذا المبدأ في التخطيط مع حلفائها الأوروبيين بشأن زيادة التواجد البحري الغربي في المحيط الهندي وبحر العرب⁽²⁾.
- (8) نهض مبدأ كارتر على فرضية عزز دول الخليج العربي عن تأمين حمايتها الذاتية ، مما يستدعي وضع المنطقة ككل تحت المظلة الأمنية الأمريكية المباشرة كما نهض هذا المبدأ أيضاً على فرضية أخرى تتمثل في عدم وجود أية قوة أو قوى إقليمية مؤهلة لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة.⁽³⁾
- (9) مثل هذا المبدأ فكرة الانتقال من مرحلة الحركة الأمريكية غير المباشرة من خلال إيران والسعودية إلى مرحلة التدخل الأمريكي المباشرة ، وكذلك الانتقال من التركيز على الإجراءات الدبلوماسية إلى الإجراءات العسكرية⁽⁴⁾.
- (10) كان يعني قيام هذا المبدأ التراجع عن مبدأ نيكسون والعودة إلى سياسة التدخل الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط في عقد الخمسينيات ، والتي حملت في الستينيات ثم ما لبثت أن رزحت طويلاً في الستينات⁽⁵⁾.
- (11) استلزم المبدأ الأمريكي الجديد صياغة سياسة أمريكية جديدة تقوم على الدعوة والترويج لقيام التحالفات واستخدام القواعد العسكرية بشق أنواعها ودعم القوة العسكرية الأمريكية داخل وخارج الأراضي الأمريكية وتمثلت هذه السياسة الأمريكية الجديدة في الإجراءات التالية :

(1) فواد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، ص 72 .
 (2) M.S. EL Azhary, The Iran Iraq War, (London: Croom Hill, 1984), p. 90.
 (3) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمن للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 58.
 (4) إسماعيل صبرى مقلد ، " مبدأ كارتر " ، مجلة اتجاهات إعلامية ، المجلد الأول ، أبريل 1981 ، الكويت ، ص 198 .
 (5) نفسه .

- أ - زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية زيادة فعلية خلال الخمس سنوات التالية .⁽¹⁾
- ب - تقوية القدرة الأمريكية على التدخل السريع بعيداً عن الأراضي الأمريكية .⁽²⁾
- ج - دعم وتقوية حلف الناتو وسائر الأحلاف الأمريكية .
- د - زيادة حجم التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي .
- هـ - زيادة القواعد العسكرية الأمريكية داخل وحول هذه المنطقة .⁽³⁾
- و - العمل على التوصل إلى صيغة دفاعية مشتركة بين جميع دول المنطقة ، مع مراعاة كافة الفوارق السياسية والأيدولوجية بين كل هذه الدول .⁽⁴⁾
- أما سياسة كارتر الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي بشكل عام فقد عاينا :
- (1) أنها وصفت بأنها أسوأ من سنة.⁽⁵⁾ وأنها تكيل بمكيالين في تعاملها مع دول المنطقة وإسرائيل ، فعلى سبيل المثال باعت إدارة كارتر الطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع طراز إف 15 لإسرائيل بسعر 26 مليون دولار ، بينما باعتها للسعودية بسعر 41 مليون دولار.⁽⁶⁾
- (2) وصفها الزعيم الزنجي الأمريكي جيسى جاكسون - أثناء لقائه بأمر الكويت في فبراير 1980 - بأنها سياسة فاشلة ، ويجب عليها أن تكون أكثر إنسانية وتبتعد عن عسكريتها التي يسببها فقط تخفيش الشعوب أمريكا دون أن تثق فيها.⁽⁷⁾
- (3) يعاب على هذه السياسة لجوئها للدائم إلى الخيار العسكري لحل أية أزمة تواجهها - حتى الاقتصادية منها - والغريب أنها لم تنجح في إنهاء هذه الأزمات ، على الرغم من شدة بأس الولايات المتحدة وقوة بطشها .

(1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ص 109 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) تصريح للبروفسور الأمريكي نورتن ميزننسكي أستاذ التاريخ الأمريكي بجامعة ولاية كنتيكت الأمريكية ، في ندوة أقيمت بغرفة التجارة والصناعة الكويتية في يوليو 1978 ، نقلاً عن : جريدة القبس ، الكويت ، 7/7/1978 .

(6) نفسه .

(7) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/2/6 .

- (4) أثبتت سياسة مستشار كارتر للأمن القومي زيفينو بريزنسكي أكثر من مرة خلال حكم كارتر وفي أكثر من موقف 'الثورة الإيرانية - عملية تحرير الرهائن الفاشلة - التعامل مع شاه إيران - غزو السوفييت لأفغانستان' فشلها وتخبطها الشديدتين .
- (5) عجزت إدارة الرئيس كارتر عن انتهاز سياسة خارجية واضحة تجاه دول المنطقة لها ملامح بينة وتقوم على أسس ثابتة ، الأمر الذى أدى في النهاية إلى سوء موقفه أمام شعبه وأمام الرأى العام الدولى والأمريكى ، حتى وصل الأمر إلى هزيمة غير مفاجئة في انتخابات الرئاسة الأمريكية وسقوط ذريع أمام منافسه الجمهورى رونالد ريغان .

(الفصل الخامس)

السياسة العامة لريجان تجاه منطقة الخليج العربي

في العشرين من شهر يناير سنة 1981 ، اعتلى المرشح الجمهوري رونالد ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما عدّ انتصاراً للتيار اليميني الأمريكي الذي ينادى دوماً بتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم مع الرفض المطلق لفكرة التعايش السلمي مع الخصم اللدود – الاتحاد السوفيتي- .⁽¹⁾ واعتبر البعض هذا الانتصار أيضاً بمثابة الردة على عقدة فيتنام والحسرة الأمريكية الجسيمة في إيران ، وبخلافها الواضح في أزمة الرهائن ، وكذلك على التدخل السوفيتي في أفغانستان.⁽²⁾

وكذلك اعتبر وصول ريغان للسلطة انحساراً للتيار الليبرالي الذي سيطر على السياسة الأمريكية لأكثر من مائتي عام . ولم يلق وصول الرئيس ريغان قبولا لدى الدوائر السياسية العربية⁽³⁾ على الرغم من إدراك البعض حقيقة عدم اختلاف أي رئيس أمريكي عن غيره في مسألة العلاقة المشتركة بين الطرفين وذلك لثبات المصالح الأمريكية في المنطقة العربية حيث يظهر الاختلاف فقط في طريقة التعامل مع العرب ولغة الحوار والخطاب السياسي معهم، فكل الغربان سود على حد تعبير المثل الأمريكي الشهير (All Crows Are Black) .

وقد جاء ريغان في ظروف أفضل من ظروف كارتر حيث لم يواجه أية أزمات مثل التي واجهها، ونذلل على صحة هذا الكلام بالإشارة إلى أن اليوم الذي تسلم ريغان فيه مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية كان هو اليوم نفسه الذي انتهت فيه أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران .

ولا يمكن أن نصدق على الكلام القائل إن الحرب العراقية الإيرانية قد مثلت أزمة لريغان وإدارته فحسبما أعتقد فإن هذه الحرب قد مثلت العامل المساعد الأكبر لريغان وإدارته في بسط النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي وتثبيت أقدامه هناك أكثر وأكثر ، كما ألما منحه فرصة التخلص من القوة الإيرانية وكذلك طموحات الزعامة العراقية من خلال انغماس الطرفين لفترة طويلة – ثمان سنوات – في حرب ضروس . كما اتخذ ريغان من مسألة حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي وحماية حرية الملاحة فيه مسوغاً ومبرراً لتضخيم التدخل العسكري الأمريكي في هذه المنطقة ، وهو ما أكدته بقوله : ' يجب أن يدرك الجميع أن للولايات المتحدة مصالح حيوية

(1) محمد عصفور ، كارتة الخليج وأزمة الشرعية في العصر الأمريكي ، ص 74 .

(2) مجلة الحوادث ، لندن ، 1985/6/28 .

(3) جريدة النهضة ، الكويت ، 1980/11/15 .

في تأمين وضمان حرية الملاحة في مياه الخليج وفي استتباب الأوضاع العامة في ذلك الجزء المهم من العالم⁽¹⁾.

قبل هذا التصريح بنحو أربع سنوات كان ريجان قد أكد على أهمية الوجود الأمريكي ليس في هذه المنطقة فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط كلها وذلك بقوله : 'إن ما أدعو إليه هو وجود أمريكي في الشرق الأوسط ، ولكثك لا تزرع راية في الأرض فحسب ونمشي تاركا إياها ، وإنما لاهد من وجود هناك ، غير أنني أظن أننا بحاجة إلى وجود أرضي أيضاً'.⁽²⁾

وفي عهد ريجان أصبح الخليج العربي في المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشمالية ودول حلف الأطلسي من حيث توجه الاهتمامات الأمريكية ، فسمي بالمنطقة الإستراتيجية الثالثة . وحاول ريجان استدراج دول غرب أوروبا واليابان للدخول في منظومة حماية هذه المنطقة حينما قال 'إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يواجهون الآن تحديات جماعية في منطقة إستراتيجية هي منطقة الخليج ، التي تمثل نقطة الدفاع عن النظام الأمني الغربي ، إن أوروبا واليابان وأمريكا تحتاج النفط الذي يتم إنتاجه في الخليج ، في حين أن أصدقاءنا يحتاجون إلى مساعدتنا لوقف توسع النفوذ السوفيت'.⁽³⁾ ثم أضاف : 'إن الولايات المتحدة سوف تطلب من حلفائها الأوروبيين تحمل نصيب أكبر من العبء الدفاعي المشترك عن هذه المنطقة'.⁽⁴⁾ وهنا يجب الحديث عن سياسة الإجماع الإستراتيجي التي طبقت في عهد ريجان في منطقة الشرق الأوسط .

سياسة الإجماع الإستراتيجي : Consensus Strategic Policy :

عرفت بهذا الوصف - سياسة - وأحيانا وصفت بالمبدأ تشبها بمبادئ الرؤساء الأمريكيين السابقين ، وتنسب إلى وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيج.⁽⁵⁾ وتقوم على فلسفة كينسجر المنادية بأنه لم تعد أمريكا في وضع يمكنها من تنفيذ برامج على مستوى كوني ، لذلك فإنه يجب عليها تشجيع برامج التعاون بين الدول المتجاورة وليس خنقها ، وعليها أيضاً أن تساهم في بعضها

(1) للرجع السابق .

(2) محمد الأطرش ، " أزمة الخليج : جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها " ، ص 27.

(3) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات الحرة الإيرانية " ، ص 59 .

(4) نفسه .

(5) عايدة العلي سري الدين ، الحرب الباردة في الخليج الساعن ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان

1999) ، الطبعة الأولى ، ص 14 .

مع السعى الدائم لتشجيع المسؤولين المحليين على تنفيذ هذه البرامج.⁽¹⁾ كل هذا يتم في إطار عمل غير رسمي وغير معلن ، مع مراعاة عدم تكوين تحالفات رسمية بين هذه الدول ، والاعتماد على معاهدات ثنائية تعقد بين الولايات المتحدة وكل دولة - على حدة - بهدف رفع القدرات العسكرية الأمريكية وتجهيزها الضرورية في هذه المناطق.⁽²⁾

ومن خلال ما سبق يمكننا وصف هذه السياسة بأنها عبارة عن عقد اتفاقات مع الدول المحافظة - المعتدلة - الموالية للغرب في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ، بهدف تجميد الأخطار السوفيتية واحتواء التطلعات السوفيتية ، وتشكيل ما يسمى بـ: قوس الاحتواء (Arc of Containment) عن طريق تقوية كل من : (إسرائيل ، مصر ، تركيا ، باكستان، السعودية ، الأردن) في كافة المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية.⁽³⁾

وتم اختيار هذه الدول - بالتحديد - لما تشكله من أهمية إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لقدرتها الكبيرة ومواقعها المتميزة على الخريطة السياسية الدولية ، وسيطرتها على أهم الطرق البرية والممرات المائية مثل قناة السويس ومضيق البوسفور والدردنيل وبحر العرب والبحر الأحمر ، وطرق التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا .

وقبل الخوض أكثر وأكثر في سياسة ريجان تجاه منطقة الخليج العربي وتحديدًا تجاه كل دولة بعينها نتحتم علينا الإجابة على عدة أسئلة هامة جداً هي ماذا ورث ريجان من سياسة كارتر في هذه المنطقة ؟ وهل سار ريجان على نفس نهج كارتر ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فلماذا ؟ وإذا كانت بلا فلماذا ؟ وكيف ؟
وهاك الإجابة :

حقيقة لقد ورث ريجان سياسات دبلوماسية وعسكرية محددة ومعلنة بوضوح من إدارة كارتر السابقة نحو منطقة الخليج العربي تمثلت في النواحي الآتية :

(1) مجموعة من الباحثين ، حرب الخليج : غزو الكويت وتحريرها ، (دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1992) ، إشراف : مصطفى غلاس ، ص 21 .

(2) إسماعيل صبري مقلد ، " الإجماع الإستراتيجي في الشرق الأوسط ... إلى أين تمضي الخطة الأمريكية؟ " ، مجلة المجلس الكويتي ، 1982/12/25 ، ص 30 .

(3) إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، ص 153 .

1. مبدأ كارتر .
2. قوات التدخل السريع .⁽¹⁾
3. المواجهة مع الاتحاد السوفيتي .
4. الأزمات البترولية .
5. العلاقات مع إسرائيل .

أولاً : بالنسبة لمبدأ كارتر :

وافقت إدارة ريجان على مبدأ كارتر - فكرة - ولكنها أبدت تحفظاتها عليه - تطبيقاً - ، وسعت إدارته لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ مع إدخال بعض التطورات اللازمة عليها ، الأمر الذي دعا البعض إلى التصريح بأنه إذا كان الفريق للتطرف في إدارة كارتر بقيادة مستشار الأمن القومي زبنيو بريزنسكي قد صاغ مبدأ التدخل في الخليج العربي ، فإن فريق الجيوبولونيك في إدارة ريجان قد سعى لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ ، مع تطويره بالشكل اللازم .⁽²⁾

وبينما اعتبر كارتر منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية أمريكية يحق له التدخل فيها عسكرياً إذا تعرضت للخطر ، اعتبر ريجان جميع بؤر الصراع في العالم المهمة للمصالح الحيوية الأمريكية مناطق يحق لأمريكا التدخل عسكرياً فيها إذا لزم الأمر وليست منطقة الخليج العربي وحدها .

كما رأى ريجان ضرورة تصعيد القوة العسكرية الأمريكية ، واعتبارها الأسس الذي تقوم عليه السياسة الأمريكية ، وتمثل هذا التصعيد في اختيار الجنرال ألكسندر هيچ - القائد العام لقوات حلف الأطلسي - وزيراً للخارجية الأمريكية .⁽³⁾ زيادة ميزانية وزارة الدفاع وتقديم الدعم العسكري للدول الحليفة ، عن طريق زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية وهي النقطة التي بدت واضحة في خطاب ريجان أمام الكونجرس في الخامس من أغسطس عام 1981 ، الذي حاول فيه

(1) Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf : A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833-1992*, (New York : Free Press, 1992) , p.113.

(2) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 59 .

(3) زهر شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر " ، ص 215 .

إقناع أعضائه بالموافقة على بيع طائرات الأواكس للسعودية⁽¹⁾ ، معللاً هذه الموافقة بأنها جزء من الإستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب غرب آسيا. إلى جانب زيادة عدد القواعد العسكرية الأمريكية ونظمت هذه الزيادة في نشر أمريكا لقواعدها على هيئة هلال من الجزر يمتد بين المحيطين الهادئ والهندي عن طريق ديبجو جارسيا في المحيط الهندي والتي تستند على قاعدتين خلفيتين إحداهما في الشاطئ الغربي لآستراليا والأخرى في الشاطئ الشرقي لجنوب أفريقيا بحيث تكون هذه القواعد مثلثاً مركزاً على جزيرة ديبجو جارسيا وينفرج ضلعاها ليحتضنا جميع أجزاء المحيط الهندي ، ويكمل هذا المثلث مثلث آخر يمثل خطاً للهجوم المتقدم وخطاً للدفاع الأول رأسه يتمركز حول سيناء ونقطة ارتكازه الخلفية عمان ومضيق باب المندب ، ويكمل هذا كله خط أمامي بمثابة خط إنذار مبكر يمتد من البحرين وتسنده من الخلف إسرائيل.⁽²⁾

وقد هدف ريغان من محاولاته المتكررة لزيادة عدد القواعد الأمريكية العسكرية في منطقة الخليج العربي حل مشكلة النقل الإستراتيجي لبعيد المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي وللتدليل على هذه المشكلة يمكننا توضيح المدة اللازمة لنقل فرقة عسكرية أمريكية واحدة نقلاً جواً من المدن المذكورة لاحقاً إلى قاعدة الظهران بالمملكة العربية السعودية مع مراعاة تجنب التحليق فوق العراق أو إيران أو سورية كالاتي:⁽³⁾

عدد الأيام	من قاعدة إلى قاعدة الظهران
27	- ديبجو جارسيا " المحيط الهندي "
14	- أبربرة " الصومال "
22	- مومباسا " كينيا "
8	- مصيرة " عمان "
17	- أزمير " تركيا "
11	- تل أبيب " إسرائيل "
10	- رأس بناس " مصر "

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington : Department of State, 1984), Document No : 400 , p. 809.

(2) خالد القاسمي ، الخليج العربي في السياسات الدولية : قضايا ومشكلات ، ص 177 .

(3) مصطفى طلاس ، حرب الخليج ، ص 22 .

- القيادة المركزية : Central Command

في عهد الرئيس رونالد ريغان تحولت قوات التدخل السريع إلى (القيادة المركزية) (CENTCOM)⁽¹⁾ وذلك في الأول من يناير عام 1983 بهدف مراقبة الوضع السياسي في الخليج العربي ومنطقة جنوب غرب آسيا والقرن الأفريقي ، واتخذت من قاعدة مأكدويل الجوية بفلوريدا مقراً دائماً لها ، وتمتعت بجميع أنواع الأسلحة بهدف حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المناطق الثلاث المذكورة .⁽²⁾

وقد أعلن البنتاجون عن قيامها في ديسمبر 1982 لحماية المصالح الأمريكية من أية تهديدات عسكرية في المناطق المذكورة سابقاً ، وأعلن البنتاجون رسمياً عن دخول 19 دولة في دائرة نفوذها ، وهذه الدول هي : (العراق - إيران - السعودية - الإمارات العربية المتحدة - قطر - البحرين - عمان - باكستان - أفغانستان - مصر - الأردن - كينيا - أثيوبيا - اليمن الشمالي - اليمن الجنوبي - الصومال - الكويت - أثيوبيا - جيبوتي).⁽³⁾

وتم تدعيم هذه القيادة الجديدة في الفترة ما بين عام 1983 وعام 1988 بخمسين طائرة عملاقة من طراز B52 .⁽⁴⁾

وكمادة ريغان دائماً في التوجه نحو إسرائيل أصدر أوامره بتجهيز المخازن الموجودة في إسرائيل بجميع أنواع الأسلحة التي تحتاجها هذه القيادة الجديدة ووضعها تحت تصرفها في أية لحظة.⁽⁵⁾ الأمر الذي عد مؤشراً واضحاً على إندخال وإقحام إسرائيل في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة في الخليج العربي .

(1) Elizabeth j . Gamlen, United States Strategic Policy toward the Middle East , p. 219.

(2) Barry M. Blechman and Edward N. Luttwak, International Security Year book 1983, (London : Macmillan Press 1984), p. 151.

(3) سفتيلوف وآخرون، الروح العسكرية الأمريكية ، ص 58 .

(4) نظام الغرازي ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 89 .

(5) عبد الجليل مرهون ، المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية ، ص 61 .

هنا وقد أدت هذه القيادة الجديدة نفس مهام قوات التدخل السريع ، واستمرت على نفس سياستها وطبيعتها ، فالاختلاف لم يكن سوى اختلاف شكلي واسمي فقط لم يمس جوهر هذه القوات أبداً وبأية صورة من الصور .

وحاول ريجان إضفاء غطاء من الشرعية والشراكة الدولية في سياسته العسكرية نحو منطقة الخليج العربي المتمثلة في القيادة المركزية ، فبدأ في محاولة إقحام دول أوروبا دول حلف شمال الأطلسي في هذه القوات وكان هذا الاتجاه الأمريكي الجديد يعني أحد أمرين لا ثالث لهما أولهما ضرورة تعديل معاهدة حلف شمال الأطلسي ، بحيث يتسع إطارها الجغرافي ليشمل منطقة الخليج العربي ، وذلك إلى جانب التزامها الأساسي في أوروبا ، ولكن هذا الاتجاه لم يجد قبولاً لدى دول الحلف .⁽¹⁾ وثانيهما محاولة إدخال دول من خارج إطار الحلف في العمليات العسكرية المنوطة بها قوات التدخل السريع.⁽²⁾ وبدأت الولايات المتحدة في التنسيق مع بعض الدول الأوروبية التي لها خبرة سابقة في التعامل مع الخليج العربي كبريطانيا وفرنسا التي أبدت تجاوباً محدوداً في تحمل عبء الدفاع العسكري عن منطقة الخليج العربي.⁽³⁾ بينما أعلنت بريطانيا استعدادها للمشاركة في القيادة المركزية ، بهدف حماية المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي ، وقد جاء الإعلان عن هذه الموافقة على لسان رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر خلال مباحثاتها مع ريجان أثناء زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية أواخر فبراير عام 1981.⁽⁴⁾

وفي منتصف عام 1984 ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن حلف شمال الأطلسي قد وضع خططا للتعاون العسكري مع أمريكا في حال تدخلها عسكرياً في الخليج العربي.⁽⁵⁾

(1) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 490 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) عمر إبراهيم الخطيب ، " الإنعاش السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي " ، ص 200 .

(5) جريدة الوطن ، الكويت ، 15/7/1984 .

ثالثاً : بالنسبة لمواجهة الاتحاد السوفيتي :

انقمت إدارة ريجان سابقتها إدارة كارتر بالضعف والتردد في مواجهة الخطر السوفيتي⁽¹⁾. وجعلت هدفها الأول مواجهته عسكرياً في أى مكان في العالم — ويأتى الخليج العربي على رأس هذه الأماكن بالطبع — ، وفسر البعض هذه السياسة الأمريكية الجديدة بأنها تمثل عودة إلى إستراتيجية (الحرين ونصف) التي صيغت السياسة الخارجية الأمريكية فترة الخمسينيات والستينيات التي تعنى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لخوض حريين كاملتين كبيرتين ضد الاتحاد السوفيتي في أوروبا والخليج العربي ونصف حرب ضده في أى مكان آخر في العالم⁽²⁾. وكانت إحدى هاتين الحربين قبل ذلك ضد الصين قبل أن ينجح نيكسون وكيسنجر في كسب مودعها فترة السبعينيات⁽³⁾.

ومع بدايات عهد ريجان تغيرت العقيدة العسكرية الأمريكية التي سادت فترة السبعينات وتضمنت فكرة أن الحرب النووية ضد السوفيت سوف تؤدي إلى الهيار الدولتين معاً لتصبح أكثر ميلاً نحو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها كسب هذه الحرب ضد الاتحاد السوفيتي⁽⁴⁾.

وأدركت إدارة ريجان أنه إذا سيطر السوفيت على منطقة الخليج العربي بالتحديد فإن موازين القوة الدولية ستحتل وستتغير معادلاتها ، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى انهيار بعض التحالفات الغربية ، وربما انهيار بعض الأنظمة الموالية للولايات المتحدة ، مع تزايد فرص تحقيق الاحتمال الأخطر وهو ميل بعض دول المنطقة وبعض الدول الغربية نحو الاتحاد السوفيتي ، مما يشكل خطراً كبيراً وكارثة ضخمة تهدد المصالح الحيوية الأمريكية وأمن أمريكا القومي .

وقد حذر ريجان السوفيت مباشرة من خطورة توجهاتهم نحو منطقة الخليج العربي بقوله: "إذا تصرف السوفيت بطريقة غير حذرة في الخليج ، فإنهم يحاطرون بمواجهة مع الولايات المتحدة ،

(1) عبد الهادي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص 54 .

(2) أمين هويدي ، لعبة الأمم في الشرق الأوسط ، ص 73 .

(3) نفسه .

(4) Michael T. Klare , " Behind Desert Storm : The New Military Paradigm " Technology Review, May 1991, USA, p. 31.

والاتحاد السوفيتي ليس مستعداً حتى الآن للدخول في هذه المواجهة ، والتي قد تتحول لحرب عالمية ثالثة⁽¹⁾.

ووجه ريجان تحذيراته تجاه دول الخليج العربي ، فحاول إقناعها بأن الخطر الذي يهددها هو الخطر السوفيتي ولا شيء سواه ، أما حيث لن تستطيع مواجهة هذا الخطر إلا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية .

وحذر وزير الدفاع الأمريكي كاسبرواينبرجر في خطابه أمام الكونغرس من الخطر السوفيتي بقوله : ' إن السوفيت لا يعلنون بأكثر من أربعمئة ميل عن الشريان الحيوي للعالم الغربي في الخليج كما أنهم في طريقهم للاستيلاء عليه بهدف للمشاركة في حصص البترول أولاً والضغط على أوروبا ثانياً⁽²⁾ .

وحث وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيج الدول العربية على التصدي لهذا الخطر قائلاً : ' إن من مصلحة رؤساء الدول العربية المعتدلة التعاون مع الولايات المتحدة حتى يتمكنوا من مواجهة الخطر السوفيتي⁽³⁾ .

وجهاز خبراء الدفاع الأمريكيون خطة عسكرية لمواجهة الخطر السوفيتي تتمثل في تكثيف الوجود العسكري الأمريكي على خط الدفاع الأول عن الخليج العربي الذي يمتد من تركيا إلى عمان مروراً بإسرائيل ومصر والسودان والصومال وكتينيا متداخلاً مع الخط الثاني الذي يمر المحيط الهندي حتى باكستان مروراً بقاعدة ديبجو جارسيا، لمواجهة الخط المجهومي السوفيتي الذي يبدأ من أنبوييا فاليمن مخترباً خط الدفاع الأمريكي في نقطتين هما أنبوييا وعدن ، ويمتد هذا الخط المجهومي السوفيتي إلى الهند مستنداً على قاعدة عسكرية في أفريقيا تقع في مدغشقر⁽⁴⁾.

(1) فواد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، ص 76 .

(2) السيد زهرة ، " استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج " ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، أكتوبر 1981 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 87 .

(3) جريدة الاتحاد ، أبو ظبي ، 1982/2/24 .

(4) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 60 .

رابعاً : بالنسبة للأزمات البترولية :

استلم رونالد ريغان مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت ارتفع سعر البترول فيه إلى 34 دولاراً للبرميل عام 1981.⁽¹⁾ ويرجع هذا الارتفاع - أو لنقل القفزة - في السعر فيما بين عام 1971 حيث كان سعر البرميل 2.18 دولاراً⁽²⁾ وعام 1981 إلى أسباب عدة منها :

- 1- التزايد المستمر في الطلب على النفط كمصدر للطاقة .
- 2- استغلال الدول المنتجة لعقد السبعينات في تأمين شركاتها النفطية .
- 3- توافع قرار العرب حظر نفطهم في عام 1973 .
- 4- قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وتناقص المعروض من النفط الإيراني .
- 5- قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وتقلص إنتاج البلدين وتهدد آبار وطرق نقل البترول الخليجي .

وأدركت إدارة ريغان أنه يجب عليها البحث عن بلد منتج يضمن لها إنتاجاً وسعراً آمناً وثابتاً ، وبالفعل توجهت الإدارة نحو السعودية التي سبق لها المساهمة في منع انهيار السوق البترولية عقب قيام الثورة الإيرانية ؛ ففي عام 1984 ومع ارتفاع سعر البرميل إلى ما يزيد عن ثلاثين دولاراً بدأت أمريكا في التشاور مع الحكومة السعودية ، وقدمت دعماً للحكومة السعودية تمكنت بمقتضاه من خفض أسعار البترول.⁽³⁾ وحينما وصل السعر في عام 1986 إلى عشرة دولارات للبرميل.⁽⁴⁾ عبر ريغان عن قلقه من هذا الانخفاض الذي ألقى الضرر والأذى بالصناعات النفطية الأمريكية . وأشارت وكالات الأنباء إلى أن السبب في هذا الانخفاض الضخم يرجع إلى التراجع الكبير في أسعار السوق الأمريكية نتيجة إغراق السوق بالإنتاج المتزايد من النفط.⁽⁵⁾ لذا فقد ضغطت

(1) عبد الله الفباع ، السياسة الخارجية السعودية ، ص 418 .

(2) نفسه .

(3) Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf in the twenty First Century, p.126.

(4) Ibid .

(5) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، 1986/7/9 .

الحكومة الأمريكية على نظيرتها السعودية من أجل تثبيت السوق إنتاجاً وسعراً بصفتها الأولى على مستوى دول المنطقة .

وفي خلال زيارة نائب الرئيس ريجان جورج بوش إلى السعودية أواخر عام 1986 تم التوقيع على اتفاقية تثبيت السعر والإنتاج لثجنب إغراق السوق بالنفط ، وأوضح بوش للسعوديين أن إفراطهم في الإنتاج سوف يعرض قيمة الصناعات النفطية الأمريكية للخطر ، الأمر الذى سيسبب تهديداً لاقتصاد أمريكا وأمنها القومى.⁽¹⁾

وبينما ساد القلق بين رجال الحكومة الأمريكية نتيجة الخوف على النفط ، نظر بعض المفكرين الأمريكيين لهذه الأزمة على أنها السبيل الوحيد نحو التعجيل بقيام الثورة التكنولوجية التى لا تعتمد على النفط كمصدر للطاقة وهو ما سيؤدى حتماً إلى انفجار قوة الأوبك وغطرسة الدول المنتجة للنفط .⁽²⁾

(1) هوشنك أمير أحمدي ، " سياسة إيران الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 27 ، مارس 1994 ، بيروت ، ص 10.

(2) Bruce Nassbaum, The World after Oil, (New York : Simon and Schuster, 1983), p. 63.

خامساً : بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل :

وصل ريجان إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت بلغت فيه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أعلى مدى لها من حيث التقارب والتجانس بين البلدين ، حيث تمكنت الولايات المتحدة من التوصل إلى حل سلمي للصراع المصري الإسرائيلي بعد رعايتها لمفاوضات السلام التي توجها الطرفان - مصر وإسرائيل - بالتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978 ومن بعدها اتفاقية السلام للملحقة بما عام 1979 .

غير أن هذه الاتفاقية كانت السبب الرئيسي في تدهور العلاقات الأمريكية الخليجية العربية بشكل ملحوظ . وكعادة إسرائيل دائماً في استغلال المواقف استغلت بعض التطورات الهامة جداً في تدعيم توغلها وتدخلها في منطقة الخليج العربي عن طريق مساعدتها للولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجيتها هناك ، ومثل سوء العلاقات الأمريكية الخليجية عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد ورفض دول حلف شمال الأطلسي إدخال منطقة الخليج العربي ضمن نطاق مسؤوليتها الدفاعية والقلق الأمريكي من التحركات السوفيتية نحو منطقة الخليج العربي وتوجت هذه المساعي الإسرائيلية بتوقيع ميثاق التعاون الاستراتيجي المشترك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1981 م .

ميثاق التعاون الاستراتيجي المشترك :

وقع هذا الاتفاق من قبل أمريكا وإسرائيل في نوفمبر من عام 1981 .⁽¹⁾ يهدف تقديم الضوء الأمريكي الأخضر لإسرائيل في محاولاتها إقحام نفسها في عملية تأمين الاستقرار في منطقة الخليج العربي ، وكذلك مساعدتها للولايات المتحدة عن طريق تقديم تسهيلات وقواعد بحجة أن الموجودة لدى أمريكا غير كافية . وقد حقق هذا الميثاق فائدة مشتركة للطرفين ، حيث ضمن لإسرائيل تواصل الدعم الأمريكي لها بالسلاح وبأحدث التطورات التكنولوجية في المجال الحربي وأهم المعلومات الإستراتيجية لظروف ووضع جيرانها بالمنطقة ، وكذلك تعاضد أهميتها لدى القوة العظمى - أمريكا - ، بينما منح الولايات المتحدة دعماً أكبر وقوة إضافية يمكنها من خلالها ردع الاتحاد السوفيتي ووقف زحفه وتوغله نحو المنطقة.⁽²⁾ وقد وضح مدى وثاقة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 494 .

(2) المرجع السابق ، ص 495 ، 496 .

حينما صممت الولايات المتحدة عن التعليق على غزو إسرائيل للبنان في 4 يونيو 1982 ، وعدم مبالاها برحود الأفعال الغاضبة من قبل حكام منطقة الخليج العربي - خاصة الكويت والسعودية - التي هدد ملكها فهد بن عبد العزيز قائلا : 'على ريجان عمل أى شئ وتحمل المسؤولية إذا نفذ صبر العرب'.⁽¹⁾ كما أن الحكومة الأمريكية لم تبال - أيضاً - بتهديدات العرب بحظر البترول مرة أخرى وبسحب السعودية لودائعها في البنوك والمصارف الأمريكية والمقدرة آنذاك بمائة مليار دولار.⁽²⁾

ونفس الأمر بالنسبة للكويت التي طالب أعضاء برلمانها حكومتهم بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أمريكا ومنع تصدير البترول لها وكذلك سحب الأرضة الكويتية من بنوكها ومصارفها.⁽³⁾

وخلال عام 1983 ظهر إلى الوجود ما يسمى بـ (مخطط شارون)⁽⁴⁾ الذي أشار إلى أهمية إسقاط ورقة الضغط البترولية باستخدام القوى العسكرية لاحتلال منابع النفط في الخليج العربي عن طريق الأردن ، وحسم هذه المشكلة والقضاء عليها من جنورها نهائيا.⁽⁵⁾

(1) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small States and the International System, (Washington : Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p. 63.

(2) Ibid .

(3) Ibid .

(4) نسبة إلى أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي - آنذاك - ورئيس الوزراء حاليا .

(5) أحمد عبد الحليم ، " دول الخليج والصراع " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 59 .

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرؤية الأمريكية - :

مع نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات وقعت أحداث حسام حددت استقرار منطقة الخليج العربي ، وألزمت دوله بالبحث عن وسيلة آمنة تضمن لها تحقيق الاستقرار على أرضها ، وتشدد الوحدة بين أقطارها ، وتجمع أهدافها جميعاً ، مستندة في ذلك كله على مقومات وأسس قوية تضمن لها تحقيق أهدافها ، تمثلت في :

- 1- التاريخ الواحد الذي يجمع دول المنطقة وانحدار أبنائها من أصول عرقية واحدة .
- 2- تشابه أنظمة الحكم فيها .
- 3- المصير المشترك .
- 4- الدين الواحد واللغة الواحدة .
- 5- القيم والتقاليد والعادات المتوائمة - إن لم تكن للتطابقة⁽¹⁾.
- 6- الوحدة في مصدر الثروة " النفط " .
- 7- تشابه أنظمة الحكم وقيامها على فكرة توريث الحكم (التحانس السياسي).⁽²⁾
- 8- العدو الواحد ، والحليف الواحد.⁽³⁾

أما الأحداث الحسام التي أشرت إليها سابقاً فتمثل في :

أولاً : قيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه ، وتحول الحكومة الجديدة عن الخندق الأمريكي وتبنيها لإستراتيجيات مخالفة للتي تبناها الشاه ، وما أعقب هذا كله من سعي إيراني لتصدير الثورة إلى أقطار المنطقة ، ودعمها للحركات السياسية المعارضة في دول الخليج - وعلى رأسها المعارضة الشيعية - كل هذا دفع حكام المنطقة لمواجهة هذا الخطر الجديد والتوجه نحو

(1) جمال زكريا قاسم ، " مجلس التعاون الخليجي : دوافع تأسيسه ووقعه الدول والإقليمي والعربي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ندوة " مجلس التعاون : وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، ص 45.

(2) أسامة عبد الرحمن ، " مجلس التعاون الخليجي : توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ؟ " مجلة المستقبل العربي العدد 218 ، أيلول 1997 ، بيروت ، ص 15.

(3) أقصد بالعدو الواحد إيران والعراق بأطماعهما المشتركة ، وبالحليف الواحد الولايات المتحدة الأمريكية رغم كل ما يقال !!.

تشكيل تجمع خليجي يقوى على التصدى للمحاولات الإيرانية التي بدأت في زعزعة استقرار دول المنطقة.

ثانياً: قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان ، وما تبعه من انتقال الصدام الأمريكي السوفيتي إلى أرض المنطقة.

ثالثاً: الإعلان عن مبدأ كارتر ، والتصريح الأمريكي المسافر والتصريح بإمكانية التدخل عسكرياً في منطقة الخليج العربي في أي وقت .!!

رابعاً: قيام الحرب العراقية الإيرانية واشتعال المنطقة سياسياً وعسكرياً ، ووضع دول المنطقة في مأزق صعب حتم عليها تحديد موقفها الجماعي من هذا الصراع الكبير.

كل هذه العوامل دفعت دول للمنطقة نحو إعادة بحث وضعها الأمني ، واسترجاع ذكرائها التوحيدة التي غابت عنها لنصف قرن ، منذ أن شجعت بريطانيا في ثلاثينيات هذا القرن فكرة إقامة اتحاد بين هذه الدول - الإمارات آنذاك - .

وبناء على هذا فإن المجلس - كما ذكر البعض - لم يولد من رحم هوم أمنية مجردة ولا بعيداً عن السياق التاريخي لحركة التفاعلات السياسية بين الدول الأعضاء المؤسسة له⁽¹⁾ ، وأكد على صدق هذا الكلام وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز بقوله: 'إن للتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في المنطقة ، تحتم علينا الآن أكثر من أي وقت مضى تكريس الجهود لوضع أسس العمل الجماعي الكفيلة بتأمين سلامة دول المجلس'.⁽²⁾ كما أوضح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح رفض دول المجلس الدخول في أحلاف عسكرية ، أو تدخل أمة دولة في شؤونها بقوله: 'إن المجلس أنشئ أصلاً لرد وردع أي تفكير بالتدخل في شؤوننا'.⁽³⁾

وفي الرابع من فبراير عام 1981 اجتمع وزراء خارجية دول (السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان) في الرياض لوضع أساس قيام مجلس التعاون الخليجي⁽⁴⁾

وفي مايو عام 1981 عقدت أول قمة لرؤساء دول الخليج العربي في أبو ظبي ، والتي عبر بياضا اختتامى المصادر في السادس والعشرين من الشهر نفسه عن تصور دول المجلس لأمنها الداخلي ،

(1) عبد الجليل مرهون ، " الأمن في الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، ص 40 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1982/1/26 .

(3) جريدة القبس ، الكويت ، 1981/3/19 .

(4) عمر إبراهيم الخطيب ، مرجع سابق ، ص 169 .

حيث جاء في البيان : ' يؤكد أصحاب الجلالة والسمو رفضهم للطلق لأى تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره ، ويطالبون بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية ، لما فيه مصلحة المنطقة ومصلحة العالم أجمع'.⁽¹⁾

أما الرؤية الأمريكية لهذا المجلس — أو لنقل ردة الفعل الأمريكية على قيامه — فقد تمثلت في محاولة الولايات المتحدة الاستفادة من العلاقات التقليدية والجسور الاقتصادية بينها وبين دول المجلس فبدأت في التعامل معه كمنظمة إقليمية لها وزنها وثقلها السياسي ، وكثفت من عقد اجتماعات بين وزراء خارجيتها والأمن العام لهذا المجلس.⁽²⁾ وأكدت على دعمها لهذا المجلس وتأيدها له واقتناعها بالأسس التي قام عليها ، فقد صرح سفير أمريكا السابق بالسعودية جيمس أكيتز أن هذا المجلس هو أقرب صور الوحدة العربية إلى النجاح والوحدة والاتحاد.⁽³⁾

ورأى البعض أن مباركة أمريكا لقيام هذا المجلس إنما تنبع من اتفاقه مع خططها وإستراتيجيتها في المنطقة ، ورغبتها في النأى بمنطقة الخليج العربي بعيدا عن العالم العربي ، حتى يمكنها الاستمرار في هيمنتها عليه ، وخوفاً من تلاحم المورد النفطي مع باقي الموارد في العالم العربي ، مما يحقق قوة اقتصادية عربية قد تؤدي إلى قوة سياسية ربما تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة.⁽⁴⁾

وراجحت بعض المزايع في الغرب بأن هذا المجلس يخدم وإلى حد كبير الإستراتيجية الغربية في المنطقة وهو ما أكدته سفير فرنسا السابق في السعودية جورج دوبوتيه بقوله : ' إن مجلس التعاون الخليجي هو حليف العالم الحر'.⁽⁵⁾

وقد أكد ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا خلال زيارته للكويت والسعودية في أبريل من عام 1986 على أن الولايات المتحدة تعتبر مجلس التعاون الخليجي عطف الدفاع الأول عن المصالح المشتركة في المنطقة.⁽⁶⁾

(1) بيرميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، ص 726 .

(2) جمال زكوبا قاسم ، مجلس التعاون الخليجي ، ص 58 .

(3) أسامة عبد الرحمن،عرب الخليج في عصر الردة ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1995) ، ص 89 .

(4) المرجع السابق ، ص 17 .

(5) المرجع السابق ، ص 22 .

(6) جريدة القبس ، الكويت ، 1986/4/6 .

وحقيقة الأمر أن أمريكا قد أكدت قيام هذا المجلس بهدف تحقيق هدفين هامين جداً هما الرد على التدخلات السوفيتية في المنطقة ، ومحاولة التصدي للمحاولات السوفيتية التي تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة - عامة - والنظرية - خاصة - .⁽¹⁾ وهي النقطة التي حاول وزير الخارجية الكويتية نفيها خلال لقائه بوزير الخارجية السوفيتية أندريه جروميكو في شهر مايو 1981 بقوله : ' إن المجلس ليس له أية علاقة بالصراع الدائر الآن ما بين المعسكرين الكبيرين ، فمن أهم أهدافه إبقاء المنطقة نظيفة من أى تواجد أجنبي عسكري على أرضها ' ⁽²⁾ بالإضافة إلى استغلال الصراع العسكري الدائر في المنطقة المتمثل في الحرب العراقية الإيرانية في الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية أكبر في المنطقة ، ودفع دول المجلس نحو شراء كميات هائلة من الأسلحة الأمريكية ، الأمر الذي سيؤدي إلى طلب دول المنطقة استقدام خبراء ومدربين عسكريين أمريكيين وإرسال بعثات للتدريب في الولايات المتحدة ، وما يستتبع كل هذا من تبعية عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

- العلاقات الأمريكية الخليجية أثناء ولاية ريجان :

يمكننا تحديد طبيعة وهوية هذه العلاقة من خلال رصد الاتصالات واللقاءات والصفقات المختلفة بين الطرفين ، علماً بأننا لن نتطرق إلى علاقات الولايات المتحدة مع كل من العراق وإيران وذلك للحديث عنها - تفصيلاً - عند التعرض للحرب العراقية الإيرانية والسلوك الأمريكي حيال طرق الحرب ، وكذلك مستحبت الحديث عن موافقة أمريكا على حماية ناقلات البترول الكويتية ورفع أعلامها عليها - عند الحديث عن العلاقات الأمريكية الكويتية - باعتبار هذه المسألة - رفع الأعلام الأمريكية - جزءاً لا يتجزأ من أحداث الحرب العراقية الإيرانية والسلوك الأمريكي أثناء اشتغالها ، وهو ما سيتم التعرض له تفصيلاً.

كما أنني سأجنب التعرض لطبيعة العلاقات الأمريكية مع دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة خلال فترة حكم ريجان ، لعدم وجود أحداث هامة تميز هذه العلاقات في ضوء المصادر التي أتاحت لي. ونبدأ حديثنا عن العلاقات الأمريكية الخليجية أثناء ولاية ريجان ، باستعراض العلاقات الأمريكية السعودية باعتبارها الأثقل وزناً والأكثر حجمًا .

(1) محمد السعيد إدريس ، " دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 215 ، يناير 1997 ، ص 54 .

(2) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 502 .

أولاً : العلاقات الأمريكية السعودية :

تميزت العلاقات الأمريكية السعودية أثناء ولاية الرئيس ريجان بالحميمية الشديدة والخصوصية الواضحة ، فقد أولى ريجان عناية فائقة بعلاقته بالسعودية وحرصاً واضحاً على حماية أمنها وضمان استقرارها لكونها الحليف الأكبر والأهم في منطقة الخليج العربي بعد فقدان الحليف الرئيسي - إيران - وهي النقطة التي أشار إليها ريجان بنفسه في أكتوبر 1981 بقوله : ' لن نسمح بأن تكون السعودية إيران ثانية ، وبالنسبة للسعودية فإن العالم الحر كله - وليس أمريكا فقط - لن يسمح بأى تغيير فيها ' .⁽¹⁾

وعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية ، فقد شهدت هي الأخرى تحسناً ملموساً بعد فترة فتور في العلاقات المشتركة بين البلدين أثناء ولاية كارتر وفي الفترة الأولى لرئاسة ريجان.⁽²⁾ ففي فبراير 1985 وفي بداية الفترة الرئاسية الثانية لريجان قام الملك فهد بن عبد العزيز بزيارة رسمية لواشنطن استهدفت تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين.⁽³⁾ وتعد زيارة فهد هذه هي الأولى لملك سعودي منذ لقاء الملك عبد العزيز وفرانكلين روزفلت قبل أربعين سنة وبالتحديد في فبراير 1945 .⁽⁴⁾ وضمن الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي البلدين زار جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي السعودية في أبريل 1986 .⁽⁵⁾

وفي 17 أكتوبر 1987 زار وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز جدة والتقى الملك فهد.⁽⁶⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 99 .

(2) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1985/2/10 .

(3) نفسه .

(4) جريدة عكاظ ، السعودية ، 1985/2/20 .

(5) جريدة السياسة ، الكويت ، 1986/4/6 .

(6) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 286, p. 457.

وبعدنا بنحو ثلاثة أيام فقط قام ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة للولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس ريجان ونائبه بوش ، وتباحثوا في مسألة العلاقات المشتركة بين البلدين ومحاولة تقويتها.⁽¹⁾

وعلى مستوى العلاقات العسكرية ، فقد أولى ريجان اهتماماً خاصاً بالسعودية حيث كان أول قرار سياسي اتخذته ريجان هو الإعلان يوم 6 مارس 1981 عن اعتراف الولايات المتحدة ببيع معدات عسكرية إلى السعودية رفض بيعها في زمن الرئيس كارتر.⁽²⁾ وكانت هذه المعدات عبارة عن بعض الأجهزة لتدعيم قدرات القاذفات المقاتلة وعدد من الصواريخ ومن طائرات الاستكشاف.⁽³⁾

وفي أبريل 1981 أقر مجلس الأمن القومي برئاسة نائب الرئيس - جورج بوش - حيث كان ريجان في المستشفى - بيع طائرات الأواكس للسعودية ، ورفع الأمر للكونغرس.⁽⁴⁾

وفي 15 أبريل 1981 طلب ريجان من الكونغرس الموافقة على بيع خمس طائرات أواكس الرادارية للسعودية ، ولكن طلب ريجان هذا لاقى معارضة قوية من أعضاء الكونغرس .⁽⁵⁾ واستغرق النقاش حول هذه الصفقة ستة أشهر خوفاً على أمن إسرائيل ، التي تم مراضاها بصفقات مماثلة وقروض بقيمة 200 مليون دولار وسرب إضافي من طائرات إف 15.⁽⁶⁾

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1987, Document No : 287, p 458 .

(2) التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب ، ترجمة : بنية الجزائري ، (عمان : دار الجليل للنشر ، 1984) الطبعة الأولى ، ص 66 .

(3) ألكسندر . هيج ، تحذير ... الواقعية ... ريجان والسياسة الخارجية ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات 1992) ، سلسلة كتب مترجمة ، رقم 804 ، ص 177 .

(4) ستيفان جروبارد ، حرب السيد بوش " مغامرات في سياسات الوهم " ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : خالد أيوب وعبد الرحيم الفراء ، مراجعة ، على رمان ، الطبعة الأولى ، ص 48 .

(5) التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، ص 67 .

(6) Dan Tschirgi, The American Search for Mideast Peace, (Cairo : The American University in Cairo Press, 1991), First Published , p. 150.

وفي أول أكتوبر عام 1981 وفي مؤتمر صحفي صرح ريجان مروراً برغبته في بيع هذه الطائرات للسعودية قائلاً : ' من الخيال أن تقف موقف المتفرج ونرى السعودية وقد استولى عليها أى فرد قد يمنع تدفق النفط إلينا ' (1)

وفي اليوم نفسه قدم وزير الخارجية ألكسندر هيج مذكرة إلى لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أوضح فيها القيود التي سيتم وضعها على هذه الطائرات المبيعة للسعودية ضماناً لأمن إسرائيل وتمثلت هذه القيود في:

- (1) يقتصر استخدام الطائرات على اللهام الدفاعية فقط دون الهجومية .
 - (2) تحتفظ أمريكا بمعلومات تشغيل أنظمة هذه الطائرات .
 - (2) سيكون لأمريكا تواجد مستمر ومؤثر في أماكن تشغيل الطائرات نظراً للعجز الواضح في صفوف الطيارين السعوديين .
 - (3) لن تخرج عمليات الأواكس خارج المجال الجوي السعودي .
 - (4) جميع بنود الصفقة متوافقة عليها أمريكا أولاً، وقبل سنة من وصول الأواكس للسعودية (2) هذا وقد أرسلت الولايات المتحدة مع هذه الطائرات قرابة الأربعمئة خبير عسكري وفقى إلى السعودية (3).
- وفي 28 أكتوبر 1981 أعلنت لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس موافقتها على هذه الصفقة بنسبة تصويت بلغت 48:52 صوتاً (4) .
- وبلغت تكلفة هذه الصفقة ستة مليارات دولار للطائرات الخمس (5) التي سوف تصل إلى السعودية مطلع عام 1985 (6) .

(1) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، ص 120 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington: Department of State, 1984), Document No : 406, p. 817.

(3) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكي في الخليج ، ص 241 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1981, Document No : 414, p. 826.

(5) إدوارد ريس ، المرجع السابق .

(6) نفسه .

وفي منتصف عام 1984 أثبتت قضية بيع الأسلحة الأمريكية للسعودية مرة أخرى ، ووقف
ريجان مع الطلب السعودي للمرة الثانية ، وذلك عندما تزايد الهجوم الإيراني على ناقلات البترول
السعودية والكويتية تحديداً .⁽¹⁾ فأرسل ريجان رسالة لفهد يؤكد فيها دعمه للسعودية في أية مواجهة
عسكرية مع إيران ، فرد فهد عليه برسالة عن طريق سفيره بواشنطن الأمر بنذر بن سلطان يطلب
فيها شراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز (ستينجر) .⁽²⁾ ولكن الكونغرس أخذ يعرقل الصفقة
فاستعمل ريجان صلاحياته الخاصة وسلطاته الدستورية ، وتمت الموافقة على الطلب السعودي ،
وحصلت السعودية على أربعمائة صاروخ.⁽³⁾ وأبلغ ريجان الملك فهد بأن الولايات المتحدة
الأمريكية لا تضع شروطاً أبداً على أصدقائها .⁽⁴⁾

بقي أن نذكر أنه في فبراير عام 1982 اتفق الطرفان - السعودية وأمريكا - على تشكيل لجنة
عسكرية مشتركة لتنسيق المواقف بينهما بهدف تعزيز الخطط التطبيقية للإستراتيجية الأمريكية في
المنطقة .⁽⁵⁾

وفي خطاب وزير الدفاع الأمريكي كاسبرواينبرجر في 9 فبراير 1982 أمام العاهل السعودي
خالد بن عبد العزيز بالظهران ، أوضح أن هذه اللجنة المشتركة أسست بهدف تحقيق مصالح
الدولتين والتعاون المشترك بينهما ، وكذلك لتقديم الدعم والعون العسكري والاقتصادي لدول
مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية.⁽⁶⁾

(1) Washington Post, 31/5/1984.

(2) بوب ووجود ، الهدف " الشرق الأوسط ، ص 306 .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدول ، ص 182 .

(6) American Foreign Policy : Current Documents 1982, (Washington :
Department of State, 1985), Document No : 430, p. 892.

ثانيا : العلاقات الأمريكية الكويتية :

تميزت العلاقات الأمريكية الكويتية أثناء ولاية الرئيس ريجان وحتى قرب نهايتها باضطراب وتوتر شديدتين وصلتا بما إلى حافة العداء . وقد وصفت الكويت في بعض الأحيان بأنها المعارض الأكبر للسياسات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.⁽¹⁾ وبأنها الداعي الأول لإقامة علاقات بين الدول الاشتراكية ودول الخليج⁽²⁾ ووصل الأمر بالعض إلى وصف الكويت بأنها الدولة المعادية للدور الأمريكي في الخليج العربي⁽³⁾ ولم تكن هذه الأوصاف من قبيل اللبالة بل أكدتها تصريحات المسؤولين الكويتيين الذي هاجموا السياسة الأمريكية كثيراً حين وصفوها بأنها خرجت عن كل معقول — على حد تعبير وزير الخارجية الكويتية — ⁽⁴⁾ .

ولم يكن هذا العداء على المستوى الرسمي فقط ، بل امتد ليشمل الأوساط الشعبية الكويتية التي طالبت بمقاطعة الولايات المتحدة من كل النواحي بدءاً من منع الرحلات الجوية منها وإليها وعدم شراء المنتجات الأمريكية، وصولاً إلى مقاطعة الأغاني والمسلسلات الأمريكية.⁽⁵⁾

وربما أثر هذا السخط الكويتي العام على قرارات الكويت السياسية وخطاها السياسي . ففي أغسطس من عام 1983 رفضت الكويت للموافقة على تعيين السفير الأمريكي الجديد بما برانسون جروف خلفاً للسفير فرانسو ديكرمان لكونه كان يعمل قسلاً أمريكياً بالقلس .⁽⁶⁾ وحاولت الإدارة الأمريكية الضغط على الحكومة الكويتية كي تنسحب عن موقفها دون جدوى ، فقامت أمريكا بتعيين مسؤول مؤقت بالسفارة الأمريكية يدعى فيليب جريفيث في الفترة ما بين أغسطس 1983 إلى سبتمبر 1984 وهو تاريخ تعيين السفير الدائم لها بالكويت أنطوني سيسل أبدين.⁽⁷⁾

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1984/6/20 .

(2) نفسه .

(3) جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/6/6 .

(4) جريدة الرأي العام ، الكويت 1981/10/27 .

(5) جريدة القبس ، الكويت ، 1982/8/21 .

(6) Chookiat, P , US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 245.

(7) Ibid , p. 248.

يذكر أنه في مارس من العام 1983 اتخذ وزير العدل الأمريكي جيمس وات قراراً بعدم السماح لشركة سانتافي الدولية التي اشترتها الكويت قبل ذلك⁽¹⁾ باستئجار أراض أمريكية للعمل في مجال الطاقة والتعدين والتقيب عن البترول في الأراضي الأمريكية ، ومنعها أيضاً من الحصول على عقود عمل لها بدعوى أن الكويت تمارس تمييزاً واضحاً ضد شركات النفط الأمريكية كما أن أهلها يقاطعون للمتجحات الأمريكية.⁽²⁾

وبعد غزو الولايات المتحدة لجزيرة جرينادا في 25 أكتوبر من العام نفسه⁽³⁾ أبدت حكومة الكويت اعتراضها الرسمي على لسان وزير خارجيتها على غزو أمريكا لهذه الجزيرة⁽⁴⁾ حيث عبر وزير خارجية الكويت عن استياء بلاده من هذا التصرف الذي لا ترى فيه دولته أى أساس قانوني ، كما أنه يخالف نص وروح ميثاق الأمم المتحدة . واعتبر هذا الغزو ظاهرة خطيرة.⁽⁵⁾

أما على صعيد العلاقات العسكرية بين البلدين ، فلم تغل هي الأخرى من توتر أكثر وضوحاً. ففي عام 1980 تقدمت الكويت بطلب للولايات المتحدة الأمريكية لشراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز (ستينجر) بقيمة تبلغ 82 مليون دولار ، ولكن الكونجرس رفض هذا الطلب خوفاً على أمن إسرائيل .⁽⁶⁾ لكن وزير الخارجية الكويتية علق على هذا المبرر بقوله : ' إن الكويت لا تريد هذه الصواريخ لحرب إسرائيل ، ولكنها تريد لها للدفاع عن نفسها عند الضرورة ' .⁽⁷⁾ وفي أبريل من عام 1984 تقدمت الكويت بطلب رسمي للإدارة الأمريكية بخصوص شراء صواريخ

(1) اشترت الكويت هذه الشركة بمبلغ اثنين ونصف مليار دولار دفعت نقداً للولايات المتحدة . ويمكننا أن نتصور حجم الخسارة التي لحقت بالكويت من جراء هذا القرار ، للمزيد انظر : جريدة الرأي العام ، الكويت ، 12/3/1983 .

(2) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 19/3/1983 .

(3) يوري جفوزديف ويوري ألكسنديروف ، جرينادا : الإرهاب الأمريكي يتصاعد .. وثائق ووقائع وتعليقات ، (موسكو ، وكالة نوفوستي للنشر ، 1984) ، ص 5 .

(4) جزيرة جرينادا تقع في البحر الكاريبي أقصى جنوب مجموعة جزر الإنديز الصغرى إلى الشمال من فنزويلا وترينداد ، وعاصمتها سانت جورج ، للمزيد انظر : غام سلطان ، جزر العالم : أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته ، (الكويت : دار الفلاح للنشر والتوزيع ، 1988) ، الطبعة الأولى ، ص 189 وما بعدها .

(5) غام سلطان ، جوانب من شخصية الكويت : دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسي ، (الكويت : مؤسسة علي الصباح للنشر والتوزيع ، 1990) ، ص 123 .

(6) عبد الرضا أسيري ، الكويت في السياسة الدولية للماضى ، ص 202 .

(7) المرجع السابق ، ص 203 .

ستينجر ، وجاء الطلب الكويتي مترامنا في التوقيت نفسه مع الطلب السعودي بخصوص نفس الشأن - صواريخ ستينجر - لكنه بينما تمت الموافقة على الطلب السعودي رفض الطلب الكويتي في آن واحد. (١)

وفي أثناء زيارة وزير الدفاع الكويتي ل واشنطن أواخر مايو 1984 كررت الكويت طلبها لشراء هذه الصواريخ ولكن الطلب رفض مرة أخرى. (٢) وقد أعربت الكويت عن أسفها للقرار الأمريكي على لسان وزير دولتها لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز حسين. (٣) وردت الكويت بتوقيعها صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي - كنوع من التعبير عن غضبها من الرفض الأمريكي - وحفاظاً على توازنها في علاقاتها مع البلدين. (٤)

وقد وقع اتفاقية التسليح هذه وزير الدفاع الكويتي سالم الصباح ، وبلغت قيمة الصفقة 300 مليون دولار. (٥)

وقد خصصت الأسباب الرئيسية لرفض أمريكا الموافقة على الطلب الكويتي في الآتي :

- 1) رفض الكويت تعيين القنصل الأمريكي بالقنص سفيراً لأمريكا بالكويت .
- 2) إدانة الكويت لطبيعة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل .
- 3) قلق الولايات المتحدة من أعداد الفلسطينيين الكبيرة بالكويت ، التي تمثل نسبة 43% من مجموع سكان الكويت - آنذاك - .
- 4) سوء العلاقات الكويتية السعودية - الحليف الرئيسي للولايات المتحدة بالمنطقة. (٦)

(1) تمام البرازي ، أمريكا والعرب : شاهد عيان 1983 : 1990 ، (بيروت : دار الجليل ، 1992) ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول ، ص 57 .

(2) Chookiat .P, op. cit., p. 253.

(3) جريدة الأنباء ، الكويت 1984/6/21 .

(4) جمال على زهران ، " الدور الروسي في توازن أمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 48 .

(5) جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/13 .

(6) محمد الرميحي ، " العلاقات الكويتية الأمريكية : حالة سوء إدارة " ، جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/4 .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الاتصالات الكويتية الأمريكية لم تنقطع — خاصة في المجال العسكري — فقد تقدمت الكويت عام 1984 بطلب للولايات المتحدة لإنشاء مدرسة لتعليم الطيران بالكويت بإشراف أمريكي كما أرسلت الكويت 150 طياراً لتعلم الطيران بأمريكا بتكلفة بلغت 78 مليون دولار.⁽¹⁾

وفي الخامس من أبريل عام 1986 وصل إلى الكويت ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، ولحقه جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي في زيارة استهدفت دعم العلاقات المشتركة بين البلدين.⁽²⁾

وفي أوائل عام 1988 أرسلت الكويت ثلاثة آلاف عسكري كويتي بنسبة تصل إلى 15% من مجموع أفراد الجيش الكويتي للاشتراك في تدريبات البنتاجون العسكرية.⁽³⁾ وبعد ذلك قدمت الكويت في مايو 1988 طلباً للولايات المتحدة لشراء أربعين طائرة ذات محركين تبلغ قيمة الواحدة منها 17 مليون دولار.⁽⁴⁾

وفي التاسع من يوليو عام 1988 سافر إلى واشنطن ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح في زيارة استمرت أسبوعاً بدعوة من ريجان نفسه⁽⁵⁾، الذي قال لولي العهد الكويتي : 'إن بلادكم أصبحت مثلاً يحتذى به في مقاومة الإرهاب'⁽⁶⁾ ، فكل الأمريكيين يحبون صمودكم وصلابتكم وتصميمكم'.⁽⁷⁾ يذكر أن هذه الزيارة هي أول زيارة رسمية على هذا المستوى لمسؤول كويتي منذ إحدى وعشرين سنة - أي منذ زيارة الشيخ صباح السالم الصباح في نوفمبر 1968 ولقاؤه بالرئيس جونسون والرئيس المنتخب نيكسون.⁽⁸⁾

(1) Abdul Reda Asiri, Kuwait's Foreign Policy, p. 82.

(2) جريدة القبس ، الكويت ، 1986/4/6 .

(3) Abdul Reda Asiri, loc. cit.

(4) New York Times , 12/5/1988.

(5) غانم سلطان ، جوانب من شخصية الكويت ، ص 122.

(6) يذكر أن هذه الكلمة - الإرهاب - جزء أصيل لا يتجزأ من الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي وليست وليدة هذه الأيام - كما يعتقد البعض - ولكنها قبل ذلك كانت أمراً تستنكره الإدارة الأمريكية فقط غير أنها تحولت بمرور الوقت إلى مرور أو ذريعة لتحريك الجيوش الأمريكية لمسحق أية دولة أو حتى جهة تخرج عن الخط الأمريكي وتحدد المصالح الأمريكية .

(7) المرجع السابق ، ص 136.

(8) جريدة الأنباء ، الكويت ، 1988/7/4.

وقد استهدفت هذه الزيارة الضغط على الولايات المتحدة - الكويت تحديداً - من أجل الموافقة على صفقة أسلحة كبرى للكويت بقيمة تبلغ 1.9 مليار دولار ، تشمل طائرات وصواريخ تبدأ في الوصول للكويت - في حال الموافقة - تبعاً بدءاً من عام 1991⁽¹⁾ ، وبالفعل تمت الموافقة على الصفقة خوفاً من تكرار الرفض مرة أخرى بعد عامي 1980 ، 1984 ، ومن ثم توجه الكويت نحو روسيا أو بريطانيا أو فرنسا ، في وقت بدأت فيه علاقات البلدين في التحسن بعد تعاونهما المشترك في عملية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التي سوف يأتي ذكرها بالتفصيل .

ثالثاً : العلاقات الأمريكية البحرينية :

تحتفظ البحرين بعلاقة جيدة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى أرضها توجد قاعدة الجفير البحرية المهمة جداً ، كما أنها تحتفظ للولايات المتحدة موقفها الداعم لها عند مطالبتها بالاستقلال والانضمام للأمم المتحدة ، وكذلك مساعدتها لها في التصدي للأطماع الإيرانية فيها ... وإن تم كل هذا على حساب أشياء أخرى.

وبناء على هذه الخصوصية في العلاقة تمتعت البحرين بمعاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة بما في ذلك التعاملات العسكرية مثل اشتراكها في المناورات ومنها بالأسلحة الأمريكية التي قدرت إحدى صيقاتها عام 1982 بـ 180 مليون دولار .⁽²⁾

وفي عام 1987 وعلى الرغم من معارضة الكويت - بضغط من اللوبي الإسرائيلي - لطلب البحرين صواريخ مضادة للطائرات من طراز (ستينجر) وعدد من المنصات لإطلاقها.⁽³⁾ فإن إدارة ريجان أصرت على بيع الأسلحة المطلوبة من قبل الحكومة البحرينية ، وبررت إصرارها هذا على لسان مساعد ريجان للشؤون الصحفية فيتزوتر في الثاني من ديسمبر عام 1987 بقوله :

' إن البحرين صديقة لأمريكا منذ نحو أربعين سنة ، والولايات المتحدة دائماً ما تدعمها ضد التهديدات الإيرانية التي تهدد المصالح الأمريكية، ويجب علينا ألا ننسى وجودنا البحري فيها'.⁽⁴⁾

(1) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 83.

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 1982/10/6 .

(3) ثم البرازي ، العرب وأمريكا ، ص 263 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1987 , (Washington : Department of State , 1988 , Document No : 252 , p. 416 .

رابعاً : العلاقات الأمريكية العمانية :

تعد علاقتهما معاً إحدى الصور الأكثر تميزاً في العلاقات المشتركة بين أمريكا ودول المنطقة. وظهر هذا جلياً بتوقيع البلدين على اتفاقية التعاون الأمن في يونيو 1981 ، وكذلك مجاهرة السلطان قابوس ومسؤوليه في أكثر من مناسبة بالتسهيلات الممنوحة من قبلهم للولايات المتحدة كما تمت الإشارة إلى هذه النقطة سابقاً .

وفي عهد ريجان وخلال زيارة السلطان قابوس لواشنطن في الفترة ما بين 11 : 14 إبريل من عام 1983 ، قدمت عمان تسهيلات إضافية للولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها ، بينما قدمت أمريكا دعماً فنياً لعمان.⁽¹⁾

وقد زار جورج بوش — نائب الرئيس ريجان — عمان مرتين خلال حكم ريجان في مايو 1984 وإبريل 1986 بهدف تنمية العلاقات بين البلدين ودراسة وضع وجدوى المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لعمان.⁽²⁾

واستمرت هذه العلاقة المتميزة خلال فترتي رئاسة ريجان للولايات المتحدة الأمريكية ، ولم توتر علاقات البلدين معاً رغم كل التطورات التي أصابت المنطقة خلال هذه الحقبة. حقبة الثمانينات وقبلها بقليل⁽³⁾ .

هذا وقد استمر ريجان في تطبيق سياسة تجاه دول الخليج العربي تعتمد على تدعيم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المتحالفة معها في هذه المنطقة من خلال مد يد العون تجاهها وتقديم جميع أشكال المساعدة إليها ، ولعل مما زاد من فرص استمرار وبقاء هذه السياسة اشتعال الحدث الأكثر خطورة على استقرار هذه المنطقة في تاريخها الحديث والمعاصر وأعني بهذا الحدث قيام

(1) Trevor Mostyn , Major Political Events in Iran , Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990 , p. 202.

(2) Ian Skeet, Oman : Politics and Development, p. 86.

(3) جدير بالذكر أن عمان هي الدولة الخليجية الوحيدة التي أعلنت تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام للبحرين بين مصر وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية ولم تعترض عليها مثلما فعلت باقي دول المنطقة ، كما أنها بالطبع لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر خلال العشر سنوات 1979 : 1989 التي قطعت خلالها باقي دول المنطقة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وهي الحرب التي فرضت على دول المنطقة - ومعها طرق
الزراع - سياسة تقوم على بناء علاقة أكثر تميزاً مع الولايات المتحدة الأمريكية حرصاً من هذه
الدول على ضمان أمنها واستقرارها الذي لم يكن في مقدورها أن تحافظ عليه بمفردها دون مساعدة
فلجأت على الفور للولايات المتحدة الحليف الأكبر كي تحميها ، وبطبيعة الحال فإن الولايات
المتحدة لم يكن يوسعها أن ترفض هذا الطلب الذي سيجعلها من تدعيم موقفها وتثبيت أقدامها
وحماية مصالحها أكثر وأكثر في هذه المنطقة فائقة الأهمية الإستراتيجية من خلال مجموعة من المواقف
والتصرفات أقدمت عليها أمريكا خلال سنوات الحرب الثمان ، وهو ما سيتضح جلياً من خلال
عرضنا للسلوك الأمريكي تجاه طرق الحرب بين صفحات الفصل القادم .

(الفصل السادس)

الحرب العراقية الإيرانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية

(مقدمات الغزو العراقي للكويت)

2 أغسطس 1990

الحرب العراقية الإيرانية : (1980 : 1988) :

لم يكن قيام الحرب العراقية الإيرانية حدثاً مفاجئاً ، بل إنه كان الحدث الأكثر توقعاً في هذه الأثناء وبين هاتين الدولتين تحديداً ، وفي هذه المنطقة التي يعج تاريخها منذ القدم بالاضطرابات والحروب والصراعات التي تختلف أسبابها وتعدد ، من صراع حول الأرض مروراً بصراع حول الامتيازات المتعددة وصولاً إلى الحرب الشاملة .

ويجب علينا عند محاولتنا فهم أى صراع والكشف عن مسبباته ألا نتجاهل موروثه الاستعماري وبعده الاقتصادي وتوجهه السياسي والديني والمذهبي ، وكذلك إطاره الإستراتيجي وقت قيامه .

ويمكننا تطبيق كل ما سبق على الحرب العراقية الإيرانية تطبيقاً واقعياً معتمداً على أسس ثابتة ومستنداً إلى أدلة وبراهين وحقائق دامغة . فمن ناحية الموروث الاستعماري فنحن أمام منطقة تناولتها الأطماع الاستعمارية بذات اليمين وذات الشمال منذ وصول الاستعمار الأوروبي لها في القرن السادس عشر الميلادي . وحين يحل الاستعمار ثقل فرص السلام والمفوء والأمن والاستقرار . ومن ناحية البعد الاقتصادي فنحن أمام دولتين كبيرتين تملكان أرضاً كبيرة وقدره بشرية هائلة وموارد اقتصادية متنوعة . أما الوجهة السياسية والدينية والمذهبية لهذه الحرب ، فهذا صراع بين عمالقين وحيدين في هذا الإقليم بهدف السيطرة على باقي دوله ، عمالقين يعتنقان ديناً واحداً الإسلام بمذاهبين مختلفين - سني وشيعي - وبقوميتين مختلفتين - عرب وفرس - في ظل نظام دولي مضطرب في هذه الأثناء - الثمانينيات - ضاعمت ملامحه وتناثرت أجزاؤه وتشتت أبعاده بين قطبيه الكبيرين - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي - باختلافاتهما وتناقضاتهما المتعددة .

استناداً لكل ما سبق ونتيجة لما سيأتي ذكره من تطورات لحقت بهاتين الدولتين وتطورات لحقت بالمنطقة ككل جاءت الحرب العراقية الإيرانية في وقتها تماماً . وربما يرجع البعض قيام هذه الحرب إلى أسباب تعود إلى مئات السنين منذ أيام الصراع بين الدولتين العثمانية والصوفية وهو أمر ليس بالمستغرب إيماناً منا بأن أحداث التاريخ المتلاحقة تمر عبر قنوات متصلة وحلقات متواصلة .

بينما أرجعه البعض إلى خمسينيات القرن العشرين - وتحديداً عام 1958 - الذي قامت في الرابع عشر من يوليو منه الثورة التي أطاحت بالنظام الملكي ، فازداد التوتر بين الجارتين - العراق وإيران - بوصول حزب البعث إلى السلطة في العراق في يوليو 1968 وهو المعروف بتوجهاته

الاشتراكية وميله نحو الاتحاد السوفيتي خاصة في مجال التسليح والتعاون العسكري ، متوجاً هذا التوجه وهذا الميل بالتوقيع على معاهدة الصداقة المشتركة في إبريل 1972.⁽¹⁾

كما أرجع البعض السبب في قيام هذه الحرب إلى التبدل الجذري الحاصل في إيران عقب قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وسقوط نظام الحكم القوي - حكم الأسرة البهلوية - الأمر الذي دعا العراق إلى محاولة استغلال هذا التبدل الحاصل في تحقيق أحلامه القديمة والمتوارثة في السيطرة على الإقليم .

كما ساعد على اشتعال الموقف أكثر وأكثر قيام إيران بمساندة الحركة الكردية الانفصالية شمال العراق ورد العراق بدعم الأقلية العربية في إقليم خوزستان - عربستان - إيران.

كذلك يرجع البعض نزاع البلدين إلى مشكلة شط العرب رغم حلها مسبقاً بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975.⁽²⁾

وبعد وصول صدام حسين لرئاسة العراق في 16 يوليو 1979 عقب استقالة أحمد حسن البكر لأسباب صحية - حسبما أعلن في حينه - أعلنت الحكومة العراقية اكتشافها مؤامرة تخريبية في أبريل 1980 قالت إنها مدعومة من إيران بالتواطؤ مع الأحزاب الدينية المخطورة في العراق.⁽³⁾

وفي 17 سبتمبر 1980 وقف الرئيس العراقي صدام حسين أمام مجلس قيادة الثورة العراقي معلناً إلغاء اتفاقية الجزائر 1975 الموقعة مع إيران⁽⁴⁾ ثم أعلن صدام عن شروطه التعجيزية الثلاث المتمثلة في:⁽⁵⁾

-
- (1) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 508 .
 - (2) إسماعيل صبري مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت : جامعة الكويت ، د.ت)، ص 688.
 - (3) إسماعيل صبري مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، ص 509 .
 - (4) عبد الله خليفة الغانم ، أضواء على تاريخ العتوب 1671 : 1990 " آل خليفة وآل الصباح وآل سعود "، (المنامة : المطبعة الشرقية، 1996) ، الطبعة الأولى ، ص 439 .
 - (5) سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج ، ص 147 .

1) خروج إيران من الجزر العربية الثلاث (أبو موسى - طنب الكبرى - طنب الصغرى) دون قيد أو شرط .

2) عودة شط العرب عراقياً خالصاً ، وسيادة العراق الكاملة عليه .

3) اعتراف إيران بعروبة إقليم عربستان - خوزستان .

وكما هو متوقع فإن إيران لم تقبل هذه الشروط ، فشب أوار الحرب بين الطرفين في الثاني والعشرين من سبتمبر ، ودارت رحاها طيلة ثمان سنوات لم يتوقع أحد مطلقاً أن تستغرقها.⁽¹⁾ حيث انتهت بعد موافقة الطرفين على قرار الأمم المتحدة رقم 598 الداعي لوقف إطلاق النار بين الطرفين ، الأمر الذي تم بالفعل وبإشراف الأمم المتحدة في 20 أغسطس عام 1988.⁽²⁾

وهنا يجب علينا الإشارة إلى أننا لن نتناول مجريات هذه الحرب وتطوراتها العسكرية بين الطرفين ، ولكننا سنتعرض للسياسة الأمريكية حيال هذه الحرب وموقف الولايات المتحدة من طرفيها المتصارعين - كل على حدة - دعماً ومنعاً وتأيداً ورفضاً ومنحاً ومسكاً من خلال أحداث واضحة ومواقف محددة ، ثم نقيم هذه السياسة وهذا الدور في هذه الحرب مع تعليق شامل على هذه الحرب ونتائجها المؤثرة على المنطقة ككل والممتدة حتى الآن . ونبدأ حديثنا بعرض وتحليل السياسة الأمريكية تجاه إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية .

(1) ذاكرة عربية للقرن العشرين : 1900 : 2000، (بيروت : المركز العربي للمعلومات، 200)، ص 89.

(2) Yearbook of The United Nations 1988, (New York : Department of Public Information, 1989), Volume 42, p. 188.

أولاً : السياسة الأمريكية تجاه إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية :

اشتعل فتيل الحرب العراقية الإيرانية في وقت قل فيه - إن لم يكن انعدم - التعاطف الأمريكي مع إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين التي كانت لا تزال رهن التفاوض في هذه الأثناء - سبتمبر 1980-⁽¹⁾.

ورغم كل هذا ، فقد بدأ في الظهور اتجاه في الإدارة الأمريكية⁽²⁾ ينادى بدعم إيران بجميع أشكال المساعدة العسكرية.⁽³⁾ وقد استغلت إدارة كارتر فرصة احتياج إيران للدعم العسكري وقامت بمساومتها في مقابل إفراجها عن الرهائن المحتجزين لديها .

وقد أعلن كارتر أنه إذا تم إطلاق سراح هؤلاء الرهائن فإنه سيقدم أسلحة أمريكية لإيران تم الاتفاق عليها زمن الشاه ودفعت إيران ثمنها بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁴⁾ وقد رفضت الحكومة الإيرانية أسلوب المساومة الأمريكي وأعلنت عدم قبولها ربط القضيتين ببعضهما البعض - الرهائن والأسلحة - .

ومع وصول ريجان لسدة الحكم تبدل الموقف تماماً ، فقد تسلم مقاليد الرئاسة في اليوم الذي انتهت فيه أزمة الرهائن وتم الإفراج عنهم بالكامل.⁽⁵⁾ لذا فقد اتخذت إدارته موقفاً متشدداً تجاه إيران بينما بدت أكثر ميلاً ناحية العراق في محاولة جادة لتحسين علاقاتها معها.⁽⁶⁾

هذا وقد صرحت بعض المصادر الرسمية الأمريكية بأن ريجان سوف يقوم بإجراء تغييرات جذرية في الموقف الأمريكي تجاه إيران ، وأنه سيكون على استعداد لخوض حرب ضدها إذا

(1)Shahram Chubin, " Iran's Strategic Predicament " , The Middle East Journal , Volume 54 , Number 1, Winter 2000, USA, p. 11.

(2) كان من أبرز زعماء هذا الاتجاه زبنيو بريزنسكي مستشار كارتر للأمن القومي ، الذي برر موقفه هذا من إيران بأنه نوع من رد الفعل على التقارب العراقي السوفيتي ودعم روسيا المستمر للعراق بالأسلحة المتقدمة .

(3) عبد القادر محمد فهمي ، " الصراع الدول وانعكاساته على الصراعات الإقليمية " ، ص 294 .

(4) Washington Post, 29/10/1980.

(5) لا يعد هذا الأمر بمثابة الصلحة ، فقد سعى ريجان خلال حملته الانتخابية لحل هذه الأزمة شريطة أن يترأس هذا الحل مع موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية فيما عرف بـ (مفاجأة أكتوبر) ، ليكون هذا الحل بمثابة الدعاية الحاسمة له في معركة الرئاسة .

(6) New York Times , 20/3/1981.

استدعت الضرورة ذلك.⁽¹⁾ ولكنه صرح في مؤتمر صحفي بأنه لا يفكر في الانتقام من إيران ولكن مسألة تحقيق تسوية - مصالحة - مع الحكومة الإيرانية مسألة من الصعب تحقيقها الآن.⁽²⁾ وعقب ذلك انتقدت إدارته سلوك إدارة كارتر المرن والتسامي لإطلاق سراح الرهائن مقابل صفقة الأسلحة التي سبقت الإشارة إليها.⁽³⁾

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيج حول هذا الموضوع قائلاً: 'لن تزود الولايات المتحدة إيران بأية أسلحة سبق التعاقد عليها'.⁽⁴⁾

ولكن الموقف تغير بمرور الأيام حيث أبدى ريجان استعداداً واضحاً للتفاوض مع إيران ، على الرغم من علمه بترتب الجانب الإيراني حول مسألة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وشيطانها الأكبر الرئيس ريجان - على حد تعبير الإيرانيين أنفسهم - فقد صرح ريجان قائلاً: 'أنا الشيطان الأكبر كما تسمين إيران وذو القرنين أيضاً ، ولكن مستعد للحوار معها'.⁽⁵⁾ ثم أضاف: 'يجب أن نسأل الخوفين عما إذا كان يريد أن يجلس معي أم لا؟ لأنني قد أحبب ظنه لعدم وجود قرنين على رأسي 11 ورغم كل هذا فأنا مستعد للحدث مع أي فرد من إيران'.⁽⁶⁾

وفي يونيو 1982 صرح وزير الدفاع الأمريكي كاسبر وايتجر: 'بأن أي انتصار تحرزه إيران على العراق لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة'.⁽⁷⁾ بينما صرح وزير الخارجية جورج شولتز 'بأن أي انتصار تحرزه إيران على العراق يعد أمراً غير مرغوب فيه من وجهة النظر الأمريكية'.⁽⁸⁾ وفي عام 1983 بدأت الولايات المتحدة في استخدام سياسة لعزل إيران عرفت باسم: (Operation Staunch) ، وذلك باستعمال الضغط السياسي والاقتصادي للحد من تدفق الأسلحة إليها.⁽⁹⁾

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/11/6 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1981, Document No: 349 , p. 761.

(3) M.S. EL Azhary, The Iran Iraq war, p. 93.

(4) Washington Post, 29/11/1981.

(5) عمام الغرازي ، أمريكا والعرب ، ص 256.

(6) المرجع السابق ، ص 257.

(7) عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 299 .

(8) نفسه .

(9) عبد الله العمري ، " أمن الخليج العربي ... دراسة في الأسباب والمعطيات " ، ص 237 .

وفي نفس العام - 1983 - أكدت إدارة الرئيس ريغان التزامها بما سبق أن أعلنت عنه إدارة الرئيس كارتر بشأن ضرورة تأمين سلامة الملاحة في مضيق هرمز ، حتى وإن اقتضى الأمر استخدام القوة المسلحة تجاه التهديدات الإيرانية بإغلاقه .⁽¹⁾

وقد حذر ريغان الحكومة الإيرانية في فبراير 1984 من التفكير في إغلاق هذا المضيق ، حينما قال : ' ليس من قوة يمكننا أن نجعلنا نسمح بإغلاق هذا المضيق ، فنحن مصممون على أن نظل مفتوحاً للسلاحة وبمبدأ عن أي تهديد .'⁽²⁾

وفي الشأن نفسه ، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 1984 قيوداً إضافية على الصادرات المختلفة لإيران ، تمثلت في بعض أنواع الطائرات وقطع غيارها والمركبات الخاصة بها ، وكذلك الصادرات التكنولوجية.⁽³⁾

واستمرت إدارة ريغان في فرض قيودها على الواردات الأمريكية من السلع الإيرانية بكل صورها - وبأبى البترول على رأسها بالطبع وهو الذي شكل نسبة 90% من إجمالي هذه الواردات في عام 1987 - ، حيث اجتمع مجلس الشيوخ الأمريكي في 29 سبتمبر 1987 وقرر بأغلبية بلغت 98% فرض هذا الحظر على شراء البترول ، وفرض قيود أكثر على الصادرات الأمريكية لإيران ، وقد أعلن هذا القرار الرئيس ريغان في بيانه الرسمي الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1987.⁽⁴⁾

وفي إبريل من عام 1988 - وتحديداً في اليوم الثامن عشر - أرسلت الحكومة الأمريكية رسالة تحذيرية إلى نظيرتها الإيرانية عن طريق الحكومة السويسرية تخبرها فيها بأنها سوف تواجه العمليات العسكرية الإيرانية ضد المصالح الأمريكية بالمنطقة بعمليات عسكرية قوية من قبل القوات المسلحة الأمريكية.⁽⁵⁾

(1) جريدة القيس ، الكويت ، 1983/10/10 .

(2) جريدة السياسة ، الكويت ، 1984/2/23 .

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1984, (Washington : Department of State, 1986) , Document No : 226, p. 525.

(4) مجيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى ، ص 148 .

(5) American Foreign Policy :Current Documents 1988, (Washington : Department of State, 1989), Document No : 243, p. 439.

وفي منتصف عام 1988 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تناشد إيران قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الداعي لوقف القتال بينها وبين العراق. وقد أكد على هذه النقطة ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثناء زيارته للكويت في يونيو 1988.⁽¹⁾

- فضيحة إيران - جيت (إيران - كونترا) -

بدأت فصول هذه القضية في الظهور عندما نشرت مجلة نيوزويك في عددها الصادر يوم 12/11/1986 خبراً مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت عن طريق إسرائيل بإرسال أسلحة أمريكية إلى إيران على الرغم من قرار حظر تصدير الأسلحة إليها مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان ، وذلك بعلم الرئيس ريغان نفسه.⁽²⁾ وفي تلك الأثناء نشرت جريدة الشراع الأسبوعية اللبنانية خبراً يتضمن الإشارة لزيارة سرية قام بها مسؤول أمريكي لظهران لتقدم قطع غيار عسكرية لإيران مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين.⁽³⁾

وتكن خطورة الموقف هنا في أن ريغان بموافقته هذه وتوقيعه على الأمر الإداري الخاص بإرسال الأسلحة لإيران سراً يكون قد خالف القرار الرئاسي الأمريكي الصادر في عام 1979 الذي يقضي بحظر تصدير الأسلحة لإيران.⁽⁴⁾ كما أنه يكون قد خدع الرأي العام الدولي عامة والأمريكي خاصة من خلال تصريحاته الخداعة والكاذبة بفرض حظر على تصدير السلاح لإيران سواء من أمريكا أو غيرها من دول العالم المنتجة للسلاح ، وخالف توجهات إدارته الواضحة بشأن تحسين العلاقات مع العراق ، وإدانة كل الأعمال العسكرية الإيرانية " العدوانية " - على حد تعبير إدارة ريغان ذاتها - كما أن ريغان بتصرفه هذا يكون قد خالف أيضاً السياسة الثابتة التي أرسى هو دعائمها بنفسه في التعامل مع الإرهابيين - على حد تعبيره - والتي تتلخص في مبدأ

(1) جريدة الأنباء الكويت، 1988/6/29 .

(2) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي ، الجزء الثاني ، ص 146 .

(3) Rosemarie Zahlan, The Making of the Modern Gulf States , p. 174.

(4) يحيى حلمي رجب ، للرجع السابق ، ص 147 .

لنؤكد أن الإرهاب لا يستفيد من نشاطه ، فإذا ما وجد خاطفو الرهائن أنهم يستطيعون بيع رهائهم فلن يتوقف جرائمهم⁽¹⁾.

جدير بالذكر أن هؤلاء الرهائن الأمريكيين محتجزون في بيروت بعد سبع حوادث اختطاف وقعت ما بين 7 مارس 1984 إلى 9 يونيو 1985.⁽²⁾ وقد ظهرت بوادر هذه القضية حينما تم إطلاق سراح أحد الرهائن المحتجزين في لبنان منذ سبعة عشر شهراً في الثاني من نوفمبر عام 1986، أي قبل يومين من موعد انتخابات منتصف الفترة الرئاسية الأمريكية.⁽³⁾ وبعدها بنحو أسبوع أعلن عن سعي ريجان إلى إجراء اتصالات مع إيران لتحسين العلاقات معها ومحاولة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الباقين.⁽⁴⁾

جدير بالذكر أن أموال هذه الصفقة قد تم تحويلها لمساعدة جماعة الكونترا الموالية للولايات المتحدة ضد الحكومة الوطنية في نيكاراغوا.⁽⁵⁾ ولم تكف أمريكا بمساعدتها التي تقدمها للكونترا ، فقد أعلن خلال زيارة الملك فهد لواشنطن في فبراير 1985 عن دعم السعودية للكونترا بمبلغ مليوني دولار شهرياً ، ثم بخمسة عشر مليوناً إضافية.⁽⁶⁾

وقد بلغ إجمالي ما قدمته السعودية للكونترا قرابة الـ 32 مليون دولار.⁽⁷⁾ ورغم إنكار ريجان لهذا الدعم الأمريكي والسعودي للكونترا ، فإن وزير العدل الأمريكي إدوين ميس قد أعلن صحة هذا الأمر رسمياً في 26 نوفمبر 1986.

وكان مجلس الأمن القومي الأمريكي برئاسة روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومي قد عقد عدة اجتماعات بهدف البحث عن سياسة أكثر فاعلية تجاه إيران والحرص على عدم ضياعها تماماً بسبب الحرب مع العراق وتدهور صحة الخوميين والصراع الداخلي على السلطة - في حال موته - واحتمالية تزعم العراق للغليخ العربي - في حال فوزه - علماً بأن الإدارة الأمريكية كانت في هذه الأثناء لا تمتلك أية اتصالات مع العناصر المؤثرة داخل إيران لذا فقد قرر مجلس الأمن القومي

(1) جورج شولتز ، مذكرات جورج شولتز : اضطراب ونصر ، ص 283 .

(2) Rahman Baktiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran , p. 130.

(3) جورج شولتز ، المرجع السابق ، ص 276 .

(4) New York Times , 8/11/1986.

(5) منظر الموصلي ، قراعات في حرب الخليج ، ص 402.

(6) بوب وودوارد ، الهدف ، ص 115 .

(7) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 151.

الأمريكي في 11 يونيو 1985 تزويد إيران بالسلاح عن طريق حلفاء أمريكا وليس بصورة عشوائية.⁽¹⁾

وقد قام مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت ماکفيلين ببلور المفاوضات الأول حيث سافر إلى إيران سراً وبدأ في التفاوض مع المسؤولين الإيرانيين . وبرر ماکفيلين موقفه هذا بقوله : ' إن الأمر لا يتطلب خيالاً واسعاً لإدراك الأهمية الكبرى التي تمثلها إيران بالنسبة لأمننا القومي وأمن حلفائنا، لذا فإنه يتعين علينا على المدى البعيد أن نسعى إلى إقامة علاقات مستقرة مع الحكومة الإيرانية ، فالمصالح الأمريكية في المنطقة مطابقة تماماً للمصالح الإيرانية لها'.⁽²⁾

هذا وقد اعترض بعض رجال إدارة ريغان على تزويد إيران بالسلاح كوزير الخارجية جورج شولتز الذي قال : ' إن هذه الخطوة مستشع الإرهاب'⁽³⁾ ووزير الدفاع كاسبر وينبرجر الذي صرح قائلاً: 'إن الإيرانيين إذا لم يحصلوا على ما يريدون، فإنهم سوف يهددون بكشف هذه الفضيحة'.⁽⁴⁾ وعلى النقيض كان موقف ريغان الذي برر موقفه فور الإعلان عن الفضيحة في 12 نوفمبر 1986 بقوله: ' إن أمريكا سترتكب خطأ جسيماً إذا مات الخرميني - البالغ وقتها 86 عاماً - دون أن نكون قد استعدت لهذا من خلال إجراء اتصالات مع عناصر النظام الإيراني الذي سيخلفه'.⁽⁵⁾

وفي اليوم التالي مباشرة وقف ريغان يخاطب الرأي العام الأمريكي من خلال شاشة التلفزيون قائلاً: 'كنت أنوى بتجديد أو إعادة العلاقة الجيدة مع دولة ذات أهمية إستراتيجية كبرى في المنطقة وكذلك إنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، والقضاء على دعم إيران للإرهاب ، ومحاولة إيجاد حل لأزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان'.⁽⁶⁾

(1) محمد حسين هيكل ، حرب الخليج ... ألوهام القوة والنصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ، الطبعة الأولى ، ص 132.

(2) منير الموصلی ، مرجع سابق ، ص 351 .

(3) بوب وودوارد ، مرجع سابق ، ص 131 .

(4) نفسه .

(5) يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي ، الجزء الثاني ، ص 147.

(6) Trevor Mostyn, op. cit., p. 227.

وقد مثلت جملة الأسلحة الأمريكية المبعة لإيران في الفترة ما بين سبتمبر 1985 وفبراير 1986 قرابة ألفين وثمانية صواريخ من طراز تاو المضادة للصواريخ والدبابات⁽¹⁾ وصلت على دفعات متتابعة بتاريخ 13 سبتمبر 1985 ، 17 يناير 1986 ، 2 فبراير 1986⁽²⁾، مضافاً إلى هذا كله بعض قطع الغيار الضرورية للمعدات العسكرية الإيرانية .

يذكر أن إجمالي قيمة هذه الصفقة بلغ 12 مليون دولار وهو رقم غير فعلى ، لأن القيمة الحقيقية هي عشرون مليوناً بتكلفة عشرة آلاف دولار للصاروخ الواحد⁽³⁾.

وقد فسر البعض هذا الانخفاض الواضح في السعر إلى رغبة أمريكا في جعل الصفقة ملائمة للخزينة الإيرانية المفلسة ، بينما فسره البعض الآخر بأنه نوع من التحايل على القانون الأمريكي الذي يقضى بأن يطلع الكونغرس على أية صفقة سلاح تتجاوز الـ 14 مليون دولار⁽⁴⁾ . وهي الحيلة التي ساعدت ريجان على الخروج من مأزق عدم إبلاغ الكونغرس بهذه الصفقة التي وافق عليها هو بنفسه في أغسطس 1985⁽⁵⁾ ، وذلك حينما بدأ الكونغرس جلساته العلنية لتحقيق في هذه القضية في 6 مايو 1987⁽⁶⁾.

يذكر أن الولايات المتحدة رغم إعلانها عن حظر تصدير الأسلحة لإيران ، قد وافقت ضمنياً على بعض صفقات الأسلحة المصدرة لإيران التي قامت بها أطراف دولية ثالثة - وسطاء - كبعض شركات السلاح الأمريكية وبعض تجار السلاح الدوليين وكوريا الجنوبية التي عقدت وحدها قرابة الستين صفقة مع إيران شملت صواريخ وعمرات دبابات ومعدات ملاحية ومعدات لاسلكية⁽⁷⁾ وإسرائيل التي باعت لإيران خلال السنة الأولى من الحرب معدات حربية وصواريخ وذخائر بقيمة 135 مليون دولار⁽⁸⁾ . كما بلغت قيمة صفقات إيران العسكرية مع الدول الأوروبية خلال السنة ونصف السنة الأولى من الحرب قرابة مائتي مليون دولار⁽⁹⁾.

(1) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 189.

(2) Trevor Mostyn, op. cit., p. 218.

(3) تمام البرازى ، المرجع السابق .

(4) نفسه .

(5) Rahman Bakhtiari, loc. cit

(6) بوب وودوار ، مرجع سابق ، ص 141 .

(7) عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 298.

(8) نفسه .

(9) نفسه .

هذا وقد وصلت أول شحنة أسلحة لإيران عن طريق إسرائيل في 24 أكتوبر 1980 ، وذلك بعد خطاب كارتر ضمن حملته الانتخابية الذي أشار فيه إلى إمكانية تزويد إيران بقطع الغيار العسكرية التي تحتاجها إذا ما قامت بإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران.⁽¹⁾

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة قامت بإرسال الأسلحة إلى إيران خلال عامي 1985 ، 1986 عن طريق إسرائيل أيضاً التي بادرت بالقيام بدور الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران لحل أزمة الرهائن الأمريكيين بلبنان.⁽²⁾ وبالطبع فإن إسرائيل لم تقم بهذه الوساطة دون بغية تريدها ، ويمكننا التأكيد هذا الكلام بالرجوع إلى كلام السفير الإسرائيلي بأمريكا حول علاقة إسرائيل بإيران في أكتوبر من عام 1982 حينما أكد على رغبة إسرائيل في تقوية علاقتها بإيران لسببين أولهما إقامة صلات جديدة وقوية مع بعض عناصر الجيش الإيراني الذين قد ينقلبون على الحكومة، وثانيهما إعادة الترتيبات الجيدة التي سادت زمن الشاه.⁽³⁾⁽⁴⁾

بقي أن نشير ونؤكد على الإيجابية التي اتسم بها الجانب الإيراني في هذا الشأن وهذا ما اتضح منذ بداية الحرب - وليس في عامي 1985 ، 1986 فقط - ، ففي عام 1980 وأثناء مقابلة أجرتها معه مجلة تائم الأمريكية في عددها الصادر في يناير 1980 رد الخوئين على سؤال مفاده هل يمكنكم الموافقة على شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ؟ قائلا: 'إننا نرفض أى صفقة تضر بمصالح المسلمين ، وخلافاً على ذلك فإن أية روابط تجارية أو مبادلات ستكون مقبولة لي

(1) جون كورل ، الحصاد : حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط ، (بروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992) ، تقدم : بيار سالنجر ، ترجمة : عاشور الشامس ، الطبعة الرابعة ، ص 81 .

(2) تشارلز آمرنجر ، للطرفة والدرع ... للمخابرات المركزية الأمريكية : القصة الكاملة من الولادة إلى الدور البارز في حرب الخليج ، (بروت : دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : غلام زين الدين ، الطبعة الأولى ، ص 368 .

(3) ناغوم تشومسكي ، ما الذي يريده العم سام حقاً ؟ ، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1993) ، ترجمة : موسى يرهوم ، الطبعة الأولى ، ص 81 .

(4) يليل الإسرائيليون على جودة هذه الترتيبات ومتانتها بالاتفاق الذي تم بين إيران وإسرائيل برعاية كيسنجر في 18 فبراير 1975 بمدينة زيورخ السويسرية بخصوص دعم إيران لإسرائيل بكل تبرؤاتها الإضافي ، للمزيد انظر : James A. Bill, The Eagle and the Lion, p. 204.

مادامت في صالح شعبنا، وعلى أية حال فإن الحكومة هي المسؤولة عن توقيع مثل هذه الاتفاقات ولست أنا (1)

وفي نفس العام صرح وزير الدفاع الإيراني مصطفى شمران بأن : 'إيران عازمة على إعادة بناء جيشها بعد الثورة وفقاً للمبادئ الإسلامية ومبادئ الثورة ، ولكننا بحاجة إلى قطع الغيار ، وسوف نحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية !!' (2)

بينما لم يبد الناطق باسم البرلمان الإيراني هاشمي رافسنجاني في سبتمبر 1986 أي اعتراض على وصول مكشفرلين ومعاونيه إلى طهران على متن طائرة تحمل معدات عسكرية لإيران. (3) حتى الحرس الثوري الإيراني الذي دائماً ما يبدى تحفظاً شديداً وتشدداً واضحاً في التعامل مع الولايات المتحدة وافق وقبل الحصول على السلاح الأمريكي بحجة أن هذا يحقق له هدفه في هزيمة العراق !! (4)

عملية إعادة رفع الأعلام : Refflagging

عرفت هذه العملية أمريكياً ثم دولياً بهذا الاسم ويقصد به : 'إعادة تسجيل البواخر والنقلات لدى الأطراف الأخرى'. (5) وتمثل هذه العملية الخطوة الأكثر أهمية في تطور مجريات الحرب العراقية الإيرانية ، والنقطة الأكثر وضوحاً في الدور الأمريكي خلال سنوات الحرب الثمان التي ومع انتصافها انتقل ميدان الصراع بين البلدين إلى مياه الخليج العربي ، وأقحمت الكويت والسعودية قسراً في هذه الحرب بعد تعرض ناقلتهما البترولية إلى التهديد - وربما الاعتداء المباشر من قبل الجانب الإيراني - حينها ظهر ما يسمى بـ (حرب الناقلات Tankers War). (6)

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/1/5 .

(2) اندرود ساهله ، إيران مستودع البارود ، ص 138 .

(3) جورج شولتر ، مرجع سابق ، ص 276 .

(4) كينيث كاتزمان ، الحرس الثوري الإيراني ، نشأته وتكوينه وفوره ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) ، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الثالثة، ص 196

(5) سليمان ماجد الشاهين ، " الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون العدد 18 ، يونيو 1990 ، الرياض ، ص 9 .

(6) John Creighton , Oil on Troubled Waters , " Gulf War 1980 : 1991 " (London : Echoes, 1992) , p. 59 .

وقد بدأت إيران في ضرب ناقلات السعودية والكويت بسبب دعمهما المتواصل للعراق الذي نجح في وقت ما أن يشل حركة تصدير النفط الإيراني ، لحظتها أعلنت إيران أنها لن تكون البلد الوحيد المخرومة من تصدير نفطها . هذا وقد شهد هذا العام 1984 أخطر تصعيد من قبل الإيرانيين الذين هددوا بإغلاق مضيق هرمز والتعرض للسفن التجارية لبعض دول الخليج التي كانت تنقل البترول العراقي - على حد تعبير الرئيس الإيراني -⁽¹⁾ الذي أضاف أن : ' إغلاق مضيق هرمز سوف يوقف عجلة الصناعة الغربية ، وأن البترول يجب أن يستعمل كسلاح ضد أعداء المسلمين ، وإيران تمسك بهذا السلاح ' .⁽²⁾

وقد رد الرئيس ريجان على التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز في مايو 1984 بقوله :
' إننا والعالم الغربي على السواء لن نقف موقف المشاهد لإغلاق مداخل الخليج الفارسي في وجه الملاحة الدولية ' .⁽³⁾ وأضاف : ' إنه من الضروري تزويد الدعم العسكري الأمريكي لحماية الملاحة في الخليج ' .⁽⁴⁾

وبعد يومين من حدوث اعتداء على إحدى الناقلات السعودية في منتصف مايو 1984 التقى السفير السعودي بالولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز بهدف الحصول على تعهد من الولايات المتحدة بحماية الناقلات السعودية إذا حدثت تطورات أعطرت .^{(5) (6)}

وبدأت حرب الناقلات تأخذ طابعاً دولياً أوسع من طابعها الإقليمي ، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 552 بعد إطلاع مجلس الأمن على الشكاوى المقدمة من السعودية والكويت والبحرين وعمان

(1) يحيى حلمي وجب ، الخليج العربي والصراع الدول المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، 1989) ، ص 212.

(2) John Creighton , op . cit., p. 62.

(3) Ibid., p. 32.

(4) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 173.

(5) Robert O. Freedman, Moscow and the Middle East : Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, (Cambridge : Cambridge University Press, 1991), p. 189.

(6) ينفي هذا اللقاء السعودي الأمريكي المشترك للزاعم والإتهامات الموجهة إلى الكويت بصفتها أول من فكر في إدخال القطبين الكبيرين لحل هذه المشكلة .

وقطر والإمارات العربية المتحدة ضد إيران بسبب هجماتها على السفن التجارية المتجهة من وإلى الموانئ السعودية والكويتية.⁽¹⁾

وقد نص هذا القرار على حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية لسفن الدول التي ليست طرفاً في هذه الحرب ، وكذلك على إدانة الاعتداءات على هذه السفن ، مع التأكيد على عدم اعتراض أية سفينة متجهة من وإلى الدول التي ليست طرفاً في هذه الحرب .⁽²⁾

هذا وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1984 و 1987 إصابة 48 ناقلة بترول كويتية من مجموع 136 ناقلة أصيبت فوق مياه الخليج العربي من مختلف الجنسيات بتراوح حمولة الواحدة منها من 40 ألف طن إلى 400 ألف طن ، وذلك من قبل القوات الإيرانية.⁽³⁾

وفيما بين أكتوبر 1986 وأبريل 1987 أصيبت خمس عشرة ناقلة بترول كويتية.⁽⁴⁾ غير أن التهديد الأكبر والأخطر الذي واجه الكويت في عام 1986 هو احتلال إيران شبه جزيرة الفوار العراقية في التاسع من فبراير ، وهي المنطقة التي تبعد عن الكويت بنحو عشرة أميال فقط .⁽⁵⁾ فهدت الكويت وكأنها تستشعر عثر هذه الحرب الدامية .

لذلك كله لم يكن أمام الكويت إلا طلب الحماية الدولية لناقلاتها البترولية التي تحمل بداخلها ثروة الكويت وموردها الأوحده ، فقامت حكومتها بطرح هذه الفكرة على مجلس التعاون الخليجي في سبتمبر 1986.⁽⁶⁾

وأكد سفير الكويت لدى الولايات المتحدة هذه النقطة بقوله :⁽⁷⁾ إن كل اقتصادنا قائم على تصدير البترول ، وإذا لم يمكننا المرور عبر الخليج العربي ، فسوف يعاني اقتصادنا وكذلك اقتصاد الدول التي سيذهب إليها البترول ، إننا فقط نريد ضمانا لحرية الملاحة في الخليج العربي ، فمصلحتنا الوحيدة تتمثل في السماح لبترولنا بالوصول إلى أصدفائنا عبر الخليج العربي.⁽⁷⁾

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1984, (Washington : Department of State , 1986), Document No : 224, p. 522.

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 11 .

(3) المرجع السابق ، ص 13 .

(4) Joseph Wright, op. cit., p. 42.

(5) عبد الرضا أسيري ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، ص 181.

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 410 .

(7) Washington Post, 14/11/1987.

وفي أثناء زيارة وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد لواشنطن في الثالث من أكتوبر عام 1986 صرح قائلاً : 'إننا لا نرغب ولا نؤيد وجود قوات مسلحة أمريكية على أرض الكويت وكل ما نصبر إليه هو تفهم الولايات المتحدة لحاجة الكويت للدفاع عن أرضها وبالتعاون مع جيرانها'.⁽¹⁾

ومع اشتداد الهجمات الإيرانية على الناقلات الكويتية تقدمت الكويت بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لحماية ناقلاتها في الثالث من نوفمبر عام 1986.⁽²⁾ ثم أعقبته بطلب للولايات المتحدة بخصوص الشأن نفسه ولكن الولايات المتحدة تلقت الطلب بعدم اكتراث وأعلنت رفضها له بحجة صعوبة المهمة ، وكذلك طول مدة تنفيذها .⁽³⁾ فتحوّلت الكويت نحو الاتحاد السوفيتي حيث تقدمت بنفس الطلب له في أوائل ديسمبر 1986⁽⁴⁾ ، حيث سافر لموسكو وفد كويتي في الفترة ما بين الثالث والسادس من نفس الشهر - من وزارة النفط الكويتية - وقدم هذا الوفد فكرة مبدئية تقم على تأجير الجانب الكويتي للسوفيت عددا من الناقلات العارية⁽⁵⁾ ثم يقوم السوفيت بإعادة تأجيرها إلى الجانب الكويتي ، ولكنهم ردوا بأنه لا يوجد قانون لديهم يسمح بتسجيل أية سفينة أجنبية لدى الاتحاد السوفيتي ، فقدموا حلاً آخر يقضي باستئجار الكويت ناقلات منهم حتى يتم تجنب مخالفة القوانين السوفيتية.⁽⁶⁾

وبعد مفاوضات ليست بالقصيرة أعلنت روسيا موافقتها على الطلب الكويتي في فبراير 1987⁽⁷⁾. وفي الأول من إبريل من نفس العام تم توقيع العروتوكول المشترك بين البلدين على أرض الكويت.⁽⁸⁾

(1) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 19.

(2) Anoushirovan Ehteshami and Others, War and Peace in the Gulf : Domestic Politics and Regional Relations into the 1990s, (UK : Ithaca Press , 1991), First Published , p. 231.

(3) جون بولوك ، الخليج ، ص 82 .

(4) Anoushirovan Ehteshami , op. cit., p. 231.

(5) الناقلات العارية مصطلح يعني التي لا أعلام عليها .

(6) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 17 .

(7) Jill Crystal , Kuwait : The Transmation of an Oil State, (New York : West View Press , 1992) , p. 128.

(8) سليمان الشاهين ، للمرجع السابق .

وبررت الكويت توجهها نحو الاتحاد السوفيتي بالرفض الأمريكي وبأن الطلب لن يستغرق وقتاً طويلاً في مناقشته والموافقة عليه وأنه لن يناقش على الملأ - في أجواء ديمقراطية - ولن ينشر في الصحافة الروسية. ⁽¹⁾

ولكن الكويت وفي أثناء تفاوضها مع الاتحاد السوفيتي لم تقطع اتصالاتها بالولايات المتحدة على الرغم من سابق رفضها وذلك للاعتبارات التالية: ⁽²⁾

1) أمريكا هي المستورد الأول لنفط الخليج العربي ، لذا فهي المستفيدة الكبرى من استمرار تدفقه والخسارة الكبرى أيضاً في حال قطعه وعدم تدفقه .

2) الإستراتيجية الأمريكية تجعلها المهتمة الكبرى بتطورات الأحداث في المنطقة .

3) أمريكا تسعى دائماً للحصول على فرصة للتواجد في الخليج العربي.

وبررت الكويت سياستها المزدوجة هذه بأن مساومة كل دولة على حدة ستتيح مجالاً أكبر وأوسع للحركة وربما إمكانية استبدال الخطط في حال التحفظ عليها أو رفضها. ⁽³⁾
لذا فقد قدمت الكويت طلباً رسمياً للولايات المتحدة بخصوص تقديم حمايتها للنقلات الكويتية ورفع الإعلام الأمريكية عليها بتاريخ يناير 1987. ⁽⁴⁾

وتأكيداً على جدية الطلب الكويتي أبلغت الكويت الولايات المتحدة برغبتها في نقل نفطها على ناقلات أمريكية يتفق على استئجارها لهذا الغرض ، وفي حال صعوبة تحقيق هذا الطلب ، فإن الكويت يمكنها الموافقة على تسجيل عدد من ناقلاتها لدى الولايات المتحدة. ⁽⁵⁾

وهنا يظهر الحرص الكويتي على التعاون مع الولايات المتحدة ، حيث حاولت أن تقحمها في الترتيبات الأمنية في المنطقة ، فقامت باستقدام فريق أمريكي يتكون من عشرين شخصاً مدرباً على كشف الألغام ، بهدف تنظيف وتقيية مياهها الإقليمية من الألغام. ⁽⁶⁾

(1) Caspar Weinberger, Fighting for Peace : Seven Critical Years at the Pentagon, (London :Michael Joseph Co, 1990) , p. 273.

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 15 .

(3) نفسه .

(4) Abdul Reda Asiri, Kuwait's Foreign Policy, P. 104.

(5) سليمان الشاهين ، المرجع السابق .

(6) Abdul Reda Asiri, op. cit., P. 107.

وفي العام نفسه - 1987 - سمحت الكويت لأمريكا باستئجار رصيف عائِم يقع في مياهها الإقليمية⁽¹⁾ رغم أنما المعارضة الأولى لتقدم أية تسهيلات للولايات المتحدة أو غيرها داخل منطقة الخليج العربي ولكن امتداد نطاق الحرب ليشملها كان دافعها الوحيد للإقدام على مثل هذه الخطوة، وبدأت الولايات المتحدة في طريقها نحو الموافقة على الطلب الكويتي بإحدى صوريته للأسباب الآتية :

- 1) الحد من الوجود السوفيتي في منطقة الخليج العربي.⁽²⁾
- 2) إظهار أهمية الدور الأمريكي في حماية المنطقة .
- 3) الحُوف من فقدان الكويت باعتبارها إحدى القوى النفطية العالمية .
- 4) محاولة إعادة سمعة أمريكا الطبية بعد فضيحة إيران حيت .
- 5) السعي وراء الحصول على قواعد وتسهيلات إضافية على أرض المنطقة .
- 6) دعوة الدول الغربية للتعاون مع الولايات المتحدة في هذه المهمة الجديدة من أجل إكساب التحويلات الأمريكية صفة الشرعية .
- 7) فرصة لمحاولة استرضاء العراق الذي بدأت في تشكيل علاقة ودية جديدة معه ، خاصة بعد اكتشاف تورط أمريكا في دعم إيران بالسلاح .
- 8) زيادة ومضاعفة القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة بموافقة صريحة من دول المنطقة .
- 9) تعميق الإحساس بالهاجس الأمني وعدم القدرة على حماية الذات الموجود داخل نفوس حكام وشعوب المنطقة .
- 10) ظهور أمريكا بمظهر الدولة صاحبة الفضل ، الأمر الذي سيمنع حدوث أى اعتراض على سياستها وإستراتيجيتها تجاه المنطقة .

ورغم كل ما سبق فقد واجهت إدارة ريجان صعوبة كبيرة في إعلان موافقتها على الطلب الكويتي بسبب نظامها الديمقراطي الذي لا يسمح بالموافقة على أية قضية تتعلق بالمصالح الأمريكية العليا دون دراسة وإقية له من قبل الأجهزة الحكومية ، وبما زاد من صعوبة وتعقيد هذه القضية عدم

(1) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، ص 214 .

(2) George Lenczowski , American Presidents and the Middle East, (London : Duke University Press, 1990), p. 246.

التوازن في الانجماهات والميول بين الإدارة والكونجرس⁽¹⁾. وقد وجه المعارضون لهذه العملية عدة أسئلة تتعلق بطرور القيام بمثل هذه الخطوة مثل: كيف يمكن ضمان حماية العلم الأمريكي ؟ وهل المسألة مجرد مراقبة للسفن ؟ وإذا كانت كذلك فمن أين تبدأ ؟ وأين تنتهى ؟ وما هى التسهيلات التى ستقدمها الكويت وباقي دول المنطقة للقوات الأمريكية ؟ وهل يمكن إقامة قواعد أو نقاط تخمد القوات الأمريكية ؟⁽²⁾ وطالب المعارضون بضرورة إشراك الأمم المتحدة فى هذا البرنامج كى لا تبدو الولايات المتحدة وكأنها منحاة نحو العراق أو متعاونة معه ، حيث ستخرج لحظتها عن حيادها⁽³⁾.

وقد ظهرت أولى بوادر الخلاف العلنى فى 25 مارس 1987 حينما تحدث عضو الكونجرس روبرت تورسلى لإحدى القنوات التلفزيونية الأمريكية وأبدى تعجبه من موافقة الإدارة الأمريكية على هذه الخطوة دون استشارة الكونجرس ، كما أبدى استياءه من موقف الكويت الذى تريد حماية أمريكية لسفنها فى الوقت الذى لا ترغب فى تواجد قوات عسكرية أمريكية على أرضها أو على سواحلها⁽⁴⁾. وبعد ذلك قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى كلايرون بيل مشروعه حول هذا الموضوع الذى نص على : (أن على الولايات المتحدة عدم الدخول أو تنفيذ أى اتفاق رسمى أو غير رسمى مع أية دولة محاذية للخليج العربى بشأن أية سفينة مملوكة لهذه الدولة أو لمواطنيها للقيام بتسجيلها تحت العلم الأمريكى)⁽⁵⁾. وبعد ذلك تقدم مائة عضو فى الكونجرس بدعوى قضائية ضد ريجان بسبب مخالفته قانون سلطات الحرب (War Powers Act)⁽⁶⁾.⁽⁷⁾

(1) كما هو معلوم فإن الجمهوريين الذين يتبعهم ريجان لم تكن لديهم أغلبية فى الكونجرس الذى سيطر عليه الديمقراطيون .

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 18 .

(3) المرجع السابق ، ص 24 .

(4) المرجع السابق ، ص 20 .

(5) المرجع السابق ، ص 23 .

(6) نفسه .

(7) قانون سلطات الحرب هذا يحول للرئيس الأمريكى حرية اتخاذ قرار الحرب أو إرسال قوات أمريكية خارج الأراضى الأمريكية فى المناطق التى تحوى مصالح كبرى للولايات المتحدة ، شريطة ألا تزيد مدة بقاء هذه القوات خارج وطنها الأم عن ستين يوماً ، أما إذا زادت فيجب - حيثئذ - على الرئيس الأمريكى أخذ موافقة الكونجرس للإبقاء على هذه القوات بعد انقضاء المدة المحددة.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية التفتت أنه لا بد من التعامل مع موقف الكويت كجزء من التشدد بعقلانية ، فشجعت على قيام ممثلين عن الكويت بزيارة للكويت وباقي دول الخليج ككلجنة لتقصي الحقائق اختارت لمعضويتها عضوين بارزين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي هما السناتور جون ورنرز والسناتور جون جلن⁽¹⁾ على الترتيب . وقد خرجت هذه اللجنة التي عرفت باسم (لجنة جلن) بمعلومات مهمة ونتائج طبية أهمها الاعتراف بصحة رأى الكويت ومبررها باعتبار المياه الدولية شأن يهم كل مستفيد منها ، ولا سيطرة للكويت عليها حيث إنها تسيطر على مياهها الإقليمية فقط ، وكذلك ضرورة تعاون الكويت ودول المنطقة مع أمريكا وذلك عن طريق تقديم تسهيلات عسكرية لها على الأراضي الخليجية .⁽²⁾

وكانت الإدارة الأمريكية قد اعترفت من قبل بصعوبة الموقف وحساسيته من خلال النقاط التي أوضحتها كاتلين كوتشي - مسؤولة مكتب الكويت بوزارة الخارجية الأمريكية - أثناء زيارتها للكويت في 19 إبريل 1987 المتمثلة في الخوف من حدوث صدام مستقبلي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والخوف من مطالبة السوفيت بتسهيلات مماثلة لتلك التي ستمنح لأمريكا ، والخوف من تقديم الذريعة للوجود العسكري السوفيتي في الخليج ، والخوف من عدم قدرة أمريكا على تلبية رغبة باقي دول المنطقة - في حال مطالبتها بنفس المطلب - وكذلك الخوف من ردة الفعل الإيرانية تجاه هذه الخطوة الأمريكية .⁽³⁾

كما أوضحت المسؤولة ضرورة تحقيق شرطين أساسيين في هذه السفن التي سيرفع عليها العلم الأمريكي حيث يجب أن يكون قبطان وطاقم هذه السفن أمريكيين تبعاً لتعليمات قوانين خفر السواحل الأمريكي مع استيفائها شروط السلامة وفق المستوى الأمريكي المطلوب .⁽⁴⁾

وبعد جدل طويل ونقاش أطول أعلنت الولايات المتحدة موافقتها الرسمية على الطلب الكويتي بشأن تسجيل إحدى عشرة ناقلة نفط لديها في 19 مايو 1987 .⁽⁵⁾

(1) السناتور جون جلن هو عضو لجنة الخدمات العسكرية بالكونغرس وأحد المرشحين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات عام 1984 .

(2) سليمان الشاهين ، المرجع السابق ، ص 22 .

(3) المرجع السابق ، ص 16 .

(4) نفسه .

(5) المرجع السابق ، ص 20 .

وأكدت أمريكا للكويت التزامها الذي أعلنته سابقاً في 22 سبتمبر 1986 على لسان سفيرها لديها أنتوني كوتنين بجماعتها وعدم التساهل تجاه إيران إذا وسعت حربها لتشملها.⁽¹⁾ وذلك اعترافاً منها بأهمية الكويت التي تمثل المصدر الأساسي للوقود المستعمل في الطائرات والسفن الأمريكية التي تعمل في منطقة الخليج — على حد تصريح كاسر واينبرجر وزير الدفاع الأمريكي آنذاك — .⁽²⁾

وبدأ رجال الإدارة الأمريكية في تبرير هذه للواقعة أمام الرأي العام الأمريكي والدولي ، حيث صرح ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأن : ' هذه الخطوة تأتي تمسكاً مع الالتزام الأمريكي المستمر بضمان تدفق النفط عبر الخليج ، وتصميماً على مساعدة أصدقائنا في المنطقة ' .⁽³⁾ ثم قال : ' إن هذه العملية ستحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة ' .⁽⁴⁾

وفي 25 مايو 1987 أكد السناتور جيمس ساسر على أن الولايات المتحدة ستفعل أي شيء من أجل إبقاء الخليج مفتوحاً أمام الملاحة الدولية ، وذلك في أثناء زيارته للكويت.⁽⁵⁾

وفي بيانه أمام الكونجرس أرجع نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية أرمافوست في 16 يونيو 1987 الموافقة على الطلب الكويتي إلى سببين لا ثالث لهما هما مساعدة الكويت ومواجهة المحاولات العدائية الإيرانية تجاه دول الخليج المعتدلة ، وتحديد تنامي التواجد العسكري السوفيتي وتوغله بالمنطقة قدر الإمكان .⁽⁶⁾

أما ريجان نفسه فقد أكد في 29 مايو 1987 وبعد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومي الأمريكي أن المصالح الحيوية للشعب الأمريكي في الخليج تتعرض للخطر وحاول جاهداً تذكير شعبه بالأزمة الكبرى التي عانت منها الولايات المتحدة عام 1973 وتأثيرها الضخم على الاقتصاد

(1) جريدة القيس ، الكويت ، 1986/9/23 .

(2) ماهكل بالمر ، حربي الخليج ، ص 133 .

(3) Michael Palmer, Guardians of the Gulf, p. 122.

(4) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 20 .

(5) جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1987/5/26 .

(6) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988) , Document No : 256, p. 434.

الأمريكي والعالمي ، وأخذ يلوح بإمكانية تكرار هذه الأزمة في حال سيطرة الإيرانيين والسوفيت على الخليج وعلى نفط دوله ، من خلال تحكمهم في حرية مرور السفن المحايدة عبر هذه المنطقة .

لذلك كله فإنه لا يمكننا أن نضع اقتصادنا رهينة لهذا الوضع مرة ثانية ، لذا فإن تواجدنا في الخليج ضرورة ومطلب أساسي لإنهاء الحرب .⁽¹⁾

وقد برر ريجان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بقوله :⁽²⁾ إنه موجود لحماية الدول المحايدة وحققها في الملاحة في المياه الدولية التي تخضع للقانون الدولي الذي يقضى ببثائها مفتوحة أمام الجميع .⁽³⁾

وفي 15 يونيو 1987 وجه ريجان خطاباً للشعب الأمريكي أكد فيه على أن مهمة القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج هي توفير الحماية للسفن التي ترفع العلم الأمريكي . وبدأ في تهدير الشعب من خطورة تقاعس الولايات المتحدة عن تنفيذ هذه المهمة ، حيث سيسارع الاتحاد السوفيتي بتنفيذها هو . وفي النهاية رفع ريجان الأمر للشعب الأمريكي لإقناع ممثليه في الكونغرس بضرورة التعاون مع الإدارة الأمريكية في قرارها هذا.⁽⁴⁾

وفي العشرين من شهر يوليو عام 1987 أعلن ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح عن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التي سوف يعاد تسجيلها لدى الولايات المتحدة لتصبح أمريكية خالصة في عملية ذات بعد تجاري ولا شيء سواه — على حد تعبيره شخصياً—.⁽⁵⁾ وأكد على مخاطبة الكويت للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن .⁽⁶⁾

وفي اليوم التالي مباشرة لإعلان الشيخ سعد العبد الله عن هذه العملية بدأت عملية رفع الأعلام على الناقلات التي أعيد تسجيلها لدى الولايات المتحدة في منطقة دي لاوار بويلمنجتون ،⁽⁷⁾ وتم تحويل الأسماء العربية لهذه الناقلات الإحدى عشرة إلى أسماء أمريكية .

وتفادياً لحذوث بعض العراقيل الفنية التي كانت تثيرها بعض أجهزة الإعلام الأمريكية قامت الكويت بإنشاء شركة Chesapeake بمنطقة دي لاوار كشركة أمريكية خالصة تملك هذه

(1) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 20 .

(2) Chookiat . P., US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 273.

(3) سليمان الشاهين ، المرجع السابق ، ص 25 .

(4) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، 1987/7/23 .

(5) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 27 .

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 412 .

الناقلات الجديدة التي أصبحت لا تختلف عن أية ناقلة أمريكية أخرى من حيث التمتع بالحماية والرعاية والخضوع للقوانين الأمريكية .⁽¹⁾ ⁽²⁾

وفور الإعلان عن الاتفاق الأمريكي الكويتي بكل تفاصيله بدت الولايات المتحدة في طريقها لنشر قواتها البحرية في منطقة الخليج العربي في الفترة المتبقية من عام 1987 وعام 1988 بأكمله . وعد هذا السلوك بمثابة إعلان أمريكي صريح عن الرغبة في عدم هيمنة أية دولة إقليمية على منطقة الخليج العربي.⁽³⁾

وبدأت إدارة الرئيس ريجان في تبني سياسة (التدخل الفاعل Active Intervention)⁽⁴⁾ من خلال القيام بأعمال عسكرية قوية رادعة ضد الجيش الإيراني ، ثم تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية ثنائية جديدة تتمثل في تدخل عسكري نشط مع زيادة السفن الحربية في المنطقة مع خلق ضغط دولي لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية من خلال تدويل الحرب فتضطر إيران لقبول قرار مجلس الأمن رقم 598.⁽⁵⁾

وفي نهاية عام 1987 أعلن رسمياً في الولايات المتحدة الأمريكية أن وزير الدفاع الجديد فرانك كارلوتشي الذي خلف كامبر وينبرجر سوف يزور الكويت والسعودية والبحرين بهدف إخطار الرئيس ريجان بالهيكمل العسكري المطلوب لتنفيذ المهمة الأمريكية بالخليج.⁽⁶⁾

واستغلت الولايات المتحدة عملية حماية الناقلات في زيادة حجم قواتها العسكرية الموجودة في منطقة الخليج العربي ، وازدادت في ذهنها البقاء مستقبلاً في المنطقة حتى لو تم حل المشاكل الموجودة وانتهت الحرب العراقية الإيرانية الدائرة منذ نحو ثمان سنوات ، وأكد على صحة هذا الكلام وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز الذي صرح قائلاً : ⁽⁷⁾ إن هذا الحشد الأمريكي يندرج ضمن نطاق سياسة صلبة وطويلة الأمد ، رصدت الولايات المتحدة من أجلها خلال عام 1987 فقط حوال

(1) أخذت الأسماء الجديدة للسفن الإحدى عشرة من أسماء بلدات صغيرة تقع على طول لمر دى لاوار في نيوجرسي الشمالية بأمريكا .

(2) مرفق في الجزء الخاص باللاحق جنول يضم الأسماء القديمة والجديدة لهذه الناقلات وكذلك أنواعها وحملتها تحت رقم 9 .

(3) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 24 .

(4) عبد الله المعزى ، " أمن الخليج العربي ... دراسة في الأسباب والمعطيات " ، ص 237 .

(5) نفسه .

(6) جريدة القبس ، الكويت ، 1987/12/31 .

300 مليون دولار لبناء منشآت حربية وبات لديها أكثر من ثلاث وثلاثين قاعدة في منطقة الخليج⁽¹⁾.

وقد بعثت وزارة الدفاع الأمريكية بوححدات كبيرة من حرس السواحل الأمريكي بهدف مساعدة القوات البحرية المرابطة في الخليج في مهمة وصفت بأنها الأبعد لحرس السواحل منذ حرب فيتنام.⁽²⁾ كما تم إرسال عدد ضخم من طائرات المليكوبتر التي اقتصت بالبحث عن الألغام المزروعة في الخليج عن طريق استخدام الموجات فوق الصوتية.⁽³⁾ وتمثلت القوة البحرية الأمريكية في حاملة الطائرات (كونستليشن) التي تحمل 85 طائرة مقاتلة ترافقها مدمرتان ، وأربع فرقاطات ، وأربع سفن إمداد وسفينة عتاد بإشراف وتوجيه من المدمرة (لاسال). وبالطبع فإن مياه الخليج لم تكن تقدر على استيعاب هذه القوات الضخمة الحجم والعدد فوققت على محاذة الخليج فوق مياه المحيط الهندي.⁽⁴⁾

وفي العام نفسه - 1987 - تم تعزيز الأسطول الأمريكي الموجود بالبحر المتوسط الموجود على مقربة من الخليج العربي بحاملة الطائرات (ساراتوجا) التي غادرت قاعدتها في فلوريدا وهي تحمل 14 قطعة بحرية منها مدمرات وفرقاطات.⁽⁵⁾

وقد وصلت جملة القوات الأمريكية قرب نهاية عام 1987 إلى 48 سفينة حربية و25 ألف جندي ، وهو التركيز البحري الأكبر منذ حرب فيتنام.⁽⁶⁾ وقد بلغت التكاليف اليومية لهذه القوات قرابة المليون دولار.⁽⁷⁾

وفي النصف الثاني من عام 1987 تحولت القوات الأمريكية من وضعها الدفاعي إلى وضع هجومي شرس تجاه القوات الإيرانية بمختلف فئاتها ، بدأ بتدمير سفينة حربية إيرانية بضررها عن طريق الطائرات وإغراقها في 22 سبتمبر 1987.⁽⁸⁾

(1) عبد الرحمن النعيمي ، الصراع على الخليج العربي ، ص 91.

(2) حرية الخليج ، الشارقة ، 1987/10/7 .

(3) يحيى رجب ، أمن الخليج العربي ، الجزء الأول ، ص 127.

(4) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 27.

(5) يحيى رجب ، المرجع السابق ، ص 122.

(6) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 110.

(7) نمام البرازي ، العرب وأمريكا ، ص 262.

(8) جورج شولتر ، مرجع سابق ، ص 421 .

وفي الثامن من أكتوبر أغرقت للروحيات الأمريكية ثلاثة قوارب إيرانية مسلحة.⁽¹⁾ وفي 18 أكتوبر ضربت القوات الأمريكية ناقلي بترول إيرانيين⁽²⁾ وفي اليوم التالي دمر الأسطول الأمريكي سفينة معمدات إيرانية.⁽³⁾ وفي اليوم نفسه تم ضرب الرصيف البترولي الإيراني.⁽⁴⁾

وجاءت هذه الضربات بعد هجوم الإيرانيين على بعض ناقلات البترول المعاد تسجيلها . وفي 18 أبريل 1988 تم ضرب رصيفي بترول إيرانيين — منصتين عائمتين — وفي نفس اليوم تم إغراق سفينة حربية إيرانية ، وفرقاطة تابعة لها .⁽⁵⁾ وفي الثالث من مايو عام 1988 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها قد منحت سفنها الحربية وطائراتها صلاحية إطلاق النار على السفن والزوارق المعادية التي تهاجم سفن دول ليست طرفاً في الحرب .⁽⁶⁾

يذكر أن الأعمال الحربية المرافقة لعملية حماية الناقلات قد بلغت في النصف الثاني من عام 1987 حوالي 69 مليون دولار ، بتكلفة شهرية تراوحت ما بين 10 : 15 مليون دولار في عام 1988. وفي آخر ستة شهور من عملية رفع الأعلام أنفقت 120 مليون دولار كتكلفة لسبع وعشرين عملية مرافقة ناجحة بتكلفة بلغت خمسة ملايين دولار للعملية الواحدة. وبلغ إجمالي تكلفة 89 عملية مرافقة في الفترة ما بين يوليو 1987 حتى سبتمبر 1988 حوالي 445 مليون دولار ، تحملت منها الكويت 75 مليون دولار ، أنفقت بواقع خمسة ملايين دولار شهرياً ، وهذا لا يعني أن المبلغ المتبقى قد تحملته أمريكا وحدها ، بل شاركها في تحمله كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليابان .⁽⁷⁾

وبانتصاف عام 1988 كان العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد تأجج ووصل إلى منتهاه خاصة بعد استهداف الولايات المتحدة للمنشآت النفطية الإيرانية ، وما زاد الحال سوءاً قيام

(1) للمرجع السابق ، ص 422 .

(2) Anoushiravan Ehteshami, op . cit., p. 233 .

(3) جورج شولتز ، للمرجع السابق .

(4) يحيى رجب ، أمن الخليج العربي ، الجزء الأول ، ص 135 .

(5) للمرجع السابق ، ص 141 .

(6) للمرجع السابق ، ص 143 .

(7) Abdul Reda Asiri , op. cit., p. 112 .

القوات البحرية الأمريكية بإسقاط الطائرة المدنية الإيرانية طراز (A300B) وقتل جميع ركابها البالغ عددهم 290 مدنياً ، وذلك في رحلتها إلى دبي عبر مضيق هرمز .⁽¹⁾

وقد أسقطت هذه الطائرة في اليوم الثالث من شهر يوليو عام 1988⁽²⁾ عن طريق صاروخ موجه من على سطح البارجة الأمريكية (Vincennies) .⁽³⁾ وقد بررت الولايات المتحدة هذا التصرف بأنه تم عن طريق الخطأ ، حيث إن أجهزة الرادار قد حددت الطائرة بصفتها طائرة مقاتلة من طراز فانتوم F14 ، وأنه أثناء تحليقها كان هناك اشتباك فوق المياه مع الزوارق الأمريكية الصغيرة ، فظن العسكريون الأمريكيون أن هذا هجوم جوي بحري إيراني منظم ، لذا تم ضرب الطائرة بصاروخين أرض جو دمرها في الجو .⁽⁴⁾

وفي يوم الحادثة نفسه وجه ريجان خطابه الرسمي للعالم الذي وصف فيه الحادث بأنه مأساة إنسانية مرعبة ، وقدم تعازيه لأسر الركاب والطاقم ، وأعلن عن بدء التحقيقات حول هذا الخطأ من قبل وزارة الدفاع الأمريكية ، ثم أكد أن وقوع مثل هذه الكارثة قد أوضح مدى الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام.⁽⁵⁾ وفي الرابع عشر من أغسطس أعلنت السلطات الأمريكية أن الضابط الذي أمر بضرب هذه الطائرة سوف ينال تأنيباً قاسياً، وعقاباً شديداً .⁽⁶⁾ وقد أرجع البعض قبول الخوميني للقرار 598، ووقف إطلاق النار إلى وقوع هذه المأساة.⁽⁷⁾

(1) Joseph Wright, The United States and the Gulf, p. 43.

(2) عمر الشافعي ، " اتفاق الدور الإيراني " ، ص 44.

(3) هوشنك أمير أحمدى ، " النزاع الإيراني الإماراتي : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت ، ص 47 .

(4) مايكل بالمر ، حرمي الخليج ، ص 149 .

(5) American Foreign Policy : Current Documents 1988, Document No : 249, p 443.

(6) Trevor Mysteron, op. cit., p. 240.

(7) عمر الشافعي ، المرجع السابق .

ثانياً : السياسة الأمريكية تجاه العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية :

نظرت إدارة الرئيس ريجان إلى العراق في هذه الأثناء باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على وقف المد الإيراني الخطير في منطقة الخليج العربي ، - وذلك على حد قول وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز-⁽¹⁾

والحق أن العراق مثّل بالنسبة للولايات المتحدة في تلك الفترة البديل الأقل تكلفة لمخاطر تدخلها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي لمواجهة النظام الإيراني الذي شكل تهديداً خطيراً جداً للمنطقة من وجهة النظر الأمريكية التي رأت في الحرب بين البلدين فرصة لتحقيق هدفين مهمين جداً لإستراتيجيتها العسكرية في المنطقة هما إضعاف واستنزاف القدرات الإيرانية العسكرية والمادية والبشرية الضخمة جداً ، وبالتالي تضائل فرصتها في السيطرة على الإقليم ، واعتلاء مرتبة الزعامة فيه ، وإضعاف واستنزاف القدرات العراقية الضخمة أيضاً ؛ بهدف منعه من الظهور كقوة إقليمية كبرى يمكنها السيطرة على الإقليم في حال هزيمته الإيرانيين شريطة أن تستمر الحرب لسنوات عدة.

وبالطبع فإنه إذا نجحت هذه الخطة الأمريكية في القضاء على القوتين الإقليميتين الكبيرتين - العراق وإيران - فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيمكنها حينئذ السيطرة على الإقليم منفردة دونما أى شعور بالقلق من أية قوة معادية لها في منطقة الخليج العربي ، وإذا سارت الأمور على هذا النحو فلم لا تطمع في تحقيق انقلاب سياسى في إيران يطاح على إثره بالنظام الحاكم ، ويستبدل بنظام أكثر مرونة يمكن للولايات المتحدة من خلاله استعادة دورها القديم في إيران الذي لعبته باقتدار وتمكن بالفين في عقد السبعينيات ؟

لكن المحير في الأمر هو هذا السلوك العدواني الذي مارسته الولايات المتحدة ضد العراق بعد مرور أقل من سنة على نشوب الحرب العراقية الإيرانية على الرغم من المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها من أجل إستعادة علاقاتها الجيدة معها والتي سيشار إليها تفصيلاً لاحقاً . وتمثل هذا السلوك العدواني في إعطائها الضوء الأخضر⁽²⁾ لإسرائيل لضرب للمفاعل النووي العراقي في عام 1981.

(1) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص151.

(2) يبدى البعض تحفظاً على هذا التعبير (الضوء الأخضر) على اعتبار أن علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل ذات ضوء أخضر دائم ، وأن الضوء الأحمر الأمريكي تجاه إسرائيل هو الجدير بالملاحظة على الرغم من قلة انبعاثه . 11

أمريكا وضرب المفاعل النووي العراقي " يونيو 1981 " :

في يوم الأحد الموافق السادس من شهر يونيو 1981 قامت تسع طائرات إسرائيلية بغارة جوية على مدينة بغداد استهدفت ضرب المنشآت النووية العراقية ، ولم يبادر العراق باقتحام إسرائيل إلا بعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية مسؤوليتها عن هذا الهجوم في السابع من يونيو 1981.⁽¹⁾

وقد بررت إسرائيل هجومها هذا بأن العراق كان ينوي ضربها بقنابل نووية توجه إليها مباشرة⁽²⁾ ، وقد نجحت إسرائيل في تنفيذ هجومها هذا لأسباب عدة من أهمها :

- 1- التدريب الجيد للطواقم الذي قام بهذه العملية ، وعدده أربعة وعشرون طياراً طيلة عشرة شهور.⁽³⁾
- 2- دعم إدارة ريجان ومباركتها لهذه العملية وتشجيعها لها على المستوى السياسي⁽⁴⁾.
- 3- الدعم الأمريكي للمعلومات والاستخباراتي الكبير الذي قدمته لإسرائيل .
- 4- تعطيل الولايات المتحدة لطائرات الأوكس التي اشترت بمبالغ ضخمة من أجل رصد مثل هذه المحاولات الهجومية . وأقصد طائرات الأوكس الموجودة بالسعودية .
- 5- ثقة إسرائيل في ضعف ردة الفعل العربية وعدم ارتفاعها إلى مستوى يقلقها ، ويهدد أمنها وهو ما أكدته وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في بغداد بعد نحو ثلاثة أيام فقط باكتفائهم بالرفض والشجب كالعادة. ||⁽⁵⁾
- 6- إدراك إسرائيل للموقف الدولي جيداً ، وللأمم المتحدة تحديداً التي أصدرت قرارها بإدانة إسرائيل شفهاً ، ولا شيء سوى ذلك. ||⁽⁶⁾

-
- (1) بيان مجلس قيادة الثورة العراقي الصادر بتاريخ 1981/6/7 ، نقلا عن جريدة النهار ، بيروت ، 1981/6/8 .
 - (2) منذر الموصلي ، مرجع سابق ، ص 438.
 - (3) المرجع السابق ، ص 434.
 - (4) محمد الأطرش ، مرجع سابق ، ص 29 .
 - (5) البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية العرب للتعقد ببغداد الصادر بتاريخ 1981/6/11 ، نقلا عن : جريدة النهار ، بيروت 1981/6/12 .
 - (6) عابدة العلي سري الدين ، مرجع سابق ، ص 14.

7- وقوف إسرائيل على أرض صلبة واحتماؤها في ركن أمين ، واستنادها على ظهر قوى هو الولايات المتحدة التي حاولت تروية الجانب الإسرائيلي ، وإيجاد للمر لقيامه بهذا العدوان.⁽¹⁾ في الوقت نفسه الذي كانت تصدق فيه على قرار مجلس الأمن الذي أدان هذا التصرف الإسرائيلي.⁽²⁾

عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق "نوفمبر 1984":

عادت العلاقات بين البلدين على الرغم من التباعد الواضح الذي رسم علاقتهما معاً خلال حقبة السبعينيات بسبب توجه العراق ناحية الاتحاد السوفيتي ، والذي توجه بتوقيعه اتفاقية الصداقة معه عام 1972 وميل الولايات المتحدة نحو إيران ، وتوثيق علاقتهما بها ، حيث شهد عام 1972 تباعداً وصل إلى حد العداء من جانب العراق التي وصف نائب رئيسها - صدام حسين آنذاك - السياسة الأمريكية بأنها سياسة غير متكافئة ، وغير عادلة مع البلاد والشعوب العربية ، ومن ضمنها العراق بالطبع.⁽³⁾

ولكن مع مرور السنين وتقلبات الأوضاع ، وكعادة السياسة دائماً في عدم الثبات ، بدأت الولايات المتحدة مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 في التوجه نحو العراق ؛ حيث أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في فبراير 1979 أن هناك وسطاء أمريكيين أرسلوا من واشنطن للبحث في إمكانية إعادة العلاقات المقطوعة بين البلدين.⁽⁴⁾

وتزايدت الجهود الأمريكية لتحقيق هذا الهدف خاصة بعد سقوط الشاه ، ومن ثم حدوث أزمة الرهائن الأمريكيين ، وبدأت الإشارة إلى محاولات يقوم بها مستشار كارتر للأمن القومي زبغنيو بريزنسكي بنية تحقيق التقارب مع بغداد .

وفي إبريل 1980 أكد بريزنسكي صحة هذا الكلام بقوله : 'نحن لا نرى تعاضداً أساسياً في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق ، كما أننا لا نشعر بأن العلاقات الأمريكية العراقية يجب أن تبقى في قالب الخصومة والعداء'.⁽⁵⁾

(1) The Gulf Cooperation Council : Search for the Security in the Persian Gulf, (Michigan : A. Bell and Howel Company, 1985), p. 69 .

(2) عبد القادر فهمي ، مرجع سابق ، ص 299 .

(3) جريدة الثورة ، بغداد ، 1972/6/16 .

(4) عبد الجليل مروهون ، " العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكي " ص 48 .

(5) نفسه .

وقد نقل عن بريزنسكى أنه كان دائماً ما يعلن تشجيعه وحته العراق على مهاجمة إيران واستعادة شط العرب - وذلك بعد سقوط الشاه بالطبع - وقد أبلغ بريزنسكى صدام برأيه في أنه إذا هوجمت إيران من قبل العراق وضغط عليها فإنها سرعان ما تستهאר.⁽¹⁾ ويبدو أن صدام قد اقتنع بهذا الرأي وقبل هذه النصيحة فهاجم إيران وبدأ بالحرب معها.

وقد صرح كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فور اشتعال الحرب بأنه يتمنى أن يقتل كل طرف من الآخر!!، كما أعرب عن أمله في خروج كليهما خاسراً من هذه الحرب.⁽²⁾ ولقد جاء الدعم الأمريكى لإسرائيل في ضرب للمفاعل النووى العراقى ليعرقل هذه الجهود والمحاولات قليلاً، والى سرعان ما عادت مرة أخرى من خلال اللقاءات الرسمية المشتركة بين البلدين كاجتماع وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز مع نظيره العراقى سعدون حمادى في ديسمبر 1982، رغم أنه لم يسفر عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب شكوك العراقيين من مساندة الولايات المتحدة ودعمها لإيران.⁽³⁾

وفى نوفمبر 1983 توصل مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى اقتناع مفاده أن هزيمة العراق في حربه ضد إيران تعد ضربة أساسية للمصالح الأمريكية والغربية في هذه المنطقة.⁽⁴⁾ وقد شهدت هذه الفترة - أواخر عام 1983 - جهوداً دبلوماسية مكثفة من الطرفين من أجل إعادة العلاقات، كإرسال ريجان لمبعوثه إلى الشرق الأوسط دونالد مانفيلد لبغداد في أواخر عام 1983، واجتماعه بالرئيس العراقى، وإبلاغه له برغبة الولايات المتحدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق.⁽⁵⁾

وبقدر اهتمام أمريكا بهذه المسألة كان اهتمام العراق الذى قدم دبلوماسيوه طلباً للأمم المتحدة يعلنون فيه رغبة بلادهم في إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الولايات المتحدة.⁽⁶⁾ وردت

(1) رامزى كلارك، مرجع سابق، ص 24.

(2) المرجع السابق، ص 25.

(3) مجلة الحوادث، لندن، 1982/12/3.

(4) عبد الجليل مرهون، "العلاقات الخليجية العراقية"، ص 48.

(5) نبيه الأصغهان، "يوميات الحرب العراقية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، يوليو 1986، مؤسسة الأهرام، بالقاهرة، ص 138.

(6) جورج شولتز، مرجع سابق، ص 150.

الولايات المتحدة على هذا الطلب بالإعلان عن موافقة الرئيس ريجان على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في 12 أكتوبر 1984.⁽¹⁾

وفي 26 نوفمبر 1984 أعلن رسمياً عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب اجتماع وزير الخارجية العراقية طارق عزيز مع الرئيس الأمريكي ريجان في اليوم ذاته.⁽²⁾

الدعم الأمريكي للعراق خلال سنوات الحرب : " 1980 : 1988 "

لم يبدأ هذا الدعم جلياً في الستين الأوليين من الحرب للأسباب التالية :

1- محاولة أمريكا إخفاء أى جهود تقدمها لأحد طرفي النزاع كي لا تفقد مظهرها المحايد أمام الرأي العام الدولي.

2- كانت الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بأمل - ولو ضعيفاً - في استرجاع علاقاتها المتميزة مع إيران - حليف الأملس القريب - .

3- كان العراق حتى هذه الأثناء لا يزال مدرجاً على قائمة أسماء الدول الراعية للإرهاب .
Sponsors of Terrorism

4- دعم أمريكا وتأييدها لإقدام إسرائيل على ضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981 .
ومع دخول الحرب عامها الثالث بدأت العلاقات تتحسن رويداً رويداً ، وتمثل هذا التحسن في الأفعال التالية:⁽³⁾

1- إمداد الولايات المتحدة العراق بقدر هائل من المعلومات الاستخبارية عن القدرات العسكرية الإيرانية عن طريق الأقمار الصناعية .

2- استقدام بعض فرق الكوماندوز العراقية للتدريب في الولايات المتحدة .

3- إرسال مجموعة خبراء من المخابرات المركزية الأمريكية إلى العراق لتقديم المعلومات والنصائح اللازمة للعراق ، كي يحقق النصر على إيران .

(1) المرجع السابق .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1984 , (Washington : Department of State, 1986), Document No : 228, p. 525.

(3) رامزي كلارك ، مرجع سابق ، ص 26 .

- 4- منح العراق حمساً وأربعين طائرة هليكوبتر من طراز بيل .
- 5- منح العراق مجموعة من طائرات النقل العسكرية من طراز لوكهيدال 100 .
- 6- منح العراق مجموعة كبيرة من السيارات العسكرية اللازمة للقتال البري.
- 7- مساعدة العراق عن طريق فرض حصار على بيع أسلحة إلى إيران⁽¹⁾ وربما بعض الدول الخليفة لها كسوريا مثلاً التي حظرت عليها أمريكا في الخامس من يونيو عام 1986 شراء أية أسلحة⁽²⁾
- 8- تقدم أسلحة أمريكية متقدمة للعراق ؛ كي يحقق نصراً حاسماً على إيران .⁽³⁾
- 9- تسهيل عملية شراء العراق للمنتجات الزراعية الأمريكية بتقديم تأمين يبلغ مليار دولار كضمان لعملية الشراء .⁽⁴⁾
- 10- تقدم قروض للعراق من وزارة الزراعة الأمريكية بقيمة خمسة مليارات دولار.⁽⁵⁾
- 11- شراء كميات كبيرة جداً من النفط العراقي للعروض للبيع في سوق النفط العالمي.⁽⁶⁾
- 12- امداد الولايات المتحدة العراق بالحبوب والمواد الغذائية طيلة فترة الحرب.⁽⁷⁾
- 13- مساهمة أمريكا في مد خطوط أنابيب البترول العراقية .⁽⁸⁾
- 14- إنشاء خط مباشر بين واشنطن وبغداد لد العراق بكافة أنواع المعلومات تحت إشراف وليام كيسى مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.⁽⁹⁾
- 15- دعم أمريكا المتواصل لقرارات مجلس الأمن التي تدعين إيران .⁽¹⁰⁾

-
- (1) على المستوى الرسمي للعلن أمام الرأي العام العالمى فقط .11
 - (2) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 151 .
 - (3) رامزى كلارك ، مرجع سابق ، ص 26 .
 - (4) عبد الرحمن النجى ، مرجع سابق ، ص 88 .
 - (5) رامزى كلارك ، للرجع السابق .
 - (6) نفسه .
 - (7) على منير ، حرب الخليج : أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ ، (القاهرة : الحقوق محفوظة للمؤلف د.ت) ، تقدم : صلاح منتصر ، ص 35 .
 - (8) نفسه .
 - (9) نفسه .
 - (10) عبد الرحمن النجى ، مرجع سابق ، ص 88 .

16- قيام الولايات المتحدة في عام 1982 برفع اسم العراق من قائمة الدول التي ترعى الإرهاب⁽¹⁾

17- بعد الكشف عن فضيحة بيع أمريكا أسلحة إلى إيران في عام 1986 حرصت الولايات المتحدة على توضيح المسألة والكشف عن ملاساقا عن طريق إرسال ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى بغداد في مايو 1987⁽²⁾ ، واهتمام ريجان بتقلص اعتبار رسمي إلى الرئيس العراقي عن طريق إرساله لموفد رسمي لهذا الشأن⁽³⁾.

18- في أغسطس 1987 تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين لتقوية العلاقات الاقتصادية بينهما⁽⁴⁾.

19- في نوفمبر 1988 قدمت الولايات المتحدة للعراق قرضاً بقيمة مليار دولار⁽⁵⁾.

20- في مايو 1987 وصلت العلاقة الودية بين البلدين أقصى مدى لها ، بقبول الولايات المتحدة اعتبار العراق عن الخطأ الفادح الذي ارتكبه تجاه القوات البحرية الأمريكية بضررها يوم 17 مايو الفرقاطة الأمريكية (ستارك) بصاروخين من طراز (إكروسييت) أطلقا من طائرة عراقية فرنسية الصنع من طراز مواج حينما كانت الفرقاطة على بعد سبعين ميلاً إلى الشمال من البحرين⁽⁶⁾ . وعلى الفور قدم الرئيس العراقي صدام حسين إعتذاره للولايات المتحدة في اليوم التالي مباشرة ، وأوضح أن الحادث كان غير متعمد ، وعُني ألا يؤثر على العلاقات بين البلدين ثم طلب من الرئيس ريجان أن ينقل تعازيه لأسر الضحايا⁽⁷⁾ . وفي اليوم نفسه عبر ريجان للشعب الأمريكي ولأسر الضحايا عن أسفه وخالص تعازيه لهم ، وحاول تهدئة الرأي العام الأمريكي النائر بقوله : ' إن

(1) Joseph Wright , op . cit., p. 40.

(2) تمام البرزقي ، العراق وأمريكا ، ص 153 .

(3) بيار سالتجر وإريك لوران ، الفكرة للخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على البعد العسكري للازمة ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1991) ، ترجمة : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ص 56 .

(4) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 179.

(5) علي منو ، مرجع سابق ، ص 35 .

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 11.

(7) American Foreign Policy : Current Documents 1987,(Washington : Department of State , 1988) , Document No : 258 , p. 422.

هؤلاء الرجال كانوا في مهمة لحماية المصالح الأمريكية ومصالح العالم الحر في الخليج⁽¹⁾. هذا وقد دفع العراق تعويضاً باهظاً لكل جندي من الجنود الذين توفوا والبالغ عددهم سبعة وثلاثين جندياً بلغ 730 ألف دولار للجندي الواحد بإجمالي 27 مليون دولار ، وكذلك تعهدت العراق بإصلاح التلقيات التي حدثت بالفرقاطة وتحمل غسائرهما⁽²⁾.

لكن كل ما سبق لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تؤيد العراق في كل تصرفاته طيلة سنوات الحرب الثمان ، ولعل أبرز نقاط الخلاف بين البلدين تمثلت في إدانة أمريكا للعراق في السابع من شهر مارس عام 1982 حينما لوح العراق باستخدام الأسلحة الكيميائية لأول مرة ضد إيران⁽³⁾.

وفي 30 مارس من العام نفسه أعلنت الولايات المتحدة فرضها حظراً على بغداد تضمن خمس مواد كيميائية تستخدم في صنع الأسلحة الكيميائية⁽⁴⁾.

وحينما تمى إلى مسامح الإدارة الأمريكية خير استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد إيران في مارس 1984 ، أدانت على الفور هذا الاستخدام وذلك على لسان المتحدث الرسمي للإدارة الأمريكية في 4 مارس 1984⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من كل الإدانات السابقة فإن الولايات المتحدة ظلت تميل ناحية العراق وتولييه اهتماماً خاصاً وتعامله بمندوء خاص حتى في أحلك المواقف وأصعبها .

(1) American Foreign Policy , 1987 , Document No : 267 , p. 421.

(2) جورج شولتز ، المرجع السابق ، ص 412 .

(3) المرجع السابق ، ص 149 .

(4) المرجع السابق ، ص 150 .

(5) American Foreign Policy , Current Documents 1984 , (Washington : Department of State , 1986) , Document No : 222 , P. 520.

- الموقف الأمريكي من الحرب العراقية الإيرانية " التحليل والتعليق " :

لا يمكن الحديث عن هذا الموقف وتفهم أبعاده دون الرجوع إلى الأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، وكذلك يجب التركيز بشكل أوضح على السياسة الأمريكية تجاه دول هذه المنطقة وعلى رأسها - بالطبع - العراق وإيران اللتان تشكل علاقتهما بأمریکا جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية .

وبالنسبة للمصالح الأمريكية فقد سبق الحديث عنها تفصيلاً في التمهيد وكذلك من خلال فصول الكتاب الرئيسية الستة ، والأمراً نفسه بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وإيران التي سبق الحديث عنها تفصيلاً في فصول الكتاب الرئيسية . إذن فالقصد هنا هو تحليل هذه السياسة في فترة الحرب العراقية الإيرانية فقط ، واستعراض أهم ملامحها مع تعليق شخصي عليها .

ولكي يبدو الأمر أكثر وضوحاً يجب علينا توضيح الحالة التي كانت عليها الولايات المتحدة لحظة اشتعال فتيل الحرب في عام 1980 . والتاريخ يقول إنها كانت في هذه الأثناء في فترة تعد من أسوأ الفترات التي مرت عليها وعلى مصالحها الخارجية وفي منطقة الخليج العربي تحديداً ، فالخليف الإيراني سقط وسقطت معه مصالح متشابكة كثيرة جداً بين البلدين والكرامة الأمريكية امتحنت امتحاناً قاسياً استمر طيلة 444 يوماً في انتظار النتيجة ، والولايات المتحدة تقلى - على المستوى الشعبي والرسمي - داخلياً بسبب هذه الظروف ، كما أنها تعيش نهاية فترة رئاسية وميلاد أخرى نشبت الأمريكيون بها جيداً كي تعيدهم إلى سابق كبريائهم وغرستهم ، كل هذا ثم في وقت كان العدو الأكبر للولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي - يتسلل وهدوء شديد تجاه منطقة الخليج العربي التي تحوى أهم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تمثل المستهلك والمستورد الأكبر للبترول في العالم .⁽¹⁾

لذلك كله لم تكن الولايات المتحدة مهيأة للتحرك والرد على هذه التطورات المفاجئة التي تهدد مصالحها في المنطقة ، كما أنها كانت تنظر إلى التنظيم والجاهزية اللازمتين لمواجهة هذه التطورات والمخاطر والقضاء عليها ، فبدت في أول الأمر وكأنها تقف لتشاهد هذا الصراع وتنتظر إلى أن يتمكن أحد الطرفين من القضاء على الآخر في فترة لم تكن تظن هي ولا غيرها أن تطول إلى ثمان سنوات .

(1) John Creighton . op . cit, p. 85 .

وهنا يجب أن نوضح أن الموقف الأمريكي حيال هذه الحرب لم يكن موقفاً واحداً ، ولكنه في الحقيقة كان عبارة عن موقفين أحدهما رسمي معلن ينادى بإنهاء الحرب وتطبيق القرارات الدولية، وثانيهما رسمي أيضاً لكنه غير معلن يحاول إذكاء هذا الصراع وتأجيجه بدعمه الطرفين بالسلاح والعناد اللازم ، مستغلاً كل هذا في القيام بمحاولات متتابعة لزيادة حجم قواته العسكرية بمنطقة الخليج العربي .

ونبدأ باستعراض (الموقف الرسمي المعلن) ، وهنا نعود لنؤكد أن هذه الحرب تزامنت مع إدارتين مختلفتين (كارتر وريجان) وهما الإدارتان المختلفتان في أغلب التوجهات ، وغثل سلوك إدارة كارتر تجاه هذه الحرب في المواقف التالية :⁽¹⁾

- 1) تبني موقف الحياد تجاه طرق الحرب رغم وجود اتجاه داخلي ينادى بدعم إيران .
- 2) حظر نطاق الحرب والحيولة دون اتساعها ، كي لا تدخل باقي دول الخليج فيها .
- 3) ضمان استمرار تدفق النفط .
- 4) حماية طرق الملاحة بالخليج العربي .
- 5) تكثيف الوجود العسكري بالمنطقة وتعزيزات القدرات الأمريكية لها .
- 6) مطالبة الاتحاد السوفيتي حليف العراق بالحياد التام .⁽²⁾

وقبل انتهاء فترة كارتر الرئاسية قام بإرسال بعثة لتقصي الحقائق في منطقة الخليج العربي برئاسة السناتور براдли بدأت مهمتها في الثاني من يناير عام 1981 ومكثت لمدة ثلاثة وعشرين يوماً قضت اثني عشر يوماً منها بالسعودية وأربعة أيام في الإمارات ومثلها في الكويت ويومين في قطر ويوماً واحداً في البحرين .⁽³⁾ وفور عودة هذه البعثة أعدت دراسة قاربت الألف صفحة قامت برفعها إلى المسؤولين بالبيت الأبيض كي يتمكنوا من تحديد الطريقة والسياسة المثلى للتعاون مع دول المنطقة بعد التطورات الجديدة .⁽⁴⁾

(1) عبد القادر فهمي ، مرجع سابق ، ص 299 .

(2) New York Times, 12/10/1980.

(3) محمود بكري ، جريمة أمريكا في الخليج ، ص 75 .

(4) نفسه .

وقد هدفت هذه البعثة منذ اليوم الأول لوصولها إلى المنطقة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول كل الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة ، حيث توصلت إلى خطورة امتداد الصراع إلى باقي دول المنطقة لأن هذا - في حال حدوثه - سوف يهدد الواردات الأمريكية من بترول المنطقة ، التي ستخفض إلى 18.4 مليون برميل يومياً ، أما في حالة اقتصار القتال على العراق وإيران فقط فإنها ستخفض إلى أربعة ملايين برميل يومياً فقط .⁽¹⁾

ومع وصول الرئيس ريغان إلى سدة الحكم ، بدأ رجال إدارته في إطلاق التصريحات الرسمية التي تهدف إلى وقف القتال الدائر بين البلدين ، وعودة العلاقات الودية بينهما ، وحاولت أمريكا من خلال إطلاقها هذه التصريحات أن تبدو وكأنها الدولة التي ترعى السلام ، والتي تستحق أن تكون القوة العظمى الوحيدة الجديرة بثقة باقي دول العالم (Credible Arbiter) .⁽²⁾

وقد توالى التصريحات الرسمية الأمريكية منذ السنة الثانية للحرب العراقية الإيرانية ، وجاءت على النحو التالي :

- في الرابع من يونيو عام 1982 أكد ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية على التزام أمريكا بتحقيق السلام في المنطقة والدفاع عن أصدقائها في المنطقة.⁽³⁾
- في 14 يوليو 1982 أعلن البيت الأبيض تشجيع الولايات المتحدة لاحتزام استقلال العراق وإيران ، وكذلك تشجيع الجهود الدولية لحل الصراع سلمياً .⁽⁴⁾
- في 15 إبريل 1983 صرح وزير الخارجية جورج شولتز بأن موقف أمريكا من الحرب هو المطالبة الدائمة بوقفها، ونفي وجود أية علاقات خاصة بالعراق أو إيران ، ووصف القدرة الأمريكية بالتدخل العسكري في الخليج بأنها محدودة للغاية.⁽⁵⁾

(1) المرجع السابق .

(2) ممام البرازي ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 167 .

(3) جريدة السياسة الكويتية ، 1982/6/5 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1982 , (Washington : Department of State , 1985), Document No : 335, p. 784.

(5) American Foreign Policy : Current Documents 1983, (Washington : Department of State, 1985 , Document No : 315, p. 708.

- في 11 نوفمبر 1983 أعلن وزير الدفاع كاسبر واينبرجر أنه من المهم لمصلحة دول العالم الحر بقاء مضيق هرمز مفتوحاً وإنهاء الصراع العراقي الإيراني.⁽¹⁾
- في 31 أكتوبر 1983 صوتت أمريكا لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 540 الداعي لإنهاء النزاع العراقي الإيراني.⁽²⁾
- في 11 يونيو 1984 وقف ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بالبيت الأبيض ليؤكد لأعضائها سعي أمريكا الدائم لإقرار السلام بمنطقة الخليج وأن هدفها هو إنهاء هذه الحرب مع تجنب تورط الولايات المتحدة فيها عسكرياً ، وكذلك تشجيعها لكل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه القضية.⁽³⁾
- في 30 يناير 1985 أكد ريتشارد مورفي أمام لجنة الشؤون الخارجية على أن سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه الحرب تتمثل في احتوائها وتشجيع كل الجهود الدولية المبذولة لوقف إمداد الطرفين بالسلح ، وإنهاء هذا النزاع المسلح.⁽⁴⁾
- في 4 أبريل 1985 عاد ريتشارد مورفي ليؤكد على مجهودات أمريكا الكبيرة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، وكذلك إنهاء العنف هناك والحد من استخدام الأسلحة الكيميائية ، ووقف المسحبات على للمراكز المدنية.⁽⁵⁾
- في 15 نوفمبر 1985 أكد جيمس بلاك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لمنطقة الجزيرة العربية على أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تنتهي هذه الحرب وفي أقرب فرصة وأسرع وقت.⁽⁶⁾

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1983/11/12 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1983, Document No : 320, p. 712.

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1984, Document No : 225 , p. 523.

(4) American Foreign 1985, (Washington : Department of State, 1986) , Document No : 253 , p. 551.

(5) Ibid., Document No : 254, p. 551.

(6) تمام الرازي ، أمريكا والعرب ، ص 55 .

- في 26 سبتمبر 1986 أعلن سفير أمريكا في الكويت أن الولايات المتحدة تبذل أقصى جهدها لإنهاء هذه الحرب ضماناً لأمن الخليج وحرية الملاحة فيه .⁽¹⁾
- في 27 يناير 1987 صرح وزير الخارجية جورج شولتز بأن الولايات المتحدة تنادي منذ بداية الحرب في سبتمبر 1980 بضرورة إنجائها ، كما أنها تؤيد جميع الجهود الدولية المبذولة لإقناع إيران بوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب⁽²⁾
- في 25 فبراير 1987 صرح الرئيس ريغان بأنه يبذل قصارى جهده لوضع نهاية سريعة قدر الإمكان لهذه الحرب عن طريق التفاوض بين الجانبين ، كما أن أمريكا تدعو الطرفين المتحاربين للتفاوض وانسحاب كل طرف إلى حدوده الأصلية .⁽³⁾
- في 20 يوليو 1987 وفور صدور القرار رقم 598 أعلن ريغان تأييده له في نفس اليوم، وأعرب عن أمنياته أن تقبل الدولتان بهذا القرار ، وتنتهي هذا الصراع المشتعل بينهما منذ سنوات.⁽⁴⁾

مثلت كل التصريحات السابقة للموقف الرسمي الأمريكي المعلن تجاه الحرب العراقية الإيرانية ، أما (الموقف غير المعلن) الذي هدف إلى إشعال الحرب فتوكله مجموعة من التصرفات والتصريحات الأمريكية التي هدفت إلى تحقيق فوائد ومكاسب تعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كان البعض يور هذا السلوك الأمريكي المرفوض بأنه نوع من التعامل أو التعايش مع الأمر الواقع ، فإن الرد على هذا الكلام يأتي من خلال استعراض الرأي المناهض بأن اندلاع الحرب جاء أصلاً نتيجة لمخططات أمريكية استهدف ضرب إيران عن طريق العراق بسبب سياستها حكومتها الثورية العدائية تجاه أمريكا للتمثلة في احتلال السفارة الأمريكية⁽⁵⁾.

(1) جريدة النهضة ، الكويت ، 1986/9/27 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 253, p. 417.

(3) Ibid., Document No : 254 , p. 419.

(4) Ibid., Document No : 269 , p. 441.

(5) قد يظن البعض أن هذه المعلومة وردت في مصدر عربي بهدف الإساءة إلى الولايات المتحدة ، ولكن الغريب أن الذي نشر هذه المعلومة هو مصدر أمريكي إعلاني ذائع الصيت هو جريدة الواشنطن بوست، للمزيد انظر:

19/8/1980, Washington post

والذين يجلبون لتصديق هذا الكلام يدللون عليه بعدم إدانة الهجوم العراقي على إيران من قبل أمريكا ومن قبل الرأي العام الدولي ممثلاً في مجلس الأمن الدولي الذي أدان احتلال إيران للسفارة الأمريكية بطهران. حتى قرار مجلس الأمن رقم 479 الصادر في سبتمبر 1980 الداعي إلى إيقاف القتال الدائم بين البلدين لم يطالب العراق بالانسحاب من الأراضي الإيرانية التي احتلها.⁽¹⁾ لذلك فعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة حيادها التام حيال طرق الحرب فإن هذا الحياد لم يكن سوى حياد شكلي، أثبتت شكلية وعدم مصداقيته مجموعة من التصرفات المتناقضة تجاه كل من العراق وإيران. ومبعت هذا التناقض أن الولايات المتحدة قد دعمت الطرفين دعماً عسكرياً كبيراً لا لشيء سوى إطالة فترة الصراع أكبر قدر ممكن والقضاء على قولهما الكبيرة معاً، وهو ما أكدته تقرير بعثة برادلي - الذي سبقته الإشارة إليه - بتأكيد على أهمية إذكاء الصراع بين البلدين ما دام قد وقع بالفعل.⁽²⁾

وقامت سياسة أمريكا خلال سنوات الحرب الثمان هذه تجاه العراق وإيران على تسعير الحرب بينهما واستخدام كل منهما لإضعاف الآخر.⁽³⁾ وأصبح المبدأ الأمريكي السائد في هذه الفترة هو (لا نصر ولا هزيمة لأى من طرفي القتال).⁽⁴⁾

فقد أشارت كافة التقارير الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض إلى أن الولايات المتحدة لا تريد خروج إيران منتصرة من هذه الحرب، كما أنها في الوقت ذاته لا تريد انتصار العراق أيضاً.⁽⁵⁾ وذلك لأن انتصار إيران يعني نجاحها في تصدير الثورة إلى باقي دول المنطقة مما سيؤدي إلى زعزعة استقرارها، كذلك فإن انتصار العراق يعني تقسيم إيران وتجزئتها مما سيهدد لدخول السوفيت إليها، كما أن انتصار العراق سيؤدي به إلى محاولة السيطرة وفرض القوة على باقي دول المنطقة التي من الممكن ومن السهل خضوعها للقوة العراقية واتباعها السياسات نفسها التي ينتهجها العراق الأمر الذي سيضعف من السيطرة الأمريكية على هذه الدول.⁽⁶⁾ وقد أكد على صحة هذا الرأي

(1) كمال مجيد، النفط والأكرد، ص 75.

(2) محمد مظفر الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج، ص 15.

(3) محمد عبد العزيز ربيع، "سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية"، مجلة السياسة الفلسطينية،

العددان 13 و 14، صيف وخريف 1994، نابلس، ص 27.

(4) عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 293.

(5) عبد الرحمن النعيمي، مرجع سابق، ص 85.

(6) محمد مظفر الأدهمي، مرجع سابق، ص 15.

كيسنجر بقوله : (إن الحل الأمثل للولايات المتحدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية هو انتصار إيران على العراق وانتصار العراق على إيران 11)⁽¹⁾.

وقد أكد مايكل ستونز سفير أمريكا السابق في دولة الإمارات العربية المتحدة أن مصلحة أمريكا تتمثل في عدم إحراز أية دولة لأى نصر حاسم في هذه الحرب.⁽²⁾

لذا فقد لجأت الولايات المتحدة إلى تقديم السلاح و للمعلومات بوفرة للطرفين من أجل إطالة هذه الحرب رغم كل محاولات نفى للمستوولين الأمريكيين لهذه السياسة مثل رجال إدارة ريجان كجورج شولتز وأنتوني كوتنين سفير أمريكا بالكويت وغيرها.⁽³⁾

والسؤال الهام هو ماذا جنت أمريكا من سياستها هذه ؟ وما هى الفوائد التى حصلت عليها من جراء سلوكها هنا ؟ والإجابة على هذا السؤال تتمثل في :

1- إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية لخصمين قوين للولايات المتحدة ، ممارسات سياسات بتروولية متشددة داخل منظمة الأوبك ، ويهددان باقى دول المنطقة ويطمعان في السيطرة عليها وتبوء منزلة الزعامة في هذا الإقليم . وكذلك إضعاف فرص إيران في تصدير مبادئ الثورة الإسلامية ، وزعزعة أمنها واستقرارها الداخلى الأمر الذى سيعطى الفرصة للعناصر المعتدلة بها للسيطرة على الحكم ومن ثم القضاء على الحكم الإسلامى الثورى بواسطة العراق الذى لن يكلف الولايات المتحدة أى شيء ، بل إنه سيتكفل بمهمة إيران ، ولكن مع إضعاف قدراته هو الآخر التى تستهلكك في هذا الصراع بدون شك .

2- استمرار الصراع بين الطرفين سيحمل الدول الخليجية تفكير جدياً في طلب الحماية الأمنية من الولايات المتحدة الأمريكية التى سترحب بالتأكيد بهذا الطلب لتأكيد موقفها الداعم لدول المنطقة والمناطق عنها ، وكذلك للدفاع عن مصالحها الحيوية التى ستهدد من جراء هذا الصراع ، الأمر الذى سيمكثها أيضاً من زيادة حجم قواتها العسكرية في هذه المنطقة ومن ثم ترسيخ أقدامها في المنطقة أكثر وأكثر .

(1) محمد حسن الميذروس، دراسات في العلاقات العربية الإيرانية ، (الكويت : دار الكتاب الحديث ، 1999)، الطبعة الاولى ، ص220.

(2) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1984/9/11.

(3) جريدة السياسة ، الكويت ، 1984/10/19.

3- مثلت هذه الحرب فرصة لإثارة القلق لدى الاتحاد السوفيتي الذي يحاور منطقة اشتعال هذه الحرب ، كما مثلت فرصة لاستنفار شعوب هذه المنطقة المجاورة للاتحاد السوفيتي ضد بعضها البعض .

4- وجدت الولايات المتحدة في هذه الحرب فرصة لإبراز قوة إسرائيل في المنطقة ، وإثارة القلق والخوف منها ، وتجسد كل هذا في ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي في يونيو 1981 ومساهمتها في بيع السلاح لإيران .

5- استغلت أمريكا مسألة بيع السلاح للطرفين سراً في رفع أسعار هذه الأسلحة بشكل مبالغ فيه ، الأمر الذي عاد بالنفع على خزينة الولايات المتحدة ، رغم كل التبريرات الأمريكية بأن رفع الأسعار كان بهدف زيادة مصاعب البلدين في شرائها.⁽¹⁾

6- زادت الولايات الأمريكية من حجم قوات الانتشار السريع الموجودة في هذه المنطقة خاصة بعد عام 1983 الذي تحولت فيه قوات الانتشار السريع إلى القيادة المركزية ، مع زيادة واضحة في عدد الأفراد العاملين في هذه القوات.⁽²⁾ وهو الأمل الذي دأب الولايات المتحدة منذ بدء الحرب ، وهو ما عبر عنه جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس نيكسون بقوله : ' على أمريكا أن تحرص على شغل نفسها في البحر المتوسط والخليج والجزيرة العربية بطريقة تؤكد لأصدقائها ولكل الأطراف في المنطقة أنها تريد أن تحمي استقلالها السياسي وتريد تحقيق سلامة واستقرار كل دول المنطقة'.⁽³⁾

7- استمرت الولايات المتحدة هذه الحرب في السيطرة على الأنظمة الحربية الخليجية ، وذلك عن طريق الإشراف كلية عليها ، ومدها بالخيلاء العسكريين الأمريكيين ، وإغراقها بالأسلحة الأمريكية الصنع ، وكذلك ربطها بمعاهدات واتفاقيات عسكرية ملزمة لدول الخليج بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .

8 - أعطت الحرب الفرصة للولايات المتحدة للتعاون مع مجموعة دول أوروبا الغربية في شكل حماية دولية لمنطقة الخليج وتطبيق للشرعية الدولية في هذه المنطقة ، وكذلك منحها الفرصة للحد

(1) حسن أبو طالب ، " التطورات الأخيرة في حرب الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 92 ، إبريل 1988 مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 176 .

(2) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 107.

(3) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 148 .

من التدخلات السوفيتية في شؤون منطقة الخليج ، باعتبارها - الولايات المتحدة - هي المسؤول الأول عن السلام وتحقيقه في هذه المنطقة .

9 - استغلت الولايات المتحدة مسألة رفع أعلامها على الناقلات الكويتية فسي تحقيق المكاسب التالية :

أ - التكفير عن خطيتها في بيع الأسلحة لإيران ومحاولة إصلاح صورها أمام الرأي العام الدولي عامة والخليجي خاصة ، ولذلك سمى عام 1986 عام الخطيئة وعام 1987 عام التكفير.⁽¹⁾
ب - حصلت على حق شرعي للوجود العسكري المكثف في هذه المنطقة ، ومنحت تصريحاً بالموافقة والتأييد على أية عمليات عسكرية هجومية تقوم بها ، بحجة الرد على العدوان الإيراني وتحقيق السلام في منطقة الخليج وحماية طريق الملاحة الدولية والحفاظ على مصلحة الغرب والعالم الحر الاقتصادية .

ج - أكدت على صحة وإيجابية مبدأ كارتر الذي اعتمده البعض بمثابة التدخل السافر في الشؤون الداخلية لبعض الدول وانتهاك حرمانها .

د - لم تتعرض سياستها في التدخل عسكرياً بمنطقة الخليج لأية انتقادات ، بل إن عملية رفع الأعلام قد وصفت بأنها (عملية النزاهة الحسنة) ، وأطلق عليها صفة (الانتصار الإستراتيجي A Strategic Victory) - على حد تعبير المسؤولين الأمريكيين والكويتيين الذين أشرفوا على تنفيذ هذه العملية - .⁽²⁾

10- يمكننا أن نزعم أن الولايات المتحدة قد استطاعت من خلال دورها في هذه الحرب تعويض كل ما فاتها وضاع منها جراء انهيار نظام الشاه وربما أكثر منه .

11- مهدت الولايات المتحدة لتدخلها بشكل شرعي ومقبول في حرب تحرير الكويت مطلع عام 1991 لسابق غيرهما ودرائتها ودرجتها في منطقة الخليج العربي ، حيث قادت جيوش قوات التحالف العربية والأوروبية لطرد الجيش العراقي الذي اعتدى على الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 .

(1) بروس واطسون وآخرون ، الدروس العسكرية لحرب الخليج ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991) ، ترجمة : محمد بهوم ، الطبعة الأولى ، ص 11 .
(2) مجلة الحوادث ، لندن ، 1980/11/14 .

خاتمة الكتاب

قدمت السنوات العشرون (1971 - 1990) التي تناولتها- استعراضاً وتحليلاً وتعليقاً- ، والفترة التي سبقتها -العقود السبعة الأولى من القرن العشرين - تمهيداً وتوطئة- نموذجاً واقعياً ومثلاً حقيقياً لماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم الثالث عامة وتجاه المناطق التي تحوى مصالحاً حيوية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة ومن ضمنها منطقة الخليج العربي.

فقد أثبتت هذه السنوات أن هذه السياسة ثابتة لا تتغير وأن المصالح الأمريكية تزيد ولا تنقص مهما حدث ولكن الذي يتغير فقط هو طريقة التطبيق وطبيعة التنفيذ . أما المبادئ والتصرّيات والعبارات الراققة والمسميات الباهرة فحدثت عن تغييرها ولا حرج ، فنحن أمام إدراة أمريكية ذات قدرات هائلة ، تمتلك في يدها الكثير من الأوراق الهامة في هذه اللعبة السياسية والاقتصادية مع دول العالم الثالث التي قبلت - طواعية أو إكراها - أن تتعاون وتقدم لها الكثير من المنفعة دون أن تحصد الكثير من ثوابها .

وقد أفرز هذا مجموعة من الملاحظات والتعليقات رأيتها جديرة بالجمع والحصر وتبسيط الضوء عليها ، كنوع من القراءة الثابتة للتاريخ التي وصفها الإمام محمد عبده بأنها ركن من أركان اليقين لا بد من تحصيله . وتمثل هذه الملاحظات والتعليقات التي اعترتها تنبحة لعملي هذا وخلاصة له في النقاط التالية :

أولاً : بالنسبة للأهداف والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي :

يمكن إيجازها في :

- 1) استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية .
- 2) ردع الاعتماد السوفيتي وتضييق الخناق عليه وحصر نفوذه خارج منطقة الخليج العربي .
- 3) دعم الأنظمة الموالية لها ومد يد العون إليها بهدف توثيق علاقتها بها ، ومن ثم استخدامها كأداة لصعد الاتحاد السوفيتي ، والتصدي للدول ذات التوجهات المعادية لها في المنطقة .

- 4) ضمان أمن إسرائيل بكل الطرق ، ومحاولة إبراز دورها في ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة ، وكذلك استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية في الإمعان في إذلال القوى التحررية ١٤.
- 5) الحصول على بترول هذه المنطقة بأسعار معتدلة وبكميات وفيرة وبطريقة آمنة ومستقرة .
- 6) الحصول على أكبر قدر ممكن من عائدات البترول الضخمة المملوكة لهذه الدول عن طريق جعل المنطقة سوقاً استهلاكية ضخمة تستوعب كل ما يعرض عليها من المنتجات الأمريكية وبالأسعار التي تراها الولايات المتحدة مناسبة ومرضية لها .
- 7) المحافظة على الاستقرار والمهوء في المنطقة عن طريق تشجيع كل المحاولات الوجدوية التي لا تعارض السياسات الأمريكية كمجلس التعاون الخليجي مثلاً ، وكذلك دعم كل محاولات التسويات السلمية بين دول المنطقة ، مع التأكيد على أهمية الدور الأمريكي كراع أساسى لكل هذه العمليات ، في الوقت نفسه الذى يتم فيه بث الفزع والخوف من الغول السوفيتي الشيوعى .
- 8) منع أية خطوات وإجهاض أية أحلام يكون من شأنها تحقيق الوحدة الكبرى على مستوى العالم العربى ككل كى لا تهدد مصالحها الحيوية بالخليج العربى .
- 9) الترويج لأفكار الليبرالية والديمقراطية باعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق الحرية والتقدم والتطور بكافة صورها .

ثانياً : بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

هذفت هذه الإستراتيجية العسكرية إلى ضمان أمريكا تبعية عسكرية خليجية ، وتمثلت الأبعاد الرئيسية لهذه الإستراتيجية في :

- 1) إغراء دول المنطقة بالحصول على أنظمة دفاعية متقدمة .
- 2) عرض أحدث أنواع الأسلحة الأمريكية على المسؤولين العسكريين الخليجيين ، ولكن بعد وضع القيود على قدراتها الأدائية خاصة الهجومية .
- 3) استخدام بعثات عسكرية ضخمة للتدريب على الأراضي الأمريكية والإطلاع على أحدث النظم العسكرية الأمريكية - في حدود للسماح - .
- 4) إرسال المستشارين والجنود العسكريين الأمريكيين لتدريب جيوش المنطقة .
- 5) الحصول على أكبر قدر ممكن من القواعد الجوية والبحرية والبرية والتسهيلات العسكرية على الأراضي الخليجية .

هذا وإن كان لهذه الإستراتيجية آثار إيجابية على دول المنطقة فإن آثارها السلبية قد فاقت الإيجابية ومن أهمها :

- 1) استنزاف موارد الدول الخليجية .
- 2) ربط الأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول بدولة أخرى تتحكم فيه وتسيطر عليه .
- 3) الاضطرار للدخول في أحلاف عسكرية ذات توجهات خاصة .
- 4) إثارة النزاعات والخلافات بين الدول المتجاورة .
- 5) إجهاد كل محاولات التوحيد الحقيقية والقضاء على كل جهود التنمية والتحديث .
- 6) إحداث مشاكل داخلية كبيرة وإذكاء كل محاولات جبهات المعارضة وكل محاولات التقسيم والتجزئة .

7) التهديد للاحتلال الأجنبي بصوره كافة وأشكاله : عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً .

8) عدم تمكين أنظمة الحكم وإداراتها المختلفة من تحقيق الاستقلالية في إصدار القرارات وتطبيقها .

9) فقدان الثقة بين الشعب والنظام الحاكم الموالى للقوى الخارجية .

10) الاضطرار للاعتماد على دولة ما أو مجموعة من الدول في حماية أمن واستقرار دول المنطقة داخلياً وخارجياً .

ثالثاً : بالنسبة لمبادئ الرؤساء الأمريكيين :

على الرغم من الاختلاف الواضح في مبادئ الرؤساء نيكسون وكارتر وريجان فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الاختلاف كان اختلافاً ظاهرياً فقط مس الشكّل ولم يمس المضمون ، فقد اتفقت هذه المبادئ الثلاثة في ألها :

1) نتجت كردة فعل لمواقف حرجية تعرضت لها المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، كمبدأ نيكسون وآثار حرب فيتنام ، ومبدأ كارتر والغزو السوفيتي لأفغانستان ، وأخيراً مبدأ ريجان والحرب العراقية الإيرانية .

2) لم تثبت كفكرة ولم تشكل كتهج سياسي .

3) لم تراع الظروف والأوضاع الداخلية للدول التي وجهت إليها ، فساوت بين دول المنطقة كافة ، ولم تراع الفروق الواضحة بين الأيديولوجيات المختلفة في هذه المنطقة كإيران والسعودية على سبيل المثال .

4) اعتمدت على فكرة التدخل العسكري سواء تم هذا بطريقة مباشرة - مبدأ كارتر وريجان - أم بطريقة غير مباشرة - مبدأ نيكسون - .

5) قامت على فكرة الخوف والتخويف من الإتحاد السوفيتي ، وشغلت بالبحث عن الطريقة المناسبة لردعه وحصر نفوذه وتضييق الخناق عليه .

6) ساعدت على زيادة حجم الكراهية الموجودة أصلاً داخل نفوس شعوب العالم الثالث تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال دورها الواضح في إبراز عدم مصداقيتها تجاه دول المنطقة .

7) ساعدت على فقدان ثقة شعوب المنطقة في القوة الأعظم عالمياً - الولايات المتحدة الأمريكية - التي يمكنها تغيير موقفها من حال إلى حال مضادة تماماً بهدف تحقيق أكبر قدر من المصلحة والمنفعة .

ومن باب الموضوعية العلمية ، فإنه يجب علينا مثلما تعرضنا لأوجه الاتفاق في هذه المبادئ أن نتعرض لوجه الخلاف الوحيد بينها ، والذي يتمثل في أنه بينما اعتمد مبدأ نيكسون بشكل واضح وصريح على القوى المحلية ، فقام بدعمها عسكرياً واقتصادياً بهدف تحميلها مسؤولية حماية المصالح الأمريكية على أرضها أولاً ، ثم مسؤولية حماية أمنها واستقرارها ثانياً ، استند مبدأ كارتر إلى القوة العسكرية الأمريكية التي رأى أنه يجب عليها أن تتولى مسؤولية حماية المصالح الأمريكية بشكل رئيسي ، وهو ما تمثل في قيامه بإنشاء قوات التدخل السريع ، ولكن هذا لا يعني أن كارتر قد أغفل الدور الخليجي المحلي في حماية المصالح الأمريكية وضمان أمنه واستقراره ، ولكنه قام بتحديد طبيعة هذه المشاركة المحلية وتوجيهها ، بينما فطن ريجان إلى التخطيط الواضح في هذين المبدئين والتعثر الشديد في طريقة تطبيقهما ، فذهب إلى حل وسط يمكنه من الجمع بينهما ، تمثل في محاولة ناجحة لإقناع دول المنطقة بضرورة تمكين الولايات المتحدة من الاستفادة من قوات التدخل السريع من خلال منحها أكبر قدر من القواعد والتسهيلات العسكرية ، فأمكنه الجمع - حيثئذ - بين تحميل أمريكا المسؤولية الأولى في حماية مصالحها في المنطقة، مع تحميل دول المنطقة مسؤولية - وإن بدت صغيرة - في المشاركة في عملية الحماية هذه .

رابعاً : بالنسبة للثورة الإسلامية الإيرانية والعلاقة مع إيران :

ينبغي الإشارة إلى التميز الشديد الذى اتصفت به العلاقات الأمريكية الإيرانية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهذا التميز لا يعنى تميزاً إيجابياً فحسب ولا سلبياً فحسب ، بل إنه يعنى الإثنين معاً . فقد شكلت العلاقات المشتركة بين البلدين تجربة ثرية جداً بالأمثلة الدالة على تنوع أشكال السياسة الخارجية الأمريكية وتعدد أساليبها ، وتمثل هذا التنوع والتعدد في الأحداث التالية :

1) دعم وتأييد شديداً لإيران خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بملوى الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قيام الثورة الإيرانية حيث تمثل هذا الدعم في:

أ - مشاركة أمريكا في الترتيبات الأمنية الدولية التي شهدتها إيران عقب نهاية الحرب العالمية الثانية .

ب - إعادة الشاه مرة أخرى إلى سدة الحكم في إيران بعد الإطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق عام 1953 ، في العملية الاستخباراتية التي عرفت باسم (أجاكس) .

ج - إمداد إيران بأحدث الأسلحة والنظم الدفاعية الأمريكية .

د - التدريب الأمريكي لأجهزة السواك الإيرانية .

2) تخلى الولايات المتحدة عن شاه إيران بعد إطاحة الثوريين الإسلاميين به ، بعد تأكيدها من استحالة عودته إلى حكم إيران مرة أخرى .

3) الانقلاب الواضح في الموقف الأمريكي من إيران ، خاصة بعد إحساسها بمشاعر العداء الواضح من جانب الإيرانيين ، والتي بلغت أوجها باحتلال السفارة الأمريكية بطهران طيلة 444 يوماً ، وهو ما جعل الأمريكيين يعادون الإيرانيين بإقدامهم على القيام بخطوات كثيرة من أهمها :

- أ - فرض عقوبات متنوعة على إيران .
- ب - تجريد الأرصد الإيرانية في البنوك والمصارف الأمريكية .
- ج - بث دعاية سيئة جداً ضد الحكومة الإيرانية الجديدة في كل أرجاء العالم بوصفهم بالإرهابيين والخطافين و ... الخ .
- د - دعم العراق - العدو الرئيسي لإيران - خلال سنوات الحرب دعماً معلوماتياً وعسكرياً واقتصادياً .
- هـ - تأييد قرارات مجلس الأمن الدولي كافة التي تدن إيران .
- و - الموافقة على طلب الكويت بخصوص حماية ناقلاتها في خطوة موجهة أيضاً ضد القوات الإيرانية .
- ز - القيام بأعمال هجومية عدوانية ضد القوات الإيرانية تمثلت في ضرب سفنها وإغراق زوارقها وقصف أرصفتها ثم إسقاط طائراتها المدنية .

4) مثل قيام أمريكا ببيع سلاح لإيران في عامي 1985 ، 1986 الاستثناء الوحيد في أعمالها العدوانية تجاهها ولكنه لم يكن أيضاً عملاً أريد به خير ، حيث إن أمريكا كانت ترمى إلى مقايضة هذه الصفقة بأخرى تتمثل في السماح بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في بيروت من قبل حزب الله الموالئ لإيران ، كما أن عوائد هذه الصفقة استغلت أيضاً في إثارة الفلاقل وزعزعة استقرار دولة صغيرة جداً هي نيكاراغوا ، لا ذنب لها سوى أنها لا تتبع التوجهات والسياسات الأمريكية ، وذلك من خلال دعم جماعة الكونترا المعارضة للنظام الحاكم هناك .

5) أبان أسلوب معالجة الولايات المتحدة - ممثلة في إدارة الرئيس كارتر - لأزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران لمدة 444 يوماً ، عن فشل ذريع وتخطئ شديد في التعامل مع مثل هذه المواقف ، وهو ما انضج جلياً من خلال الملاحظات التالية :

أ - كان قيام هذه العملية -عملية احتجاز الرهائن- في حد ذاته بمثابة النتيجة الأكثر منطقية لفشل إدارة الرئيس كارتر في التعامل مع الثورة الإيرانية منذ اللحظة الأولى لقيامها وعدم تمكنها من اتخاذ موقف حاسم تجاهها .

ب - لم تنجح الولايات المتحدة في تأمين عملية اتصالاتها مع الحكومة الإيرانية ومركز النقل السياسي في إيران - كائناً من كان - لذا فقد تعقد الأمر أكثر وأكثر بعد سقوط السفارة في أيدي الإيرانيين وانقطاع وسيلة الاتصال الأمريكية بهم ومعهم .

ج - لم تنجح أمريكا في شحن وتعبئة الرأي العام الدولي تجاه إيران ، كى يتخذ موقفاً حاسماً ضدها ، حيث إنه اكتفى بوصف إيران بطابع اللامسؤولية واتهامها بنقض المعاهدات الدولية في التعامل مع الدبلوماسيين .

د - لم تنجح أيضاً أمريكا من خلال عقوباتها الاقتصادية على إيران وتجميد أرصدها في حملها على الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ، فبدت حكومتها أمام شعبها وكأنها لا تملك القوة اللازمة لإطلاق سراح هؤلاء الرهائن والاقتصاص من خاطفيهم .

هـ - عجزت القدرات العسكرية الأمريكية الهائلة والأضخم عالمياً عن اقتحام مبنى داخل مدينة من مدن العالم الثالث ، بل إنها لم تنجح حتى في الوصول إليه ، حيث تحطمت طائرتها قبل أن تدخل الأجواء الإيرانية وفشلت محاولتها قبل أن تبدأ .

و - فشلت أمريكا في دراسة الموقف الداخلي الإيراني جيداً ، فلم تتمكن من وضع يدها على مراكز القوى الرئيسية داخل إيران ، بل إنها - على الأقل - لم تتمكن من الوصول إلى مركز قوى واحد داخلها يمكنها التعاون معه والتفاوض من خلاله .

ز - تجاوزت إدارة كارتر الوقت اللازم لعلاج مثل هذه الأزمة ، حيث تركتها تطول وتمتد لتصل إلى قرابة الخمسة عشر شهراً .

ح - يؤخذ على الإدارة الأمريكية عدم توحيها الحذر مستقبلاً وعدم وضع خطط لعلاج مثل هذه المواقف مستقبلاً ، حيث تكررت هذه العملية في لبنان بعد أقل من أربع سنوات .

خامسا : بالنسبة للغزو السوفيتي لأفغانستان ومبادرة الرئيس بريجنيف :

شكل الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر 1979 تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، لذا فإن الرد الأمريكي جاء عتيفاً جداً وصريحاً للغاية ، تمثل في الإعلان عن مبدأ كارتير الذي دعا صراحة إلى التدخل العسكري في منطقة الخليج العربي إذا تعرضت للمصالح الحيوية الأمريكية فيها للتهديد ، وهو الأمر الذي حدث بالفعل من جراء غزو السوفيت لأفغانستان وقرهم من الخليج العربي . وتمثل - أيضاً - الرد الأمريكي في إنشاء قوات التدخل السريع وزيادة عدد أفرادها وعدة قواتها بشكل واضح وفي فترة وجيزة وما صاحب هذه العملية من سعي حثيث بهدف الحصول على أكبر قدر من القواعد والتسهيلات المتنوعة فوق أراضي ومياه الخليج العربي .

أما مبادرة الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف ، فقد جاء رد الفعل الأمريكي تجاهها فائراً للغاية ، حيث إنها لم تول أي اهتمام بهذه المبادرة ، واكتفت بوصفها تدخلاً في شؤون المنطقة ، وطلبت الاتحاد السوفيتي بسحب قواته من أفغانستان قبل أن يتحدث عن التدخلات الأجنبية الأخرى في المنطقة ، وهو رد يحيل إلى المنطقية والصواب جداً - من وجهة نظري - .

سادسا : بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية :

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية هي أكثر الحروب دموية في النصف الثاني من القرن العشرين ، فقد امتدت للمائتين سنوات ، وقتلت وأصابته أكثر من مليون نسمة ، وأهدرت مليارات الدولارات ، وامتدت خسائرها لتتال باقياً دول المنطقة التي دعمت أحد الجانبين - إن لم يكن كليهما - . وقد أطلقت عليها صفة الحرب التنسية لطولها المبالغ فيه ، حتى أصبح تعدد أختبارها وتواليها أمراً عادياً لا يلتفت الانتباه .

والغريب أن هذه الحرب لم تسفر عن نتيجة محددة يمكن اعتمادها سوى ضعف قدرات الجانبين وإفكهما ، وتبقى بعض الحقائق التي يجب الإشارة إليها عند الحديث عن هذه الحرب وهي :

1- انطلقت هذه الحرب في ظل وضع دول معقد ، يشهد سباقاً عمومياً بين القوى الكبرى من أجل الظفر بالسيطرة على منطقة الخليج العربي ، تمثل في الصراع الأمريكي السوفيتي ، الذي حشد

له الطرفان كل الاستعدادات للتمثلة في حصونهما على قواعد وتسهيلات في المناطق المحيطة بإقليم الخليج العربي .

2- على الرغم من أهمية هذه المنطقة للعاملين الكبيرين فإن أياً منهما لم يبد أية استجابة فورية وسريعة من أجل احتواء هذه الحرب ووضع حد لها ، على النقيض مما حدث ويحدث من استجابة فورية لوقف أى حرب في أسرع وقت ، مثل موقف الولايات المتحدة من غزو العراق للكويت وموقفها من الصراع الدائر بين الطوائف المختلفة في أفغانستان. وربما أرجح البعض هذا الهدوء أو التجاهل الواضح من قبل القوتين العظميين إلى التزاماتهما العسكرية والسياسية في المنطقة التي فرضت عليهما توخي الحذر تجاه طرفي القتال ، لذا فقد أثرت الدولتان الهدوء والاعتماد على قرارات الشجب والإدانة الدولية التي لا أثر لها .

لكن الرأي الأقرب للصواب أن موقف أمريكا وروسيا هذا له تفسير منطقي واحد فقط يتمثل في المصلحة التي سوف تعود على كليهما من استمرار هذا الزواج الذي سيحقق منفعة شخصية تتمثل في تمكينهما - أو تمكين أحدهما على الأقل - من دعم وتثبيت وجوده العسكري في هذه المنطقة أكثر من ذي قبل ، وما يستتبع هذا من الظهور بمظهر راعي السلام وحامي الأمن في هذه المنطقة ، والأمر الناهي الذي ييده كل شيء . وكذلك مصلحتهما في إغراق المنطقة بالسلاح الذي تنعش عوائد بيعه خزانتهما المالية وتقيم اقتصادهما بشكل واضح .

3- لم تسأل دول مجلس التعاون الخليجي العراق حمايتها من الخطر الإيراني لا في سنوات حكم الشاه ولا في سنوات حكم الخومين، رغم أنها كانت تنظر لإيران بعين الخشية والخوف والحذر ، وذلك لأن لديها من الأسباب الكثير للخوف من العراق صاحب الأطماع السياسية والاقتصادية والأحلام التوسعية تجاه جيرانه ، حتى إن البعض قد ذكر أن ملوك وأمراء المنطقة كانوا يتوجهون إلى الله في صلواتهم بدعاء اتفقوا عليه جميعاً هو : (اللهم اهزم الخومين ، اللهم لا تنصر صدام حسين !!) ولكن هذا لا ينفي الميل المشوب بالحذر تجاه العراق ، وهو ما تمثل في مساعدتها بمبالغ كبيرة قدرت بملايين الدولارات ، كانت من أسباب غزو العراق للكويت بعد الخلاف بين الجانبين حول طبيعة هذه المبالغ هل هي هبة أم قرض ؟

4- مثلت هذه الحرب أخطر ظاهرة معاصرة في منطقة الخليج العربي ، فقد كلفت المنطقة كثيراً من أبنائها وقواتها واقتصادياتها ، وزرعت بذور التوتر في المنطقة ، وأدت إلى تقديم المبرر للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة الذي يهدد المنطقة ولا يهددها ، ويعصف باستقرارها وأمنها الداخلي .

5- ضحكت هذه الحرب وضاعفت من الدافع القوي لدى دول الخليج العربي نحو تسليح قواتها العسكرية تسليحاً مبالغاً فيه ، تحسباً منها جميعاً لأية اعتداءات جديدة تقع عليها ، واستعداداً لأية مواقف صعبة قد تهدد أمنها واستقرارها مستقبلاً .

6- مثلت مسألة رفع الأعلام مقدمة لدخول الجحافل العسكرية الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي بدعوى حماية طرق الملاحة الدولية والممرات المائية العالمية، وسمحت للقوى الخارجية بالدخول إلى المنطقة تحت غطاء حماية مصالحها ، ومن ثم جعلت المنطقة مسرحاً للصدام بين القوى الكبرى ، ولكن موقف الكويت له ما يورره أيضاً ، فقد ساءت الممرات التالية كى تدافع عن نفسها من تهمة زيادة النفوذ العسكرى الأمريكى في المنطقة مثل :

أ - الخسائر الكبرى التى تلقتها .

ب - تهديدها بحرماتها من الاستفادة من مواردها الاقتصادية .

ج - فقدانها حرية الحركة في مياهها الإقليمية .

د - فشل جميع الجهود الإقليمية والدولية في إيقاف الحرب .

هـ - جماعية مسؤولية فرض الأمن في الخليج : إقليمياً ودولياً .

سابعاً : بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام 1988 :

لم تنه الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكرى في منطقة الخليج العربي - أو حتى قللت من حجمه - بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988 ، وإنما أكدت من خلال موقفها هذا أنها لا يمكن أن تترك المنطقة بعد أن استقرت فيها عسكرياً مهما تعددت الأسباب .

وقد أبانت الولايات المتحدة عن موقفها هذا فور انتهاء الحرب مباشرة حيث أعلنت إدارة الرئيس ريغان في أغسطس 1988 أن أمريكا لن تسحب قواتها من الخليج ، وأن واشنطن سوف تحتفظ بوجودها العسكرى في الخليج تحسباً لاحتمال تزايد اعتمادها على بترول الخليج بواقع ثلاثة أضعاف ما تحتاجه الآن خلال الخمس سنوات المقبلة .

وكان جون هارنجتون وزير الطاقة الأمريكى قد أعلن في أواخر عام 1987 أن إدارة الطاقة الأمريكية قد أعدت تقريراً يبين أن 65% من إمدادات العالم الحر البترولية سوف يكون مصدرها الخليج قبل حلول عام 1988 .

وقد استخدمت أمريكا نتائج هذه الحرب في تبرير تواجدها العسكري في المنطقة ، حيث قام فرانك كارلوتشي وزير الدفاع الأمريكي في ديسمبر 1988 بزيارة للسعودية والكويت وعمان والبحرين لتطوير العلاقات العسكرية مع هذه الدول ، وأعلن أثناء تواجده في الكويت أن أمريكا سوف تبقى على خمس وعشرين قطعة بحرية بالمنطقة ، كما أنها لن تقلص وجودها العسكري في المنطقة ، لأن مهمة القوات الأمريكية هي حماية الملاحة الدولية والحيولة دون اتساع نطاق الهيمنة الإيرانية على مياه الخليج وأخذت الولايات المتحدة تثير الذعر من القدرات الإيرانية ، حيث صرح السناتور جلن عضو الكونغرس الأمريكي في عام 1987 أن القوات الأمريكية لن تغادر المنطقة وتترك شعوبها لمواجهة ستة وأربعين مليون إيراني يترهبون بهم .

وفي يونيو عام 1988 قدمت لجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل التي شكلتها إدارة الرئيس ريجان - تقريراً عنوان باسم (دعم الإستراتيجية الأمريكية في العالم الثالث) أكد على :

- 1- أهمية المواد الخام وخاصة النفط والمنتجات الزراعية في العالم النامي بالنسبة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في نصف الكرة الشمالي .
- 2- بقاء المصالح الأمريكية في مناطق العالم الثالث حتى نهاية القرن العشرين وما بعده .
- 3- توقع مزيد من العنف السياسي لكثرة التوترات القائمة دون حل ، وكثرة عدد الأسلحة المتاحة لدى دول العالم الثالث .
- 4- ضرورة استعداد الولايات المتحدة جيداً ومخطط مناسب من أجل التصدي لصراعات دول العالم الثالث التي ستكثر خلال العقدين القادمين . !!

ومع وصول جورج بوش إلى السلطة أوائل عام 1989 انتهج سياسة ريجان نفسها تجاه منطقة الخليج العربي ، خاصة فيما يتعلق بالناحية العسكرية المتمثلة في الوجود العسكري القوي والاستعداد الدائم للتدخل المباشر القوي.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران - تحديداً - باعتبارهما القوتين الإقليميتين الكبيرتين في المنطقة ، فقد تم إلغاء الاعتماد على فكرة توازن القوى بينهما بهدف الحد من قدرتهما معاً ، وكبح جماحهما العلوان تجاه دول المنطقة ، وتم استبدال (سياسة التوازن) هذه (سياسة إلغاء القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة) خلال عهد الرئيس بوش. ولعل هذا ما يؤكد الآراء التي تقول إن أمريكا هي التي دفعت العراق لغزو الكويت من خلال أسباب واهية ، بعد أن لمست تفوقاً

ملحوظاً لصالح العراقيين بعد الحرب العراقية الإيرانية ، بسبب خروجهم بترسانة عسكرية كبرى ساهمت في تكوينها وتأسيسها دول المنطقة ؛ خاصة الكويت والسعودية اللتين نالتا الشكر الجزيل والثناء والعرفان من جانب العراق الذي رد لهما جميلهما هذا بعدوانه الفاشم عليهما - تبعاً - وذلك حتى يتسنى لأمريكا إضعاف قدرات العراق العسكرية ، فتتفرد وحدها بالسيطرة على مقدرات الأمور في الخليج العربي ، وتغلو الشرطي اللول المهيمن على هذه المنطقة الإستراتيجية. ولعل هذا ما يفسر ردة الفعل الأمريكية السريعة جداً على غزو العراق للكويت والمتمثلة في تحرك الرئيس جورج بوش السريع جداً وعقده عدة اجتماعات فورية لمجلس الأمن القومي الأمريكي لتبدأ عملية الحشد العسكري الأمريكي في الخليج العربي بمحجم يفوق أى حشد عسكري أمريكي سابق خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد انتهاء عملية تحرير الكويت أدركت إدارة الرئيس بيل كلينتون التي وصلت للحكم في أوائل عام 1993 أن (سياسة إلغاء القوى الإقليمية) التي انتهجتها إدارة الرئيس جورج بوش السابقة قد آتت أكلها وأدت دورها ، فقامت بتغييرها إلى سياسة جديدة تجاه العراق وإيران أسمتها (سياسة الاحتواء المزدوج Double Containment) ، وقد استمرت هذه السياسة طيلة الفترة المتبقية من القرن العشرين ، ومع بزوغ بوادر القرن الحادى والعشرين استبدلت الولايات المتحدة سياستها هذه تجاه العراق وإيران ، بسياسة عدوانية جداً بإدخالها ضمن قائمة (دول محور الشر)، والإعلان عن (مبدأ الضربات الوقائية) في عهد الرئيس جورج بوش الابن .

بقى أن نؤكد على أن المصالح المستقبلية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لن تخرج عن الآتى :

- 1- وجود عسكري قوى فاعل ودائم فيه .
- 2- السيطرة على منابع البترول فيه.
- 3- جلب الاستثمارات كافة الخليجية إلى الولايات المتحدة .
- 4- ضمان أمن إسرائيل بشق الطرق والوسائل .
- 5- إجهاض كل المحاولات الوحدوية فيه .
- 6- احتكار جميع الأرصدة الخليجية في البنوك والمصارف الأمريكية .
- 7- لعب دور راعى الأمن والسلام الأول به ، وفي الوقت نفسه لعب دور الرادع الأول فيه .

ثامناً : سبل مواجهة السياسات الأمريكية :

يمكن للدول المنطقة عن طريق المقترحات التالية أن تقاوم السياسات الأمريكية الموجهة ضدها وأهم هذه المقترحات :

- 1- تسوية النزاعات والخلافات بأشكالها كافة بين دول المنطقة ، وأبرزها النزاعات الحدودية .
- 2- عدم الميل والارتواء في أحضان أية قوة عالمية ، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية .
- 3- محاربة الوجود الأجنبي في المنطقة بكافة صوره:عسكريا واقتصاديا وتعليميا.
- 4- حظر تقديم أية تسهيلات عسكرية- بأى شكل ولأى سبب وتحت أى مسمى - للولايات المتحدة الأمريكية أو لغيرها من الدول الأجنبية .
- 5- الحد من عملية توقيع الاتفاقيات العسكرية والمعاهدات الدفاعية المشتركة مع الولايات المتحدة .
- 6- تنويع مصادر شراء الأسلحة والمعدات الحربية ، وتوسيعها لتشمل بعض دول أوروبا الشرقية والغربية ودول آسيا التي أثبتت نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال .
- 7- معالجة التناقضات الاقتصادية الموجودة بين دول الخليج وباقي دول الوطن العربي.
- 8- محاولة تفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل أكبر ، ومنحه قدرات وصلاحيات أكبر ، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .
- 9- ضرورة صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه كل القضايا التي تؤثر على أمن منطقة الخليج العربي .
- 10- العمل على إزالة كل صوب المخاوف الموجودة لدى بعض دول المنطقة الصغرى من الدول الأكبر .
- 11- العمل على تحسين العلاقات مع إيران - قدر المكان - باعتبارها القوة الكبرى في المنطقة .

تاسعا : ملاحظات جديرة بالعرض :

1- وقع الخليج العربي في المرتبة الثالثة من مراتب اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أمريكا الشمالية ودول حلف الأطلسي ، وإن كان قد تقدم مرتبة إلى الأمام في الفترة الحالية على حساب حلف الأطلسي .

2- شكل العالم الثالث ساحة الصراع بين القوى العظمى خلال القرن العشرين ، ودار النزاع في الوطن العربي في النصف الأول من هذا القرن حول منطقة الهلال الخصيب ، ومع انتصاف القرن انتقلت أرض النزاع إلى إقليم الخليج العربي .

3- عاشت بعض دول منطقة الخليج العربي وانغمست في العصر الأمريكي للممثل عسكرياً في سيطرتها على كل أنظمة المنطقة العسكرية ، سياسياً بإحكام قبضتها على تصرفات الأنظمة الحاكمة وضمان تبعيتها وولائها لها ، واقتصادياً بشركاتها العملاقة وعملتها القوية وصادراتها المتنوعة إلى دول المنطقة .

4- استغلت أمريكا بمنتهى الدهاء خطوط الصراع والعداء في المنطقة المتمثلة في :

- خط العراق إيران .
- خط العراق مجلس التعاون الخليجي .
- خط إيران مجلس التعاون الخليجي .
- خط مجلس التعاون الخليجي الاتحاد السوفيتي .

5- استطاعت أمريكا في مائة وخمسين عاماً بدأت بتوقيعها معاهدة مع عمان في عام 1833

وانتهت بإنشاء القيادة المركزية في عام 1983 ، أن تنتقل من مجرد لمس الجدار الخارجي للبيت إلى السيطرة عليه والهيمنة على أصحابه .

6- بحثت أمريكا في جعل الأمة العربية - بشكل عام - والخليجية - بشكل خاص - في حالة انشقاق دائم عن طريق إذكاء المشكلات السياسية والاقتصادية والقومية والمذهبية وتعميقها وتضخيمها ، وربما اغتالها في بعض الأحيان الأمر الذي سهل مهمتها في السيطرة عليها واستنزاف مواردها .

7- تسلمت أمريكا إلى المنطقة رويداً رويداً ، حيث بدأت في الدخول إليها بدعوى التبشير والتجارة ، ثم توغلت أكثر وأكثر بحجة ملء الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب البريطاني منها ، حتى وصلت إلى غزوها عسكرياً لتحرير الكويت تحت شعار إقرار الشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدول ورفع الظلم عن المظلومين وردع المعتدى ، وما هي الآن في طريقها لدخولها بشكل أكبر وأخطر بدعوى القضاء على الإرهاب وملاحقة الإرهابيين .

8- لم تكن الحرب العراقية الإيرانية سوى حلقة مدروسة بشكل جيد من حلقات إضعاف المنطقة وإفقار دولها واستنزاف مواردها - وليس العراق وإيران فقط - كما ظن البعض .

9- مثل عقد الثمانينيات العقد المهدور لبعض دول الخليج العربي ؛ حيث شهد إخفاقاً في أغلب المجالات رغم ضخامة موارد هذه الدول.

10- أثبتت عملية إنتاج النفط أنها قد تزيد- أحياناً- من تبعية بعض دول المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية ، التي يمكنها الضغط على أية دولة منتجة كي تزيد من إنتاجها ، في حال حدوث أية أزمة لدولة منتجة أخرى. وهو الأمر الذي تحقق - بالفعل - مع إيران لحظة اندلاع حرب أكتوبر ، ومع السعودية عند قيام الثورة الإيرانية ، ومع باقي دول المنطقة طيلة السنوات الثمان التي استغرقتها الحرب العراقية ، وهي العملية التي أطلق عليها (عملية التوازن النفطي) .

11- سيبقى الخليج العربي محط أنظار القوى الكبرى ونقطة التقاء أحلامها مادام النفط هو مصدر الطاقة الأساسي والأول في العالم ، خاصة في ظل عدم اكتشاف مصدر بديل آخر بنفس سعره وكفاءة أدائه ومشتقاته المتنوعة ، لذا فإن مصر هذه المنطقة أصبح في أيدي علماء الطاقة وليس حكماء السياسة .

12- رغم اتهام البعض الكويت بأنها نظرت لمسألة حماية الولايات المتحدة الأمريكية لنزاعها نظرة اقتصادية بحجة دون أية أبعاد سياسية - ولها كل الحق في ذلك- فإنها قد ضمنت بتعاونها مع الولايات المتحدة الرد الأمريكي القوي والسريع على أية محاولة غادرة تستهدف أمنها ومواردها بعد نهاية هذه الحرب بأية فرة - طالبت أم قصرت - وهو الأمر الذي تحقق بالفعل لحظة قيام العراق

بغزوها والاعتداء عليها في الثاني من أغسطس عام 1990 ، وهو ما يحسب لها ولسياستها الكبار الذين عاجلوا هذا الموقف بمنتهى الحكمة والذكاء وبعد النظر .

13 - لازالت بعض دول الخليج العربية - أنظمة وحكاماً - تميل نحو الولايات المتحدة ، في كل أنواع تعاملاتها ، شأنها في هذا شأن أغلب دول الوطن العربي ودول العالم الثالث أجمع ، فبدت وكأنها تؤكد مقولة : 'إن العالم الثالث كله يختار أن يقلع بالطائرة مع السوفيت ، ولكنه عندما يحين وقت الهبوط يختار أن يتزل مع الأمريكيين'.

14- ولدت حرب الخليج الثانية عام 1991 من رحم الحرب الأولى في سابقة هي الأولى من نوعها على أرض هذه المنطقة ، وربما لن تكون الأخيرة!!.

عاشرا : صفوة القول :

إحقيقا للحق فإنه يمكننا أن نجزم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت ومن خلال ترتيبات أمنية محكمة أن تحافظ على مصالحها الحيوية في المنطقة وترعاها، وتمكنت وباقتدار من أن تحل محل بريطانيا فور خروجها من المنطقة عام 1971 بدعوى ملء الفراغ الأمني الذي خلفه هذا الخروج ، واستطاعت خلال السنوات الطويلة التي تلت أن تحافظ على تدفق البترول إليها بكميات مناسبة وبأسعار معتدلة من خلال تحملها مسؤولية حماية الممرات المائية الدولية التي ينقل البترول من خلالها معتمدة في هذا كله على وجود عسكري قوى ومؤثر في المنطقة وما حولها ، وجود في زيادة دائمة وليس في نقصان ، وكذلك بعامتها على تدعيم حلفائها بالمنطقة بداية من رعاية إيران والسعودية وصولاً إلى رعاية ودعم كل دول المنطقة ، ورغم كل محاولات المعارضة التي أبدتها بعض دول المنطقة - وعلى رأسها الكويت - تجاه السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، ورغم كل محاولات التدخل الخارجية الممثلة في الاتحاد السوفيتي . رغم كل هذا وذاك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى في المنطقة ، وسياستها هي الأكثر فاعلية فيها ، ولم لا ؟ وهي الأقوى والأكبر على مستوى العالم أجمع وليس منطقة الخليج العربي فحسب ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى جمهوريات ودويلات صغيرة ، وغياب الدور الأوروبي المؤثر عالميا .

(الملاحق)

(1)

مخارطة توضح التوزيع الجغرافي للميز للخليج العربي
بين قارات العالم



المصدر :

أنور مهدي صالح وصبري لارس المنيق ، جغرافية الخليج العربي ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1986) ص 14 .

(2)

جسورل يوضح تاريخ نشأة دول الخليج العربية ، واسم مؤسسها الأول ، واسم حاكمها الحالي ، وتاريخ توليه الحكم . *

الدولة	اسم المؤسس الأول ، وتاريخ نشأة الإمارة	الحاكم الحالي ، وتاريخ توليه الحكم
السعودية	عبد العزيز بن سعود 1932	لهد بن عبد العزيز 1982
الكويت	صباح بن جابر 1752	جابر الأحمد الصباح 1977
الإمارات	زايد بن خليفة 1855	زايد بن سلطان آل نهيان 1971
قطر	محمد بن ثاني 1868	حمد بن خليفة آل ثاني 1995
البحرين	أحمد بن خليفة 1783	حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة 1999
عمان	أحمد بن سعيد 1744	قابوس بن سعيد آل سعيد 1970

المصدر :

Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, Kuwait , Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates and Oman, (London : Ithaca Press , 1989, pp. 78, 82,84,91,107 and 117.

* يلاحظ إجراء تعديل على المرجع بخصوص اسمي الحاكمين الحاليين لدولتي قطر والبحرين.

(3)

جدول يوضح الإنفاق العسكري لبعض دول الخليج العربي في الفترة ما بين عامي 1971 : 1984 (الأرقام بملايين الدولارات)

السنة	السعودية	العراق	الكويت	إيران
1971	1223	4700	421	2384
1972	1612	5600	458	2452
1973	2287	6014	482	2915
1974	4729	12142	1077	4425
1975	10587	15575	1160	3953
1976	14483	18073	1630	4510
1977	13794	14674	1478	5352
1978	14527	16606	1419	5514
1979	17230	7670	1436	6508
1980	19140	7846	1467	10049
1981	21501	7886	1294	12595
1982	24159	8499	1586	12541
1983	26088	5296	1126	11417
1984	20739	6758	1492	14806

المصدر :

صالح عبد الرحمن النافع ، " الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت ، ص 27 .

(4)

جدول يوضح واردات الأسلحة لبعض دول الخليج العربي لى الفترة ما بين عامى 1971 : 1984 (الأرقام بملايين الدولارات)

السنة	السعودية	العراق	الكويت	إيران
1971	43	86	10	649
1972	208	291	10	1094
1973	156	1225	-	1029
1974	613	1137	-	1803
1975	413	1116	-	1984
1976	688	1564	82	3129
1977	1293	1564	125	3695
1978	1789	2201	458	3027
1979	1522	2918	412	2030
1980	2096	2212	76	465
1981	3089	3941	46	1065
1982	3100	4300	127	1500
1983	3166	4892	130	719
1984	2306	6465	95	1890
			376	

المصدر :

صالح عبد الرحمن المانع ، " الإنفاق العسكري وسياسات التسلح لى الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت ، ص 33 .

(5)

جدول إنتاج المملكة العربية السعودية من البترول في الفترة ما بين 1938 : 1984 (بالآلاف البراميل يوميا)

السنة	المعدل اليومي	المجموع التراكمي	نسبة التغير السنوية
1938	1.4	495	
1939	10.8	4429	671.4
1940	13.9	9504	28.7
1941	11.8	13814	-15.1
1942	12.4	18344	5.1
1943	13.3	23212	7.3
1944	21.3	31006	60.2
1945	58.4	52317	174.2
1946	164.2	112261	181.1
1947	246.2	202113	49.9
1948	390.3	344966	58.5
1949	476.7	518975	22.1
1950	546.7	718522	14.7
1951	761.5	996484	39.3
1952	824.8	1298345	8.3
1953	844.6	1606639	2.4
1954	961.8	1957683	13.9
1955	976.6	2314132	1.5
1956	1002.8	2681169	2.7
1957	1030.8	3057423	2.8
1958	1058.5	3443766	2.7
1959	1152.7	3864499	8.9
1960	1313.5	4345233	13.9
1961	1480.1	4885470	12.7
1962	1642.9	5485138	11.0
1963	1786.0	6137026	8.7
1964	1896.5	6831155	6.2
1965	2205.3	7636091	16.3
1966	2601.8	8585751	18.0
1967	2805.0	9609591	7.8
1968	3042.9	10723308	8.5
1969	3216.2	11897204	5.7
1970	3799.1	13283863	18.1
1971	4768.9	15024496	25.5
1972	6016.3	17226458	26.2
1973	7596.2	19999063	26.3
1974	8479.7	23094151	11.6
1975	7073.4	25676686	-16.6
1976	8577.2	28815958	21.2
1977	9199.9	32173918	7.3
1978	8301.1	35203823	-9.8
1979	9532.6	38683211	14.8
1980	9900.5	42306794	3.9
1981	9808.0	45886714	-0.9
1982	6483.0	48253009	-33.9
1983	4539.4	49909890	-30.0
1984	4079.1	51402840	-10.1

المصدر : عبد الله القبايع ، السياسة الخارجية السعودية ، (أرياض ، 1986) ، الطبعة الأولى . ص 419 ، 420

(6)

جدول يوضح أسعار البنزول والتغير الذي طرأ عليها منذ اتفاقية طهران عام 1971

حتى تاريخ إلغاء حظر تصدير البنزول عام 1974

(بالدولار لكل برميل)

	اتفاقية طهران 71/2/15	اتفاقية جنيف 72/1/20	اتفاقية طهران 73/1/1	اتفاقية جنيف 73/6/1	الإعلان الأول لدول المفيع حول الأسعار 73/10/20	الإعلان الثاني لدول المفيع حول الأسعار 74/1/1	تغير من قبل بعض دول المفيع 74/11/1
العمري المفيع	2.180	2.591	2.898	5.119	11.651	11.251	
العمري المتوسط	2.085	2.373	2.482	2.776	4.903	11.561	11.161
العمري المنخفض	1.960	2.239	2.345	2.623	4.623	11.441	11.040

المصدر :

أحمد الصباغ ، المملكة العربية السعودية وعالم البنزول ، (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، 1979) ، ص 191 .

(7)

جدول يوضح صيغ الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي

الدولة	غيراء	مساعداً	مناورة	قواعد	قوات	متخصص	لوجية	سلام
الأردن	*	*	*	-	-	-	-	*
الإمارات العربية المتحدة	*	-	*	*	-	-	-	-
البحرين	*	-	*	*	*	*	؟	-
تونس	*	*	-	-	-	-	-	-
الجزائر	*	*	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	*	*	-	*	*	*	؟	-
السعودية	*	-	*	*	*	*	؟	-
السودان	*	-	-	-	-	-	-	-
سوريا	*	-	-	-	-	-	-	*
الصومال	*	*	-	*	*	*	؟	*
العراق	-	-	-	-	-	-	-	**
عمان	*	-	*	*	؟	؟	-	-
فلسطين	-	-	-	*	*	-	-	*
قطر	*	-	؟	*	*	؟	؟	-
الكويت	*	-	*	*	*	*	؟	*
لبنان	*	*	-	-	-	-	-	*
ليبيا	؟	-	-	-	-	-	-	-
مصر	*	*	*	*	*	؟	*	*
المغرب	*	*	؟	*	*	-	؟	*
موريتانيا	؟	*	-	-	-	-	-	-
اليمن	*	*	-	-	-	-	-	-

المصطلحات والإشارات :

غيراء	= غيراء ومستشارون عسكريون	صورة غير موجودة
مساعداً	= مساعداً أممية	صورة غير مؤكدة
مناورة	= مناورات مشتركة	صورة موجودة
قواعد	= قواعد وتجهيزات عسكرية	قوات متخصصة
قوات	= قوات وتشكيلات مقاتلة	قوات حفظ سلام ومتعددة

المصدر :

طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الشرق الأوسط ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 83.

(8)

جمل يوضح قوة الأفراد العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي

الملاحظات	الإجمالي	الطيران	الناويز	الأسطول	الجيش	الدولة
	9	0	0	0	9	الجزائر
منها قيادة الشرق الأوسط البحرية	89	1	0	87	1	البحرين
	6	0	6	0	0	جيبوتي
منها كتيبة في القوة المتعددة الجنسيات	1404	59	27	30	1288	مصر
فلسطين المحتلة	73	17	22	9	25	فلسطين
	6	0	6	0	0	العراق
	32	4	8	0	20	الأردن
نشر ألف مارينر في كانون الثاني / يناير 1993	27	3	8 1000	2	14	الكويت
	20	5	15	0	5	لبنان
	52	13	22	3	14	المغرب
	21	8	9	1	3	عمان
حوالي مائة طائرة في كانون الثاني / يناير 1993	460	205 ؟	22	43	190	السعودية
دخلت في كانون الأول/ ديسمبر 1993	35 18000	3	6	4	22	الصومال
	27	4	11	0	7	السودان
	11	0	8	0	3	سوريا
	27	4	11	2	10	تونس
	12	1	5	1	5	الإمارات العربية المتحدة
	13	3	4	0	6	اليمن

المصدر :

طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكري الأجنبي في الشرق الأوسط ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 84 .

(9)

جدول يوضح الأسماء القديمة والجديدة للمحلات الكويتية
التي أعيد تسجيلها ، مع توضيح تحويلها بالطن ونوع هذه الحمولة

التسجيل	الاسم القديم	الاسم الجديد	الحمولة	النوع
أمريكي	الرقعة	Bridgeton	401.000	حاملة بترول
أمريكي	القنطاري	Middleton	290.000	نقط حمام
أمريكي	كافطة	Townsend	295.000	نقط حمام
أمريكي	أم قصبة	Ocean City	80.000	منتجات
أمريكي	أم مطربة	Chesapeake City	80.000	منتجات
أمريكي	أم الممش	Surf City	81.000	منتجات
أمريكي	أم المرادم	Sea Island City	81.000	منتجات
أمريكي	غاز الكويت	Gas Queen	47.000	غاز
أمريكي	غاز الأحدي	Gas Princess	47.000	غاز
أمريكي	غاز الرفان	Gas King	47.000	غاز
أمريكي	غاز الخاليش	Gas Prince	47.000	غاز

المصدر :

عبد الوهيد علي أسيري ، الكويت في السهامة الدولية المعاصرة : إنجازات - إختلافات وتحديات ، (الكويت : مطابع القيس التجارية ، 1993) ، الصفحة التالية. ص 259.

(ثبت المصادر والمراجع)

- American Foreign Relations 1972 : A Documentary Record , (New York: New York University Press , 1976) .
- American Foreign Relations 1974: A Documentary Record ,(New York: New York University Press , 1977) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1977 , (Washington: Department Of State , 1983) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1979 , (Washington: Department of state , 1983) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1980 , (Washington: Department of State , 1980) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1981 , (Washington: Department of State , 1984) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1982 , (Washington: Department of State , 1985) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1983 , (Washington: Department of State , 1985) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1984 , (Washington: Department of State , 1986) .
- American Foreign policy : Current Documents 1985 , (Washington: Department of state , 1986) .
- American Foreign policy : Current Documents 1986 , (Washington: Department of state , 1987) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1987 , (Washington: Department of State , 1988) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1988 , (Washington: Department of State , 1989) .

ثانيا : الكتب العربية :

آلان جريش ودومينيك فينال : الخليج ... مفتاح لفهم حرب مملنة ، (لبنان: شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991) ، ترجمة : إبراهيم العيسى .

آمال السبيكي : تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 : 1979) ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 250.

أحمد الصواب : المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، 1979).

أحمد يوسف أحمد : تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة : دار المستقبل ، 1985).

إدوارد سابلييه : إيران مستورد البترول : أسرار الثورة الإسلامية ، ترجمة : عز الدين عمود فراج ، (بغداد : النشر الوطنية للتوزيع والإعلان ، 1983) ، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد.

إدوارد ريس : التوسع الأمريكي في الخليج ، (موسكو : دار التقدم ، 1989) ، ترجمة : موفق الدبليسي .

أديث واثي ، ألف يانورز : العراق : دراسة في علاقاته الخارجية وتطوره الفلاحية 1915 : 1975 ، (بيروت : النشر العربية للموسوعات ، 1989) ، الطبعة الأولى ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، الجزء الثاني.

أسامة الغزالي حرب : " الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابته وسياسات متغيرة " ، بحث ضمن بحوث كتاب : السياسة الأمريكية والعرب ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982).

أسامة خالد : للمستقبل العربي في العصر الأمريكي ، (القاهرة : مركز ثقافة للنشر، 1992) ، الطبعة الأولى.

أسامة عبد الرحمن : حرب الخليج في عصر الردة ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1995) .

إسماعيل صبري عقيل :

الإستراتيجية الدولية في عالم متغير ، أضافا ومشكلات ، (الكويت : كاتمة للنشر والتوزيع والفرجة ، 1983) .

أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات (الكويت : شركة الريمان للنشر والتوزيع ، 1984) ، الطبعة الأولى.

الصراع الأمريكي السوفيت حول الشرق الأوسط ، الأبعاد الإقليمية والدولية ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1986).

موسوعة العلوم السياسية ، (الكويت : دار الوطن ، 1981 بالاشتراك) .

إسماعيل فهمي : المتنازع من أجل السلام في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1985) ، الطبعة الأولى.

أسامة جنانو : الناتج الإيراني ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1987) ، الطبعة الأولى.

أمين المسعيد ، فيصل النظيم : (رياض : مطابع نجد التجارية ، 1974) ، الطبعة الثانية.

أمين هويدي :

اليروسترويكيا وحرب الخليج الأول، (القاهرة : دار الشروق ، 1977) ، الطبعة الأولى.

لجنة الاسم في الشرق الأوسط ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1990) الطبعة الثانية.

أمنية فهمي : صراع القوى في الخليج : دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول الحركية للأحداث في المنطقة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، 1978 .

أنثوني أجاريشيف : التأثير ضد الحرب ، (موسكو : دار التقدم ، 1988).

أنور مهدي صالح وصويى فارس الحقيق : جغرافية الخليج العربي ، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد ، 1986) .

ألكسندر . هيج : مخبر ... الواقعة ... ريجان والسياسة الخارجية ، (القاهرة : اللجنة العامة للاستعلامات ، 1992) ، سلسلة كتب مترجمة ، رقم 804 .

أليكسي لاسيليف : جدول الخليج والقطبية العرصة ، (القاهرة : دار الثقافة الأجنبية ، 1978) .

إميل نخلة : العلاقات الأمريكية العربية في منطقة الخليج العربي ، (البصرة : منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، 1980) .

بدر الدين عيسى الخصوصي : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1988) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثان.

بروس وأطسون وآخرون : القروس العسكرية لحرب الخليج ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1991) ، ترجمة : محمد بروهوم ، الطبعة الأولى.

بنوا ميشان : عبد العزيز آل سعود - سيرة بطل ومولد مملكة - (بيروت : الحقوق محفوظة ، 1965) ، ترجمة : عبد الفتاح ياسين .

ليه الجوانزي (ترجمة) : الميثاقون العسكري في الشرق الأوسط ، إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب، (عمان : دار الجليل للنشر ، 1984) ، الطبعة الأولى.

يوب ووفوراد : الحلف " الشرق الأوسط " : الحروب السرية للمخابرات الأمريكية ، (القاهرة : مينا للنشر ، 1990) ، الطبعة الأولى.

يواز سانشيز وإريك لوران : لفكرية الحلفاء لحرب الخليج : رؤية مطلع على الجهد العسكري للأزمة ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1991) ، ترجمة : شركة للمطبوعات للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .

يتر مافولوف : تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، (دمشق : دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) ، ترجمة : أدب شيش.

تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية : سلسلة وثائق وكر الجسوسية الأمريكية ، (بيروت : الوكالة المالية للتوزيع ، 1990) ، الطبعة الأولى.

تشارلز أبرغيز : للطرق والفرع ... للحايرت المركزية الأمريكية ، القصة الكاملة من الولادة إلى الدور البارز في حرب الخليج ، (بيروت : دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : غلام زين الدين ، الطبعة الأولى .

قام البرازيل : أمريكا والعرب : شاهد عيان 1983 : 1990 ، (بيروت : دار الجبل ، 1992) ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول.

يوميات القضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية : (بيروت : دار الجبل ، 1992).

توماس . أ . بريمون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784 : 1975) ، (دمشق : دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) .

ج.ج. لوزنر : دليل الخليج : القسم التاريخي ، (الطبعة : مطابع العروبة ، 1967) ، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، الجزء الأول .

جان جيناك يوري : الخليج العربي ، (بيروت : للمكتب التجاري ، 1959) ، ترجمة : سعيد المر وثيمنة حاجر.

جريجوري بولندايفسكي : الخليج العربي بين الإمبريالية والوطنية (1981) ، (موسكو : وكالة تونوسكي للنشر ، 1981) جمال زكريا لاسم :

الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 : 1945 ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1973).

تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، خمسة مجلدات ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1997) .

مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الاستحباب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 11 .

جورج هولتز : مذكرات جورج هولتز : اضطراب ونصر ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) ، ترجمة عماد دوير وأخرون ،

مراجعة : علي رمان ، الجزء الأول.

جون بولوك : الخليج ، (لندن : مطبوعات دعام موسى المطبوعة ، 1988) ، ترجمة : دعام موسى المطبوعة ، الصفحة الأولى .

جون كورلي : الحصاد : حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط ، (بيروت : شركة للطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992) ، تقديم : بيار

سليمان ، ترجمة : عاشور الشامي ، الطبعة الرابعة .

جيمس ليزجوييف : الجغرافيا والسيادة المالية ، (القاهرة : النهضة المصرية ، 1956) ، ترجمة : علي رفاعة الأنصاري ومحمد عبد النعم

الشرقاوي .

حافظ براجاس : الصراع الدولي على النفط العربي ، (بيروت : هيسان للنشر والتوزيع ، 2000) ، الطبعة الأولى.

- حامد ربيع : نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار للوقف العربي ، 1984) .
- حسين خريف : السياسة الخارجية الأمريكية : اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد 1945 : 1994 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994) ، الجزء الثاني.
- حسين عدلي عبد اللطيف : الآثار الإستراتيجية لثورة إيران 1979 ، (القاهرة : مركز النيل للإعلام ، 1980)
- حسين فهمي : إستراتيجية البترول ، (لندن : المركز العربي للطباعة والنشر، 1981) .
- جهدان جندان :
- الخليج بيننا ... نقطة نقط بقطرة دم ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1993) ، الطبعة الأولى.
- عقود من الخيالات : كيف وصلنا إلى هنا ؟ ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1995) ، الطبعة الأولى.
- عادل بن محمد القاسمي : الخليج العربي في السياسة الدولية : قضايا ومشكلات ، (الكويت : دار الشرع للنشر ، 1986) .
- عبدون حسن النقيب : المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) .
- عجيل علي مراد : تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1941 : 1947) ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1980) .
- خير الدين الزركلي :
- شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، (بيروت : الحفوق عنقطة ، 1970) ، طبعة الأولى ، الجزء الثالث .
- ذاكرة عربية للفرد المشرقين : 1900 : 2000 ، (بيروت : المركز العربي للمعلومات ، 2000) .
- وامزي كلارك : النار هذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، (عمان : الشركة الأردنية للمصحافة والنشر ، 1993) ترجمة : مازن حماد ، الطبعة الأولى .
- وصل . هـ. فيليغل ، ج. انزل يوسى : الجيوبوليتيكا، (القاهرة : الفكر للكتاب للنشر ، د - ت) ترجمة : يوسف مجلى ولويس أسكنتر .
- روبرت براونجر ودخل تاهتين : عيادات السياسة الأمريكية في إيران والخليج ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980) سلسلة دراسات إستراتيجية ، رقم 3 ، ترجمة : مؤسسة الأبحاث العربية.
- روبرت ليسى : المملكة ، (لندن ، 1987) ، ترجمة : دهم المطاوعة.
- روح الله مصفاي : الخليج العربي ومضيق هرمز ، (بيروت : الحقيقة برس ، 1988) ، ترجمة : حسين موسى.
- رولان جاكار : الأوراق السرية لحرب الخليج ، (للماسول : دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، 1991) ، ترجمة : محمد عطارف ، الطبعة الأولى.

رياض نجيب الوهم :

خلفار ، الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (1970: 1976) ، (بيروت : رياض الريس للكتاب والنشر ، 2000) ،
الطبعة الثانية.

قضايا حساسة ، من الإسكندرية إلى البلقان ومن عمان إلى الشيشان ، (بيروت : رياض الريس للكتاب والنشر ، 2000) ، الطبعة
الأولى.

زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي : " ميلاً كارتر " ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1982) ، الطبعة الأولى .

سالم مشكور : نزاعات الحدود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،
1993) ، الطبعة الأولى.

ستيفان جروهارد : حرب السيد يوش " مغامرات في سياسات الوهم " ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة عماد أيوب
وحد الرحيم للفرا ، مرامسة : علي رمان ، الطبعة الأولى.

سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، (بيروت ، 1975) .

سعيد الشهابي : البحرين 1920 : 1971 قرابة في الوثائق البريطانية ، (بيروت : دار الكونز الأدبية ، 1976).

سليطوف وآخرون : الروح العسكرية الأمريكية ، (دمشق : دار دمشق ، 1988) ، ترجمة : محمود شفيق شعبان ، الطبعة الأولى.

سليم الحسني : مبادئ الرؤساء الأمريكيين ، (لندن : دار الإسلام للدراسات والنشر ، 1993) ، الطبعة الثانية.

سمير مسعود : الاقتصاد الخليجي وقبضة العرب : الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربي ، (القاهرة : بيت الحكمة للإعلام والنشر
والتوزيع ، 1991) .

السيد علوه : لذلك فيصل والقضية الفلسطينية ، (الرياض : داره لذلك عبد العزيز ، 1982) .

صاير محمد السويديان : الفترة المجرية الكويتية ، الأيون عاماً الأول 1953 : 1993 ، (الكويت : 1994) ، الطبعة الثانية .

صبري فارس الحق : الخليج العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، (بغداد : وزارة الثقافة والفنون العراقية ، د - ت)

صلاح الطقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1983) .

صموئيل صيغف : للثلاث إيران ، دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، (الأردن : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ،
1990) ، ترجمة : دار الجليل بالجزء الثاني .

طلعت احمد مسلم : الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى.

الطيب البكوش : الخليج بين ليطمة والارتقاء ، (تونس ، 1991) .

عائدة الطلي سوري الدين : الحرب الباردة في الخليج الساحن ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999) ، الطبعة الأولى.

عباس وحدي الصلوي : إدارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993) ، الطبعة الأولى .

عبد الحليم زيد مرهون : أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، (بيروت : دار النهار للنشر ، 1997) .

عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية للمعاصرة 1815 : 1970 ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996) .

عبد الرحمن محمد النعيمي : الصراع على الخليج العربي ، (بيروت : المركز العربي الجديد للطباعة والنشر ، 1992) ، الطبعة الأولى.

عبد الرضا علي أسوي : الكويت في السياسة الدولية للمعاصرة : إنجازات — إخفاقات وتحديات ، (الكويت : مطابع القيس التجارية ، 1993) ، الطبعة الثانية.

عبد العظيم رمضان : حرب أكتوبر في عكسة التاريخ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1984) .

عبد القادر محمد فهمي : الصراع الدولي واتسمكاته على الصراعات الإقليمية ، دراسة تحليلية لصراع قطبي القوة الدولي ودورهما صراعات العالم الثالث — نموذج الدراسة : الحرب العراقية الإيرانية ، (بنغازي : دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990) .

عبد الله التليح : السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض ، 1986) ، الطبعة الأولى .

عبد الله خليفة الغانم : أمراء على تاريخ الحروب 1671 : 1990 " : آل خليفة وآل الصباح وآل سعود " ، (المنامة : للطباعة الشرقية ، 1996) ، الطبعة الأولى .

عبد الله يوسف النعيم : إشراف وتقديم ، منازل العراق البحرية ، (الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1994) ، الطبعة الأولى .

عبد الملك عاتق النعيمي : تشير في منطقة الخليج العربي ، (الكويت : كاتمة للنشر ، 1982) .

عبد المهدي الشريدة : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آياته — أهدافه للملحة — علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995) .

عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979) ، الجزء الأول .

عزام محبوب ومحمد النحال : حرب الخليج : البعد الاقتصادي والرهان الدولي (تونس : مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، 1991) .

علي خليفة الكواري وجاسم السعدون : دول مجلس التعاون ونظرة مستقبلية ، (الكويت : دار قرطاس للنشر ، 1996) .

علي طلال الجهني : موضوعات اقتصادية معاصرة : (حلقة : شركة عامة للنشر ، 1980) ، الطبعة الأولى.

علي مبر : حرب الخليج ، أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ ، (القاهرة : د.ت) ، تقديم : صلاح منتصر .

عمر الحضرني : البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية ، (الأردن : دار الفتح للنشر والتوزيع ، 2001) ، الطبعة الأولى.

غاثم سلطان :

جزر العالم ، أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته ، (الكويت : دار الفلاح للنشر والتوزيع ، 1988) ، الطبعة الأولى .

جوانب من شخصية الكويت : دراسة في الموقع والأهمية الاقتصادية والنفط السياسي ، (الكويت : مؤسسة علي الصباح للنشر والتوزيع ، 1990) .

فراد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، (القائمة : مكتبة لرمعوى ، 1994).

فاطمة سعد الدين : إعداد ، وثائق الخليج والجزيرة العربية 1980 ، إشراف : بدر الدين الحصري ، تقدم : عبد الله الغيم (الكويت : جامعة الكويت ، 1984) ، الطبعة الأولى.

فريد هوليداي :

معدات الثورة في إيران ، (بيروت ، دار ابن خلدون ، 1979) ، الطبعة الأولى، ترجمة : مصطفى الكركوتى.

أنشط والتحرر الوطن في الخليج العربي وإيران ، (بيروت : دار ابن خلدون ، 1975) ، ترجمة : زاهر ماحد .

فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1993) ترجمة : أحمد عبد القادر.

فواز جرجسي : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يستنها ؟ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، الطبعة الأولى .

قاسم جعفر وآخرون : الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط ، (لندن: مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، 1982) ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، رقم 9.

لغوى للمعجى : أمريكا وخطرة القوة ، (لندن : دار الكتاب العربي ، 1987) ، الطبعة الأولى .

كاظم هاشم نعمة : دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة - د - ت) .

كمال مجيد : النفط والأكتراد ... دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية ، (لندن : دار الحكمة ، 1977) ، الطبعة الثانية.

كينيث كاتومبان : الحرس الثوري الإيراني ، نشأته وتكوينه وفوره ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثالثة.

ليستكون باومفيلد ، السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 5 ، الطبعة الأولى.

مايكل آ . بالمر : سراسر الخليج " تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي 1833:1992" ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) ، ترجمة نيل زكي ، الطبعة الأولى.

مايكل كليل :

تصدير القنص : أمريكا وراء الأنظمة الاستبدادية ، (بيروت : دار ابن رشد ، 1980) ، ترجمة عطلي نصار.

ما بعد حقبة فيتنام : المجاهدات التحلل الأمريكي في الثمانينات ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1982).

مجدى شندى : حدودكم يا عرب ، (القاهرة : الدار المصرية للنشر والتوزيع ، 1993).

مجموعة من الباحثين : حرب الخليج : غزو الكويت وعمريها ، (دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1992) ، إشراف : مصطفى طلاس .

محمد أحمد آل حسان : أس الخليج وانكساره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 16 .

محمد حافظ وعمود الشرقاوي : للشركات المالية الماصرة ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1958) ، الطبعة الأولى

محمد الطويل : دور السورية في استثناء القوات الأجنبية ، (القاهرة : الإهداء للإصلاح العربي ، 1990) .

محمد حسن العبدروس :

دراسات في العلاقات العربية الإيرانية ، (الكويت : دار الكتاب الحديث ، 1999) ، الطبعة الأولى .

العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1985).

محمد حسين هيكل :

حديث البادية ، (بيروت : شركة للطبوعات للتوزيع والنشر ، 1986) ، ص 42.

حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للفرجة والنشر ، 1992) ، الطبعة الأولى.

مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، (القاهرة : دار الشروق ، 2000) ، الطبعة الخامسة.

محمد رشيد الفيل : الأهمية الإستراتيجية للملح العربي ، (الكويت : نفث السلاسل 1988).

محمد رضا فودة : الأمن القومى للعالم العربي ، (باريس : الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي ، 1991) الطبعة الأولى.

محمد شقيق شريال : إشراف - الموسوعة العربية الميسرة : (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965).

محمد عدنان مراد : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، 1984) ، تقديم : شاكرو النحام ، مراجعة : شهيرة مراد.

محمد عصفور : أزمة الخليج وكارثة الشرعية في العصر الأمريكي ، (القاهرة : دار للقارئ العربي ، 1991) ، الطبعة الأولى.

محمد غانم الرميحي : النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1982) ،

سلسلة عالم المعرفة ، رقم 52.

محمد منظر الأدهمي : الطريق إلى حرب الخليج ، دولي ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997) الطبعة الأولى .

محمد نصر مهنا وفتحية التيرايوي : الخليج العربي ، دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، د.ت) .
محمود بكري : حرية أمريكا في الخليج ... الأسرار الكامنة ، (القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1991) ، الطبعة الثالثة .
محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981) ، الطبعة الثالثة .
محمود علي النادر :

الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة، 1980) ، منشورات مركز دراسات الخليج ، رقم 34.
التحريرية الاتحادية لدولة الإمارات العربية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1981) .
مروان مجري : النفط العربي والتحديات الأمريكية بالتدخل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980) سلسلة أرواق ، رقم 4 .
مصطفى رمضان : للسلم في آسيا الوسطى وإيران ، (القاهرة : دار أبو الجبل للطباعة، 1994).
مصطفى عبد القادر الدجاني وآخرون : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، 1984) .
محمد مصطفى منصور : الصراع الأمريكي السوفيت في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995) .
مبلى الموصلي : قرايات في حرب الخليج : عرب وفرنس ، (بيروت : دار العربية ، 1988) .
صفي محميد حمد آل ثاني : السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1945 : 1973)، (القاهرة : المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، 2000) ، الطبعة الأولى.

ناظم شاكر محمود : لمشروع الإنعزال الجديد في الخليج العربي، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1980) .
ناظم تشومسكي : ما الذي يريده العم سام حقاً ؟ (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1993) ، ترجمة : موسى يرهوم قطعة الأولى .
هانسون بالوين : إستراتيجية الهند ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1975) ، ترجمة : صوي بونة .
هارولد براون : حماية للمصالح الأمريكية في الخليج العربي ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، د.ت) السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .

هاتزيو - مونتياو : السياسة بين الأمم ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ترجمة : صوي حماد ، الجزء الأول .
وجه راطي : ترجمة ، دراسات الكونغرس الأمريكي : أمريكا تنظر الخليج ، (بيروت : دار الجبل ، 1990).

يحيى حلمي رجب :

أمن الخليج العربي في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية - البعد الاقتصادي لأمن الخليج العربي ، (القاهرة :مركز المخرسة للبحوث والتدريب ونشر، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزءان الأول والثاني.

الخليج العربي والصراع الدولي للماصر ، (الكويت : دار المروية للنشر والتوزيع ، 1989)

يوري جيفورديف ويوري الكستروف : حربنا : الإرهاب الأمريكي يتصاعد ... وثائق ووثائق وتعليقات ، (موسكو : وكالة نونوس للنشر ، 1984)

يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، بيروت .

- **Abdullah M.M**, The United Arab Emirates :A Modern History, (USA:Harper and Row , 1978) .
- **Acharya Amitav**, US Military Strategy in the Gulf : Origins and Evolution under the Carter and Regan Administration (London : Routledge , 1989) .
- **Agwani M.S.**, Politics in the Gulf , (New Delhi : Vikas Publishing House, W.D) .
- **Al Baharna. H**, The Arabian Gulf, (Beirut : Librarie du Liban, 1975) .
- **Al Ebraheem Hassan Ali**, Kuwait and the Gulf : Small States and the International System, (Washington : Center for Contemporary Arab Studies , 1984) .
- **Alaolmalki Nozar**, The Persian Gulf Region in the Twenty First Century Stability and Change, (New York : University Press of America , 1996) .
- **Amin S.H.**, Political and Strategic Issues in the Persian – Arabian Gulf, (Glasgow : Royston Ltd , 1984) .
- **Areyeh Yodfat**, The Soviet Union and the Arabian Peninsula, (London: Croom Helm , 1983) .
- **Assiri Abdul Reda**, Kuwait's Foreign Policy : City State in World Politics", USA : San Francisco Press , 1990) .
- **Badeau John** , The American Approach to the Arab World, (New York : Harper And Row , 1968) .
- **Baktiari Rahman**, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, (Florida : University Press of Florida , 1996) .
- **Banks Arthur S. And Other**, Political Handbook of the World 1973, (New York : Vill Company, 1973) .
- **Bill James A.**, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American Iranian Relations, (USA: Yale University Press , 1988) .
- **Blechman Barry M. and Edward N.**, International Security Yearbook 1983, (London : Macmillan Press , 1984).

- **Brandon H.**, The Retreat of American Power , (New York, 1973) .
- **Brezinski Zbigniew**, Power and Principle Memories of the National Security Adviser 1977 : 1981, (New York : Farrar , 1983) .
- **Bromley Simon** , American Hegemony and World Oil, (Cambridge : Polity Press , 1991) .
- **Brown Neville**, Strategic Mobility (London : Chatto and Windus, 1963) .
- **Cecil V – Crabb . jr**, American Foreign Policy in the Nuclear Age, (New York : Harper and Row , 1983) .
- **Chanchreek K.L.**, The Gulf war : A Global Crisis – Causes and Effects, (New Delhi: H.K. Publishers , 1991) .
- **Chubin Sharam**, Security in the Persian Gulf : The Role of Outside Powers, (London : The International Institute Strategic Studies , 1982)
- **Cordeman Anthony H.**, The Gulf and Search for Strategic Stability , (USA : West View Press , 1984).
- **Creighton John** ,Oil on Troubled Waters “ Gulf War 1980 : 1991” , (London : Echoes , 1992) .
- **Crystal Jill** , Kuwait : The Transmation of an Oil State, (New York: West View press , 1992) .
- **Ehteshami Anoushiravan and Nonneman Gerd**, War and Peace in the Gulf , (U.K : Ithaca Press , 1991) , First published .
- **EL Azhary M.S.**, The Iran Iraq War, (London : Croom Helm, 1984) .
- **Foran John** , A Century of Revolution : Social Movement in Iran, (Minnesota : University of Minnesota Press , 1994) .
- **Freedman Robert O.**, Moscow and the Middle East : Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, (Cambridge : Cambridge University Press , 1991) .
- **Garraty Jahn A, Mc Coughy Robert A**, The American Nation : A History of The United States, (New York : Harpper and Row, 1987) , Six Edition .
- **Gilber Gad G.** ,The Middle East Oil Decade and Beyond,(London: Frank Cass , 1997) .

- **Hagel John** , *Alternative Energy Strategies : Constraints and Opportunities*, (New York , 1976) .
- **Halliday. F**, *Arabia without Sultans*, (Britain : Pengwm Books, 1974) .
- **Heard-Bey Frauke**, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, (London: Longman, 1982) , First Published .
- **Ian Anthony and Jones Peter**, *International Arms Transfers and the Middle East*, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches , 1998) , The Emirates Occasional Papers .
- **Kegley Charles w.** , *American Foreign Policy : Pattern and Process* , (New York : St Martins Press , 1991).
- **Kelley Ron**, *Iranegales : Iranians in Los Angeles*, (California : University of California Press , 1993) .
- **Kenedy Paul**, *The Rise and Fall of the Great Powers* , (USA : Vintage Books , 1989) .
- **Kissinger Henry** , *Years of Upheaval* , (Boston : Brown Company, 1982) .
- **Kissinger Henr** , *White House Years* ,(Boston : Little Brown, 1979).
- **Lenczowski George** , *American Presidents and the Middle East*, (Durham: Duke University Press , 1990) .
- **Moller Bjorn**, *Resolving The security Dilemma in the Gulf Region*, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Researches , 1997) .
- **Mostyn Trevor**, *Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990*, (New York: Factson Fole , 1991).
- **Nakhleh Emile A.**, *The United States and Saudi Arabia : A Policy Analysis*, (Washington : American Institute for Public Policy Researches , 1975) .
- **Nassbaum Bruce**, *The World after Oil*, (New York : Simon and Schuster , 1983) .
- **Nixon Richard**, *Memories of Richard Nixon*, (London : Arrow Books, 1979) .

- **Panasornprasit Chookiat**, US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 : An Uneasy Relationship, PH.D, Department of international Politics, University of Wales, 1997.
- **Paterson Thomas G. and Clifford J. Gorry**, American Foreign Relations: A History since 1895, (Toronto : Heath Company , W.D)
- **Quandt William Baur**, Saudia in The 1980's : Foreign Policy , Security and Oil , (Washington : Brookings Institution , 1981) .
- **Ramazani R.K.**, Iran's Foreign Policy 1941:1973, (Virginia , 1975).
- **Ramazani R.K.**, The Persian Gulf and The Strait of Hormuz, (Netherlands : Stijtheff, 1979) .
- **Rubinstein Alvin Z.**, Soviet Policy toward Turkey-Iran and Afghanistan, (New York : New York Praeger , 1982) .
- **Shah Shafqat A.**, The Political and Strategic Foundations of Internal Arms Transfers : A Case Study of American Arms Supplies and Purchases by Iran and Saudi Arabia 1968 : 1976, PHD Thesis, University of Virginia , 1977) , Unpublished .
- **Shwadram Benjamin**, Middle East Oil Crises since 1973, (USA : West View Press , 1986) .
- **Skeet Ian**, Oman : Politics and Development, (New York : St. Martin's Press , 1992) .
- **Stivers William**, American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East 1940 : 1983 , (New York : St. Martin's Press , 1986) .
- **Szyliowicz J.S. and Neill B.E.D**, The Energy Crisis and US Foreign Policy , (New York , 1975) .
- **The Gulf Cooperation Council** : Search for the Security in the Persian Gulf, (Michigan : A. Bell and Howel Company , 1985) .
- **Tillman Seth**, The United States in the Middle East : Interests and Obstacles, (Bloomington : Indian University Press , 1982) .
- **Tschirgi Dan**, The American Search for Mideast Peace, (Cairo : The American University in Cairo Press , 1991), First Published .

- **Twinam Joseph Wright**, *The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond*, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches , 1997) , First published .
- **Vicker Ray**, *The Kingdom of Oil in the Middle East : It's People and It's Power* , (New York : Charles Scribner's Sons , 1974) .
- **Weinberger Casper**, *Fighting for Peace : Seven Critical Years at the Pentagon* , (London : Michael Joseph Co , 1990) .
- **Willrich Mason** , *Energy and World Politics*, (New York : The Free Press , 1975) .
- **Yearbook of The United Nations 1988** , (New York : Department of Public Information , 1989) , Volume 42 .
- **Zahlan Said Rosemarie**:
 - The Creation of Qatar , (London : Croom Helm , 1979) .
 - The Making of the Modern Gulf , States : Kuwait , Bahrian, Qatar, The United Arab Emirates and Oman (UK : Ithaca press, 1989) , Second published .

رابعاً : المقالات والبحوث العربية :

أحمد السعدي : " أمازيل النفط حامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية ؟ " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 187 ، سبتمبر 1994 ، بيروت .

أحمد عبد الحليم : " دول الخليج والصراع " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

أحمد عاشم : " عودة الثورة الإيرانية ، عراق جديد " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 54 ، أغسطس 1996 ، بيروت .

أوش بمبولد ، فرز عبد الرند وعيسى بلوان ، " التقاطع الجيوسياسي الإيراني - الأمريكي " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 84 ، يونيو 1999 .

أسامة عبد الرحمن : " مجلس التعاون الخليجي : توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ؟ " ، مجلة للمستقبل العربي ، العدد 218 ، أبريل 1997 ، بيروت .

ألفت النهامي : " الأوبك ورنج أسعار البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، السنة 15 ، أبريل 1979 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

أمير طاهري : " لماذا فشل مؤتمر وزراء الخليج في مسقط 1976 " ، (الكويت : حرية الرأي العام ، 1976/12/12) .
عاصيل صبري مقلد :

" الإجماع الإستراتيجي في الشرق الأوسط . . . إلى أين تمضي الخطى الأمريكية ؟ " ، مجلة المجالس الكويتية ، 1982/12/25 .

" الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 27 ، يناير 1972 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

" مبدأ كارتز " ، مجلة إبحارات إعلامية ، المجلد الأول ، أبريل 1981 ، الكويت .

" مسألة أمن الخليج : الأبعاد الإستراتيجية والسياسية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 70 ، أكتوبر 1980 ، مؤسسة الأهرام .

بطرس بطرس خالي :

" الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 41 ، يوليو 1975 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

" القواعد العسكرية والأمم المتحدة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، أبريل 1967 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

بكر مصباح كتيرة :

- " حركة الوحدة العربية في مواجهة الإستراتيجيات الدولية للمعاصرة " ، مجلة شؤون عربية ، العدد الثاني ، أبريل 1981 ، تونس .
- " التطور الإستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، أبريل 1986 ، جامعة الكويت .
- " التطور الإستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 37 ، مارس 1982 .
- شمة بنت محمد آل نهيان : " تندييات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 246 ، أغسطس 1999 .
- جرمي سيك : " وجهه الخلاف بين إيران وأمريكا " ، للنف الإيران ، العدد 7 ، نوفمبر 1997 ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ترجمة : ليلى فؤاد ، جامعة عين شمس .
- جلال عبد الله معوض : " تركيا والرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، ديسمبر 1988 ، تصدر عن : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض .
- جمال زكوبا قاسم :
- " الأوضاع السياسية في الخليج العربي إبان الغزو العراقي " ، مجلة الوثيقة ، العدد 12 ، 1988 ، البحرين .
- " العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية (1925 - 1979) " ، بحث ضمن بحوث ندوة العلاقات العربية الإيرانية ، (: معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 1993 القاهرة) .
- " لتأثيرات السياسية للحرب العراقية الأولى على إمارات الخليج العربي " ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد 16 ، 1969 ، القاهرة .
- " مجلس التعاون الخليجي : دوافع تأسيسه ووقته الدولي والإقليمي والعربي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ندوة " مجلس التعاون : وحدة التاريخ والنص وحتمية العمل المشترك " ، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- جمال علي زهران : " الدور الروسي في توازن أمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .
- جورج ليسكا : "التأثيرات الدولي :مشاكله وعصطه " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب:"الحياذ وعدم الانحياز- الدول الحديثة في مجالات الشؤون الدولية " ، إمداد: لورنس ملرتن. ترجمة: عوى حماد. (القاهرة: النشر الترمية للطباعة والنشر ، 1964) .

جوزيف توتنام : " ترقعات الإمدادات النفطية وسياسة الطاقة الدولية الأمريكية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، إصدار: مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 .

جوزيف مونيهاان : " مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة " ، بحث ضمن بحوث كتاب أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) الطبعة الأولى.

جوهانس رايمستر : " أوروبا والولايات المتحدة والخليج " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 66 ، أكتوبر 1997 ، بيروت .
حسن أبو طالب : " التطورات الأخيرة في حرب الخليج " مجلة السياسة الدولية ، العدد 92، أبريل 1988 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .
عالم مجي الدين البرادعي : "مزمع الخليج العربي" ، مجلة للفرقة ، العدد 153 ، 1974 ، دمشق .

ديفيد دي ليوسم : " علاقة الولايات المتحدة بآقطار الخليج العربي " ، بحثا ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، إصدار: مركز دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 .

وؤوف عباس : " أمريكا والغرب : تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي : الحرب العالمية الثانية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 29 ، يوليو 1981 ، بيروت .

روبرت و . نكر : " النفوذ الأمريكي في الخليج العربي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : مرتضى حواد باقر .

زغبير بيرزلسكي وآخرون : " السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن 21 " ، مجلة شؤون الأوسط ، العددان 78-79 ، ديسمبر 1998 ويناير 1999 ، بيروت .

ستيفن تشوبيل : " الإستيلاء على الكويت " ، جريدة الرأي العام ، الكويت ، 1973/7/12 .
سليمان ماجد الشافعي : " الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 18 ، يونيو 1990 ، الرياض .

الميد زهرة : " إستراتيجية القرنين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج " ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، أكتوبر 1981 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

صالح عبد الرحمن المناع : " الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت .

طلعت أحد مسلم : " السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 82 ، أكتوبر 1985 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

عبد الجبار مصطفي : " مستقبل أمن واستقرار الخليج " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك ، جامعة البصرة .

عبد الجليل مرهون :

" الأمن في الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 40 ، أبريل 1995 .

" العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكي " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 47 ، ديسمبر 1995 ، مركز الدراسات

الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت .

" العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكي " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 16 ، فبراير 1993 ، بيروت .

" للدهوم الأمن للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإسرائيلية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 50 ، مارس 1996 ، بيروت .

عبد الحافظ عبد الله : " النفط والنظام الإقليمي الخليجي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 181 ، مارس 1994 ، بيروت .

عبد الحافظ عبد الله : " العلاقات العربية الخليجية " ، مجلة للمستقبل العربي ، العدد 205 ، مارس 1996 ، مركز دراسات الوحدة العربية

بيروت .

عبد العزيز العجوي : " التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب لبنان " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 31 ، يناير 1973 ، مؤسسة

الأهرام ، القاهرة .

عبد العظيم ومضان : " الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث الندوة العلمية الرابعة : دول

مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمير وحمية العمل للشترك ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة

الكويت ، المجلد الأول .

عبد الله الأشعل :

مراجعة كتاب " السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية " تأليف : س . جى . ل موليه ، و . ل شاسونوا ، مجلة دراسات

الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، يوليو 1978 ، الكويت .

" مراجعة لكتاب أمين نخلة : الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 13 ، يناير

1978 ، الكويت .

عبد الله العوي : " أمن الخليج العربي : دراسة في الأسباب والخطوات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، عريف

1996 ، جامعة الكويت .

علاء حواد : " الأمن وإستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

علي الدين هلال : " الأمن العربي والصراع الإستراتيجي " ، مجلة للمستقبل العربي ، العدد 9 ، سبتمبر 1979
علي شمس أردكاني : " العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية : الواقع وآفاق التطوير " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 47 ، ديسمبر 1995 ، بيروت .

عمر إبراهيم الخطيب : " الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، 1985 ، جامعة الكويت .

عمر الشافعي : " آفاق الدور الإيراني " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، للمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

فلاح عبد الله المنجوس : " المعارضة السياسية والتحارب الوحشية في منطقة الجزيرة والخليج العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 245 يوليو 1999 ، بيروت .

محمد أنور عبد السلام : " معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والولايات المتحدة والمحيط الهندي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ثروة مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك ، (جامعة البصرة : مطبعة حامية البصرة بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت ، 1982) ، القطعة الأولى .

محمد إبراهيم الحلو : " حرب الخليج : دراسة في مسببات الصراع وعواقبه " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 57 ، يناير 1989 ، الكويت .

محمد الأطرفي : " أزمة الخليج : حلورها والسياسة الأمريكية تجاهها " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 155 ، يناير 1992 ، بيروت .
محمد الرميحي : " العلاقات الكويتية الأمريكية : حالة سوء إنارة " ، جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/4 .

محمد السعيد إدريس : " دور الأمن واقتصاد العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان إقليمي " ، مجلة للمستقبل العربي ، العدد 215 ، يناير 1997 ، بيروت .

محمد خالد الأعر : " السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج " ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، العدد السابع ، صيف 1992 ، مطابا .

محمد رضا فرقة : " الصراع الدولي في الخليج العربي ، مجلة لنار ، العدد 37 ، يناير 1988 ، بيروت .
محمد عبد العزيز ويحي : " سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية " ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 14 ، 13 صيف وخريف 1994 ، نابلس .

محمد عبد الغني سعودي :

" الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 20 ، أكتوبر 1979 ، جامعة الكويت .

دراسة بمناسبة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشرت بمجلة القيس الكويتية بتاريخ 17-2-1981 .

" مجلس التعاون لدول الخليج العربي- مقوماته- إنجازاته - موقاته " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 70 ، يوليو 1993 ، جامعة الكويت .

محمد عبد المنعم : " القواعد والتسهيلات العسكرية للدول المنطقتي منطقة الشرق الأوسط : أين هي ؟ " حريدة الأهرام ، القاهرة ، 7/ 1985/12 .

محمود حكوري : " سكنت دعراً ونقلت شراً يا ابن لادن " ، حريدة الأهرام ، القاهرة ، 2001/10/15 .

محمود عزمي : " مشاة البحرية الأمريكية : قوى تدعمل سريع ضد الوطن العربي والعالم الثالث " ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العددان 21 - 22 ، يوليو وأكتوبر 1987 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

محمود علي النابود : " انتماسات الحرب العراقية الإيرانية على مستقبل الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية المدل العربي المشترك ، (المصرية : جامعة البصرة ، 1981) ، المجلد الأول .

معين حداد : " الشرق الأوسط الجديد وثلاثية الإيرانية والإسلامية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 42 ، يوليو 1995 ، بيروت .

نبيه الأسفلهاوي : " مميزات الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 ، مؤسسة الأهرام ، بالقاهرة .

نصير عازوري : " أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الأول ، يناير 1975 ، جامعة الكويت .

هادي عسروساخي : " الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 202 ، ديسمبر 1995 ، بيروت .

هارولد أ . ج . سولنرز : " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربي " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة : هاشم كاظم لازم .

هوشك أمير أجندي : " الفراغ الإيراني الإمبراطري : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت .

هوشك أمير أجندي : " سياسة إيران الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 27 ، مارس 1994 ، بيروت .

هيلم الكيلاني : " عملية هجومية أمريكية عميلة على أرض قطيفة عربية " مجلة الفكر العسكري ، العدد الرابع ، أكتوبر 1980 ، دمشق .

- هشام مزاحم: " عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران " ، مجلة شؤون الأوسط ، المندد 284 ، يونيو 1999 ، بيروت .
- وليد الشريف: " الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المندد الخامس ، يناير 1976 ، جامعة الكويت .
- يزيد صايغ: " أزمة الخليج وإحباط النظام الإقليمي العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، المندد149 ، يوليو 1991 ، بيروت .

- **Bill James A.** , " Iran and the United States – A clash of Hegemonies " , Middle East Report , Vol 29 , No 212, Fall 1999.
- **Chubin Shahram** , " Iran's Strategic Predicament " , The Middle East Journal , Volume 54 , Number 1, Winter 2000 , USA .
- **Cottam Richard** , " US Policy in Middle East " , research in The United States and the Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi , (New York : State University of New York Press , 1993) .
- **Falk Richard** , US Foreign Policy in the Middle East, research in : The United States and the Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York : State University of New York Press , 1993)
- **Farhang Mansour** , " US Policy toward the Islamic Republic of Iran " Research in : The United States and the Middle East , Edited by : Hooshang Amir Ahmadi , (New York: State University of New York Press , 1993) .
- **Fulbright William** , " United States Interests in the Middle East " , Middle East International , December 1975 , USA .
- **Gamien Elizabeth J.** , " United States Strategic Policy toward the Middle East : Central Command and the Reflagging of Kuwait's Tankers", Research in : The United States and the Middle East , (New York , 1993), Edited by : Hoshang Amir Ahmadi .
- **Gauses F. Gregory** , " Gulf Regional Politics : Revolution - War and Rivalry " , research in : Dynamics of Regional Politics : Four Systems on the Indian Ocean Rim , Edited By : W. Howard Wriggins , (New York: Columbia University Press , 1992) .
- **Klare Michael T.** , " Behind Desert Storm : The New Military Paradig " , Technology Review, May 1991, USA .
- **Magnus Ralph H.** , " The Carter Doctrine : New Directions- on a Familiar Stage " , Journal of the American Institute for the Study of Middle Eastern Civilizations , Summer 1980 .
- **Stephen Hayes D.** , " Joint Economic Commission as Instrument of Us Policy in the Middle East " , Middle East Journal, January 1978, USA.

- **Tubin Barry**, " The United States and Iraq : From Appeasement to War " ,
Research in : Iraq's Road to War, Edited by : Amatzia Baram and Barry Rubin ,
(New York : St Martin's Press , 1993) .

سادساً : الدوريات العربية :

- جريدة الاتحاد ، أبو ظبي .
- جريدة الاتحاد الاشتراكي ، الدار البيضاء .
- جريدة الأخبار ، القاهرة .
- جريدة أخبار الخليج ، البحرين .
- جريدة أخبار العالم الإسلامي ، مكة المكرمة .
- جريدة أخبار الكويت .
- جريدة أم القرى ، مكة المكرمة .
- جريدة الأنباء ، الكويت .
- جريدة الأنوار ، بيروت .
- جريدة الأهرام ، القاهرة .
- جريدة البلاد ، جدة .
- جريدة الثورة ، بغداد .
- جريدة الجمهورية ، بغداد .
- جريدة الجمهورية ، القاهرة .
- جريدة الخليج ، الشارقة .
- جريدة الرأي العام ، الكويت .
- جريدة السياسة ، الكويت .
- جريدة الشرق الأوسط ، لندن .

- جريدة عكاظ ، السعودية .
- جريدة الفجر ، الإمارات العربية المتحدة.
- جريدة القدس ، الكويت.
- جريدة الكتاج العربي ، بيروت.
- جريدة النهار ، بيروت .
- جريدة النهضة ، الكويت .
- جريدة الوطن ، الكويت .
- مجلة الحوادث ، لندن .
- مجلة شؤون فلسطينية ، فلسطين .
- مجلة عالم النفط ، الكويت .

سابعا : الدوريات الأجنبية :

- Arab Times, Kuwait .
- The Daily News , Kuwait.
- Egyptian Gazette , Cairo.
- Kuwait Times, Kuwait.
- London Times, Uk.
- News Week, USA.
- New York Times, USA.
- U.S Naval Institute, USA.
- Wall Street Journal , USA.
- Washaiton Post, USA.

هذا الكتاب

منذ بضعة عقود خلت ومنطقة الخليج العربي تحظى باهتمام القادة والساسة الغربيين عامة ، والأمريكيين خاصة لأسباب عديدة منها: موقعها المتميز ، وتحكمها في أهم طرق الملاحة العالمية ، واحتواؤها كميات هائلة من البترول ، وقربها من روسيا وإسرائيل ، وكذلك للوفرة النقدية الضخمة التي تتمتع بها دولها ، بالإضافة إلى أسباب كثيرة تم التعرض لها باستيفاء داخل فصول هذا الكتاب .

وقد زج بمنطقة الخليج العربي إلى دائرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر، ولكن درجة هذا الاهتمام أخذت تزداد منذ إسدال الستار على أحداث الحرب العالمية الثانية؛ الأمر الذي جعلها تتخلى عن مبدأ العزلة الذي تبنته لسنوات طوال ، حيث استمرت في التوسع طيلة عقدى الخمسينيات والستينيات حتى سنحت لها الفرصة للتدخل في الخليج العربي فور إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب منه عام 1971. وتنوعت صور هذا التدخل : سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، كما تنوعت أساليبه ما بين تدخل مباشر وآخر غير مباشر أثناء حكم رؤسائها : نيكسون وفورد ، وكارتر ، وريجان ، وجورج بوش ، حتى توجت هذا كله بحشد هائل لقواتها العسكرية لتحرير الكويت من القوات العراقية التي اجتاحت أراضيها في الثاني من أغسطس سنة 1990.

وفيما بين هذا التاريخ - 1990 - وتاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي سنة 1971 وقعت أحداث جسام شكلت التاريخ لهذه المنطقة ، تناولتها في كتابي هذا بالعرض والتحليل ؛ آملاً أكون قد وفقت فيما نشدته من تقديمي كتابي هذا للقارئ العربي وللمكتبة العربية الثرية .

